

**تاريخ العالم الإسلامي
الحديث والمعاصر
الجزء الثاني
قارة إفريقية**

تاريخ

العالم الإسلامي

الحديث والمعاصر

الجزء الثاني

قارة إفريقية

إعداد

الدكتور / إسماعيل أحمد ياغي

محمود شاكر



ص.ب: ١٠٧٢٠ - الرياض: ١١٤٤٣ - تليكس ٤٠٣١٢٩

المملكة العربية السعودية - تلفون ٤٦٥٨٥٢٣ - ٤٦٤٧٥٣١

رقم الإيداع
١٩٢/٨٦٠٨

© دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار المريخ للنشر - الرياض
المملكة العربية السعودية ، ص. ب. ١٠٧٢٠ - الرمز البريدي ١١٤٤٣
تلكس ٤٠٣١٢٩ - فاكس ٤٦٥٧٩٣٩ ، هاتف ٤٦٤٧٥٣١ / ٤٦٥٨٥٢٣
لا يجوز استنساخ أو طباعة أو تصوير أي جزء من هذا الكتاب
أو إحتزانه بأية وسيلة إلا بإذن مسبق من الناشر .



المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : مصر

- ٧
١١ - الحملة الفرنسية على مصر
٢١ - محمد علي وبناء الدولة الحديثة
٢٧ - الثورة العرابية
٢٩ - الاحتلال الإنكليزي لمصر
٣٨ - استقلال مصر وعلان الملكية
٣٩ - معاهدة سنة ١٩٣٦
٤٣ - ثورة ٢٣ تموز سنة ١٩٥٢

الفصل الثاني : السودان

- ٤٧
٤٧ - العرب والسودان
٤٩ - الحكم المصري في السودان
٥٢ - الثورة المهدية
٥٤ - الحكم الثنائي
٥٦ - النضال السياسي والكفاح الوطني
٥٩ - مؤتمر الخريجين

الفصل الثالث : ليبيا

- ٧٤ - المقاومة الليبية
٨٦ - استقلال ليبيا

الفصل الرابع : جمهورية تونس

- ٩١ - تاريخ تونس الحديث
٩٣ - مقدمات التدخل الفرنسي في تونس
٩٦ - تونس تحت الحماية الفرنسية ١٢٩٨ - ١٣٧٦ هـ
١٠٠ - كفاح الشعب التونسي في سبيل الاستقلال
١٠٤

١١٧ الفصل الخامس : جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

١٢٥ - الاحتلال الفرنسي للجزائر

١٢٨ - سياسة فرنسا في الجزائر

١٣٢ - حركات المقاومة الجزائرية

١٤٥ الفصل السادس : المملكة المغربية (مراكش)

١٤٦ - الأطماع الاستعمارية في المغرب

١٤٧ - التنافس الاستعماري على مراكش

١٤٩ - الاحتلال الفرنسي

١٥١ - اسبانيا في مراكش

١٥٢ - ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي

١٥٤ - تدخل فرنسا ضد الريفيين

١٥٧ - النضال السياسي السلمى ١٣٤٥ - ١٣٦٣ هـ

١٦١ - دور النضال في سبيل الاستقلال التام ١٣٦٤ - ١٣٧٦ هـ

١٦٩ الفصل السابع : موريتانيا

١٦٩ - التنافس الاستعماري

١٧٠ - السياسة الاستعمارية

١٧٠ - المقاومة الموريتانية

١٧٣ الفصل الثامن : الصومال

١٨١ - استفتاء سنة ١٩٥٨

١٨٢ - استقلال الصومال البريطانى

١٨٧ الفصل التاسع : بلدان افريقية

١٩١ - دول وسط إفريقيا «دول الصحراء»

١٩٢ - تشاد

١٩٢ - لمحة جغرافية

١٩٣ - السكان

١٩٤ - تاريخ تشاد

١٩٤ - ١ - مملكة كانم

١٩٥	٢ - مملكة واداي
١٩٦	٣ - مملكة باغيرمي
١٩٧	- الأمير رباح
١٩٧	- الفرنسيون
٢٠٢	- مالي
٢٠٢	- لمحة جغرافية
٢٠٣	- المناخ
٢٠٣	- المياه
٢٠٣	- السكان
٢٠٤	- النشاط البشري
٢٠٥	- التاريخ
٢٠٥	١ - امبراطورية غانا
٢٠٦	٢ - امبراطورية الصوصو
٢٠٧	٣ - مملكة مالي
٢٠٨	٤ - امبراطورية الصنغاي
٢٠٨	٥ - مملكة البامبارا
٢٠٨	٦ - دولة الحاج عمر الفولاني
٢٠٩	٧ - ساموري توري
٢٠٩	- الاستعمار
٢١١	- النيجر
٢١١	- لمحة جغرافية
٢١٢	- المناخ
٢١٣	- المياه
٢١٣	- السكان
٢١٤	- النشاط البشري
٢١٦	- التاريخ
٢١٧	- فولتا العليا
٢١٧	- لمحة جغرافية
٢١٨	- المناخ

٢١٨	— السكان
٢١٨	— النشاط البشرى
٢١٩	— التاريخ
٢٢٠	— جمهورية إفريقيا الوسطى

الفصل العاشر: دول غربى إفريقيا

٢٢٣	١ - السنغال
٢٢٣	— لمحة جغرافية
٢٢٤	— الاستعمار
٢٢٧	٢ - غينيا بيساو
٢٢٩	٣ - غينيا
٢٣٠	٤ - سيراليون
٢٣٠	— لمحة جغرافية
٢٣٠	— انتشار الإسلام
٢٣١	— السكان
٢٣٢	— الاستعمار
٢٣٦	٥ - ساحل العاج
٢٣٦	— لمحة جغرافية
٢٣٦	— السكان
٢٣٧	— انتشار الإسلام
٢٣٧	— الاستعمار
٢٣٨	٦ - التوغو
٢٣٨	— لمحة جغرافية
٢٣٨	— السكان
٢٣٩	— انتشار الإسلام
٢٤٠	٧ - بنين
٢٤٠	— لمحة جغرافية
٢٤٠	— انتشار الإسلام
٢٤١	— استعمار الفرنسي

٢٤٢	٨ - نيجيريا
٢٤٢	- لمحة جغرافية
٢٤٢	- لمحة تاريخية
٢٤٧	٩ - الكاميرون
٢٥١	الفصل الحادى عشر: الدول الإسلامية في شرقى إفريقيا
٢٥١	١ - الحبشة
٢٥٦	٢ - تانزانيا
٢٥٦	- لمحة جغرافية
٢٥٨	- تاريخ تانزانيا
٢٦١	٣ - جزر القمر
٢٦١	- لمحة جغرافية
٢٦٢	- لمحة تاريخية
٢٦٧	الفصل الثانى عشر: الأقليات المسلمة في إفريقيا
٢٦٧	- شرقى إفريقيا
٢٦٨	١ - كينيا
٢٦٨	٢ - أوغندا
٢٦٩	٣ - موزامبيق
٢٧٠	٤ - مالاوى
٢٧٠	٥ - مالاغاشى
٢٧١	- غربى إفريقيا
٢٧١	١ - ليبيريا
٢٧١	٢ - غانا
٢٧٢	٣ - غينيا الإستوائية
٢٧٣	٤ - الغابون
٢٧٣	- وسط إفريقيا
٢٧٤	- جنوبى إفريقيا
٢٧٥	- الجزر الإفريقية

٢٧٧.

٢٧٩

المراجع العربية

المراجع الإنجليزية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله خاتم النبيين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين وبعد:

فهذا الجزء الثاني من كتابنا «تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر». وبضم الأمصار الإسلامية في القارة الإفريقية. كما يشمل الأقليات المسلمة في هذه القارة على أنها جزء من المسلمين. وإن كانوا خارج حدود أمصاره.

والإفريقية قارة تصل نسبة المسلمين فيها إلى حوالي ٦٠٪ فتعد بذلك قارة إسلامية. وقد خضعت مع مطلع التاريخ الحديث للاستعمار الأوربي حتى شمل أجزاءها كلها لا تستثنى سوى رقتين صغيرتين ليستا من دار الإسلام. ومهما قلنا في هذا الاستعمار. وحاولنا أن نزيد دوافعه الاقتصادية فإن الدوافع الصليبية تبقى هي الغالبة. إذ كانت هجمته العنيفة بعد إخراج المسلمين من الأندلس. وقيام محاكم التفتيش فيها. وقد رافق الدافع الصليبي كل مراحل الاستعمار. فنلاحظ الإرساليات النصرانية تندفع مع جنوده. وتبقى مع حكوماته. وتستمر باستمرار نفوذه. ويحميها دائماً. ويدافع عنها دفاعه عن كيانه. ويعد المنتصرين في كل مكان والنصارى من رعاياه. كما نلاحظ الظاهرة الصليبية في التمييز عند المستعمرين التمييز الصارخ بين المسلمين والنصارى في كل أرض وطأتها أقدام الاستعمار. وإن كانت واضحة بشكل خاص في هذه القارة. فالمدارس، والمستشفيات، والمساعداة! وإقطاعات الأرض كلها للنصارى. تؤخذ من المسلمين، ومن حساباتهم لتعطى لأولئك وذلك حتى رافق كلمة المسلمين الفقر. والجهل، والمرضى وما ظهرت هذه الجوانب الاجتماعية في شعبٍ إلا أضعفته وأذلته، وهذا ما حاق بشعوب هذه القارة نتيجة الاستعمار الذي منيت به، وهذا ما نلاحظه من خلال استعراضنا لتاريخ أمصار هذه القارة من الأرض، هذا إلى جانب الحرب الشديدة التي شنت على المسلمين ومؤسساتهم، والإبادة التي تعرض لها المسلمون

في هذه الأمصار اثناء ثوراتهم التي قاموا بها. محاولين النهوض، أو مطالبين بالمساواة. أو على الأقل معرفة معنى الحياة وتذوقها.

وقد دخل الإسلام إلى هذه القارة منذ بداية انطلاقة الفتح الإسلامي لنشر الدعوة وإزالة معالم الظلم بعد أن ران على المجتمعات وذاتت مرارته الشعوب. فانتشر الإسلام مع الفتح ورافقه لغته العربية. فكانت أمصار شمالي إفريقيا. وهي التي تعد اليوم ضمن إطار العالم العربي وقد بدأنا بهاموضوعاتنا. وبعد الفتح انتشر الإسلام عن طريق التجارة. فاجتاز الصحراء حتى عمها. وتدخل ضمن هذه المناطق اليوم دول الصحراء أو وسط إفريقيا الشمالية فجعلنا هذه البلدان الجزء الثاني. كما وجد طريقاً من غربي القارة سلكه التجار. كما سار فيه الدعوة، وتشكلت الإمارات فعملت على نشر الإسلام وحماية الدعوة. وأسلمت قبائل بإسلام أمرائها فتوسع إنتشار الإسلام هناك. وكانت بلدان غربي إفريقيا، وعلى الطريق نفسه حدث في شرق القارة فكانت بلدان شرق إفريقيا.

ولم يكن انتشار الإسلام ليقف عند حدود مرسومة. وإنما تجاوز ذلك وإن لم تصل نسبة أتباعه إلى أكثر من النصف فعاشوا هناك على شكل أقليات تختلف نسبتهم بين مكان وآخر فكانت هذه الأقليات آخر الموضوعات التي تعرضنا لها.

وقد اعتمدنا في تاريخنا على التقويم الهجري تمييزاً للشخصية الإسلامية، وخاصة أن المسلمين لا يعرفون تاريخهم في مراحل عزهم إلا بهذا التقويم، فعندما ضعف شأنهم اتخذوا التقويم النصراني مفروضاً من الاستعمار، واستمر اتخاذه مبدأ بعد جلاء الأجنبي - مع الأسف - وإن كانت معظم الأمصار الإسلامية تصدر مراسيمها وقوانينها بالتقويم الهجري قبل النصراني إشارةً إلى إسلامها ولكن لا تدون به تاريخاً لذلك فلا يحفظ إلا الثاني: وكنا من هذا المنطلق نضطر أحياناً لوضع التقويمين، ولربما اقتصرنا أحياناً أخرى على النصراني لما له من ذكرى في النفوس وحفظ مع الأيام، وهذا على غير رغبة منا ولا رضى.

ولم نحصر اثناء كتابتنا على تفصيل الأحداث واستشفاف الأهداف من خلفها، وإنما كان همنا إعطاء الإطار العام للتاريخ الحديث والمعاصر. والخطوط العريضة لسير الحوادث، وذلك كله بعد أن رسمنا الهيكل العام لأهداف الامتعمار، وكيفية تنفيذ أغراضه من خلال حكومات اعتمدها. سارت على

منهجه، وادعت العمل لمصلحة البلاد. وتعلم أنها باقية ما اتبعت الخط المرسوم لها، فإن خالفت خلفها غيرها أكثر طواعية، وإن أكثر إدعاء أعلى صوتاً. وإن كان هناك أمور سرية لا تكشفها الوثائق، ولا تتحدث عنها الجهات المسؤولة. وأخيراً فإننا نرجو من الله أن يوفقنا، وأن يسدد خطانا، ويصلح أمور أمتنا، ويرشد قادتها إلى الخير وإلى اتباع الطريق السوي، وأن يلهمنا الصبر على ما ابتلينا به. فهو نعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

دكتور اسماعيل احمد ياغى
محمود شاكر

الفصل الأول

مصر

يبدأ تاريخ مصر حوالي سنة ٣٠٠٠ ق.م، والتي بدأت معها الهجرات السامية من الجزيرة العربية، والتي ظلت تتسرب وتتدفق خلال العصور القديمة، ثم في عصور الأسرات المالكة الأولى إلى أن كان عصر الهكسوس. وخضعت مصر إلى حكم الفرس، واليونان، والرومان، وأخيراً دخلت مصر في العهد الإسلامي. فمصر بالفتح العربي دخلت عصراً جديداً وكان دخولها نطاق العروبة والإسلام مما قواها ودعمها، فأصبحت مصر خلال عصور التاريخ الإسلامي قلعة من قلاع الإسلام قامت فيها دول قوية، وكثيراً ما أغرت حكامها بالاستقلال، فاستقل بها، الطولونيون، ثم الإخشيديون، ثم دخلها الفاطميون واتخذوها عاصمة لخلافتهم، ثم انتقلت مصر من حكم الفاطميين إلى حكم الأيوبيين، وقامت بدور هام في حماية الأمصار الإسلامية من الغزو الصليبي، وقامت بعد الدولة الأيوبية دولة المماليك فكان فيها سلاطين عظام، مثل السلطان «قطز» الذي هزم المغول في عين جالوت، فصد بذلك هذا التيار المدمر، وحمى غربى العالم الإسلامى من ويلاتته. وقد بقى سلاطين المماليك، والشعب في مصر يكافحون الخطر الصليبي إلى جانب الخطر المغولى ويردونه عنهم وعن بلاد الشام، وهكذا كانت مصر مركز الثقل في العالم الإسلامى، وظلت مصر تحت الحكم المملوكى إلى أن خضعت للحكم العثمانى في أوائل القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى). ودخلت مصر نطاق الدولة العثمانية فأفاد العثمانيون من علمها وحضارتها، إذ انتقل مع السلطان الفنانين، والمفكرين، والعلماء إلى استنبول بصفتها أصبحت عاصمة الدولة الكبيرة، ومركز الحركة، حيث أفاد من فنيهم وعلمهم وخبرتهم حتى كانت الحملة الفرنسية على مصر.

وكانت فكرة احتلال مصر لأهمية موقعها الجغرافية والاقتصادية قد راودت الأوساط الفرنسية مراراً في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) لأسباب كثيرة، منها الحرب الصليبية التي ما انقطعت في يوم من الأيام، ومنها الإفادة من خيرات مصر، ومنها رغبة فرنسا في تكوين إمبراطورية فرنسية في الشرق لغزو الهند، وجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، وذلك من أجل القضاء على النفوذ البريطاني في الهند والشرق ضمن الصراع والتنافس الاستعماري القائم، وهناك أسباب أخرى ثانوية للحملة منها إبعاد نابليون عن فرنسا للتخلص منه، وحماية التجار الأجانب في مصر. ويعد الكثير من المؤرخين الغربيين أن تاريخ مصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية، ولكن المؤرخين المسلمين يعدون هذه الحملة بدءاً لانتشار الفساد، ودخول الوهن إلى منقوس.

الحملة الفرنسية على مصر :

انطلقت الحملة من ميناء طولون الفرنسي في ذى القعدة ١٢١٢ هـ (أيار ١٧٩٧ م)، وكانت تتكون من أربعين ألف جندي بقيادة نابليون بونابرت، فوصلت إلى الإسكندرية (خليج أبي قير) بعد شهرين، واستولت على المدينة، واستمرت الحملة في سيرها، فاستولت على دمنهور، ثم الرحمانية، ورشيد، ثم توجهت الحملة إلى القاهرة بعد وقوع معركة فاصلة قرب الأهرام، وتقهقرت جيوش الماليك إلى الصعيد، ووزع نابليون منشوراً باللغة العربية بهدف توطيد نفوذه في مصر، وادعى بأنه جاء لينقذ المصريين من الحكام الظالمين، وأضاف أنه يحترم القرآن، وأن الناس جميعاً متساوون عنده، كما ادعى أنه مسلم، وأن الفرنسيين أيضاً مسلمون. وواضح تماماً أن هذا المنشور كان فيه تودد وتزلف من نابليون إلى شعب مصر. ولكن المؤرخ المصري المعاصر للحملة «عبدالرحمن الجبرتي» كشف كذب نابليون وسوء نيته عندما وصف دخول الفرنسيين إلى الأزهر الذي انطلقت منه الثورة على هؤلاء: «وبعد هجعة من الليل، دخل الافرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع كأنهم الشياطين أو جنود إبليس، وهدموا ما وجدوه من متاريس. . ثم دخل أولئك الوغود إلى الجامع الأزهر. وهم راكبون الخيول، وولجوه من الباب الكبير، وخرجوا من الباب الثاني، حيث وقف الحمير، وداسوا فيه المشاة بالنعالات، وهم يحملون السلاح والبندقيات، وتفزعوا

في صحنه ومقصورته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاشوا بالأروقة والحجرات. وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين الكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع. ودشتوا الكتب والمصاحف على الأرض، وداسوها بأرجلهم ونعالاتهم، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه، وألقوه بحصنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروة من ثيابه وأخرجوه، ووجدوا في بعض الأروقة إنساناً فذبحوه، ومن الحياة أعدموه، وفعلوا بالجامع الأزهر، ما ليس عليهم بمستنكر، لأنهم أعداء الدين، وأخصام متغلبون، وغرماء متشمتون، وضباع متكالبون، وأجناس متباينون، وأشكال متعاندون. وتهبوا بعض الديار بحجة التفتيش على النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم يطالبون، وانتهكت حرمة تلك البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع».

ومهما يكن من أمر، وبعد أن استقر نابليون في القاهرة، عمل على تنظيم جهاز يدير بواسطته أمور البلاد، فدعا كبار العلماء، وشيوخ الأزهر، والاعيان، وكلفهم اختيار أعضاء الديوان الذين كان عليهم مشاركته في الحكم، وبعد هذا الاجتماع تم الاتفاق على تأليف الديوان من الشيخ السادات، والشرقاوى، والبكرى، والصاوى، والفيومى، والعريشى، والسيد عمر مكرم نقيب السادات الأشراف وغيرهم، غير أن نابليون اختلف مع هؤلاء الرجال في أمور كثيرة منها الضرائب، والغرامات، وقطع رواتب الأوقاف للفقراء، ومصادرة الدور والمنازل، والمساجد. والمباني الأثرية وهدمها، وانتهاك حرمة الأزهر، وتمزيق المصاحف إلى غير ذلك مما أثار هياج الشعب المصرى، فكانت ثورة القاهرة الأولى والتي نتج عنها تعطيل الديوان الوطنى، وإعدام المشايخ، ومصادرة أملاكهم. وفقد نابليون كل إمكانية للتعاون مع الشعب المصرى، وانتشرت الاضطرابات في باقى أنحاء القطر المصرى.

وفقدت الحملة الفرنسية كل أمل لها بالسيطرة على مصر بعد أن قضى على الأسطول الفرنسى في خليج أبى قير بالاسكندرية على يد الأسطول الانكليزي. هذا فضلاً عن تعاون الدولة العثمانية، وبريطانيا في القضاء على الحملة الفرنسية بالتعاون مع الشعب في مصر وفي بلاد الشام، حيث فشلت الحملة الفرنسية على

بلاد الشام، ولم تستطع احتلال «عكا» فتركها نابليون وعاد إلى فرنسا. وخلال وجود الحملة الفرنسية في بلاد الشام قامت ثورة القاهرة الثانية التي فشل نابليون في القضاء عليها فغادر البلاد إلى فرنسا سراً، وترك مكانه (كليبر) ليفاوض السلطة (الدولة العثمانية) بشأن الجلاء عن مصر، وتم توقيع اتفاقية العريش ١٢١٥ هـ (١٨٠٠م) بين فرنسا والعثمانيين إلا أن هذه المعاهدة لم تنفذ بسبب تدخل انكلترا وإصرها على جلائهم دون أسلحة، فرفض (كليبر) الذي قتل على يد سلمان الحلبي، وقامت انكلترا بالتدخل عسكرياً، فأجبرتهم على الجلاء في شهر ربيع الآخر ١٢١٦ هـ (أيلول ١٨٠١م). ولم يكن تدخل انكلترا في مصر لحماية الدولة العثمانية أو الشعب المصري بقدر ما هو تحقيق لأطماعها في احتلال مصر والسيطرة عليها إما عن طريق المماليك الذين أصبحوا يؤيدونها، أو عن طريق احتلالها المباشر كما حدث في حملة «فريزر» ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧م) التي فشلت بسبب مقاومة الشعب المصري لها. والذي لا يختلف عنه فرنسا عن انكلترا.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر، بقيت القوات الانكليزية فيها مع بعض القوات العثمانية فحصل تسابق وتنافس بين المماليك والعثمانيين للاستئثار بالسلطة مما مهد السبيل أمام محمد علي للاستيلاء على مصر، فالمماليك يعدون أنفسهم أصحاب الحق الشرعي وتساندهم بريطانيا للإفادة منهم، والعثمانيون كانوا يرون أنهم أنقذوا مصر من الفرنسيين بالقوة، وكانوا يرغبون في خروج الانكليز لتعود البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية. فاضطر الانكليز للخروج من مصر عام ١٢١٨ هـ (١٨٠٣م) بعد توقيع صلح «إمپان» مع فرنسا، ولكنها عادت لاحتلال مصر كما أشرنا (١٢٢٢ هـ) غير أنها فشلت.

وكانت بعض آثار الحملة الفرنسية على مصر إيجابية مثل: معرفة النظام، والاتصال بالعلم، ووجود مطبعة، ورسم مصور لمصر، ومعرفة الأسلحة الحديثة، كما كانت هناك آثار سلبية منها: انتشار الخمر، والمجاهرة بالمعصية، والاعتداء على الحرمات، وكل ذلك غير من طبيعة الشعب وأفسد أخلاقه.

وهكذا عاد العثمانيون إلى مصر، وبدأوا بإبعاد أمراء المماليك عن الحكم، كما عينوا الولاة الواحد بعد الآخر، وكان آخرهم خورشيد باشا، ولكن أمراء الشعب انتخبوا محمد علي ليكون والياً عليهم، وأجبروا السلطان العثماني على أن يصدر

مرسوماً بتعيينه (محمد علي) ليكون حاكماً على مصر وكان ذلك عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥م)، فوافق السلطان على ذلك، وطلب زعماء الشعب من محمد علي أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لا ينفرد بأعماله دون استشارة الشعب وزعمائه فوافق محمد علي.

محمد علي وبناء الدولة الحديثة في مصر :

تولى محمد علي ولاية مصر عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥م)، واتسم عهده بانتهاج سياسة داخلية مختلفة عما سبقها، وأخرى خارجية. أما الداخلية فقد وطد سلطانه بادىء الأمر ف قضى على المعارضين لحكمه من المماليك (مذبحة القلعة) والجنود الألبان؛ والأتراك وغيرهم (وأرسلهم في حملات عسكرية) وكذلك تخلص من زعماء الشعب فنفاهم إلى الصعيد وإلى دمياط وصادر ممتلكاتهم. ثم أخذ يعمل على إرساء نهضة ثقافية وعمرانية واسعة. غير أنها كانت نهضة افرنجية فقسم مصر إلى عدد من المديریات (سبع مديريات) وكل مديرية إلى عدد من المراكز، وكل مركز إلى عددٍ من الأقسام، وإنشاء الديوان العالی، ومجالس أخرى لكل إدارة من الإدارات: مجلس الحربية ومجلس الزراعة، والتعليم وغير ذلك، ويكون رؤساء المجالس مجلس الشورى ومهمته استشارية فقط. وقد احتفظ محمد علي لنفسه بالرئاسة العليا، وأشرف على كل كبيرة وصغيرة مما حدا ببعض المؤرخين إلى أن يطلقوا على تاريخ مصر إذ ذاك عصر (محمد علي).

كما اهتم بالتعليم، فأنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزات (الثانوية) الحديثة، ثم المدارس العالية كالطب، والهندسة، والمدارس الحربية، بالإضافة إلى البعثات الخارجية. وكانت الحكومة تقدم الطعام، والمأوى، والرواتب للتلاميذ فأقبل الناس على التعليم الحديث بعد أن لاقى معارضة في بادىء الأمر، وأصدر جريدة رسمية للدولة هي جريدة (الوقائع المصرية) باللغتين العربية والفرنسية وماتزال حتى اليوم بالهدف نفسه. وعنى محمد علي كذلك بالزراعة فقام بمسح الأراضي الزراعية جميعها، وعد نفسه مالكا للأرض، ووزع الأراضي الزراعية للفلاحين يزرعونها لحسابه، وأمدهم بالآلات والمواشى، وحدد هو نوع الزراعات التي يزرعونها واحتكر بيع المحاصيل، وأدخل زراعة القطن، وبدأ بإنشاء القناطر الخيرية، كما

أسس عددًا من المصانع لسد حاجة الجيش من سلاح وملابس، هذا فضلاً عن صناعة النسيج، إضافة إلى نشاط التجارة الخارجية في عهده. واهتم كذلك بتأسيس جيش جديد على نمط حديث. ففرض التجنيد الإجباري على الفلاحين المصريين، وأنشأ أسطولاً بحرياً قوياً. وهكذا دبت في مصر في عهده روح عامة أيقظت الأفكار، ودفعت العمل المستمر في جميع ميادين النشاط البشرى. وفي الوقت نفسه أبقت الفلاح عبداً للطغاة، وأوجدت فيه روح الذلة والانقياد الأعمى.

وفي مجال السياسة الخارجية، فقد كانت تراود محمد على أفكار وأمانى وأحلام بتكوين امبراطورية واسعة مستغلاً بذلك ضعف الدولة العثمانية، فكان له ذلك عندما كلفه السلطان العثماني بالقضاء على الحركة الوهابية، فأرسل حملة عسكرية إلى الجزيرة العربية ١٢٢٦-١٢٣٤هـ (١٨١١-١٨١٨م) وقضت على الدولة السعودية الأولى، وأتبعها بحملة أخرى إلى السودان فأخضعته ١٢٣٥-١٢٣٧هـ (١٨١٩-١٨٢١م)، وأردفها بحملة ثالثة إلى اليونان ١٢٣٨-١٢٤٣هـ (١٨٢٢-١٨٢٧م)، وأخيراً أرسل حملة رابعة احتلت بلاد الشام وجزءاً من تركيا ١٢٤٧-١٢٥٦هـ (١٨٣١-١٨٤٠م). وأحرز انتصارات كاسحة وتكونت دولة واسعة تحت حكمه، وأثار ذلك مخاوف الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا. فدعت هذه الدول إلى عقد مؤتمر في لندن. وتم توقيع معاهدة لندن ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وفيها فرض على محمد على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها، وإعادتها إلى الدولة العثمانية التي عجزت عن مقاومته. وإبقاء مصر ولاية وراثية له ولأولاده من بعده. وأرغم محمد على بالقوة بعد أن رفض شروط معاهدة لندن على الانسحاب وعاد إلى مصر. شريطة أن يتم تعيينه سنوياً من قبل السلطان العثماني، وأن يسرح الجيش المصرى ويخفض عدده إلى ١٨ ألف جندي، وأن يلغى الصناعات الموجودة في البلاد، وأن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية عثمانية تتمتع باستقلالها الداخلى، وأن يدفع محمد على للدولة العثمانية عائدات سنوية قدرها «٤٠٠٠» ألف جنيه، وأن يضم السودان إلى مصر مقابل دفع ميزانية سنوية للدولة العثمانية.

وهكذا تحطمت أمانى وأحلام محمد على بتكوين دولة واسعة لأسباب منها:

وقوف الدول الكبرى الأوروبية ضد هذه الدولة لتهديدها مصالح تلك الدول، إضافة إلى سوء معاملة أهالي الشام من إبراهيم باشا.

وعلى العموم، فإن مصر في عهد محمد علي أصبحت في القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) دولة كبيرة قوية شغلت السياسة العالمية بسياستها وغزواتها وأحداثها وأبدى الشعب قدرة عجيبة في الاستجابة للوعى والنمو والتطور والنهوض، فكان أن تأمرت الدول الغربية - كما أشرنا - على مصر وعمدت إلى حصرها ضمن حدودها بعد انتصاراتها الواسعة الكاسحة.

توفي محمد علي عام ١٢٦٦هـ - ١٨٤٩م، وكانت مصر قد دخلت مرحلة تاريخية جديدة في حياتها السياسية والثقافية. وقد حاول خلفاؤه الاستمرار في النهضة، فلم يتمكنوا إذا لم يكونوا على المستوى الذي كان عليه من حيث الكفاءة والقوة والذكاء - عدا ابنه إبراهيم الذي لم يحكم سوى سبعة شهور - بل كان حفيده عباس الأول ١٢٦٦ - ١٢٧١هـ (١٨٤٩-١٨٥٤م) قاسياً شاذ الطباع ساء الظن بمن حوله حتى أسخط الجميع ومات مقتولاً، وكان عهده عهداً رجعياً قليل الإصلاحات حتى أنه ألغى بعض المدارس العالية، وكان ميالاً للانكليز، ولم يكن خلفه (عمه محمد سعيد) يمتاز عنه كثيراً وإن كان محباً للإصلاح مستنيراً فقد كان ضعيف الإرادة سهل الانقياد، محباً للأجانب مشجعاً لهم على العمل في مصر (وخاصة الفرنسيين) متساهلاً معهم إلى أبعد الحدود حتى أصبح عددهم في مصر أضعاف ما كان في عهد والده محمد علي، إذ من المعلوم أن الطاغية يستطيع أن يرفع اسم بلده عالياً لكنه في الوقت نفسه يميت في شعبه العزة، ويعوده على المدلة فإذا انتهى الطاغية انهارت بلدة دفعة واحدة، كما أن جيشه إذا هزم في معركة لم يستطع بعدها مواصلة القتال.

ومنذ عهد محمد علي كانت كل من فرنسا وانكلترا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية لتربط مصير التجارة المصرية بالتجارة في بلادها، ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وكانت فرنسا ترغب في شق قناة السويس وعارضت انكلترا ذلك فأرادت مد خط حديدي بين الاسكندرية والسويس، وقد عرض المشروعان على محمد علي غير أنه رفضهما. وبقيتا مصر في عهد عباس وسعيد مسرحاً للتنافس الانكليزي - الفرنسي، وكان الأول ميالاً

للانكليز والثانى ميالاً للفرنسيين. وقد استطاعت بريطانيا بفضل نفوذها على عباس أن تحصل منه على امتياز سكة حديد الاسكندرية - السويس، كما استطاعت فرنسا في عهد سعيد باشا بالحصول على امتياز حفر قناة السويس ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) والتي بدىء بتنفيذ المشروع فيها منذ عام ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م)، وقد تحمل مصر أكبر قسط من نفقاته، كما اشترت القسم الأعظم من الأسهم (١٧٧,٦٤٢) سهماً من مجموع (٤٠٠) ألف سهم. وقد جر هذا المشروع على مصر الاحتلال الانكليزي. وكانت مدة امتياز القناة ٩٩ سنة.

على أن الخديوى اسماعيل ١٢٨٠-١٢٩٧هـ (١٨٦٣-١٨٧٩) الذي خلف سعيداً حاول تعديل شروط امتياز القناة فأخفق في الوصول إلى نتيجة تخدم المصلحة الوطنية. لكنه حصل من السلطان العثمانى على شروط وراثة العرش، وحق مصر في زيادة قواتها البرية والبحرية دون تحديد. فاندفع إسماعيل في تقوية الجيش وتسليحه وزيادة عدده، والتوسع في التعليم، وقيام نهضة عمرانية، وتطلبت كل هذه المشروعات والمنشآت أموالاً ضخمة اقترضها من الأجانب، وكانت وسيلة من وسائل التدخل الاستعماري في شؤونها الداخلية ويعد الخديوى إسماعيل هو المسؤول عن الديون المصرية، لأنها أنفقت إلى جانب المشروعات الحيوية على أعمال لا مسوغ لها، إقامة حفلات، إنشاء قصور، ودور الصور، والقيام بالسياحة إلى أوروبا، وإقام الحفلات [حفلة افتتاح قناة السويس ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م)] ورشوات وهدايا للسلطان العثمانى، إلى غير ذلك ولم يصرف من مجموع الديون (٩٨ مليون) سوى ٣٩ مليوناً للأعمال العامة جسور، سكك حديدية، مصانع، حفارات وغير ذلك في حين لم تتعد ميزانية مصر (٥, ١٠) مليون جنيه.

عمد الخديوى إسماعيل إلى إرهاب الشعب المصرى بالضرائب لسداد الديون، ورهن معظم موارد البلاد لدى الأجانب مما أتاح لهم السيطرة على الاقتصاد المصرى. وعندما بلغت الضائقة المصرية المالية حدها ١٢٩٢هـ (١٨٧٥م) قام إسماعيل بطرح حصة مصر من أسهم القناة للبيع بثمن بخس (أقل من ٤ مليون جنيه)، وترتب على ذلك أن أصبحت انكلترا التى اشترت الأسهم هى صاحبة الكلمة العليا في شؤون القناة. ومع ذلك فلم تحل المشكلة المالية، وتزعزعت ثقة

البيوت المالية الأوربية بالحكومة المصرية، فاضطر الخديوى إسماعيل أن يقبل بإنشاء صندوق الدين الذي تقوم على إدارته لجنة ثنائية فرنسية - انكليزية مهمتها مراقبة مالية البلاد واستيفاء الديون، وكان قبوله بذلك اعترافاً منه بشرعية التدخل الأجنبى، وقد ثبت بالفعل أن اللجان الثنائية أصبحت تتدخل في تعيين الوزراء أو عزلهم مع تعيين الموظفين الأجانب برواتب ضخمة. وفرضت الدولتان انكلترا وفرنسا أن يكون لهما إسهام في الوزارة المصرية، فشكل (نوبار) باشا وزارة مختلطة ١٢٩٥ هـ (١٨٧٨م) كان من بين أعضائها وزير انكليزي للمالية وآخر فرنسي للأشغال.

ولكن هذه الوزارة لم تخلص في إصلاح حالة البلاد المالية، فأحالت ٢٥٠ ضابطاً على التقاعد فقام هؤلاء بمظاهرة أمام الوزارة المالية مطالبين برواتبهم المتأخرة وإعادتهم إلى الجيش، وضربوا نوبار باشا، وناظر المالية الانكليزي وأهانوهما، مما دفع إسماعيل إلى إقالة الوزارة وإلى تكليف نجلة الأمير توفيق تأليف وزارة جديدة - بقى فيها الوزيران الأجنبيان - وبقيت لهما سلطتهما السابقة في رفض كل قرار تصدره الوزارة ولا يوافقان عليه، وانتهى بالوزير الانكليزي أن أصدر قراراً مالياً بإفلاس الحكومة المصرية وعدم قدرتها على تسديد ديونها.

تولى إسماعيل الذعر من النفوذ الأجنبى، واستعان ضده بالحركة الوطنية النامية التي ارتفع شأنها وازداد خطرها بسبب التدخل الأجنبى، وتجاوبت معه نفوس أبناء الشعب الواعية ممثلة في مجلس شورى النواب الذي أحدثه إسماعيل سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦م) وتحركت العواطف الوطنية، واتفقت الآراء على ضرورة إسقاط الوزارة المختلطة وتأليف وزارة مصرية بحتة، فعقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعاً أسفر عن تقديم مجلس الشورى عريضة إلى الخديوى شرحوا فيها الوضع، وكذبوا إدعاء الوزير الانكليزي بعدم قدرة مصر على الوفاء بديونها، فما كان من إسماعيل إلا أن استجاب لطلبهم، وألقت وزارة جديدة برئاسة شريف باشا جميع أعضائها من المصريين فبدأت بإصلاحات منها: وضع دستور للبلاد أصبح الوزراء بمقتضاه مسؤولين أمام مجلس النواب، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذي اقترحه مجلس شورى النواب. وكان من نتيجة ذلك أن انكلترا وفرنسا قد حملتا السلطان العثماني على إصدار مرسوم بعزل إسماعيل وتعيين ابنه توفيق مكانه في عام ١٢٩٧ هـ.

تولى الخديوى توفيق الحكم ١٢٩٧-١٣١٠ هـ ، ولكنه كان ضعيف الشخصية متخاذلاً عديم الهمة، مستسلماً للنفوذ الأجنبى، وقد عاد التسلط الاستعمارى فى زمنه إلى سابق عهده من التحرك وتهديد سلامة البلاد. فلما تسلم العرش، واستقالت وزارة شريف باشا طلب من شريف نفسه إعادة تأليفها بشرط أن تحكم وزارته بمقتضى دستور جديد، ولكن الخديوى رفض - بتحريض من قناصل الدول الأجنبية - مشروع الدستور الذى تقدم به شريف، وكان يقضى بأن يكون للمجلس رأى فى إدارة البلاد. فاستقال شريف باشا وألف رياض باشا وزارة جديدة حكمت البلاد حكماً مطلقاً، وأهملت مجلس شورى النواب وحجرت كل الأفكار، وكبت الأفواه، ولاحقت الحركة الوطنية بالتنكيل.

وساءت علاقة توفيق بالشعب، إذ أقصى ممثليه وكل موظف مدنى حرم من عمله فى إدارة الحكم، واتبع طريقة الحكم المطلق، وسمح بعودة المراقبة الثنائية الأجنبية فاشتربت فرنسا وانكلترا عدم فصل المراقبين دون موافقة حكومتيهما، وهذا تطورت المراقبة من شكلها المالى إلى شكل سياسى يناهى سيادة الحكومة المصرية. وقد وافق توفيق على تكوين لجنة لتصفية الديون ليس فيها سوى مندوب مصرى واحد، فقررت اللجنة وجوب إصدار «قانون التصفية» الذى يقضى بتقسيم إيرادات الدولة إلى قسمين: قسم تتصرف به الحكومة المصرية لشؤونها الخاصة، وقسم يخصص لتسديد أقساط الدين وفوائده.

وهكذا أخذ تدخل الأجانب فى شؤون مصر الداخلى يزداد على مر الأيام حتى غزت المؤسسات الأوربية المالىة والاقتصادية أرض مصر. فأنشأت فيها شركات لتكرير السكر وللمقاولات والمصرف العقارى برؤوس أموال أجنبية مما جعل المصريين عاجزين عن منافسة الأوربيين فى الميادين الاقتصادية لأن هؤلاء يتمتعون بامتيازات خاصة. وأصبحت مصر مرتعاً للأجانب يسرحون فيها ويمرحون. وأصبحت وظائف الدولة وقفاً عليهم، ترى فيها كثيراً من الأوربيين وقليلاً من المصريين.

وأدرك النابهون من الشعب المصرى ما يراد بوطنهم من شر، فاضطرت فى نفوسهم عوامل الحقد على الوضع القائم، وازداد شعورهم بحقوقهم واستعدادهم للمطالبة بها، ولاسيما أن رأى العام المصرى كان قد تكون فى أواخر عهد

إسماعيل، وقد ساعد على تكوينه رؤية الحقد الصليبي عند الأوربيين وانتشار التعليم، والصحف اليومية بين الأهالي فأدركوا ما للشعب من حقوق. هذا إلى وجود زعماء مفكرين (الشيخ جمال الدين الأفغانى، والشيخ محمد عبده) اتصلوا بالشعب عن طريق التدريس والصحف، وبدأ ينشران تعاليمها عن الحركة الدستورية ومكافحة الاستعمار فقبلها الكثير من أبناء الشعب. كل هذه العوامل التي ذكرناها كانت مقدمات للثورة العرابية. غير أن السبب المباشر للثورة يعود إلى اضطهاد الضباط المصريين في الجيش والتمييز بينهم وبين غيرهم من الضباط الأجانب، وقصر الترقيات على الضباط الأجانب والدخلاء دون المصريين وإنقاص عدد الجيش وعدم انتظام دفع رواتب أفرادهم. وأثار ذلك حنق رجال الجيش واستياءهم من إهمال الحكومة واضطهادها للأحرار، فتجاوبت نفوسهم ومشاعرهم مع مشاعر الشعب وكانت بداية الثورة العرابية.

الثورة العرابية :

تزعّم الحركة الوطنية الضباط أحمد عرابى الذي اتفقت آراء زملائه على إنابته مع اثنين من رفاقه (عبدالعال حلمى، وعلى فهمى) في تقديم عريضة إلى الحكومة تتضمن عزل وزير الحربية وإنصاف الضباط الوطنيين. ولما عمد رئيس الوزارة إلى اعتقالهم وشرع في محاكمتهم أمام مجلس حربي، اقتحم رجال الجيش مكان المحاكمة وأخرجوهم وساروا معاً في مظاهرة إلى قصر عابدين، وطلبوا من الخديوى عزل وزير الحربية (عثمان رفقي باشا) فلم يسعه إلا قبول طلبهم وعين مكانه محمود سامى باشا البارودى، لكن رياض باشا رئيس الوزراء الذي انزعج من حركة الضباط أخذ يكيد لهم وينتهز الفرصة لعقابهم مما أدى إلى استقالة البارودى. حينئذ قرر الضباط إسقاط الوزارة، فأخذ أحمد عرابى في الاتصال بنواب البلاد السابقين وزعماء الحركة الوطنية، وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور.

وفي ١٢٩٨ هـ (٩ أيلول ١٨٨١م) نظم الضباط والجيش مظاهرة رافقتها جماهير الشعب على الجانبين، وسارت إلى قصر عابدين حيث تقدم أحمد عرابى من الخديوى مطالباً إياه بإقالة الوزارة، وإعادة الحياة الدستورية، والدعوة إلى

انتخاب مجلس نيابى جديد، وزيادة عدد أفراد الجيش، كما نصت عليه المراسيم السلطانية (١٨ ألف جندي). فردّ الخديوى ردًا جافاً قاسياً مهيناً حينما قال: «ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا ولا حق لكم بهذه المطالب» فأجابه عرابى على الفور: «متى استعبدتهم الناس وقد ولدتهم أماتهم أحراراً.. نحن لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم». وأعلن عرابى أنه لن يغادر المكان حتى تجاب مطالب الشعب، فاضطر الخديوى إلى الإذعان وكلف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة.

وقدم شريف باشا دستوراً جعل الوزارة مسؤولة أمام المجلس ونص على حق النواب في سنّ القوانين وفرض الضرائب. فوافق عليه الخديوى وأجريت الانتخابات لمجلس النواب الذي انعقد في ١٢٩٨هـ (تشرين الثاني ١٨٨١م). وعندما عرض الدستور على المجلس اختلف النواب مع رئيس الوزراء على نصوصه، إذ لم يكن يعطى المجلس حق مناقشة الميزانية خوفاً من الاصطدام مع لجنة المراقبة، فأعلن النواب تمسكهم بهذا الحق، وأعلنوا في الوقت نفسه احترامهم لالتزامات الحكومة فيما يتعلق بالديون.

ولما اطلعت فرنسا وانكلترا على هذه التطورات أصابها الذعر خوفاً على مصالحها الاستعمارية، فأرسلنا مذكرة مشتركة إلى الخديوى تعرضان عليه المساعدة ضد المجلس إذا اقتضى الأمر. وقبل توفيق المذكرة أملاً في الانتصار على الحركة الوطنية معتمداً على الدول الأجنبية، الأمر الذي أثار مشاعر النواب وسخطهم فأعلنوا تمسكهم بحقوقهم وإصرارهم عليه. ولما أصر رئيس الوزراء على معارضتهم حملوه على الاستقالة وشكل وزارة ثورية برئاسة محمود سامى البارودى تولى أحمد عرابى فيها وزارة الدفاع.

قدمت الوزارة الجديدة مشروعاً إصلاحياً شاملاً واقترحت تعديل الفقرة الخاصة بالميزانية من الدستور بشكل يجعل للمجلس حق النظر في الميزانية باستثناء قسمها المخصص لتسديد الديون الأجنبية للحيلولة دون التدخل الأجنبى في الشؤون الداخلية المصرية. فأقر المجلس هذا التعديل، وأصدر الخديوى مرسوماً باعتماد الدستور ١٢٩٩هـ (١٨٨٢م).

لكن انكلترا وفرنسا عارضتا ذلك، وعملت انكلترا على إثارة الفتن والقلاقل

في مصر لكي لا تفلت مصر من يدها، فحرضت الخديوي على رفض مطالب الوزارة (الدفاع) وخاصة عندما سرح عرابي عدداً من ضباط الجيش غير الوطنيين وأحال بعضهم إلى المحاكمة. وهكذا تجدد الخلاف بين الوزارة والخديوي، مما حدا بانكلترا وفرنسا إلى إرسال أسطوليهما إلى مياه الاسكندرية دعماً للخديوي الذي تلقى منها مذكرة تشجعه فيها على ضرب الحركة الوطنية، وإبعاد عرابي، ونفى الضباط الأحرار إلى الأرياف. وقد استجاب الخديوي للمذكرة، فاستقالت الوزارة احتجاجاً على موقفه. وانتقل الخديوي توفيق إلى الاسكندرية ليكون تحت حماية الأسطول الانكليزي الذي أعدته بريطانيا لاحتلال مصر، ورفضت فرنسا مشاركتها في ذلك بعد أن تبين لها أطماع انكلترا في احتلال مصر دون مشاركتها.

لكن عرابي أعلن الثورة على الخديوي الذي لقي دعماً من السلطان العثماني، فقصفت المدفعية البريطانية مدينة الاسكندرية وقاوم الشعب في مصر مقاومةً باسلةً، غير أن الانكليز تمكنوا من التغلب على المصريين واحتلوا المدينة. وانسحب أحمد عرابي وجيشه إلى (كفر الدوار) جنوب الاسكندرية حيث أقام تحصينات منيعة استطاعت الصمود وردت الانكليز على أعقابهم. فاتجه الأسطول الانكليزي إلى قناة السويس. وقد أخطأ عرابي في عدم ردمها وصدق وعود بعض الانكليز من أنهم لن يستخدموا القناة في القتال مراعاة لحيادها. ومع ذلك فقد اجتاز الأسطول الانكليزي القناة، وأنزل قواته في الاسماعيلية، ومنها تقدم إلى التل الكبير حيث استطاع عرابي أن يصل إليه مع الجيش المصري، وأقام فيها على عجل بعض التحصينات. وهناك دارت معركة غير متكافئة في الاستعدادات الحربية تغلب فيها المستعمرون على المقاومة المصرية ودخلوا مصر، رمضان ١٢٩٩ هـ (أيلول ١٨٨٢م) وكانت بداية الاحتلال البريطاني والذي استمر قرابة خمسة وسبعين عاماً.

الاحتلال الإنكليزي لمصر :

بعد أن تغلب الانكليز على الجيش المصري ودخلوا مصر، عقدوا محكمة عسكرية حكمت على عرابي ورفاقه بالإعدام، ثم خُفّف الإعدام إلى النفي المؤبد، وقد قضاوا على الحركة الوطنية وسيطروا على كل شيء في مصر (عسكرياً،

وسياسياً، وإدارياً، واقتصادياً، ومالياً، واجتماعياً). فمن الناحية العسكرية، حلّوا الجيش الوطنى وشكلوا جيشاً صغيراً قوامه ٩ آلاف جندي تحت قيادة انكليزية وانحصرت مهماتة في حفظ الامن، والقضاء على الحركة الوطنية، وكبح جماح الثورات والانتفاضات الوطنية. ومن الناحية السياسية، قضوا على الحياة الدستورية فحلّوا مجلس النواب واستعانوا عنه ببعض الهيئات كمجالس المديرية، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية على أن تكون قراراتها استشارية فقط وغير ملزمة. وأما الوزراء فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوى الذي اتبع أسلوب الحكم المطلق وعليهم من ينفذوا الأوامر التي تصدر إليهم منه بناء على وحي تعليمات من المعتمد البريطانى في مصر (الملك غير المتوج) اللورد «كرومر». ومن الناحية الإدارية، أبقي الأنكليز التقسيمات الإدارية السابقة، غير أنهم نزعوا من حكام المديرية حقهم في الإشراف على قوات الشرطة وألحقوها بوزارة الداخلية ليشرّف عليها مفتش الوزارة العام (انكليزي). إذ جعلت بريطانيا إلى جانب كل وزير مستشاراً إنكليزياً يملّي عليه أوامر المعتمد البريطانى، ومفتشاً عاماً إنكليزياً يشرّف على أمور الوزارة، كما أصبحت معظم الوظائف الهامة والعالية بيد الموظفين الإنكليز. ومن الناحية المالية والاقتصادية، فقد ألغى الإنكليز نظام المراقبة الثنائية، وأصبحت الأمور المالية تحت إشراف المراقب الإنكليزي الذي أصبح مستشاراً مالياً للحكومة المصرية، الأمر الذي دعا إلى احتجاج فرنسا على هذا التدبير. ومع ذلك أصبحت المراقبة المالية لمصر تحت النفوذ البريطانى المباشر. وقد عمل الإنكليز على ربط اقتصاد مصر بعجلة الاقتصاد البريطانى عن طريق ترقية إنتاج المحاصيل الزراعية وخاصة القطن لتزويد المصانع الإنكليزية به، وإهمال الصناعات الوطنية كي تصبح مصر سوقاً لتصريف المنتجات الإنكليزية، ولم يهتموا بالتجارة إلا بمقدار ما يكفى سهولة تصدير المواد الأولية إلى انكلترا الأجنبية بإقامة الشركات والمصانع والمصارف الأجنبية في البلاد، واستغلال ثرواتهم لصالحها.

وكانت سياسة بريطانيا من الناحية الاجتماعية، تقضى بتشجيع الانحلال الخلقي في مصر، وإهمال التدابير التي تحول دون انتشار الربا والبذخ، وشرب الخمر، فكثرت المفاسد الاجتماعية. وإضافة إلى ما تقدم فقد رسمت بريطانيا

سياسة للتعليم ترمى إلى الحد من توسعته، وإلى تحويله إلى جهة تخدم مصلحتهم الاستعمارية بحسب مناهج مرسومة لتقوية اللغة الانكليزية، وإهمال التاريخ الإسلامي وتعديله وفق مصلحتهم، وإهمال اللغة العربية والدين الإسلامي، كما أكثروا من المدرسين الانكليز.

وإضافة إلى كل ما تقدم حول السياسة الانكليزية التي اتبعت في مصر، فقد عمدت بريطانيا إلى قتل الروح الوطنية لدى الشعب المصري، إذ حجرت على حرية الفكر، ولاحقت الوطنيين الشرفاء بالاعتقال، والسجن، والنفى، والتنكيل، وحرمتهم من وظائف الدولة، وفرضت رقابة شديدة على النوادي، والصحف، والاجتماعات بحيث لم تجرؤ على انتقاد تصرفات سلطات الاحتلال. ومع كل ذلك فقد فشلت جميع محاولاتها في قتل الروح الوطنية لدى الشعب في مصر. وإذا كانت الروح الوطنية قد استكانت خلال حكم الخديوى توفيق ١٢٩٧-١٣١٠هـ (١٨٧٩-١٨٩٢م) إلا أنها عادت إلى ظهور بمجىء الخديوى عباسى حلمى الثانى.

استأنف الشعب المصرى نضاله الوطنى عندما تولى الحكم الخديوى عباس حلمى الثانى ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) خلفاً لوالده توفيق، وكان الخديوى عباس متعاطفاً مع الوطنيين. فقد اختلف الخديوى عباس حلمى مع الانكليز مرتين: المرة الأولى عام ١١٣١هـ (١٨٩٣م) وكانت الأزمة الأولى عندما أقال مصطفى فهمى رئيس الحكومة المصرية الذى عرف بمسايرته للانكليز، وعين محله حسين فخرى باشا المعروف بروحه الوطنية. ويقال إن سبب ذلك عندما وقع بين يدي الخديوى منشور موجه من موظف بريطانى في وزارة الداخلية إلى الموظفين في الأقاليم، يطلب مهم أن يوجهوا رسائلهم إلى مدير البوليس البريطانى لا إلى وزير الداخلية المصرى، فانزعج الخديوى عباس من ازدياد النفوذ البريطانى وحمل المسؤولية لمصطفى فهمى، فأقاله وعين محله حسين فخرى. وعندما علم كرومر بذلك أبرق إلى لندن، ثم أمر عباس باستبعاد حسين فخرى، واستعادة مصطفى فهمى. وتمسك كل من الطرفين برأيه، وأخيراً انتهت الأزمة بحل وسط وهو استبعاد حسين فخرى واستبدال رياض بمصطفى فهمى، ويوعد من الخديوى بأن يأخذ ويعمل بنصائح بريطانيا في جميع الأمور المهمة مستقبلاً.

أما الأزمة الأخرى، فقد حدثت في ١٣١٢ هـ منتصف كانون الثاني (١٨٩٤م) في الصعيد، عندما كان الخديوى يستعرض الجيش المصرى بوجود السردار (القائد العام) هربرت كتشنر قائد الجيش، فوجه الخديوى بعض الملاحظات الفنية على مسمع من الضباط الانكليز وكذلك وجه بعض الملاحظات عندما كان يزور المستشفى وانتقد المترجم الذي يتكلم اللغة العربية برطانة انكليزية. وتطورت الأزمة في (وادي حلفا) عندما كرر عباس انتقاده لفرقة الجيش السودانى ولبعض البريطانيين عندما كان يستعرض مع «كتشنر» فرقة سودانية. وقد أثار هذا كله «كتشنر»، وهدد بالاستقالة، ثم أخبر اللورد كرومر الذي أبرق إلى لندن، وبعد مشاورات واتصالات انتهت الأزمة باستجابة الخديوى لمعظم الشروط التي وضعها الانكليز، فأصدر بياناً أثنى فيه على الجيش والضباط الانكليز، كما أصدر مرسوماً بنقل «ماهر» من وزارة الدفاع الى محافظة القناة.

كان الوطنيون المصريون يدعمون الخديوى عباس ويشدون أزره، وقد كان من نتيجة ذلك أن بعثت الحركة الوطنية مرة أخرى، وذلك بجهود جمال الدين الأفغانى، وتلميذه الشيخ محمد عبده، اللذان لعبا دوراً في توعية الشعب في مصر، وتعبئة شعوره الوطنى، بفهمه للإسلام.

وزاد انتعاش الحركة الوطنية بظهور مصطفى كامل على مسرح السياسة المصرية. ومصطفى كامل شاب مصرى أنهى دراسته الثانوية في مصر، ثم رحل إلى فرنسا وأتم دراسة الحقوق في طولون ١٣١٢ هـ (١٨٩٤م). وقد بدأ مصطفى كامل عملة الوطنى منذ أن كان طالباً في مصر بالمدرسة الثانوية. إذ كان ينشر في مجلة المدرسة مقالات تتعلق بالقضايا الوطنية وجعل شعارها حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك، كما ألف جمعية أدبية عملت على تشجيع الكتابة والخطابة لإضرام الروح الوطنية بين الشباب. ثم تابع نشاطه هذا وهو طالب في كلية الحقوق في فرنسا، وهناك اتصل ببعض المعتدلين من الفرنسيين والمفكرين والأدباء والصحافيين والسياسيين، وشرح لهم قضية بلاده وأطماع الاستعمار البريطانى، فسهلوا له اتصالاته، والتنافس الاستعمارى بين الدولتين قائم ومعروف، ونشر في صحفهم مقالات متوالية، شارحاً تعسف الانكليز مستنكراً سياستهم وأساليبهم، ومطالباً بجلاء الانكليز عن مصر. وقد استطاع مصطفى كامل أن يثير هذه

القضية على الصعيد العالمي ، وأن يكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانب مصر. وقد واصل عمله بعد رجوعه إلى مصر، وحصر مطالب الشعب في أمرين: «الجلاء والدستور»، وأصدر جريدة «اللواء» اليومية باللغة العربية إلى جانب صحيفتين أخريين باسم «اللواء» أيضاً تصدران بالفرنسية والانكليزية.

وتجلى نضاله ونضال من التف حوله من الشبان المصريين في الخطابة وكتابة المقالات في الصحف المحلية، والأجنبية باذلاً أقصى الجهود في جذب اهتمام الرأي العام العالمي نحو عدالة القضية المصرية، وجعل همه التنديد بالاستعمار ومساوئه ومطالبة الانكليز بتحقيق وعودهم في الجلاء، متخذاً شعاراً وطنياً «مصر للمصريين». واتخذ من بعض الأحداث سبباً في إلهاب الشعور الوطني وتأجيجه، وأهم هذه الأحداث الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٣١٨ هـ (١٩٠٤م) فطالب الشعب المصري الاعتماد على نفسه في النضال وقال في هذا المجال: «إن الأمم لاتنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها وإن الشعب كالفرد لا يكون آمناً إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً لكل عدد الدفاع عن الشرف والمال والحياة».

كما استفاد من حادثة «دنشواي» ١٠ ربيع الثاني ١٣٢٤ هـ (١٣ تموز ١٩٠٦م) تلك المأساة التي تعتبر من الحوادث المهمة في تاريخ مصر، والتي كشفت عن وحشية الانكليز وحقدهم بشكل لامثيل له في قرية «دنشواي» التي ذهب ضحيتها كثير من رجال القرية على أعواد المشانق ضحية التعسف الانكليزي. وتتلخص حادثة دنشواي بأن خمسة من الضباط الانكليز يصطادون الحمام في دنشواي في موسم الحصاد وأخذ أحدهم يطلق الرصاص فوق البيدر (الجرن) فأصيبت زوجة صاحب البيدر، وماتت، واشتعلت النيران في المحصول، فلم يتمالك أهلها وأقاربها أعصابهم، وهاجموا الضباط وجرت معركة بين الطرفين قتل فيها بعض الأهالي، ففر الضباط مسرعين في حر الظهيرة، ومات أحدهم بضربة شمس. فتشكلت محكمة بريطانية للتحقيق، فحاكمت عدداً كبيراً من الأهالي، وحكم بإعدام أربعة منهم، وحكم بالسجن على عدد آخر من أهل القرية، وجلد عدد آخر. وقد نفذت أحكام الشنق بالمحكوم عليهم على مرأى من ذويهم وأبناء بلدتهم، وظلت جثث الذين شنقوا معلقة مدة طويلة، كما جلد من جلد بقسوة

ووحشية أمام أهل قريتهم وأهليهم، وعلى مسمع من عويل نسائهم، ونجيب أطفالهم.

أثار ذلك الرأي العام المصرى، وعم الهياج في جميع أوساط الشعب في مصر، وأبدى سخطه على الاحتلال البريطانى. وعرف مصطفى كامل ورفاقه الوطنيون كيف يوجهون المعركة السياسية بحيث توصلوا الى تحريك الضمير العالمى، فثارت ضجة استنكار في مجلس العموم البريطانى كان من نتيجتها استقالة اللورد كرومر المعتمد البريطانى الذي كبل الشعب بالقيود من أول أيام الاحتلال.

وتردد مصطفى كامل على الأستانة ليتخذ من الدولة العثمانية عوناً له للتخلص من الاحتلال لأنها صاحبة السيادة الاسمية على البلاد، غير أن الدولة العثمانية كانت أضعف من أن تقاوم الحكومة الانكليزية.

وفي عام ١٣٢٥ هـ (١٩٠٧م) أسس مصطفى كامل «الحزب الوطنى» وكانت أهم مبادئة استقلال مصر الداخلى وفق معاهدة ١٢٥٦ هـ (١٨٤٠م)، وجلاء الانكليز عن البلاد، وإيجاد دستور للبلاد، واحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية، ونشر التعليم على أساس وطنى، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة، وبث الشعور الوطنى بين طبقات الشعب، والعناية بالشؤون الصحية، وبث روح المحبة بين المصريين والأجانب، وتقوية العلاقات بين مصر والدولة العلية العثمانية.

على أن المنية لم تمهل مصطفى كامل لتحقيق ما يصبو إليه من تحرر وجلاء، فتوفى سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨م)، وخلفه في زعامة الحزب الوطنى «محمد فريد». فواصل الزعيم المصرى محمد فريد النضال وحمل على الحكم الاستبدادى وسياسة الشدة والبطش والنفى التي لجأت اليها الحكومة الانكليزية، ودعا إلى الاستقلال والجلاء والحياة الدستورية وحث الشعب على المقاومة. ونجح في إحباط محاولة الانكليز بمد مدة امتياز قناة السويس، حيث هب الشعب المصرى وقام بالمظاهرات الصاخبة، وشتت الصحافة المصرية حملة شعواء على سلطات الاحتلال، فأحرزت الحركة الوطنية نصراً ساحقاً. واستمر الشعب في نضاله حتى اضطرت سلطات الاحتلال إلى تأليف «جمعية تشريعية» تحمل محل مجلس شورى

القوانين، والجمعية العمومية اللتان أقامها الاستعمار بدلاً من المجلس النيابي، ونتيجة لذلك تعرض محمد فريد للاضطهاد، وسجن ثم أُجبر على مغادرة البلاد، فواصل الدفاع عن قضية بلاده عدة سنين في أوروبا منادياً بحقوقها، شارحاً أوضاعها، مطالباً بزوال الحكم الاستبدادي، وظل محمد فريد يكافح في أوروبا حتى توفي في سنة ١٣٣٨ هـ (١٩١٩م)، وقد أنفق ماله كله في سبيل قضيته.

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣ هـ (١٩١٤م)، انتهزت انكلترا انضمام تركيا إلى ألمانيا، فأعلنت الأحكام العرفية، وأعلنت كذلك الحماية البريطانية على مصر، وخلعت الخديوى عباس الثانى وعينت مكانه الأمير حسين كامل - النجل الثانى للخديوى إسماعيل - الذى قبل العرش ولقب بالسلطان حسين كامل. وقد ذهل الشعب لإعلان الحماية، وقام بالقاء قبلة على السلطان الجديد ولكنها لم تصبه، ثم منعت انكلترا الاجتماعات، وضيقت على الصحافة، وفرضت أسعار الحاجيات ارتفاعاً كبيراً، وعزلت مصر عن العرب، ونكلت بالأحرار وزجتهم في - السجون والمعتقلات، وجندت الآلاف من الشبان لخدمة الجيش الانكليزي المحارب وأجبرتهم على حفر الآبار، ومد أنابيب المياه، وتعبيد الطرق الحربية إلى غير ذلك من الأعمال التى أحس بوطأتها الشعب في مصر بكافة طبقاته فكان لابد من قيام الثورة.

ظنت بريطانيا أنها قضت على الحركة الوطنية في مصر، ولكنها انبعثت من جديد بمجرد انتهاء الحرب في مطلع عام ١٣٣٧ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وتوقيع الهدنة بين الأطراف المتحاربة، فدعا الوطنيون الأحرار إلى عقد اجتماع في ٦ صفر ١٣٣٧ هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وقرروا ضرورة الاتصال بالعالم الخارجى، والمطالبة بالتخلص من الحماية البريطانية، والإصرار على الاستقلال والحرية، كما قرر المؤتمر أن يختار الشعب ممثلين عنه للسفر إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح الذى سيعقد في (كانون الثاني ١٩١٩م). فاختروا قيادة شعبية - حسب ظنهم - كان في طليعتها: سعد زغلول، وعلى شعراوي، وعبدالعزیز فهمى. وقابل الوفد المعتمد البريطانى وطلبوا إليه السماح لهم بالسفر إلى باريس، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك ومنعتهم من السفر. فقبول هذا الرد بالاستنكار من كافة الشعب. وأبرق سعد زغلول محتجاً

إلى الرئيس الأمريكي «ولسن» في ١٣٣٧ هـ (١٤ كانون أول ١٩١٨م) الذي نادى بحق الشعوب في تقرير المصير، واحتج على منع الانكليز الوفد من السفر، وطالب بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، فلم يتلق جواباً. وقد كان سعد زغلول أيام «كرومر» وزيراً للحقانية، ثم غدا عام ١٣٣٢ هـ وزيراً للمعارف والحقانية معاً، ونائباً عن القاهرة، وترقى في المناصب وشغل عدداً منها في ظل الاحتلال.

وازدادت الحماسة الوطنية والوعى الشعبى. وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته، وجمعت عرائض توكيل وقعها آلاف من المواطنين وكانت تلح على ضرورة سفر الوفد لإسماع صوت مصر في حق تقرير مصيرها في مؤتمر الصلح. ولكن بريطانيا لم تستجب لرغبات الشعب، بل عملت على كبح جماحه والقضاء على حركته الوطنية في مهدها، فاعتقلت أربعة من زعماء البلاد، هم سعد زغلول، وإسماعيل صدقى، ومحمد محمود، وحمد الباسل وفتتهم إلى جزيرة «مالطه»، لكن هذا الإجراء أسفر عن غضبة شعبية أدت إلى ثورة عارمة شعارها الاستقلال التام، وفي الوقت الذي كانت تعمل بريطانيا فيه ضد الحركة الوطنية كانت تبرز أعضاء الوفد بعملها هذا فيزداد مركزهم بين الشعب.

وكانت هذه الثورة، ثورة ١٣٣٨ هـ (١٩١٩م) أول ثورة شعبية في البلاد العربية على الاستعمار، كما كانت بداية لثورات متتالية في الشام، والعراق، على الفرنسيين والانكليز. وقد شارك الشعب في مصر بكافة فئاته في الثورة، فقد اتخذت الثورة طابعاً عنيفاً ومسلحاً، فثارت المدن والقرى وانتزع الثوار قضبان السكك الحديدية، وأعمدة البرق والهاتف، وتوقفت حركة المواصلات، وانعزلت مدينة القاهرة عن غيرها من مدن القطر، ونجحت الثورة في الأرياف كما نجحت في القاهرة، وشكل الثوار شرطة مدنية وطنية لحفظ النظام والأمن في البلاد، كما شكلوا لجاناً وطنية تقوم بتنظيم المقاومة والاتصال بالشعب، وتقديم الخدمات للمحتاجين.

وإزاء ذلك، اضطرت بريطانيا إلى الإذعان لإرادة الشعب والرضوخ لمطالبه، فقررت الإفراج عن المعتقلين السياسيين المنفيين، وسمحت بسفر الوفد إلى باريس. ولكن خابت آمال الوفد عندما أعلن الرئيس الأمريكي «ولسن» اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر. فاعتمد المصريون على أنفسهم،

واستمروا في كفاحهم، وعادت الثورة إلى ما كانت عليه، وعاد معها الاضطهاد، وتعرضت المدن والقرى للبطش وحكمت المحاكم العسكرية على المئات بالسجن والإعدام. وعمدت بريطانيا إلى سياسة الماطلة والتهدئة السياسية، فبعثت لجنة برئاسة «ملنر» وزير المستعمرات لتدرس مطالب الشعب المصري وتقتراح نظاماً جديداً، فقاطعها المصريون جميعاً، وقامت المظاهرات احتجاجاً على قدومها، وتأكيداً للانكليز بأن المصريين لا يقبلون بغير الاستقلال التام، وأنهم يرفضون كل مفاوضة على أساس الحماية البريطانية. ومع ذلك أعلنت اللجنة مشروع «ملنر» الذي أكد على إقرار حقوق جديدة لانجلترا في مصر، وتضمن تنظيمياً للحماية بدلاً من أن يرفعها.

رفض سعد زغلول وجماعته المشروع، ولكن انكلترا استطاعت أن تكسب مؤيدين للمشروع منهم عدلى يكن باشا رئيس الوزراء. وقد أدى مشروع «ملنر» إلى انقسام بين الوطنيين في مصر، ثم جرت مفاوضات بين لورد «كرزون» وزير خارجية بريطانيا وعلى باشا رئيس الوزراء، ولكن هذه المفاوضات منيت بالفشل، واستقال عدلى باشا على أثر ذلك. ونفى سعد زغلول ومعه خمسة من زملائه، هم: فتح الله بركات، وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وسينوت حنا، إلى عدن ثم إلى جزيرة سيشل. وبعد مدة نقل سعد زغلول وحده من منفاه في سيشل إلى جبل طارق. وأدى ذلك كله إلى استمرار الاضطرابات السياسية، وأدت هذه الاضطرابات إلى مفاوضات بين اللورد اللنبى وعبد الخالق ثروت باشا. وفي منتصف عام ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢م) أعلنت بريطانيا إلغاء الحماية على مصر واستقلال مصر وتهيئة البلاد للحكم الدستورى بعد أن أن أدخلت بعض أعوانها من النصارى في الحركة الوطنية مثل مكرم عبيد، وسينوت حنا وغيرهما. ولكن بريطانيا علقت هذا الاستقلال بتحفظات أربع هي: تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أى هجوم أجنبى، وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية، وقضية السودان (بقاء الحكم ثنائياً). فلم تقبل الثورة بهذا التصريح، واحتجت على التحفظات الأربعة. ولكن الحكومة المصرية أخذت في تنفيذه، وألفت وزارة برئاسة عبد الخالق ثروت باشا، وتألقت لجنة مكونة من ثلاثين من كبار رجال القانون المصريين برئاسة حسين

رشدى باشا لوضع دستور للبلاد، كما أعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر وبذلك تحولت السلطنة الى ملكية في عام ١٣٤٠هـ (١٥ آذار - مارس ١٩٢٢م). وأبلغ ذلك إلى جميع الدول، وحصلت مصر من الدول على اعترافها بالوضع الجديد. غير أن الشعب في مصر رفض ذلك الاستقلال المزيف واستمر في جهاده للتخلص من تلك التحفظات التي كانت تعطل الاستقلال الفعلي للبلاد. ومع ذلك أفرج عن زعماء الشعب وسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات.

استقلال مصر وإعلان الملكية :

وعلى العموم، فقد أعلن الدستور المصرى في ١٣٤١هـ (١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٣م) وعدل بعد عام وصدر قانون الانتخابات، وكان الدستور يعلن أن الأمة مصدر السلطات، ويعطى كل مصرى بلغ الواحدة والعشرين حق الانتخاب، وجرت الانتخابات النيابية وفاز الوفد المصرى بأغلبية مطلقة، فاجتمع أول مجلس تأسيسى في ١٣٤٢هـ (١٥ آذار - مارس ١٩٢٤م) وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة رئيساً للحكومة. وكان هذا الدستور يكفل الحريات العامة للمصريين، وينص على مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابى. وعلى الرغم من ذلك، لم تستقر الحال، فقد أدى السخط الشعبى إلى وقوع اغتيالات كان أهمه قتل «السيرلى ستاك» قائد عام الجيش المصرى، وحاكم السودان في ١٣٤٣هـ (١٨ تشرين الثانى - نوفمبر ١٩٢٤م)، وقد أدى ذلك إلى فرض إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا منها: سحب الجيش المصرى من السودان، ودفع دية مليون جنيه، فرفض سعد زغلول هذه المطالب، واستقال من منصبه. كما تعطل الدستور. ولكن سعد زغلول وافته المنية في عام ١٢٣٤هـ (١٩٢٧م)، وخلفه في رئاسة الوفد مصطفى النحاس، وشكل وزارته الائتلافية الأولى، ولكن الانكليز والقصر أقاموا أمامها العراقيل، وأقال الملك الوزارة وعطل اجتماع المجلس النيابى شهراً. ثم لبثت الحكومة التي شكلت برئاسة محمد محمود باشا أن استصدرت قانوناً من المجلس النيابى بتعطيله والدستور لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، فكان هذا عدواناً خطيراً على الحياة النيابية، فقامت مفاوضات بين رئيس الوزارة «محمد محمود»، و«وهندرسون» وزير خارجية الحكومة العمالية في بريطانيا أدت إلى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا.

جوبه هذا المشروع بمعارضة في مصر، فاضطر محمد محمود الى الاستقالة في عام ١٣٤٨ هـ (تشرين أول - أكتوبر ١٩٢٩م)، وشكلت وزارة حيادية برئاسة «عدلى يكن» جعلت مهمتها إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر. وأسفرت الانتخابات عن فوز الوفد، وألف النحاس وزارته الثانية في عام ١٣٤٨ هـ (كانون الثاني - يناير ١٩٣٠م)، وقام بمفاوضة وزير الخارجية هندرسون، ولكن الطرفين فشلا في الاتفاق بسبب اختلافهما على مسألة السودان، ثم ما لبث القصر الملكي أن أقام العراقيين في وجه حكومة النحاس، فاستقال النحاس، وخلفه اسماعيل صدقى الذي شكل حكومة جديدة.

أقام إسماعيل صدقى حكومة استبدادية عصفت بالمجلس النيابى والدستور، ووضع دستوراً جديداً ألغى فيه الكثير من حقوق الشعب ثم أجرى انتخابات ظفر فيها بالأغلبية لحزبه المعروف بحزب الشعب. ولم يكن في المجلس النيابى من المعارضين سوى أربعة عشر عضواً من الوفديين، والدستوريين، وظل صدقى يحكم استبدادياً لمدة ثلاث سنوات قامت خلالها اضطرابات كثيرة بين الوفد وبين الحكومة.

إن وزارة صدقى كانت مستبدة بالشعب ضعيفة أمام القصر، الأمر الذي أتاح للقصر التدخل في تفصيلات الحكم لمصلحته. وقد اضطر إسماعيل صدقى تحت ضغط القصر وتدخله إلى الاستقالة عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٢م)، وهنا شكل عبدالفتاح يحيى وكيل حزب الشعب وزارة جديدة كانت امتداداً لوزارة إسماعيل صدقى مع فارق بسيط هو أن عبدالفتاح يحيى كان أقل من إسماعيل صدقى جرأة وأضعف شخصية.

ومن الملاحظ أن الذين كانوا بالأمس زعماء الحركة الوطنية أصبحوا اليوم رجال القصر أو مسابيرين للانكليز، وإن كانت هناك معارضة ظاهرية، الأمر الذي يضع إشارات استفهام على السابق.

معاهدة ١٩٣٦م (١٢٥٥ هـ)

بدأ الإنكليز يتنبهون إلى سيطرة القصر وفرض سلطانه المباشر على الحكومة، فعملوا على إعادة التوازن بين الحكومة والقصر، تحقيقاً لسلطانهم وسياستهم

القائمة على إضعاف الطرفين حتى يظلا بحاجة اليهم. وشكلت بعد ذلك وزارة محمد توفيق نسيم الحيادية في أواخر عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م)، واضطرت الحكومة إلى الاستقالة إزاء الصعوبات. ثم شكلت وزارة حيادية أخرى برئاسة على ماهر، وقامت اضطرابات قوية في البلاد كان أبطالها طلاب الجامعات والمدارس الذين ضغطوا على الأحزاب لتشكيل جبهة وطنية، وتم الاتفاق على هذه الجبهة التي ضمت كل الأحزاب: (حزب الوفد، الحزب الوطني، حزب الأحرار الدستوريين، حزب السعديين، حزب الإخوان المسلمين، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي). وشكل وفد لمفاوضة الانكليز برئاسة مصطفى النحاس باشا مثلت فيه جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطني الذي لم يكن يعترف بالاحتلال البريطاني. بعد ذلك قامت مفاوضات بين مصر وانكلترا انتهت بتوقيع معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م) وأهم بنودها: استقلال مصر استقلالاً تاماً، وإنهاء الاحتلال العسكري على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندي في منطقة القناة، إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وتأييد مصر في دخول عصبة الأمم، عودة الجيش المصري إلى السودان، وبقاء الحكم ثنائياً فيها، حق بريطانيا في استخدام أرض مصر ومواصلاتها في حالة الحرب، واعتراف بريطانيا بسيادة مصر، وتحالف الدولتين ضد أي اعتداء أجنبي، ومدة المعاهدة عشرون سنة. وقد صدق على المعاهدة من قبل المجلس النيابي المصري ومجلس العموم الانكليزي. وبدى بتنفيذ مايتعلق بالامتيازات الأجنبية، فدعت مصر لعقد مؤتمر دولي في سويسرا تنازلت فيه الدول صاحبة العلاقة عن امتيازاتها في مصر ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧م) ودخلت مصر في العام نفسه عصبة الأمم.

أدت هذه المعاهدة إلى انقسام الوفد على نفسه، وخرج على النحاس بعض كبار أعوانه فأدى ذلك إلى إضعاف حزب الوفد الكبير. وقد انتقد المعارضون المعاهدة لأنها نصت على إنهاء الاحتلال، ولكنها سمحت ببقاء قوات انكليزية في القناة، كما أنها (المعاهدة) جعلت مصر قاعدة للجيش الانكليزية، هذا فضلاً عن التزام مصر بإنشاء طرق حربية وصيانتها. وتوفير كافة التسهيلات للقوات الانكليزية في حالة الحرب. فكان المعاهدة تحالف دائم، وتبعية دائمة، واحتلال أبدي. ونتيجة لذلك حدثت خلافات بين وزارة الوفد، فأقالها الملك فاروق

بصورة غير مشرفة في ١٣٥٧هـ (٣٠ كانون أول ١٩٣٨م) وتعاقت على الحكم بعد تلك الحادثة حكومة متعددة.

وإثر قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وأخذت أزمات التموين، والأوبئة، والضائقة المالية تستحكم في البلاد، بينما كان الألمان والإيطاليون يهددون الوجود الانكليزي من جهة ليبيا، بل يزحفون ويصلون إلى العلمين غرب الإسكندرية، ويضربون هذه المدينة مع القاهرة بالقنابل. وإزاء هذا الوضع الحرج، أراد الانكليز التقرب من الشعب المصري، بعد أن وجدوا الحكومات المصرية لا تمثل الأكثرية، إضافة إلى ميل بعض المسيطرين على الحكم إلى جانب المحور، فطالب الانكليز بوزارة وفدية كي يضمن بقاءها إلى جانبهم، وضغطوا على القصر بتكليف مصطفى النحاس باشا، واستخدمت القوة العسكرية لإجبار الملك الذي رفض في بادئ الأمر دعوة النحاس ثم رضخ للأمر وشكلت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في ١٣٦١هـ (٤ شباط ١٩٤٢م). واستفاد الانكليز من المعاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) فوائد كثيرة يسرت لهم مساعدة مصر المادية لإحراز النصر على الألمان. وخلال حكم النحاس أنشئت الجامعة العربية الذي كان له اليد الطولى في إنشائها. وكانت بريطانيا من وزائه تدعمه بهدف كسب الشعور العربي نحوها، وهي في الحقيقة تؤيد الوفد وتدعمه، وتعارضه ظاهراً منذ برز سعد زغلول.

ومن جهة أخرى، انتهزت المعارضة في مصر فرصة اجتماع أقطاب الحلفاء في القاهرة عام ١٣٦٢هـ (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٤٣م) فقدمت إليهم مذكرة تطالب بإعلان استقلال البلاد أسوة بما جرى في الشام، والاعتراف بالروابط التي توحد مصر والسودان. ولكن هذه المذكرة بقيت دون جواب.

ومما يجدر ذكره أن أبرز ما يميز الحياة السياسية في مصر تعدد الأحزاب وتطاحنها وانهاكها بالصراع على مناصب الحكم، فترتب على ذلك تفتيت جهود الشعب، وعدم توحيد قواها لاتخاذ موقف موحد من القضية الوطنية، إضافة إلى فساد القصر وتدخله في كل صغيرة وكبيرة مما أدى إلى عدم استقرار الإدارة الحكومية. هذا فضلاً عن سيطرة الإقطاعيين وكبار رجال المال على الحياة السياسية.

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة اسغنت بريطانيا عن وزارة الوفد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤م)، وبدأت الحكومة المصرية الجديدة بتخفيف القيود التي فرضتها الحرب، فقد رفعت الأحكام العرفية، وتظاهرت بتبنى مطالب الشعب في الاستقلال والجلء. فاستؤنفت المفاوضات لإعادة النظر في معاهدة عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م). وبعد أن تأسست هيئة الأمم المتحدة، وأصبحت مصر عضواً فيها وعلى قدم المساواة مع بريطانيا - اسماً - بدأت المفاوضات غير أنها تعثرت كثيراً بسبب رغبة بريطانيا في الاحتفاظ بالسيطرة على مصر والسودان، ولاسيما أنها قد خرجت منتصرة من الحرب، وأدركت أن القصر الملكي لم يكن جاداً في إنهاء ارتباطه مع بريطانيا. لكن المظاهرات الشعبية قامت في الإسكندرية والقاهرة بعنف ضد الانكليز، وانفجرت المشاعر بعد طول كبت في زمن الحرب فقتل عدد من الطلبة وأصيب الكثيرون بجراح فكان لتلك الأحداث أثرها على الموقف البريطاني، وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على مشروع «صدقى - بيفن» سنة ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦م).

قوبل هذا المشروع بالسخط والاستنكار لأنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بدسورة دائمة، فهو يدعو إلى الدفاع المشترك بين البلدين، ويكسب بريطانيا نوعاً من الوصاية على مصر. فلم توافق الحكومة المصرية على هذه المعاهدة «مشروع المعاهدة» لأنها لا تحقق أمانى الشعب في الاستقلال والجلء. فعرضت الحكومة المصرية القضية على مجلس الأمن عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م) غير أن هيئة الأمم المتحدة الخاضعة لنفوذ الدول الاستعمارية الكبرى لم تستطع إنصاف مصر.

وظهر في الأفق تباشير فجر جديد ينذر بتغير الأوضاع السياسية في مصر، فقد تعاقبت بعد ذلك الوزارات على الحكم، واضطرب الحكم في الداخل بسبب تدخل القصر في الحكم ويسبب مفاسته وعدوانه على مصالح الشعب، إضافة إلى حرب فلسطين ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨م)، وهزيمة الجيش المصرى فيها، والتي كشفت عنها مساوئ القيادة السياسية والعسكرية، وتجارها بالأسلحة الفاسدة، وازدياد النقمة لدى أوساط الشعب كافة بسبب سوء الحالة الاقتصادية والسياسية، وإلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م) وإلغاء اتفاقية السودان عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩م) وذلك عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١م)، ونتيجة لذلك هب الشعب

المصرى لمحاربة القوات الانكليزية في القناة. هذا فضلاً عن حريق القاهرة ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢م)، وتغير الوزارات السريع في منتصف عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢م). كل ذلك أدى إلى قيام ثورة ذي القعدة ١٣٧١ هـ (٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢).

إذ أن الولايات المتحدة أرادت بعد الحرب العالمية الثانية أن تحل محل إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما، من أجل إمكانية السيطرة على المعسكر الغربى، وجعله كتلة واحدة أمام المعسكر الشرقى. أو أن تكون زعمية المعسكر الغربى مثل روسيا زعمية المعسكر الشرقى، وتمكنت من ذلك في بعض المناطق، ولم تتمكن في مناطق أخرى إلا نتيجة انقلابات.

ثورة ٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢م:

نفذ الجيش المصرى ثورته في فجر يوم ٥ ذى القعدة ١٣٧١ هـ (٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢م) وأرغم الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الصغير أحمد فؤاد، وعلى مغادرة البلاد في ٢٦ تموز، وأقيم للملك الطفل مجلس وصاية.

أعلن مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهورى ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣م)، وحل الاحزاب السياسية، وإلغاء الدستور الملكى (١٩٢٣م) ووضع دستور جديد للبلاد. وقد تولى جمال عبدالناصر الحكم في البلاد إثر استقالة محمد نجيب في ١٤ تشرين - نوفمبر الثانى ١٩٥٤م، واختير جمال رئيساً للجمهورية إثر استفتاء شعبى جرى عام ١٩٥٦م.

وقد أعلنت الثورة المصرية عن أهدافها: القضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، والاحتكار وسيطرة رأس المال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطنى قوى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج.

وقد عملت الثورة على تحقيق اهدافها، فقامت بتحقيق الجلاء عن مصر وذلك بتوقيع اتفاقية (١٩٥٤م) مع بريطانيا مع العلم أن اتفاقية عام ١٩٣٦م كانت مدتها عشرين سنة وينتهى بعام ١٩٥٥م وانتقدت المعاهدة الجديدة التي عدت بمثابة تمديد وتجديد لمعاهدة ١٩٣٦م التي تنتهى بعد عام، إذ جعلت المعاهدة

الجديدة الحق لبريطانيا في العودة إلى مصر، واستخدام القناة فيما إذا حدث اعتداء على تركيا وكان متوقفاً ذلك، وتم بموجبها جلاء الانجليز عن مصر ١٩٥٦م، وتوقيع اتفاقية السودان ١٩٥٣م.

وكانت الحكومة المصرية تأمل في انضمام السودان لها، إذ كان إسماعيل الأزهرى رئيس الحكومة السودانية يعمل لذلك، لكن سقطت الحكومة وشكلت الحكومة الجديدة عبدالله خليل، وجرى الاستفتاء فرفض السودانيون الانضمام إلى مصر. وفضلوا الاستقلال وتم في مطلع عام ١٩٥٦م.

هذا النقد سبب الخلاف بين الحكومة المصرية والحركة الإسلامية. ثم أمتت القناة وحدث الاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وانتهى موضوع القناة لصالح مصر.

وقامت الثورة بوضع دستور للبلاد انتخب على أساسه جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية (١٩٥٦). كما عملت الثورة على تحقيق الإصلاح الزراعى بإلغاء الملكيات الكبيرة، وتوزيعها على الفلاحين، وقامت كذلك بتقوية الجيش المصرى وتسليحه من الدول الشرقية، وإقامة المصانع الحربية، وتأميم قناة السويس ١٩٥٦م ونجم عن ذلك العدوان الثلاثى الذى هزم بفضل صمود الشعب في مصر وتأييد الرأى العام له. وحققت الثورة قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م والتي دامت ٤٤ شهراً، إلا أنها تجربة رائدة وهامة وقوبل الانفصال بالاستياء العام من الشعب العربى. وأنجزت الثورة كذلك مشروع السد العالى، ودخلت معركة التصنيع فأقامت عدداً من المصانع التى تؤمن الكثير من حاجاتها، كما حققت تقدماً كبيراً في ميدان التعليم والصحة وانتشار العمران ورفع مستوى الشعب. ودخلت مصر المعركة الثالثة مع العدو الإسرائيلى عام ١٩٦٧م ونخسرت شبه جزيرة سيناء وتعطلت الملاحة في قناة السويس.

وانتهجت الثورة عدداً من المبادئ في سياستها الخارجية، ومنها: تأييد القوى الثورة والتقدمية في البلاد العربية ومساعدتها مادياً وأدبياً، وأصبحت نتيجة ذلك البلاد العربية مفرقة بين مدع لليمين وآخر لليسار، وتقدمية ورجعية، وثورية، واتباع سياسة الحياد الإيجابى، وعدم الانحياز، والتعاون مع دول الكتلة الشرقية

ضد الدول الاستعمارية الغربية، ولم تترك الحكومة فرصة إلا وضربت الحركة الإسلامية، وتعاونت مع أعداء الإسلام في الداخل والخارج.

وبعد وفاة الرئيس عبدالناصر في جمادى الآخرة ١٣٩٠ هـ (٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٧٠م) انتخب «محمد أنور السادات» والذي عمل على متابعة المعركة السياسية لتحقيق الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران - يونيو ١٩٦٧م، ومتابعة خطوات الاتحاد مع البلاد العربية، وقد نجح في هذه الخطوة بتوقيع بيان «بنغازي» في ١٧ نيسان - أبريل ١٩٧١م بإقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة بين كل من: مصر وسوريا وليبيا، ولكنه كان اتحاداً شكلياً فقط.

وقد خطط الرئيس السادات لخوض حرب مع العدو، فكانت حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣م) ونجحت القوات العربية المصرية في عبور قناة السويس واقتحام خط (بارليف) وتحرير جزء من الأراضي العربية في سيناء، كما نجحت سورية في المعركة، ثم طلبت سورية ومصر وقف إطلاق النار لما منيتا به من هزيمة الجولان والقناة. وقد وقف العرب جميعاً صفواً واحداً فشاركوا بأموالهم ورجالهم، كما استخدموا سلاح النفط لأول مرة مما كان له تأثير كبير على الكثير من دول العالم التي أخذت تعدل من مواقفها إلى جانب الحق العربي.

ونج عن هذه الحرب توسط الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، فقام «كسينجر» برحلته خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، تمكن خلالها من فك الارتباط بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية والسورية تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف الذي يضم جميع الأطراف لإيجاد تسوية شاملة للقضية بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. غير أن ظروفاً جديدة طرأت على الساحة العربية أثار زيارة الرئيس المصري إلى دولة اليهود في ١٩٧٧م مروراً باللقاءات بين الجانبين (١٩٧٨م) وانتهاء بتوقيع معاهدة «كامب دافيد» في واشنطن ١٩٧٩م، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر وتبادل التمثيل السياسي في شباط عام ١٩٨٠م، وعلى الرغم من اعتراض الشعب العربي على هذه الخطوات بما فيهم الشعب في مصر الذي لازال يعبر في كل مناسبة عن معارضته لمرحلة تطبيع العلاقات، ثم اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، وانتخب بعده «محمد حسنى مبارك» بيتابع المسيرة.

الفصل الثاني السودان

تقع جمهورية السودان في قارة أفريقيا وتبلغ مساحتها حوالي ٢,٥ مليون كم^٢ وعدد سكانها «١٨ مليون نسمة». وتختلف السودان عن أي قطر عربي آخر، فيوجد حوالي ربع السكان من الزوج الوثنيين الذين لا يتكلمون العربية، ويشكلون أكثرية في مساحة معينة في الجنوب، وتلعب البعثات التنصيرية دوراً هاماً بينهم بحيث تهدد وحدة السودان الوطنية، وحاول الاستعمار خلال أكثر من نصف قرن تغذية هذه الفوارق بين أجزاء الشعب وتضخيمها فجعل المناطق الوثنية الجنوبية مناطق مقفلة أمام الشمال بعد عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م).

العرب والسودان :

يعد السودان أحدث البلاد العربية أخذاً بالطابع العربي الإسلامي، إذ تسربت إليه العناصر العربية عن طريق البحر الأحمر ومصر، ولكن الطريق الثانية كانت أعمق أثراً ولم يتأثر السودان بحركة الفتح العربي الإسلامي في فجر الإسلام، ولم تتوغل الجيوش العربية التي حررت مصر في الأراضي السودانية. واكتفى عبدالله بن أبي سرح عام ٢٥ هـ (٦٤٦ م) بفرض معاهدات على الممالك السودانية النصرانية القائمة في شمال السودان كمملكة دنقلة (المقرة) ومملكة النوبة (المريس) ومملكة علوه (سوبا) وشابه سكان هذه الممالك سكان مصر قبل الفتح الإسلامي في الجنس والدين واعتنقوا جميعاً المذهب اليعقوبي. وارتبطوا جميعاً بالكنيسة القبطية. وكانت النوبة أكثرها اتصالاً بمصر حتى أنها زودت مصر بسلالة حاكمة (٧٥٠-٦٦٠ ق.م.).

واشتد ضغط القبائل العربية على السودان وازداد عدد أفرادها الذين استوطنوا السودان وثبتوا عروبته. وحدثت صدامات عديدة بين النوبيين والقبائل العربية. وأرسل حكام مصر المسلمون حملات عديدة لاسماء في الأعوام ٣١، ٢٤٠، ٢٥٦، ٦٦٥، ٦٧٤، ٦٩٠، ٧١٥، ٨٥٤، ٨٦٩، ١٢٧٥ هـ، أيدت القبائل العربية المسلمة وساهمت في نشر الإسلام واللغة العربية. وتدخل سلاطين المماليك في الفتن الداخلية في النوبة وتمكنوا عام ٧١٦ هـ من تنصيب ملك مسلم على النوبة.

وقامت في السودان الشمالى ثلاثة ممالك إسلامية هي: مملكة الفونج ١١٠ - ١٢٣٧ هـ (١٥٠٥ - ١٨٢١ م)، وسلطنة دارفور ١٠٠٥ - ١٣٣٥ هـ (١٥٩٦ - ١٩١٦ م)، ومملكة دنقلا ٩٧٨-١٢٩٨ هـ (١٥٧٠-١٨٨٠) في الركن الشمالى. والفونج قبائل زنجية زحفت من الجنوب وأسلمت وحالفت القبائل العربية، وأسست مملكة كبيرة، وكانت على نزاع مستمر مع سلطان دارفور حول السيادة على كردفان. ونشر ملوك هذه الدول الدعوة الإسلامية، وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم، ورحبوا بالعلماء المسلمين الذين قصدوهم فحببوا لهم الإقامة ومنحوهم إقطاعات، ولم يردوا لهم طلباً ولا شفاعة.

وانتشرت في السودان الطرق الصوفية. فدخلتها الطريقة الشاذلية (نسبة إلى أبي الحسن الشاذلى التونسى (١١٩٦-١٢٥٨) عام ٨٤٩ هـ (١١٤٤٥ م) ورسخت أقدامها في القرن الثامن عشر الميلادى. وغدت القادرية (نسبة إلى عبدالقادر الجيلانى ١٠٧٧-١١٦٦ هـ) أكثر الطرق انتشاراً في الجزيرة، ودارفور منذ القرن السادس عشر. كذلك انتشرت الطريقة النقشبندية (نسبة إلى محمد بهاء الدين النقشبندى (١٣٨٩ هـ) والرفاعية (نسبة إلى أحمد الرفاعى ١١٨٢ هـ). وتأثر السودان بالحركة الهوابية (الدعوة السلفية) التى قامت في نجد في منتصف القرن الثاني عشر الهجرى (القرن الثمان عشر الميلادى) بأشكال مختلفة عن طريق أحمد بن إدريس الفاسى.

نشأ أحمد بن إدريس الفاسى ١١٧٣-١٢٥٣ هـ (١٧٦٠-١٨٧٣ م) في فاس واتبع الطريقة الشاذلية، ودرس في القاهرة، ثم أقام في مكة بعد عام (١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م)، واختلف في مكة مع علمائها فغادرها إلى صيبا في تهامة

عسير عام (١٢٤٣هـ / ١٨٢٤م). وتنازع ميراثه بعد وفاته ابنه وتلميذه محمد بن علي السنوسي، ومحمد ابن علي المرغني. وقدر لحفيده محمد بن علي بن أحمد بن إدريس (١٨٧٦/١٩١٣) أن يؤسس دولة في تهامة عسير أن أقام في دنقلة في السودان حتى عام ١٩٠٥هـ. أما السنوسي (١٧٩١-١٨٥٩) فقد نال تأييد عربان مكة وعاد إلى ليبيا لينشر دعوته في دارفور ومنطقة تشاد والصحراء الليبية.

وكان التلميذ الثاني محمد بن علي المرغني (١٧٩٣-١٨٥٣م) أبعد الجميع أثراً في السودان وساعده على ذلك نسبه العلوي. درس محمد المرغني النقشبندية، والقادرية، وأخيراً الشاذلية، وتعلم على أحمد بن إدريس في مكة. وأرسله معلمه إلى السودان ليشر بالدعوة فقضى زمناً في (كردفان) و (النوبة) و (سنار) (١٢٣٢/١٨١٧) وتزوج امرأة سودانية. وعاد إلى صبا «عسير» حيث أقام حتى وفاة أحمد. واعترف به أشرف مكة خلفاً لمعلمه فأسس زوايا في المدينة وجدة والطائف. وأرسل ابنه محمد سر الختم لينشر الدعوة في اليمن وحضر موت، كما أرسل ابنه إلى سواكن حيث اتبعته قبائل (البجاة) و(بنو عامر) ونجح في كردفان ودينقله والنوبة وأسس الطريقة الختمية. وخلف الحسن بعد وفاته عام ١٨٦٩م ابنه محمد عثمان تاج السر (١٨٨٦م). وأيد عثمان المصريين، وقاوم المهدي، وفر بعد نجاح المهدي إلى القاهرة ومات فيها. وعاد ولداه أحمد وعلي مع الجيش المصري عام ١٨٩٦. وقاد أحمد الطريقة الختمية، وأعاد إحياءها حتى وفاته عام ١٩٢٨م، فخلفه في زعامتها الروحية أخوه علي المولود عام ١٨٧٩م. وتجمع الختمية بين الشاذلية والنقشبندية.

الحكم المصري في السودان :

دخل الجيش المصري بلاد السودان عامه ١٢٣٥ (١٨٢٠م). فقد أرسل والي مصر محمد علي باشا جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل فقضى على مملكة الفونج ودخل عاصمتهم (سنار) عام ١٢٣٦هـ (١٨٢١م) ووصل إلى أقصى الجنوب. وتأخر احتلال دارفور إلى عام ١٨٧٤ حينما ألحق الزبير رحمة هزيمة بسلطانها. إلا أن مرسوم السلطان العثماني في ١٢٥٦/١١/٢١هـ الموافق ١٨٤١/٢/٣١م جعل محمد علي حاكماً على النوبة ودارفور وكردفان وسنار وتوابعها وملحقاتها طيلة حياته على الرغم من أن دارفور لم تكن قد خضعت للحكم المصري. ولم يعط

محمد علي، بموجب ذلك المرسوم، سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى مصوع لأنها كانت تابعة إلى حاكم جدة إبراهيم باشا (ابن محمد علي). وأصبح السودان مع مصر يكونان دولة مصرية واسعة.

حكم السودان في الدور المصري ١٢٣٥-١٣٠٣ هـ (١٨٢٠-١٨٨٥) ستة وعشرون حاكماً وتم في عهد خامسهم (علي خورشيد باشا) تأسيس الخرطوم التي غدت عاصمة السودان. وتأسس في الخرطوم في عهد تاسعهم (عبداللطيف باشا) مدرسة عهد برئاستها إلى رفاة بك الطهطاوي فكات أول مدرسة حديثة في السودان. وقام محمد علي باشا وعباس باشا بزيارة السودان وتفقد أحواله. إلا أن ولاية مصر لم يولوا هذه المنطقة العناية اللازمة ولم يستقروا في إدارتها على خطة واحدة فقد حكمها محمد علي كوحدة ثم حاول تجزئتها، وعهد إلى أحمد باشا بتنفيذ هذه المهمة عام (١٢٦٠ هـ) (١٨٤٤ م) ولكنه عاد فقرر الإبقاء عليها موحدة. وجرب عباس باشا التجزئة زمنياً، ثم عدل عنها.

خدم المصريون السودان من نواح كثيرة. فقد وحدوا بقعة جغرافية واسعة تضم قبائل متباينة في اللون، والجنس، واللغة، والدين، والعادات، وأدخلوا إلى السودان الحضارة الحديثة، ونشروا العلم، والمعرفة، ورفعوا المستوى الصحي، والاجتماعي، وأوجدوا حكومة منظمة وعهداً مستقراً. وحسنوا الأوضاع الاقتصادية فأدخلوا زراعة القطن، ونشروا استعمال الملابس المنسوجة بدلاً من الملابس الجلدية، ووحدوا السودان كله ومصر في سوق كبيرة واحدة، كذلك حمى المصريون السودان مدة من الزمن من أن تصبح مستعمرة أوروبية وأخروا حدوث ذلك قرناً كاملاً.

ووسع المصريون حدود السودان اتساعاً كبيراً. فقد احتلت القوات المصرية حتى عام ١٢٨٤ هـ (١٨٦٦ م) كل ساحل البحر الأحمر العربي الغربي وامتداد هذا الساحل على المحيط الهندي من رأس (غردافوى) إلى (بربرة) بحيث اتصلت أملاك الخديوى بأملاك سلطان زنجبار. ووافق السلطان العثماني في ١٢٧٤ هـ (أيار ١٨٥٦ م) على ضم الساحل من سواكن إلى مصوع إلى باب المنذب إلى مصر. وقاد البريطاني «صمويل بيكر» حملة مصرية تمكنت في عام ١٢٨٩ هـ (١٨٧١ م) من ضم مديرة خط الاستواء (اوغندة) إلى مصر ولولا مخططات هذا

اليهودى البريطانى بيكر لكانت أوغندة ضمن الأراضى السودانية. وتوغل الجيش المصرى فى الحبشة فى عهد الإمبراطور يوحنا السادس (١٨١٢-١٨٨٩). ودخلت القوات المصرية مدينة (هرر) فتنازل سلطانها المسلم محمد بن على بن عبد الشكور عن سيادته إلى والى مصر فى عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ومنح الخديوى بموجب مرسوم ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ميناء زيلع. وتخطت القوات المصرية نهر جوبا جنوباً فاحتج سلطان زنجبار وغدا القسم الأكبر من ساحل إفريقيا الشرقى خاضعاً لحكم مصر. واعترفت بريطانيا فى عام ١٢٥٩هـ (١٨٧٧م) سيادة مصر على جميع الساحل الإفريقى الشرقى من السويس حتى رأس غردافوى ورأس حافون.

وكانت هذه بداية النهاية. فقد ثارت الحرب مع الحبشة واشتعلت نيران الفتنة فى السودان وخسرت مصر وخسر العرب إفريقيا الوسطى بتخطيط من الدول الاستعمارية (بريطانيا - فرنسا - إيطاليا - ألمانيا) حيث تقاسموا المنطقة، وأعطوا الحبشة جزءاً من البلاد الإسلامية بصفتها دولة نصرانية. وخاض المصريون ثلاث معارك خاسرة ضد الحبشة عام ١٢٩٤هـ (١٨٧٦م)، ونزلت قوات فرنسية فى جيبوتى عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) وقوات ايطالية فى عصب. وحلت الكارثة الكبرى بمصر نفسها التى احتلتها القوات البريطانية فى العام التالى ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م).

وتحول رأى السودانين فى الحكم المصرى بعد أن فقد صفته العربية الإسلامية فقد امتعضوا من قبل من تعيين حكام أجانب «افرانج» على مديرية خط الاستواء (صموئيل بيكر) ١٨٧٠-١٨٧٣م»، (شارل غوردون) «١٨٧٤-١٨٧٦م». ولاحظوا أن هؤلاء الأفرنج يحاربون الإسلام، وينشرون النصرانية، ويضطهدون العرب والمسلمين. وازداد عدد الحكام الأفرنج فى خدمة الخديوى حتى بلغ عددهم عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) أربع عشر حاكماً أوروبياً. وبدأت بوادر الكارثة الكبرى عندما عين صموئيل بيكر «شارل غوردون» حاكماً عاماً على السودان.

وعبر السودانىون عن سخطهم بالثورات. فقد قامت أكثر من ثورة فى دارفور ومديرية خط الاستواء. وكان من بين من ثار سليمان بين الزبير رحمة ورابع مولى الزبير. وفشلت هذه الثورات وقتل سليمان وفر رابع عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) إلى منطقة تشاد حيث أسس دولة إسلامية قضى عليها الفرنسيون عام ١٣٣٣هـ

١٩١٤م). وأخيراً قاد محمد بن أحمد الدنقلاوى المشهور «بالمهدى» ثورة ناجحة على حكومة مصر البريطانية بعيد انهيار القوات المصرية لا أمام الغزاة البريطانيين.

الثورة المهدية :

ولد المهدي في قرية قرب دنقله في ٢٧ رجب ١٢٦٠هـ الموافق ١٢ آب - أغسطس ١٨٤٤م. وكان أبوه عربياً يتعاطى صناعة القوارب الخشبية. ونشأ المهدي نشأة دينية وامتحن حرفة أبيه ولكنها لم تصرفه عن نشر الدعوة التي آمن بها، والتي بدأها سراً عام ١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م، وجهرأ في العام التالي وكثر أتباعه. وهزم في ١٢ آب و ٩ أيلول ١٨٨١م قوات مصرية حاولت إلقاء القبض عليه، وفتك في ٢٩ أيار ١٨٨٢م بحملة جديدة، واستفحل أمره في كردفان، واستسلمت له عاصمتها الأبيض في ١٩ كانون أول - ديسمبر ١٨٨٣، ووقع بأسره ست آلاف جندي. واستولى المهدي على دارفور وأعاد على بن دينار بن زكريا سلطاناً عليها. وأباد المهدي حملة (هكس باشا) في ٦/١١/١٨٨٣م وحملة بيكر في ٢٣/١٢/١٨٨٣م. وساعده على انتصاراته أن قوات أعدائه كانت بقيادة مرتزقة أوروبيين، وأن مصر نفسها كانت قد خضعت للاحتلال البريطاني، فلم تعد ثورته موجهة ضد السلطان الخليفة أو الأمير المسلم في القاهرة، بل ضد الإنكليز الذين اعتقلوا الوطنيين ونفوا عرابي وحكموا البلاد.

ولاحت فرصة ذهبية لبريطانيا والدول الأوروبية للقضاء على النفوذ العربي الإسلامى في شرقى إفريقيا، وتمهيداً لذلك أشارت الحكومة البريطانية على مصر بالجلء عن السودان، فرفض شريف باشا ذلك، واستقال، واعتذر رياض باشا عن تشكيل وزارة تنفذ الرغبة البريطانية، فشكلها «نوبار باشا» في ٦ ربيع أول ١٣٠١هـ (١٨٨٤/١/٤م)، وكانت مهمتها الرئيسية تنفيذ الجلاء عن السودان. وعهد (نوبار) للمرة الثانية إلى (غوردون) بمنصب الحاكم العام للسودان المكلف بالاشراف على الجلاء. وكان على (غوردون) أن يؤمن إجلاء أكثر من خمسين ألف مدنى مصرى يملكون ثلاثة آلاف بيت تجارى بالإضافة إلى إجلاء الأوروبيين والقوات المصرية. وفشل (غوردون) في مهمته، واستولى المهدي على الخرطوم وفقد غوردون حياته في ١٠ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ (١٨٨٥/١/٢٦م)، أى بعد عام

واحد على صدور مرسوم تعيينه، وهكذا تكون مصر قد خسرت السودان وإفريقية الشرقية.

لم يثبت المهدي نفوذه إلا في جزء من ممتلكات مصر في إفريقية بينما غدت الممتلكات الباقية نهباً للمستعمرين وفق ما خططوا له. وحاولت الدول الأوروبية تنظيم اقتسام التركة المصرية فعقدت معاهدات عديدة فيما بينها لهذه الغاية. وارتبطت بريطانيا بمعاهدات مع إيطاليا (١٥/٤/١٨٩١م و ٥/٥/١٨٩٣م)، وألمانيا (١/٧/١٨٩٠م و ١٥/١١/١٨٩٣م)، وبلجيكا (١٢/٥/١٨٩٤م)، وشجعت الحبشة على احتلال (هرر)، والقضاء على إمارتها الإسلامية عام ١٨٨٧م. واحتلت إيطاليا في شباط ١٨٨٥ ميناء (مصوع)، وتوغلت في أريتريا كما تقدمت في أراضي الصومال حتى نهر (جوبا) الذي كان يفصل ممتلكات مصر عن ممتلكات زنجبار. وشجع الايطاليون أميراً حبشياً اسمه «منليك» على الثورة على إمبراطوره يوحنا، وساعدته وبريطانيا على احتلال (هرر)، ولما قتل الإمبراطور يوحنا (١٨٧٢-١٨٨٩م) في حربه مع قوات المهدي في آذار - مارس ١٨٨٩ اعترفت إيطاليا بمنليك إمبراطوراً، وأغرته بعقد معاهدة حماية في ٢ رمضان ١٣٠٦ هـ (٢/٥/١٨٨٩م). ولكن نشب خلاف بين إيطاليا ومنليك الذي لم يعترف بالنص الإيطالي للمادة ١٧ من المعاهدة، وألحق هزائم كبيرة بالإيطاليين لاسماء في «عدوه» في ١٦ رمضان ١٣١٣ هـ (٢٩/٢/١٨٩٦م)، فكانت هذه المعركة سبباً في الحملة البريطانية المصرية على السودان. وبادرت الدول الأخرى إلى أخذ نصيبها من الاسلاب، فاحتلت فرنسا جيبوتي، وسيطرت بريطانيا على مديرية خط الاستواء (اوغندا)، وكانت قد استولت على (زيلع) و (بربره) «١٨٩٣ - ١٨٩٤». واقتسمت مع ألمانيا ممتلكات سلطان زنجبار. ولم يبق من ممتلكات مصر غير المنطقة الخاضعة للمهدي، فرأت بريطانيا أن الوقت قد حان للقضاء عليه وإنقاذ إيطاليا النصرانية التي أهينت على يد دولة إفريقية (الحبشة) وإن كانت هذه الدولة نصرانية، وقد دعمتها من قبل بريطانيا والدول الأوروبية ضد المسلمين.

قررت بريطانيا تجهيز حملة مصرية بريطانية مشتركة بقيادة بريطانية عهد إليها مهمة احتلال السودان. وبدأت الاستعدادات فجأة وعلى حين غرة بناء على أوامر

لندن. وقاوم الخديوى والوطنيون المصريون هذه الفكرة، ولم يرحبوا بالقضاء على دولة عربية إسلامية بمساعدة بريطانيا. ورفض صندوق الدين المصرى الموافقة على إعطاء مصر المال اللازم لتغطية نفقات الحملة. ولكن بريطانيا كانت مصممة غير مكترثة بالمعارضة فساهمت بريطانيا بثلاث نفقات الحملة، وقدمت ثلث قواتها وفتحت لمصر حساباً جارياً بفائدة ٢,٥٪ لتغطية باقى النفقات وتحركت الحملة بقيادة كتشنر (٨٢٠٠ بريطانى، ٢٠,٠٠٠ مصرى وسودانى) في أيار ١٨٩٨م، واحتلت دنقله، وهزمت خليفة المهدي عبدالله التعايشى (الذي خلف المهدي في ٩ رمضان ١٣٠٢هـ، ٢٢ أيار ١٨٨٥م)، وأجبرت قوة فرنسية على إخلاء فاشوده. وقتل التعايشى في ٣ شوال ١٣١٥هـ ٢٤ شباط ١٨٩٨م فانتهت دولة الدراويش أو الأنصار التي عاشت خمس عشرة سنة، وجعلت في السودان حركة دينية جديدة، وأوجدت كياناً سودانياً.

الحكم الثنائى :

وبدأ في السودان عهد عجيب دام أكثر من نصف قرن. فقد عقدت معاهدة مصرية بريطاني في ٨ رمضان ١٣١٦هـ (١٩ كانون الثاني ١٨٩٩م) أخضع السودان بموجبها لحكم ثنائى مصرى بريطاني مع رفع العلمين البريطانى والمصرى. ونجا السودان بموجب هذه المعاهدات من الامتيازات الأجنبية ولم يبق للمحاكم المختلطة أى سلطان فيها. ولكنها خضعت لحاكم عام بريطانى يعينه الخديوى بموافقة بريطانيا. وجعل الحاكم العام رئيساً أعلى للإدارة المدنية والعسكرية وحاكماً مطلقاً متمتعاً بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. ولم تعد القوانين والقرارات الوزارية المصرية سارية المفعول في السودان ولم يبق لمصر في السودان غير العلم، وبعض القوات المسلحة الخاضعة لقيادة بريطانية، وإعفاء جمركى للبضائع المصرية. وتحملت مصر مسئولية سد العجز في موازنة السودان الذي بلغ ربع مليون جنيه في العام الأول، وتضاعف بعد أربعة أعوام. وازداد ألم المصريين حينما رأوا شريكهم يستقل في حكم السودان يوجهه وجهة معادية لمصر، كما عدّ المصريون يوم توقيع الاتفاقية يوم حزن وأسى.

تقلب على حكم السودان خلال مدة الحكم الثنائى تسعة حكام بريطانيون

من أبرزهم «كتشنر» و «ونجت» و «ستاك» و «روبرت هاو». وساعد الحاكم البريطاني ثلاثة أمناء للإدارة والقضاء والمال، بالإضافة إلى عدد من مدراء الدوائر، وشكل عام ١٣٢٨ هـ (١٩١٠م) مجلس عرف باسم «مجلس الحاكم العام» برئاسة الحاكم وعضوية أمناء الثلاثة ومدراء دوائر المعارف، والأشغال، والصحة، والشؤون الاقتصادية. ومنح هذا المجلس حق إقرار الموازنة وتصديق القوانين والمشروعات وإجراء التنقلات بين الموظفين وممارسة صلاحيات الحاكم في حالة غيابه. ولكن سلطات الحاكم كانت في الواقع مطلقة لا يقيدتها إلا الإيعازات والتعليقات التي يتلقاها من الحكومة البريطانية بواسطة ممثلها في القاهرة الذي عد مرجع الحاكم المباشر.

ولم تهتم حكومة السودان برفع مستوى السكان أو التقدم بهم نحو الاستقلال الذاتي كما كانوا يدعون. فلم يشترك السودانيون بالحكم بأي شكل من الأشكال، ولم يؤخذ لهم رأى ولم تفتح أمامهم المناصب العالية. واحتل الإنكليز بعد نصف قرن المناصب العليا جميعها، وأكثر الوسطى، بحيث شغلوا قرابة ١١٪ من المجموع العام للوظائف، بينما نال شركاؤهم في الحكم الثنائي (المصريون) خمس هذه النسبة العددية، ولكنه لم يشغلوا إلا وظائف متوسطة. ولم تزد نسبة الموظفين السودانيين عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠م) على ٣٧٪، فارتفعت إلى النصف عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م) واستقرت بعد عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠م) على ٨٥٪ إلى أن تمت سودنة الوظائف جميعها في عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥م).

وأبدت حكومة السودان اهتماماً قليلاً في نشر التعليم. فقد وضع عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٩م) حجر الأساس لكلية «غوردون» التي جمع «كتشنر» تكاليفها في لندن لتخليد ذكرى الجنرال «غوردون». وكانت في أول أمرها مدرسة ابتدائية، فأصبحت ثانوية عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥م). وافتتحت أول مدرسة للإناث في السودان عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١م)، وارتفع الرقم بعد ثلاثة عشر عاماً إلى خمس مدارس. وفي الذكرى الخمسين للاحتلال البريطاني لم يرتفع مخصصات التعليم في الموازنة لأكثر من ١٠٪، وبقيت نسبة التعليم ٤٪، وعندما استقلت السودان وجلاء الإنكليز عنها كان عدد المدارس والطلاب فيها مساوياً لعدددهم في الأردن التي يبلغ عدد سكانها عشر سكان السودان. ولكن الإنكليز لم يفقدوا عنايتهم

بتخليد قادتهم فاقتتحوها كلية «كتشنر» للطب عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤م)، وغدت كلية غوردون كلية آداب عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠م) وأخيراً، في عهد الاستقلال، تأسست جامعة الخرطوم في ١٦ ذي الحجة ١٣٧٥ هـ (٢٤ تموز ١٩٥٦م).

واعتمدت السودان في التعليم العالي على الجامعات المصرية. ولما جمدت الصلات الثقافية مع مصر أواخر عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤م)، أثر مقتل «السردار لي ستاك»، وجهت البعثات الجامعية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وبدأت أفواج خريجي جامعة بيروت تصل إلى السودان بعد عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨م) بعد أن ازدادوا اتصالاً بالعالم العربي، وغدوا أكثر تفهماً لمشكلاته. وعندما أصبحت كلية غوردون كلية جامعية تقدم طلابها إلى فحوص جامعة لندن كطلاب خارجيين. وأخيراً بدأت حكومة السودان بعد الحرب العالمية الثانية بإرسال بعثات إلى الجامعات البريطانية، أما سكان جنوبي السودان فقد رأوا انكلترا أن يحولوا إلى جامعة «ماكريري» في أوغندا، لتحقيق فصل الشمال عن الجنوب.

واعتمدت السودان، كأكثر البلاد العربية، على المطبوعات والصحف المصرية. وأصدرت حكومة السودان عام ١٢١٦ هـ (١٨٩٩م) جريدة «الجازيت السودانية» الرسمية التي نشرت في عددها الأول اتفاقية الحكم الثنائي. وأصدر أصحاب المقطم المصرية جريدة السودان عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣م) نصف أسبوعية، ثم توقفت عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥م). وصدرت مجلة «غرفة التجارة السودانية» عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨م)، وصدرت صحف أخرى بعد ذلك كجريدة «الخرطوم» و«كشكول المساح» ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩م)، وجريدة «رائد السودان» ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م). وبلغ عدد الصحف الصادرة عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م) تسع صحف، ثم ارتفع الرقم بعد عشرة أعوام إلى أربع عشرة. ووجدت صعوبات شديدة في وجه الصحف المصرية بعد مقتل السردار (لي ستاك)، وحاولت السلطات البريطانية منع تداولها.

النضال السياسي والكفاح الوطني :

ولم يبد السودانيون مقاومة تذكر في أول الأمر لهذا الوضع الشاذ الذي عاشوره، وربما كان عصيان (علي دينار بن زكريا) سلطان دارفور أول حركة سودانية لمقاومة

الاحتلال. وسارعت السلطات البريطانية إلى القضاء على السلطان قبل أن يبدأ ثورته فهزمته في ٢٠ رجب ١٣٣٤ هـ (٢٢ أيار ١٩١٦ م)، واحتلت عاصمته «الفاشر» في اليوم التالي. وأصابته السلطان رصاصه قتلته. وبرر الإنكليز عملهم العدائي بأن ادعوا أن السلطان كان ينوي الثورة متأثراً بالدعاية العثمانية الألمانية، وأنه كان على اتفاق مع السنوسي الذي هاجم حدود مصر الغربية. وهدأت الأحوال في السودان بعد ذلك نهاية الحرب.

وكان السودانيون شديدي التأثير بالأحداث المصرية خلال السنوات السبع التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد تحمسوا لثورة ١٣٣٧ هـ (١٩١٩ م) وتأثروا بأبحاث لجنة «ملنر». وعندما أصدرت بريطانيا تصريح شباط ١٩٢٢ م الذي ألغت فيه الحماية احتفظت لنفسها بحق خاص في السودان وتدخلت بريطانيا عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) لتجبر المصريين على تغيير نص المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور.

وفي السودان أصدر الملازم الأول على عبداللطيف في رمضان ١٣٤٠ هـ (أيار ١٩٢٢ م) نشرة سماها «مطالب الأمة السودانية» فاعتقل لمدة عام. ولكنه خرج من السجن أقوى وأشد إيماناً من ذي قبل. فألف في أيار ١٩٢٤ م جمعية «اللواء الأبيض» وجعل على هذا اللواء رسم وادي النيل، وجعل للجمعية فروعاً قوية الاتصال بالمركز في الخرطوم، وساعده رفاقه وهم: عبيد الحاج، وحسن شريف، وحسن صالح، وصالح عبدالقادر. واستغل الأعضاء كون أكثرهم من موظفي البرق والبريد لنشروا دعوتهم وأخبارهم في أرجاء السودان. وقامت مظاهرات في (الخرطوم) و (أم درمان) ضد بريطانيا. وعندما هتف بالمتظاهرين أحد أعضاء اللواء الأبيض «أيها الناس من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فليهتف معي: فلتحيا مصر ولتسقط بريطانيا». رددت الجموع هذا الهتاف بحماسة ولم تستطع السلطات البريطانية السكوت عن هذا النشاط فبادرت إلى استعمال الشدة والعنف. واعتقلت رئيس الجمعية وعدداً من أعضائها وقدمتهم إلى المحاكمة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وأصدرت المحكمة أحكامها ضد المتهمين بمدد متفاوتة، وقامت مظاهرات سلمية احتجاجاً على هذه الأحكام الجائرة. وشارت حماسة طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم فخرجوا في ٩ محرم ١٣٤٣ هـ

(٩/٨/١٩٢٤م) بمظاهرة مسلحة طافت شوارع العاصمة. ووصلت قوة بريطانية حاصرت المدرسة واعتقلت عدداً من الطلبة، وقدمتهم إلى المحاكمة، فحكم على بعضهم بالسجن ستة أعوام. وأساءت سلطات السجن معاملة المعتقلين من الطلبة وأعضاء اللواء الأبيض فقاموا بثورة في السجن فشددت الأحكام عليهم، وتشكلت إذ ذاك جمعية الاتحاد السوداني برئاسة أحمد أمين المصري، وعضوية عدد من الضباط المتقاعدين.. وقامت الجمعية بجمع التبرعات لأسر المعتقلين. وبادرت السلطات إلى اعتقال رئيس الجمعية، وعدد من الأعضاء فحكم على الرئيس بالسجن سبع سنوات وشرذم الباقيون.

وأصبحت الحركة الوطنية في مصر والسودان بصدمة عنيفة بل بكارثة إثر مقتل «لى ستاك» الحاكم العالم للسودان في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤م). فقد وجه الجنرال اللنبي في ٢٢ تشرين الثاني إنذاراً شديداً عجيباً ترك جروحاً عميقة في مصر والسودان. وطالب مصر بسحب قواتها من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وأعلمها بأن حكومة السودان ستزيد مساحة الأراضي المزروعة في الجزيرة إلى أكثر من ثلث مليون فدان. وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالانسحاب من السودان، فاعلنت الوحدات السودانية تضامنها معهم، وتحركت وحدة سودانية مؤلفة من ١٢٠ جندياً من ثكناتها قاصدة ثكنات الجيش المصري في موكب حربي مارة بشارع (غوردون). وتصدت لها قوة إنكليزية ووقعت معركة عنيفة أبلت فيها السودانيون بلاء حسناً، وقدموا تضحيات كبيرة، وكبدوا القوات البريطانية خسارة كبيرة، غير أن الغلبة في النهاية كانت للانكليز الذين أسروا من نجا من القتل، وحكم على ثلاثة من الضباط بالإعدام وهم سليمان محمد، وحسن فضل المولى، وثابت عبدالرحيم، وأعلن في ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٤٣هـ (١٧/١/١٩٢٥م) عن تأسيس قوة دفاع السودان التي جعل الحاكم العام قائدها الأعلى.

ذلك الموقف الرائع يدل على روابط الود بين الشمال والجنوب، ولكن الإدارة الانكليزية نفذت على أي حال، وتم إجلاء المصريين. وحاولت انكلترا أن تسترضى السودانين فأحلت السودانين محل المصريين في الوظائف التي كان يشغلها هؤلاء، ولم تكن محاولة السودنة التي ظهرت آنذاك لصالح السودانين،

وإنما كانت حلقةً من حلقات التقسيم الذي أراده الانكليز من عهد مبكر، وكانت خطتهم أن يفصلوا السودان عن مصر. وبعد ذلك يقومون بتجزئة وتقسيم السودان وذلك بضم جنوب السودان إلى أوغندا وكينيا. وقد نجحوا في بعض هذه المحاولات.

وخفت حكومة السودان إجراءاتها لمنع اتصال المصريين بالسودانيين عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م)، وأزالت أكثر القيود إثر عقد معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م)، وأبيح للمصريين حرية الانتقال إلى السودان، وحرية التملك والتجارة والتوظيف. وعادت قوة مصرية إلى السودان لتصبح خاضعة لقيادة الحاكم العام. ولم تحاول مصر أو بريطانيا أخذ رأى السودانين في هذه الموضوعات.

مؤتمر الخريجين :

وكان طبيعياً ألا يتقبل المثقفون السودانيون هذا التجاهل المهين لهم لاسيما من مصر، فبادروا إلى تنظيم أنفسهم وإثبات وجودهم. وتنادى المثقفون في صيف عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧م) إلى عقد مؤتمر عام، يجمع شملهم ويمكنهم من الوصول إلى رأى حول مستقبل البلاد. واتفقوا في أو أواخر عام ١٣٥٦ هـ (شباط ١٩٣٨م) على تشكيل مؤتمر الخريجين الذي ضم ألفاً وستمئة عضو. وعقد اجتماع عام لهيئة المؤتمر حضره أكثر من ثلثي الأعضاء (١١٨٠) عضواً، وأقر المؤتمر دستور المؤتمر، وانتخبوا مجلساً استشارياً من ستين عضواً. وانتخب أعضاء المجلس هيئة تنفيذية من ستة عشر عضواً. وبادر الأمين العام للهيئة التنفيذية (إسماعيل الأزهرى) إلى توجيه رسالة إلى أمين السر الإدارى لحكومة السودان في ٣ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ (٢ أيار ١٩٣٨م) أعلمه بتشكيل المؤتمر، وانتخاب مجلس استشارى، ولجنة تنفيذية حسب نظام المؤتمر. وذكر الأزهرى في رسالته أن أهداف المؤتمر «وواجباته نحو الوطن» هما: العمل ضمن حدود القانون على رفع مستوى الشعب الاجتماعى، وتنظيم وسائل التعاون، وإطلاع الحكومة على وجهة نظر الأعضاء كمجموعة لأن «مسؤولية البلاد تقع على عاتقنا». وأكد الأزهرى في رسالته أن أعضاء المؤتمر لا يطالبون بمراكز عالية لأنفسهم. وجاء جواب أمين السر على هذه الرسالة بعد عشرين يوماً مخيباً للآمال. فقد أشار إلى أن الإدارة أخذت علماً بوجود المؤتمر، ولكنها ترى أن أعضاء المؤتمر لا يمثلون الشعب السودانى ولا

يصح لهم التكلم باسمه.

بقى نشاط المؤتمر محدوداً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. وأقام المؤتمر حفلة شاى لرئيس الوزراء المصرى «على ماهر باشا» الذي زار السودان عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م)، وطالب خطباء الحفلة مصر بمساعدة المؤتمر على بلوغ أهدافه الاجتماعية. ولم يرق هذا القول والعمل للحكومة السودانية، فسعت إلى شل نشاط المؤتمر. وساعد على ذلك الخطر الإيطالي الجاثم على حدود السودان.

واستشارت أحداث مصر السودانين للعمل مرة أخرى، ففي محرم ١٣٦١هـ (شباط ١٩٤٢م) وجهت بريطانيا إنذارها المهين وفرضت على مصر وزارة ترضاهما. وكان أمراً طبيعياً أن يفقد السودانيون أملهم الذي عقده على مصر بعدما رأوا من تخاذل أحزابها وتكالبهم بأنانية وحقد على الحكم. واتجه المؤتمر اتجهاً جديداً في نضاله فلم يعد يطالب بالوحدة بل طالب «بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة».

ووجه المؤتمر في ١٧ ربيع الأول ١٣٦١هـ (٣ نيسان ١٩٤٢م) مذكرة إلى الحاكم العام شرح فيها مطلب الشعب السوداني كمايلي:

- ١ - اصدار تصريح مصرى بريطاني يمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة.
- ٢ - تأسيس هيئة تمثيلية سودانية لإقرار الموازنة والقوانين.
- ٣ - تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين، وتخصيص مالا يقل عن ١٢٪ من الموازنة للتعليم.
- ٤ - فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.
- ٥ - الغاء قوانين المناطق المقفلة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.
- ٦ - وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.
- ٧ - وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قرره المعاهدة الإنكليزية المصرية.
- ٨ - عدم تجديد عقد الشركة الزراعية صاحبة امتياز الجزيرة.
- ٩ - إعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلى في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية، وقصر

الوظائف على السودانيين. أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملاً بعقود محدودة الأجل يتدرج في أثنائها سوادنيون لملئها في نهاية المدة.

- ١٠ - تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.
- ١١ - وقف الإعانات لمدارس الإرساليات التنصيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب. ورد أمين السر الإداري على هذه المذكرة ردًا جافاً أنكر فيه على المؤتمر دعواه بتمثيل جميع السودانيين. وتحويل صفته الى هيئة سياسية وطنية. وأعاد المذكرة. ونصح أمين السر المؤتمر بأن يقصر نشاطاته في الشؤون الداخلية حتى يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به. غير أن أمين السر أكد في رده عزم حكومة السودان على استشارة الرأي العام السوداني المسؤول إذا ما قررت مصر وبريطانيا إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة.

وانقسم أعضاء المؤتمر على أنفسهم. فقد وثق بعضهم بحسن نيات بريطانيا، ولم يؤيدوا الوحدة مع مصر بل طالبوا بالاستقلال التام، بينما رأى فريق آخر أن على السودانيين الاستمرار بالنضال بالتعاون مع مصر، وأن بريطانيا لا يوثق بها. ولجأ الفريق الأول إلى السيد عبدالرحمن المهدي فأيدهم وأصبح راعي حزب الأمة الذي تأسس في ربيع الأول ١٣٦٤ هـ (شباط ١٩٤٥ م)، بينما أسس الفريق الآخر حزب الأشقاء برعاية المرغني وعمدت حكومة السودان إبان الحرب إلى تأسيس مجلس استشاري لشمال السودان عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م)، فلم تعارض حكومة مصر الوفدية ما حدث بل أقرته وحمل الأشقاء، وهم أصحاب الأكثرية في المؤتمر على هذا المشروع واعتبروه بداية تجزئة بين الشمال والجنوب ودعوا إلى مقاطعته. ولكن المجلس الاستشاري أثبت وجوده، وقام بأعماله، وطالب بأن يؤخذ رأيه بالمفاوضات بين مصر وبريطانيا حول مصير السودان.

وكانت بريطانيا قد وافقت، بالحاح من مصر، على الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م). وقرر مؤتمر الخريجين (بجناحيه) اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن رأى السودانيين وإسماع صوتهم. وذهب وفد سوداني إلى مصر ليعرض على وفدى بريطانيا ومصر وجهة النظر السودانية. ولكن مصر تمسكت

بشكل غير لبق بسيادتها على السودان فعاد الوفد السوداني فاشلاً حزيناً. وأبدى المؤتمر نشاطاً هاماً في الدفاع عن حقوق السودان. وقدم في ١٧ ذي القعدة ١٣٦٤ هـ (٢٣ تشرين أول ١٩٤٥ م) مذكرة إلى الحاكم العام طالب فيها بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا على أن تقرر الحكومة السودانية وحدها نوع الاتحاد والتحالف، كما طالب بإطلاق الحريات العامة، وتأليف لجنة مشتركة نصفها من السودانيين (بينهم المؤتمر) والنصف الآخر من المصريين والانكليز لوضع مشروع تولى السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر وقت.

وتعثرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، فاستقلت بريطانيا بالعمل في السودان ووجهته وجهة ترضاهما. وكانت بريطانيا قد نمت الإدارة المحلية خلال المدة ١٣٤٠-١٣٦٦ هـ (١٩٢٢-١٩٤٧ م)، وأسست المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) واستغلت بريطانيا الخلاف مع مصر حول تفسير بروتوكول السودان الملحق باتفاقية (صدقي - بيفن) لكسب تأييد الرأي العام السوداني. واقترح الحاكم العام في ٥ شوال ١٣٦٦ هـ (٢٢ آب ١٩٤٧ م) تأسيس مجلس تشريعي، وآخر تنفيذي فوافقت مصر من حيث المبدأ، ولكنها طالبت بزيادة صلاحيات المجلسين وإعطاء مصر صوتاً. ورفضت مصر، كترضية لها، مقعدين في المجلس التنفيذي فسارعت بريطانيا إلى تطبيق الفكرة منفردة. قدم الحاكم العام مشروعة النهائي في أواخر عام (١٩٤٨ م) الذي أعطى المجلس التشريعي حق التشريع في جميع الأمور باستثناء:

- (١) قانون تأسيسه.
- (٢) علاقات السودان مع مصر وبريطانيا والدول الأخرى.
- (٣) الجنسية السودانية.

وأبيح للمجلس أن يشرع في موضوعات النقد والدفاع والأقليات إذا وافق على ذلك المجلس التنفيذي. وتشكل المجلس التشريعي من «٩١» عضواً كان منهم الأعضاء الستة الانكليز في المجلس التنفيذي، وعين الحاكم البريطاني «٣٣» سودانياً، وانتخب الباقيون (عشرة بالانتخاب المباشر). وجعل عدد أعضاء المجلس التنفيذي اثنا عشر نصفهم انكليز، والنصف الآخر سودانيون، ثلاثة منهم

يشغلون مناصب رئاسة دوائر الزراعة، والتعليم، والصحة. وزيد عدد السودانيين إلى سبعة في منتصف ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠م) حينما ملأ سوداني منصباً كان يحتله بريطاني. ومنح الحاكم العام صلاحية تعيين أعضاء المجلس التنفيذي، واعتبروا مسؤولين أمامه، ومنح حق نقض وإبدال قرارات المجلس.

ودخلت القضية السودانية مرحلة جديدة خلال عامي ١٣٧١-١٣٧٢ هـ (١٩٥١-١٩٥٢م). فقد اتخذ مجلس النواب المصري في ١٥ محرم ١٣٧١ هـ (١٥/١٠/١٩٥١م) قراراً بإلغاء معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م)، واتفاقية (١٨٩٩م) ١٣١٦ هـ، كما عدل المواد ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصري. وأصبح لقب ملك مصر بموجب هذا التعديل «ملك مصر والسودان» كما اعتبر السودان جزءاً من مصر على أن تنظم حكم السودان بموجب قانون خاص. وأقر المجلس في اليوم نفسه هذا القانون الذي نص على تشكيل جمعية سودانية منتخبة تضع للسودان دستوراً ينص على تأليف مجلس منتخب أو مجلسين أحدهما منتخب، وتشكيل مجلس وزراء سوداني مسؤول أمام مجلس النواب يعينه ويعزله الملك. وأكد القانون على وجوب النص على فصل السلطات في الدستور السوداني.

ولم تقف بريطانيا مكتوفة اليدين أمام ما حدث بل بادرت إلى اتخاذ تدابير دستورية في السودان. وكانت قد شكلت في آذار ١٩٥١م لجنة ضمت ثلاثة عشر سودانياً برئاسة قاض بريطاني، كما ضمت إليها مستشاراً قانونياً بريطانياً. واستقال ستة من الأعضاء السودانيون لتشككهم بنوايا بريطانيا. وانفرد الرئيس البريطاني ومستشاره بوضع مشروع للحكم الذاتي، قدم إلى الجمعية التشريعية في ٨ رجب ١٣٧١ هـ (٢ نيسان ١٩٥٢م)، وجاء المشروع مخيباً للآمال إذا أعطى الحاكم العام سلطات مطلقة تمكنه من تجاهل مجلس الوزراء ومجلس النواب.

وكانت مصر تعاني في ذلك الوقت أزمات وزارية متلاحقة إثر حريق القاهرة، وإقالة وزارة النحاس. ولما شكل الهلالى وزارته الأولى بادر إلى توجيه الدعوة إلى السيد المهدي لزيارة القاهرة أو إرسال وفد إليها للدخول في مفاوضات حول مصير السودان. وكان المهدي إذ ذاك حائقاً على بريطانيا وشعر أن بريطانيا تتنكر لوعودها السابقة له بالعمل على استقلال السودان. واعتقد المهدي أن الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أسسه إبراهيم بابكر بدرى في ٢٠ ربيع الأول

١٣٧١ هـ (١٨ كانون أول ١٩٥١م)، إنما قام بإيعاز بريطاني ليزاحم حزب الأمة الذي يرعاه المهدي. ودعا الحزب الجديد إلى حصول السودان على استقلاله بعد مرحلة من النضج والازدهار يتمكن خلالها الشعب السوداني من استيعاب فكرة الحكم الذاتي. ولما شعر المهدي أن مصر راغبة بالتفاهم معه، ورأى أن بريطانيا قد خدعته، سارع إلى تلبية الدعوة وإرسال وفد إلى مصر لمفاوضة الهلالي.

وتلاحقت الأحداث في مصر بحيث لم تسمح بإجراء مفاوضات مفيدة، فقد استقال الهلالي في ٦ شوال ١٣٧١ هـ (٢٨ حزيران ١٩٥٢م) وشكل حسين سري وزارة عاشت عشرين يوماً، ثم عاد الهلالي إلى الحكم وقامت الثورة في اليوم التالي في ٢ ذي القعدة ١٣٧١ هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م)، وتنزل الملك فاروق عن العرش مساء ٥ ذي القعدة (٢٦ تموز) من العام نفسه. وأخيراً شكل اللواء محمد نجيب وزارة عسكرية اتخذت إجراءات حاسمة نحو السودان. ووصل المهدي وزعماء الأحزاب الاستقلالية السودانية إلى القاهرة في ١ صفر ١٣٧٢ هـ (العشرين من تشرين أول). وتوصلت الأحزاب إلى اتفاق مع مصر بعد تسعة أيام. وصيغت هذه الاتفاقية بشكل مذكرة أرسلتها مصر إلى بريطانيا في ١٣ صفر ١٣٧٢ هـ (الثاني من تشرين الثاني). واقترحت مصر اعطاء السودانين حق تقرير مصيرهم في جو حبادي حر خلال فترة انتقالية ينتهي بانتهائها الحكم الثنائي، وتعود السيادة للشعب السوداني. واقترحت مصر أن يمارس الحاكم العام سلطاته خلال فترة الانتقال بمساعدة لجنة مؤلفة من مصري وبريطاني وسودانيين برئاسة هندي أو باكستاني. كما اقترحت تشكيل لجنة سباعية من مصري، وبريطاني، وأمريكي، وثلاثة سودانيين، برئاسة هندي أو باكستاني لتشرف على الانتخابات. ورحبت الأحزاب السودانية بهذه الاقتراحات ووقعت في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٥٣م) على اتفاق فيما بينها تعهدت فيه بالتمسك بالمذكرة المصرية مع المطالبة بتعديلها لصالح السودانين. ولم تر بريطانيا بدا من الرضوخ لما حدث فوقعت مع مصر اتفاقية السودان في ٢٢ جمادى الأول ١٣٧٢ هـ (١٢ شباط ١٩٥٣م).

وخطت السودان خطوات سريعة في طريق الاستقلال. فقد أجريت الانتخابات، ونالت الأحزاب التي تطالب بالاتحاد مع مصر أكثرية المقاعد. وكان

توزيع المقاعد على الأحزاب في مجلس النواب (٩٧ مقعداً) والشيوخ (٣٠ مقعداً) كما يلي:

١ - حزب الأمة: نال ٢٤ مقعداً في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. تأسس هذا الحزب عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م) وترأسه عبدالله خليل ورعاه السيد المهدي. ودعا الحزب إلى استقلال السودان التام عن مصر، وعدم الدخول في اي اتحاد أو وحدة معها.

٢ - الحزب الوطني الاتحادي: نال ٥١ مقعداً في مجلس النواب، و ٢٢ مقعداً في مجلس الشيوخ. تأسس هذا الحزب أوائل عام ١٣٦٢ هـ (١٩٥٣ م) برئاسة إسماعيل الأزهرى ورعاية الميرغني. وضم الحزب جميع الأحزاب الاتحادية كحزب الاشقاء ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م). وحزب الجبهة الوطنية التي شكلها ميرغني حمزة في ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م).

٣ - الحزب الاشتراكي الجمهوري: نال ٣ مقاعد في مجلس النواب، شكله إبراهيم بدري في عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م) ودعا إلى التدرج في طريق الاستقلال.

٤ - حزب الجنوب الحر: نال ٩ مقاعد في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. طالب باستقلال ذاتي للجنوب.

ونال المستقلون اثني عشر مقعداً في مجلس النواب، ومقعدين في مجلس الشيوخ وعين الحاكم العام أربعة شيوخ من حزب الأمة، وعشرة من الحزب الوطني الاتحادي، وشيخاً واحداً من الحزب الجمهوري، وثلاثة من حزب الجنوب، وشيخين مستقلين.

عقد مجلس الأمة السوداني الأول جلسته الأولى في منتصف عام ١٣٧٣ هـ (مطلع عام ١٩٥٤ م)، وانتخب إسماعيل الأزهرى رئيساً لوزراء السودان. وأتم الأزهرى تشكيل وزارته من بين أعضاء مجلس الأمة، ومارست هذه الوزارة سلطاتها على الفور. كما أتمت لجنة السودنة في (تشرين الثاني ١٩٥٥ م) سودنة جميع وظائف الإدارة والجيش والشرطة.

وبعد أن تمت عملية السودنة قرر مجلس الأمة السوداني في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (١٦/٨/١٩٥٥ م) السير في عملية تقرير المصير، وطالب كلاً من

بريطانيا. ومصر بسحب قواتها خلال ثلاثة شهور من هذا الإخطار، وتم فعلاً جلاء القوات المصرية والبريطانية يوم ٢٨ ربيع أول ١٣٧٥هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م) فلم يبق على أرض السودان جندي واحد غير سوداني.

وعلى الرغم من المحاولات الأجنبية والدسائس في إثارة تمرد في الجنوب لعرقلة تقرير المصير، إلا أن الحكومة السودانية استطاعت القضاء على التمرد، وسيطرت سيطرة تامة على الجنوب، ولم تعق الثورة إجراءات تقرير المصير، واتجه الرأي إلى تقرير المصير بطريق الاستفتاء المباشر.

واجتمع مجلس الأمة السوداني في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ الموافق (١٩ كانون أول ١٩٥٥م) ليتخذ أخطر قرار في تاريخ السودان. وقرر المجلس إعلان استقلال السودان، وتشكيل لجنة سيادة خماسية، وتكوين جمعية تأسيسية تعطى الاعتبار الكافي لتشكيل حكومة اتحادية للمديريات الجنوبية الثلاث. وأقر المجلس في غرة شهر رجب ((أواخر عام ١٩٥٥م) الدستور المؤقت الجديد، والعلم السوداني (أزرق وأصفر وأخضر) رمز النيل والصحراء والزراعة).

واحتفلت السودان في الأول من رجب من عام ١٣٧٥هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٥٦م) باستقلالها وقيام النظام الجمهوري فيها وبادرت مصر وبريطانيا إلى الاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة في اليوم نفسه وغدت السودان عضواً في الجامعة العربية ١٩ رجب (١٩ كانون الثاني)، وعضواً في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني من العام نفسه.

وتقلب الزمان بالأزهري. فقد بدأ من أنصار الاتحاد مع مصر، ثم غير رأيه أوائل عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م) وظهر الفتور بينه وبين وفد مصر واضحاً في مؤتمر «باندونغ» (نيسان ١٩٥٥م) وأعلن رأيه صريحاً حينما نادى بقيام جمهورية سودانية مستقلة فالتقى بذلك مع حزب الأمة. ولكن عمله هذا لم يحم حزبه ولا وزارته. فقد كان خلافه مع الطائفة الختمية عميقاً بعدما شعر الميرغني بأن الأزهري لا يؤيد النفوذ الميرغني للطريقة الختمية. وتصعد الحزب وانشق عنه علي عبدالرحمن. وميرغني خمزة وغيرهما وشكلوا عام (١٩٥٦م) حزب الشعب الديمقراطي الذي رعاه الميرغني. وطوح هذا الانقسام بوزارة الأزهري فشكل عبدالله خليل زعيم حزب الأمة وزارة ائتلافية في ٢٦ ذي القعدة ١٣٧٥هـ (٤ تموز ١٩٥٦م) وضممت

وزارته ستة وزراء من حزب الأمة وستة من حزب الشعب الديمقراطي، وواحد عن الاشتراكي الجمهوري، وثلاثة عن حزب الجنوب الحر.

ولم يكن السودانيون عامة، ولا الأزهري خاصة خصوماً للوحدة مع مصر وإنما كانوا من أنصارها ودعاتها، إلا أن الإطاحة بمحمد نجيب، وإساءة صلاح سالم الذي ذهب داعية للوحدة، والحكم الاستبدادي الظالم الذي ظهر في مصر كل هذا غير من آراء. الأزهري والسودانيين فضلوا الاستقلال عن الوقوع في الاستبداد.

وبدأت انتخابات الجمعية التأسيسية (ثاني انتخابات في السودان) في ٨ شعبان ١٣٧٧هـ (٢٧ شباط ١٩٥٨م) وانتهت في العاشر من آذار لإملاء ١٧٣ مقعداً في مجلس النواب. ونال حزب الأمة نصراً كبيراً وكسب مقعداً في مجلس النواب، بينما لم ينل الحزب الوطني الاتحادي غير ٤٥ مقعداً. ونال حزب الشعب الديمقراطي ٢٧ مقعداً، وحزب الجنوب الحر ٢٠ مقعداً، والمستقلون ١٨ مقعداً. وكسبت هذه الأحزاب في مجلس الشيوخ بالتعيين والانتخاب نسباً متقاربة: الأمة ١٤، الاتحادي ٥، الشعب ٥، الجنوب والمستقلون ٦. وألف أثناء ذلك عمر بن الخليفة عبدالله التعايشي حزب التحرير الوطني الذي لم ينل أي مقعد في مجلس الأمة. وشكل عبدالله خليل وزارة ائتلافية جديدة في (٢٧/٣/١٩٥٨م) سرعان ما إنهار ائتلافها. ولم يكن بالإمكان تشكيل وزارة تستقر في ٧ رمضان ١٣٧٧هـ الحكم، وتحمي التوازن بين المهدي والميرغني وتحفظ لهما نفوذهما. وغدا الانقلاب العسكري أمراً محتوماً، والحل الوحيد للأزمة المستحكمة بين أحزاب اشتدت في عداوتها بعضها لبعضها الآخر. وتناسب مصالح البلد، وتنكرت لمبادئ الإسلام والحكم، وقام قائد الجيش الفريق ابراهيم عبود في ٦ جمادي الأولى ١٣٧٨هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨م) بانقلاب عسكري ألغى على أثره الدستور، وحل المجلس النيابي والأحزاب، ثم تسلم رئاسة الدولة من خلال مجلس أعلى للقيادة العسكرية. ويبدو أن رئيس الوزراء كان على علم بالانقلاب قبل وقوعه بأسابيع.

وأعلن قائد الثورة حياد السودان وإلغاء تماثيل الإنكليز من الساحات العامة، ووقع في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) اتفاقية مع جمهورية مصر (الجمهورية العربية

المتحدة آنذاك) تنظم شؤون الريّ والتجارة، وتعويضات السد العالي، لكن هذا الحكم العسكري تحول إلى الاستبدادية الفردية، فأثار ضده نقمة مختلف الأحزاب والهيئات لذا قامت ضده ثورة شعبية عارمة في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م) وأطاحت بحكمه، وعادت بالبلاد إلى النظام الدستوري النيابي، لكن هذه العودة لم تدم أكثر من أربع سنوات حاول خلالها الحزبان الرئيسيان في السودان (حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي) إقامة النظام النيابي التقليدي، فاختر إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الاتحادي رئيساً لمجلس السيادة وانتخبت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في (آذار ١٩٦٨م) وقبل أن يصدر الدستور وبينما كان السياسيون منصرفين إلى الخصومات الحزبية، عاد الجيش مرة أخرى إلى استلام الحكم في انقلاب عسكري ثانٍ في ٢٧ صفر ١٣٨٨ هـ (٢٥ أيار ١٩٦٨م) وتسلم الأمور مجلس ثورة من الضباط الشباب برئاسة «جعفر النميري» وألقى السياسيون من الحزبين في السجن، وأعطيت رئاسة الوزارة مؤقتاً لأحد القضاة «بابكر عوض الله»، ثم مالبت مجلس قيادة الثورة أن تسلم الحكم مباشرة بنفسه. وقد جرت محاولات تمرد ضد الرئيس النميري: الأولى من جماعة المهدي في عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠م) عندما أظهرت عصيانها في جزيرة «أبا» فاستطاعت الحكومة أن تقضي على المحاولة بالطيران مستعينة بالطيران المصري، وقد كان حسني مبارك قائد الطيران الذي فتك بجماعة حزب الأمة في جزيرة أبا. كما جرت محاولة أخرى من سكان الجنوب، واستمر العصيان حتى حصلوا من الحكومة على الحكم الذاتي ١٩٧١م. والمعروف أن الجنوب كان قد فتحه الإنكليز قبل الاستقلال للإرساليات الأجنبية والتنصيرية، فلما استقل السودان استغلت القوى الاستعمارية تلك الأقليات النصرانية التي تكونت هناك للتدخل في شؤون السودان، وإثارة العصيان والاضطرابات المسلحة بين فترة وأخرى. كما جرت محاولات انقلابية عسكرية ضد الرئيس النميري الأولى في عام (١٩٧١م) بقيادة الرائد هاشم العطا، إلا أن الحكومة بمؤازرة مصر وليبيا استطاعت القضاء على تلك المحاولة على الرغم من نجاحها في بادئ الأمر. أما المحاولة الثانية فقد جرت في عام (وأحببت أيضاً. والجدير بالذكر أن هاتين المحاولتين كان وراءهما الحزب الشيوعي السوداني. وانتخب النميري بعد ذلك رئيساً للجمهورية.

ومن أهم مشكلات السودان الحالية مشكلة التنمية الاقتصادية: فالمعروف أن دخل السودان يرتفع سنوياً بمعدل ٢٪ تقريباً بينما يزداد سكانه بنسبة ٣٪ وهذا يعني زيادة مستمرة في التخلف، كما أن نمو الوعي العمالي في المدن وسوء الظروف المعيشية في الريف يزيد من أعباء الحكومة التي تتعاون مع عدد من الدول الصديقة لإقامة عدد من المشروعات الإنمائية.

جرت عدة محاولات انقلابية، وفشلت جميعها، وجرت لقاءات بين السلطة والمعارضة في ٢١ رجب ١٣٩٧ هـ (٧ تموز ١٩٧٧ م)، وتمت المصالحة مع الإخوان المسلمين الذين أخذ يلحون على تطبيق الشريعة، ولكن مالبت أن وقع الخلاف، وادعى النميري أنه اكتشف مؤامرة من الإخوان ضده، فأبعدهم في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (١٠ آذار ١٩٨٥ م) وألقى القبض على بعضهم، وكانت الرسائل التنصيرية من وراء ذلك، إذ اهتزكيانها وكيان الدول النصرانية من فكرة تطبيق الشريعة.

وفي ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥ م) قام وزير الدفاع عبدالرحمن سوار الذهب بانقلاب، وسيطر الجيش على الحكم مدة سنة تم سلمه لحكومة مدينة، وبعد اتفاقية «كوكادام» التي تم فيها تجميد قوانين الشريعة الإسلامية حسب اقتراح حزب الأمة. وجرت الانتخابات العامة في السودان. وتفوق حزب الأمة، وشكل رئيسه الوزارة مرة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومرة مع الجبهة الإسلامية، وأخيراً مع إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي فشكل معه وزارة ائتلافية.

وفي ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (٣٠ حزيران ١٩٨٩ م) قام انقلاب بزعامة العميد عمر حسن البشير، وتسلمت الجبهة الإسلامية، ولا تزال إلى هذا اليوم. كل هذا ومشكلة الجنوب قائمة وتؤرق كل وضع يقوم في السودان.

الفصل الثالث ليبيا

تحتل ليبيا موقعا هاما على حوض البحر الأبيض المتوسط. فإلى الشرق منها تقوم مصر. وإلى غربها تقع تونس والجزائر، ويحدها من الجنوب السودان، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، فهي تؤلف النصف الشرقي للمغرب العربي. وحلقة وصل بين المغرب والمشرق العربي. وليبيا في مجموعها جزء من هضبة إفريقية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر.

تقدر مساحة ليبيا نحو (١,٧٥٠,٠٠٠ كم^٢) وتشكل الصحراء الجزء الأكبر منها إذ تقدر بما يقرب من أربعة أخماس هذه المساحة. وقد أصبحت هذه الصحراء مصدراً من مصادر الدخل بعد اكتشاف النفط فيها. ويبلغ عدد سكان ليبيا حوالي مليونين ونيّف وعاصمتها طرابلس، ومن أهم مدنها بنغازي، وبرقة، والبيضاء، وتتكون ليبيا من ثلاث مقاطعات: برقة وقاعدتها بنغازي، وطرابلس وقاعدتها طرابلس، وفزان وقاعدتها مرزوق.

كانت ليبيا أولى البلدان العربية في إفريقية التي خضعت للحكم العثماني وآخر بلد خسر العثمانيون في إفريقية، فقد حرر العثمانيون طرابلس من الأسبان وفرسان مالطة في ٩٥٨ هـ (صيف ١٥٥١م) وحكموها كغيرها من الولايات العثمانية في إفريقية. وخسر العثمانيون الولاية حينما استولى على الحكم فيها أحمد باشا القرماني في جمادى الأولى ١١٢٣ هـ / ١٧١١م وحكمت عائلة القرماني طرابلس أكثر من قرن وربع ولم تبق للسلطان العثماني غير الولاء الرسمي. وازدادت المصاعب في وجه الأمير القرماني الرابع يوسف باشا ١٢١٠-١٢٤٨ (١٧٩٥-١٨٣٢م) ولم يستطع التغلب على مشكلاته المالية، ولا وفق في إخماد

الثورات التي قامت ضده. ولسوء حظه أصبحت بلده محط أنظار فرنسا وبريطانية والولايات المتحدة إبان الحروب النابيونية. واشتدت أزمته المالية بعد أن توقفت الدول الأوروبية عن دفع الهدايا له. وفرضت عليه فرنسا في ٢١ صفر ١٢٤٦هـ (١١ آب ١٨٣٠م) معاهدة ألغت «الهدايا» وحررت العبيد الأوروبين ومنعته من تقوية أسطوله أو القيام باحتكارات تجارية وفرضت عليه دفع غرامة كبيرة. وكثرت الثورات ضده فأجبره أعضاء الديوان والأعيان على التنازل لابنه علي في ١٦ ربيع أول ١٢٤٨هـ (١٢ آب ١٨٣٢م). ولم يطل عهد علي باشا إذا وصلت حملة عثمانية بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس في محرم ١٢٥١هـ (أيار ١٨٣٥م) وألقى القبض على باشا وانتهى بذلك العهد القرملي.

حكم ليبيا خلال العهد العثماني (١٨٣٥-١٩١١م) ثلاثة وثلاثون والياً بينهم ثلاثة (عزت باشا، نديم باشا، علي رضا باشا) حكموا نحواً من ثلاثين سنة، بينما كان معدل ولاية الواحد من الباقين أقل من عام واحد. وطبق العثمانيون عام ١٢٨١هـ/١٨٦٣م نظام الولايات العثماني.

وشعرت ليبيا بالخطر الفرنسي المتزايد على حدودها الغربية منذ عودة الحكم العثماني المباشر. فقد احتل الفرنسيون الجزائر قبل مجيء الأسطول العثماني إلى طرابلس بخمسة أعوام. واشتد الخطر الفرنسي بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م)، فعززت الدولة العثمانية حاميتها على حدود الغربية. وشارك الليبيون في دعم النضال العربي في الجزائر وتونس. وشرع الفرنسيون بتهديد طرابلس من الجنوب فاحتلوا تشاد بعد إبادة حاميتها العثمانية.

وعلى العموم، فقد كان للهجمة الاستعمارية الشرسة أثر على الليبيين، إذ جعلتهم يتمسكون بروابطهم مع الدولة العثمانية لأنها في نظرهم قوة إسلامية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الدول الأوروبية. وهذا الانطباع أدى بدوره إلى تقوية مركز الدولة العثمانية من جديد بعد أن أصابه الضعف من جراء سوء الإدارة والأخطاء في سياسة الحكم. وقد قوى هذه الفكرة ورسخها ظهور حركات الإصلاح والتجديد على أساس إصلاح في مصر، وفي ليبيا ذاتها، فقد كان من الطبيعي أن تنظر مصر إلى الدولة العثمانية كحليف يمكن أن يعاونها في التغلب على الاحتلال البريطاني، كما أن الحركة السنوسية كانت ذات طابع إسلامي

شامل، يهدف إلى إيقاظ الأمة الإسلامية مما أصابها وجعل بلادها تقع فريسة للغزو الأجنبي. فبلاد العرب في شمال إفريقيا قد فرضت عليها الظروف أن تتمسك بالفكرة الدينية كرابطة جامعة تستند إليها في مقاومة أطماع الغرب، فالحاكم هناك كان لا يزال الدولة العثمانية والسبيل الوحيد للتخلص من حكمها هو بعث فكرة القومية العربية، وهو أمر صادف هوى عند موجهي سياسة الغرب في هذا القسم من العالم العربي، إذ رأوا أن المساندة العربية في قضية العروبة هي السبيل الوحيد لتقوية عوامل الفرقة بين الشعب العربي وبين حكامه العثمانيين الذين كانوا حينذاك نشيطين في بعث دعاياتهم عن الوحدة الإسلامية والإخاء الإسلامي.

وإنطلاقاً من فكرة الوحدة الإسلامية، ارتبطت الحركة السنوسية في ليبيا بالدولة العثمانية لمقاومة الغزو الأجنبي ومحاولات التسلل الاستعماري إلى ليبيا خاصة وأن الدول الأوروبية كانت تخطط في القرن الثالث عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي) إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الضعيفة فيما بينها، وكانت فرنسا وإنكلترا سباقتين إلى هذا التخطيط الاستعماري وكذلك فعلت إيطاليا التي كانت تنظر لاحتلال ليبيا التي تركتها الدول الأوروبية كحصنة لإيطاليا في الشمال الإفريقي. وقبل احتلال إيطاليا لليبيا بدأ التغلغل الإيطالي للبلاد عن طريق البعثات التنصيرية والتجارة والمدارس والمستشفيات وإنشاء المصارف التي قامت بتسليف المواطنين واغتصاب أراضيهم الزراعية بعد إغراق أصحابها في الديون، كما كان لمصرف روما نشاط في التجسس وإرسال التقارير. ومهدت كل هذه الأمور لاحتلال ليبيا من قبل إيطاليا خاصة بعد احتلال فرنسا لتونس والجزائر وبريطانيا لمصر وقبرص.

قررت إيطاليا احتلال ليبيا فأنذرت الدولة العثمانية وأبلغتها عن نيتها باحتلال ليبيا وطلبت منها تسهيل عملية الاحتلال بحجة حماية رعاياها من اضطهاد الدولة العثمانية. فردت الدولة العثمانية رداً ضعيفاً حاولت فيه التنصل من اتهامات إيطاليا ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلدين بهدف تجنب الحرب وحسم النزاع بطرق سلمية ولكن إيطاليا رفضت كل محاولات الدولة العثمانية بتسوية النزاع، وأعلنت إيطاليا الحرب في ٦ شوال ١٣٢٩ هـ (٢٩ أيلول عام ١٩١١ م) وحاضر الأسطول

الإيطالي طرابلس مدة ثلاثة أيام فسقطت المدينة بعد قتال غير متكافئ وتم احتلال إيطاليا لليبيا في (تشرين الأول ١٩١١م). وقد قاوم العثمانيون والسنوسيون وبقية الشعب الليبي الاحتلال الإيطالي الغاشم ولكن الإيطاليين تمكنوا من قهر المقاومة الإسلامية وسيطروا على ليبيا.

كما لجأت إيطاليا إلى نقل الحرب إلى الأراضي العثمانية الأخرى. فهاجم أسطولها موانئ بيروت والحديدة، وأيد الإدريسي في تهامة عسير، وهاجم الدردنيل، واحتل جزيرة (رودس) وباقي مجموعة جزر (الدوديكانيز) ورأت الدولة العثمانية أن لا قبل لها بمتابعة الحرب ضد إيطاليا لاسيما وأن بوادر الحرب البلقانية كانت ظاهرة، ففاوضت من أجل الصلح. وعقدت معاهدة اوشى (لوزان) في ٨ ذي القعدة ١٣٣٠هـ (١٨ تشرين أول ١٩١٢م) التي تعهد الباب العالي بموجبها بسحب قواته وموظفيه المدنيين في ليبيا. وأعلن السلطان منح ليبيا استقلالها الداخلي التام المطلق. وأعلنت إيطاليا عملاً بالقانون الإيطالي الصادر في (٢٥ شباط ١٩١٢م) القاضي بجعل ليبيا خاضعة للسيادة الإيطالية، العفو العام في ليبيا ووعدت بالإبقاء على الخطبة باسم الخليفة العثماني.

ويلاحظ في هذه التسوية أن الدولة العثمانية قد سلكت سبيل المضطر إلى المصالحة ويتجلى حرج موقفها بالمنشور الذي أصدره السلطان العثماني مانحاً أهل ليبيا استقلالهم الذاتي، وكذلك بالتحفظات التي حاولوا فرضها على الإيطاليين بأن يكون للسلطان نائب خاص في طرابلس يضمن حكم البلاد على أسس شرعية، وكذلك بمحاولة الحصول على تعهد إيطاليا ألا تحكم البلاد إلا طبقاً للشريعة الإسلامية وبأن يذكر السلطان في خطبة الجمعة، لكن هذه التحفظات التي اتفق عليها لم تكن لها ضمانات لتنفيذها، فالمستعمر الذي يملك القوة لا يتقيد بالاتفاقات التي يوقعها مع خصم أضعف منه.

المقاومة الليبية :

لم تتوقف المقاومة الليبية إثر الاحتلال الإيطالي، فقد عملت الدولة العثمانية على تعزيز المقاومة الليبية رغم استسلامها أمام الطليان وذلك بمنح الليبيين استقلالهم بموجب المنشور الذي ذكرناه، وكذلك بالزيارة التي قام بها أنور باشا

للسنوسي في واحة (جغبوب) في ١١ ذي الحجة ١٣٣٠ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩١٢م) بعدما انتقل اليها من الكفرة مبلغا إياه إسناد زعامة البلاد إليه، وكذلك سلم القيادة العامة في ليبيا إلى عزيز علي المصري.

واستمرت المقاومة في برقة على يد السنوسي الذي اشترك شخصياً في بعض المواقع وعلى يد عزيز المصري الذي قام بخلاف بينه وبين الليبيين أدى إلى انسحابه. وبقيت المقاومة الليبية تقض مضاجع الإيطاليين، فاستخدموا كثيراً من السبل للقضاء عليها، منها الضغط على الدولة العثمانية التي كانت بعد توقيع معاهدة الصلح مترددة بين مناصرة الليبيين وبين الالتزام بنود المعاهدة. كما استعانت إيطاليا بالمستعمرين الإنجليز في مصر ومعتمدتهم البريطاني اللورد «كتشنر» لكف يد المصريين عن تقديم العون لإخوانهم الليبيين. ومع ذلك لم يلق الليبيون السلاح، وشكلوا جيشاً للمقاومة بقيادة «عمر المختار»، وظل يقاوم الإيطاليين إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٤م)، وقد دخلتها إيطاليا في صف الحلفاء في حين كانت تركيا حليفاً لألمانيا وخصماً لإيطاليا، وهنا جاهرت بمناصرة الليبيين وتأييدهم. وأوفد أنور باشا شقيقه نوري إلى السيد أحمد السنوسي عاملاً على تنسيق العمليات بين الدولة العثمانية والسنوسية، ولكن الموقف هنا كان قد تغير، فإذا كان هناك عدو مشترك للسنوسية والأتراك على السواء يتمثل في إيطاليا، فالأمر لم يكن كذلك بالنسبة للإنكليز الذين كانوا حلفاء الطليان في الحرب العالمية، فبينما كان العثمانيون يريدون الانتقام من الإنكليز والوصول إلى قناة السويس مع الألمان عن طريق الشام، ومن ناحية أخرى فقد كانوا يريدون أن يخلقوا الاضطرابات على الحدود الغربية لمصر بحيث تشغل جانباً من الجيش الإنكليزي لمقاومة الزحف القادم من الشرق.

قاوم الشريف السنوسي خطط العثمانيين، فقد كانت تربطه بالإنكليز مصلحة، ولم يكن يريد أن يغضبهم، ويستجلب عدوانهم بخاصة لأن السبيل المفتوح لتلقى الأرزاق والمعونات كان من ناحية الحدود المصرية، ويتضح ذلك بقوله لمحمد صالح حرب: «إن الأتراك إنما يريدون أن يورطوه في حرب مع الإنكليز قبل أن يستعد لها الاستعداد الكافي، وأنه لايمالء الإنكليز محبة فيهم أو تقرباً منهم، ولكن مصر هي الباب الوحيد المفتوح الذي تأتيه منه الأرزاق والأقوات التي

يستطيع بفضلها متابعة القتال ضد الطليان فإذا أقفل هذا الباب تخرج موقفه».

تعقدت العلاقات بين السنوسي وبين العثمانيين الذين نجحوا في إحداث الواقعة بين السنوسي وبين الإنكليز من ناحية، وكذلك أخضعوا السنوسي لحملة من التشهير، بأنه يهالء الإنكليز، أدت إلى توريث السنوسي في الاشتراك مع العثمانيين في عمليات ضد الإنكليز وقد نجحت هذه العمليات بعض الشيء ووصل السنوسيون إلى السلم، ثم تقدموا إلى (سيدي براني) حيث انضمت اليهم مجموعة من المجاهدين المصريين منهم: محمد صالح حرب، وكان نائباً لقائد (مرسى مطروح) الإنكليزي «رويال بك» والنقيب سيد أحمد أبو شادي والملازم الأول عبد الحميد حمدي، والملازم الأول أمين ذهني، والملازم الأول محمود لبيب، والملازم الأول أحمد سالم وغيرهم، وقد رأى هؤلاء أن الأولى بهم التحالف مع إخوانهم المجاهدين المسلمين ضد بريطانيا. وقد اضطر الإنكليز إلى الانسحاب إلى (مرسى مطروح) حيث قرروا اتخاذها موقعاً يصمدون فيه لهجوم السنوسيين والعثمانيين. ودعى الشريف أحمد السنوسي إلى الأستانة عام ١٣٣٧هـ (١٩١٨م) فتوجه إليها في غواصة ألمانية. وكانت التعقيدات التي تعرض لها بسبب سياسة الضغط عليه من جانب العثمانيين والإنكليز قد أضعفت زعامته، فانتقلت زعامة السنوسيين من بعده إلى السيد محمد إدريس السنوسي. أما الهجوم على الحدود الغربية فكان مقدراً له أن لا ياتي بأية نتائج حاسمة إذ أن الدولة العثمانية وحليفاتها ألمانيا قد هزمتها في تلك الحرب فسويت الأمور في غير صالح القوى المنهزمة.

ورث إدريس السنوي موقفاً عسيراً، فالقوة السنوسية المهاجمة لمصر قد هزمت، وأصبح الموقف بين الإنكليز والسنوسيين موقفاً عدائياً، فأغلقت في وجه السنوسيين طريق مصر، وزاد في سواء الحال قلة الأمطار، مما حرم البلاد من المحصولات الزراعية وأدت المجاعة إلى انتشار الأمراض وتفشى الطاعون، وهنا كان لابد من إيجاد حل لهذا المأزق الذي وقع فيه السنوسيون إذ أصبحوا بين شقى الرحى فهم بين عدو في الشرق هو الإنكليز، وعدو في الغرب هو الطليان، والأمراض تفتك، والمجاعة تستشري والمجاهدون في كل مكان يسلمون أسلحتهم لقاء القوات. وكان لابد من التفاوض مع إنكلترا وإيطاليا، وكانتا قوتين متحالفتين. جرت مفاوضات بين السنوسيين من ناحية والإنكليز من ناحية أخرى في (عكرمة) أدت

الى اتفاق ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٣٥ هـ (١٦ نيسان ١٩١٧م) عرف باتفاق «عكرمة». وخلاصة مواد الاتفاق، أنه حددت مناطق نفوذ لكل من السنوسيين والطلليان بحيث تكون برقة خاضعة للسنوسيين، ونص على إيقاف الحرب، وحرية التنقل بين المنطقتين، وحل بعض الأمور الأخرى كإعادة أملاك السنوسيين إليهم، ومراعاة تطبيق الشريعة الإسلامية وسحب السلاح من القبائل. وسوى هذا الاتفاق أيضاً الخلافات بين الإنكليز والسنوسيين، مما أدى إلى إعادة فتح الطرق إلى مصر في وجوههم كما سمح الإنكليز للسنوسيين بحكم واحة (جغبوب) وكانت من قبل تتبع مصر.

وفي ٢١ رجب ١٣٣٧ هـ (٢١ نيسان ١٩١٩م) أصدر الإيطاليون قانوناً أساسياً (دستوراً) لطرابلس يتكون من أربعين مادة نص على حقوق المواطنين وواجباتهم، وعلى إيجاد مجلس نيابي، وعلى افتتاح المدارس، واحترام لغة البلاد، وإعفاء المواطنين من الخدمة العسكرية الإجبارية، وأن تكون الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وحقوق العائلة والمناسك الدينية من اختصاص المحاكم الشرعية وغير ذلك من الأمور التي تهتم بها الدساتير. وأراد الطليان مدد العمل بهذا القانون الأساسى إلى برقة ففاوضوا السيد إدريس في ذلك واستقر الرأى على تطبيق هذا القانون بعد أن أضيف إليه مادتان فيما يخص برقة، وروعت في تطبيق القانون الأساسى الظروف الاجتماعية لكل من الولايتين. وكان من أهداف الطليان من وراء هذا القانون الأساسى إقرار مبدأ السيادة الإيطالية وكذلك العمل على تهدئة الأحوال الداخلية وتعيين حقوق للمواطنين وواجباتهم.

وزادت العلاقات تقارباً بين الطليان والسنوسى، فعقد اتفاق (الرجمة) في ١٢ صفر ١٣٣٩ هـ (٢٥ تشرين أول ١٩٢٠م) وبموجبه اعترف بالسنوسى حاكماً مدنياً وزعيماً للقسم الداخلى من برقة ومنح لقب الأمير بكل مايرتبط به من مراسيم وحقوق، وأصبحت حكومة برقة وراثية من بعده. وغدت برقة بعد هذا الاتفاق منقسمة بين ادريس السنوسى وبين الطليان الذين أبقوا الساحل البرقاوى تحت نفوذهم المباشر، كما اشترط الإيطاليون على السنوسى تصفية معسكرات المجاهدين والتشكيلات السياسية والادارية وألا يحتفظ بجيش أكثر من ألف شخص، ويجوز زيادته باتفاق الطرفين. وبعد هذا الاتفاق أجرى السيد السنوسى انتخابات وافتتح

المجلس النيابي وانتخب السنوسى رئيساً بالإجماع.

غير أنه لم تنه اتفاقية (الرجمة) مشكلة العلاقات بين الطرفين، فشرطها لم تجد قبولا لدى مشايخ القبائل الذين أصروا على ألا تحل الأدوار (معسكرات المجاهدين)، واضطرت إيطاليا إلى عقد اتفاق مع السنوسية في ١١ ربيع الأول ١٣٤٠هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٢١م) عرف باتفاق «بومريم»، وبموجبه سمح ببقاء الأدوار، واشترك السنوسيون والإيطاليون في إدارتها.

أما طرابلس، فلم تتوقف المقاومة فيها بعد توقيع معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية وإيطاليا. فقد قرر (سليمان الباروني) أن يتابع الجهاد، ثم اضطر عام ١٣٣١هـ (١٩١٣م) إلى اللجوء إلى استانبول، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى، رجع إلى طرابلس عام ١٣٣٣هـ (١٩١٥م) بعد أن عينته الدولة العثمانية حاكماً لها. فظل يكافح الطليان إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وكانت نتيجة كفاحه وكفاح السنوسيين في برقة أن الطليان وجدوا أنفسهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد انحسر سلطانهم في الشريط الساحلى فقط. ولم يخل الأمر من وقوع بعض الخلافات بين السنوسية وزعماء طرابلس وبخاصة (بلخير) و (رمضان السويحلي) زعيم مصراته لكن الطرفين كانا يسيران في اتجاه واحد بالنسبة لمقاومة الاحتلال الإيطالي.

وبعد انتهاء الحرب اتفق زعماء طرابلس على إقامة الجمهورية الطرابلسية في ٢٨ محرم ١٣٣٧هـ (٢ تشرين الثاني ١٩١٨م). ولاشك أن مبادئ تقرير المصير حينذاك قد شجعهم على اتخاذ هذا الموقف وقرروا إحاطة الحكومة الإيطالية علماً بذلك وأنهم مصممون على مواصلة الجهاد إن لم تعترف إيطاليا باستقلالهم. فاعترفت إيطاليا بالجمهورية نتيجة ظروف الحرب العالمية وعقدت اتفاق (سوانى بنبادم) في ١٣٣٧هـ (١٩١٩م). وبعد إبرام الاتفاق أصدرت إيطاليا الدستور الذي أشرنا إليه قبل قليل، والذي نص على إنهاء حالة القتال بين الطرابلسيين والإيطاليين والاعتراف بالاستقلال الداخلى لطرابلس تحت سيادة ملك إيطاليا، وإيجاد مجلس نواب محلى، ومجلس حكومي يشتركان في حكم البلاد.

لم تدم الجمهورية الطرابلسية نتيجة الخلاف بين زعمائها من جهة، وعدم اعتراف إيطاليا بها فعلياً من جهة أخرى. مما أدى إلى أن يقوم زعماء طرابلس

بعقد مؤتمر (غريان) في ٢ ربيع أول عام ١٣٤٠ هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٢١ م) وتقرر في هذا المؤتمر توحيد المقاومة في طرابلس وبرقة بزعامة السنوسي، وأرسل وفد إلى مقر الأمير السنوسي في برقة في ١٨ شعبان عام ١٣٤٠ هـ (نيسان ١٩٢٢ م) حيث تمت الموافقة على توحيد المقاومة وبويع الأمير بالزعامة، وبذلك توحدت الجهود في برقة وطرابلس ضد الطليان في الوقت الذي تقلد الزعامة في إيطاليا موسوليني الزعيم الفاشيستي الذي ألغى جميع الاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا والليبيين، وأخذ يعد العدة للانتقام من الليبيين وعلى رأسهم السنوسي نفسه الذي غادر البلاد إلى مصر مقلدا الزعامة العسكرية إلى (عمر المختار) والزعامة الدينية إلى محمد الرضا السنوسي. وهاجر إلى مصر عدد من المجاهدين الليبيين.

وكان الإيطاليون قد بدأوا نشاطهم العسكري في برقة، وأرسل موسوليني حاكماً جديداً اسمه «بونجيوفاني» وأمره باستعمال الشدة. فقام المفوض السامي الإيطالي الجديد بحل المعسكرات في ولاية برقة، واحتلت القوات الإيطالية العاصمة السنوسية «إجدابية» في ٦ رمضان ١٣٤١ هـ (٢١/٤/١٩٢٣ م)، وأعلن الحاكم الإيطالي بعد ثلاثة أيام إلغاء جميع الاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا والسنوسية أصبحت مجرد طريقة دينية. وأكد الوالي هذا الأمر في أول أيار وأبلغه وزير إيطاليا المفوض في القاهرة للسنوسي نفسه.

وبرز في ميدان الجهاد السيد (عمر المختار) الذي تزعم نضال أهل برقة مدة ثماني سنوات (١٩٢٣-١٩٣١ م). وخلال هذه المدة انقطعت الإمدادات عن المجاهدين لاسيما بعد أن تنازلت مصر عن واحة (جغبوب) لايطاليا في ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٤ هـ (٢ كانون أول ١٩٢٥ م) فدخلتها القوات الإيطالية، وتقدم الإيطاليون في الداخل فاحتلوا (العقيلة) و (مرزوق) و (غات) فاتموا بذلك إخضاع (فزان) وغربي ليبيا. ثم زحفوا على واحات القسم الشرقي فاحتلوا (أوجله) و (جالو) و (الكفرة) فتم لهم بذلك عزل (عمر المختار) في الجبل الأخضر. وشرع الإيطاليون بمفاوضة محمد الرضا وعمر المختار. أما الرضا فقد استسلم في ١٥ رجب ١٣٤٦ هـ (السابع من كانون الثاني ١٩٢٨ م). واستمرت المفاوضات مع عمر المختار حتى (تشرين الثاني ١٩٢٩ م) عندما أعلن استئناف

الجهاد. ولكن مصير النضال العسكري كان قد تقرر بعد أن تمكن المارشال (بادوليو) والجنرال (غرازياني) من عزل الجبل الأخضر. وسقط عمر المختار أسيراً في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٥٠ هـ (١١ أيلول / سبتمبر ١٩٣١ م) وجرت له محاكمة صورية وقررت إعدامه، وأعدم فعلاً على الرغم من كبر سنه، وأجبر الأهالي على مشاهدة منظر إعدامه، فكان منظرًا مؤثراً ورهيباً، وتوقف النضال بعد ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

عاشت ليبيا مأساة محزنة في ظل الإيطاليين حتى عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) فقد اتبع الإيطاليون في البلاد سياسة إبادة وإفناء وإجلاء وإفقار. وقد قدر عدد الشهداء من الليبيين خلال العشر-السنوات الأولى من الاحتلال (١٩١١-١٩٢١) قرابة سبعين ألفاً شهيداً. واستولت إيطاليا على مساحات واسعة من الأراضي اسكنت عليها مهاجرين من إيطاليا. فقد وضعت يدها حتى عام ١٣٥٠ (١٩٣١ م) على ١٢٠ ألف فدان في برقة لم تدفع ثمن أكثر من ثلثها، وتضاعفت هذه المساحات بعد عامين. وعومل السكان معاملة سيئة فحرم عليهم الكثير. وألقى الناس من الطائرات، وهتكت الأغراض، وديست المصاحف، وسيق العمال والمجنودون للخدمة مع الجيش في الحبشه والصحراء الغربية. وأعلنت إيطاليا في ١٩ ذي القعدة عام ١٣٥٧ هـ (٩ كانون الثاني ١٩٣٩ م) ضم طرابلس وبرقة إلى إيطاليا كجزء من أراضيها وتطبيق نظام التمييز العنصري وإجبار القبائل على الاستقرار ومنح السكان الجنسية الإيطالية.

وحاول الليبيون المهاجرون إثارة الرأي العام لنصرة قضية بلادهم. فأسس بشير السعداوي في دمشق جمعية الدفاع الليبي (الطرابلسي البرقاوي) عام ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨ م)، وضمت كامل عياد، وعبدالغني الباجقني، وبكري قدوره وأعلنت هذه مطالبها عام ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م) وهي.

- ١- تأسيس حكومة وطنية ذات سيادة على رأسها زعيم مسلم تختاره الأمة.
- ٢- تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد.
- ٣- انتخاب مجلس نواب.
- ٤- جعل العربية لغة رسمية.
- ٥- المحافظة على شعائر الدين الإسلامي.

٦ - العناية بالأوقاف بإدارة إسلامية.

٧ - إصدار عفو عام.

٨ - عقد معاهدة مع إيطاليا يقرها المجلس النيابي.

وفتحت الجمعية فرعاً لها في تونس عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م). برئاسة محمد عريقب الزليطى. ودخل رئيسها السُّعداوى عام ١٣٥٥ (١٩٣٦ م) في خدمة الملك السعودي. وأسست جمعية في مصر بزعامه (احمد السويحلى) وقامت بنشاط كبير وفتحت عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) نادى طرابلس الغرب الثقافي، ولم يقم السنوسي، حتى عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) بنشاط هام.

وشكلت الجاليات الليبية التي تقطن مختلف أرجاء العالم الإسلامي لجنة للدفاع عن حقوق بلدها بزعامه بشير السعداوي. واتخذت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً لها قدمته إلى المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م). وطالبت اللجنة المسلمين في أقطار الأرض بتقديم المساعدة لإخوانهم المنكوبين في ليبيا. وجاء في الميثاق مايلي:

- ١ - تأليف جمعية تأسيسية لسن دستور البلاد.
- ٢ - انتخاب الشعب مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخولها إياه الدستور.
- ٣ - اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم.
- ٤ - المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه.
- ٥ - العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية.
- ٦ - العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه.
- ٧ - تحسين العلاقات بين الشعب في طرابلس وبرقه والدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدقها المجلس النيابي.
- ٨ - تأليف حكومة وطنية ذات سيادة يرأسها زعيم مسلم يختاره الشعب.

وأعلنت الحرب العالمية الثانية فدفع الإنجليز الأمير السنوسي للعمل.. وعقد اجتماع في بيت السنوسي في الإسكندرية في ٦ رمضان ١٣٥٨ هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٣٩ م) وحضر المؤتمر عن طرابلس أحمد السويحلى وأحمد المريض وعون سوف وتوفيق الغريانى ومحمد العيساوى. ومثل برقة عبدالسلام الكذة، وعبدالحميد العباد، وتم الاتفاق بعد أربعة أيام على تشكيل لجنة برئاسة الأمير

وعضوية السويحلي والمريض وغيرهم وجدد بيعة الأمير على ليبيا. ودخلت إيطاليا الحرب ضد بريطانيا فازدادت حاجة الإنجليز لعون الليبيين ووسطوا (حمد الباسل) لحمل الليبين على تقديم مساعدتهم. ورفض الإنجليز أن يمنحوا أهل طرابلس أية وعود واكتفوا بعرض أجر زهيد على من يتطوع للحرب في صفوفهم، فرفض الطرابلسيون العرض بواسطة (حمد الباسل) ولكن السنوسي قبل وعهد الى صفى الدين السنوسي بتجنيد المتطوعين. وافتح مكتب تجنيد سنوسي استطاع أن يجند ١٤٠٠٠ جندي و ١٢٠ ضابطا. وشكل الأمير إدريس الجمعية الوطنية الليبية التي قررت إعلان بيعة السنوسي وتفويضه دون قيد أو شرط وخوض الحرب إلى جانب بريطانيا. ورفض زعماء طرابلس إقرار هذا الإعلان وعاد الاهتمام بالبلاد العربية لقضية ليبيا.

وتمكن الإنجليز من احتلال (طبرق) في مطلع عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) وشكلوا حكومة عسكرية في برقة عاصمتها (بنغازي). ولكن الحكم الإيطالي عاد بعد شهرين وخرج الإنجليز ليعودوا ثانية بعد ستة أشهر. وساهم المتطوعون الليبيون بزعامة السنوسي مساهمة فعالة. واعترف وزير الخارجية البريطانية بمساعدة الليبين القيمة، وأعلن أن بريطانيا «متى انتهت الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت النير الإيطالي مرة أخرى بأى حالٍ من الأحوال» ولكن بعد أيام كان (رومل) يلاحق القوات الإنجليزية فأخرجها من ليبيا ولحق بها إلى العلمين.

وقلبت معركة العلمين الأوضاع بصورة نهائية. وحاربت القوات السنوسية مع الإنجليزية رافعة العلم السنوسي، ودخلت القوات البريطانية طرابلس في ١٧ محرم ١٣٦٢هـ (٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣م) وتم لهم بعد أسبوعين تطهير ليبيا من القوات الإيطالية. ورفض السنوسي أن يعود إلى برقة على أساس غامض، كما رفض الإنجليز الاعتراف بإمارته فبقى في مصر.

بقيت ليبيا في عرف القانون الدولي بلاد عدو يحتلها الإنجليز ويديرونها إدارة عسكرية أكثر من سبع سنوات. واستقل الفرنسيون بحكم فزان فقسموها إلى ثلاثة أقسام: (غات) و (فزان) و (غدامس). أما (غدامس) فقد أتبعوها إلى تونس وألحقوا الباقي إدارياً بالجزائر، وأحلوا الفرنك الجزائري محل الليرة الإيطالية،

وأعادوا منصب المتصرف التركي، وعينوا أحمد بك سيف النصر متصرفاً على فزان، ووعده ديغول السكان، وعددهم ٤٠٠٠، «بأن يجدوا الأمن والنظام في ظل فرنسا». أما الإنجليز فقد فصلوا برقة عن طرابلس فصلاً يكاد يكون تاماً، وفرقوا بينهما في المعاملة. فقد أباحوا التعامل بالجنية المصرى في برقة، ورفعوا القيود عن التجارة والرقابة عن المطبوعات، وأباحوا للسكان السفر، ووظفوا الأهالى. ولم يفرضوا ضرائب مباشرة في برقة حتى عام ١٣٦٥ (١٩٤٦م) حينما فرضوا ضريبة الأرباح. واختلفت سياسة الإدارة البريطانية في طرابلس حيث استمرت الأحكام العسكرية شديدة. وقدموا مساعدات مالية لخزنتى برقة وطرابلس والتي بلغت ٢ مليون جنيه في أواسط عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م).

ولم يتقبل الليبيون هذا الوضع الشاذ بالرضا، ولكن النضال في طرابلس اختلف عن نضال برقة. وتمسك أهل برقة بزعامة السنوسي الذي رأى أن امارته أهم من الوحدة وكانت له آراء قديمة في الحكم. وكان قد تأسس في بنغازي نادي عمر المختار عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣م) الذي دعا إلى تأسيس دولة ليبية مستقلة متحدة بإمارة السنوسي، وأصدر مجلة (عمر المختار) و (جريدة الوطن) وأكد النادي على الحد من طغيان السنوسي. واضطهد النادي، وعطلت صحيفة وغير اسمه فأصبح الجمعية الوطنية عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م) ولما جاء السنوسي الى برقة للاستقرار فيها ومنحته الحكومة البريطانية سلطات أمير بادر إلى حل جميع الهيئات والأحزاب في ٢ صفر ١٣٦٧ هـ (كانون أول ١٩٤٧م) وشكل في مطلع العام الذي يليه المؤتمر الوطني البرقاوي العام وجعله الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد. وعين الأمير أعضاء المؤتمر (كانوا ٦٧ ثم جعلهم ٧١) فكان رئيس المؤتمر ووكيله الأول من أقارب الأمير والوكيل الثاني سنوسيا، وأكثر أعضاء المؤتمر من الذين شغلوا وظائف هامة في خدمة العثمانيين، والايطالين والإنجليز. وتمسك المؤتمر بأمرين: ملكية السنوسي وعدم عودة الإدارة الايطالية، واعتبر الوحدة الليبية أمراً ثانوياً بالنسبة لملكية إدريس السنوسي لذا فإنها طلبت لجنة التحقيق الرباعية التي أرسلها وزراء خارجية الدول الكبرى عام (١٩٤٧م) باستقلال برقة تحت التاج السنوسي الوراثةي، وأوضح السنوسي بأنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا.

بدأ السنوسي يسعى للاستقلال ببرقة وأعلن استيائه من الطرابلسيين. وأرسل عمر منصور الكخيا رئيس ديوانه إلى لندن مطلع عام ١٣٦٨هـ (أواخر عام ١٩٤٨م) لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال برقة فقط. وعقد المؤتمر البرقاوي الوطني العام جلسة في منتصف عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) في بنغازي خطب فيها الأمير إدريس السنوسي، وأعلن مولد دولة برقة واعترفت بريطانيا بإمارته وحكومته في برقه.

وكان هذا العمل من السنوسي مفاجأة غير سارة للعرب، فقامت مظاهرة صاخبة في بنغازي ضده وحاولت اقتحام قصره. واحتج أمين سر جمعية (عمر المختار) وأخير السنوسي بأن اعلان استقلال برقة هو موافقة كاملة على التجزئة وطالبت بإعلان وحدة البلاد كلها دولة مستقلة تحت إمارته، وأبدى عبدالرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية أسفه لما حدث.

وسافر السنوسي إلى لندن ماراً بطرابلس. ومع أنه استقبل استقبالاً حاراً في طرابلس ووعد بتبني أمانى البلاد، فإنه عاد إلى الحديث عن برقة وحدها في لندن ووضع إكياً من الزهور على قبر الجندي المجهول باسم أمير برقة. وعاد السنوسي إلى برقة فأعلنت الحكومة البريطانية في (ذي القعدة ١٣٦٨هـ) (١٩٤٩م) تقل السلطات الداخلية إليه. ولكن بعد شهرين اتخذت هيئة الأمم المتحدة قراراً بتوحيد واستقلال ليبيا، وانتهت رواية إمارة برقة المستقلة.

واتجه النضال في طرابلس نحو الوحدة والاستقلال فأنشئ النادي السياسي الأول عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) في مدينة طرابلس، وافتتح فروعاً له في النواحي. وازداد نفوذ النادي حتى تمكن بعد عامين من تنظيم مظاهرة كبرى أزالَت اللافتات الفاشية من الشوارع. وتقدم بعض الذين سبق لهم التعاون مع الإيطاليين بعرائض طالبوا فيها بوصاية بريطانية. ونشأ كرد فعل لهذه الحركة الحزب الوطني عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) برئاسة (علي بن حسن الفقيه) وعضوية (مصطفى مرزان) و (عون وسوف) و (محمد بن حسن) و (عبدالسلام المبيض) و (سالم بن منتصف). ونشر الحزب الوطني ميثاقه في أول شعبان ١٣٦٤هـ / ١٩٤٤م دعا فيه إلى مقاومة عودة إيطالية والعمل على إلغاء القوانين الإيطالية ومنع هجرة الإيطاليين إلى طرابلس. وعلى الرغم من أهداف الحزب المعتدلة فإن الإدارة

العسكرية البريطانية لم تعترف به إلا في ٧ جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ (الثامن من نيسان ١٩٤٦ م). وضاق بعض الأعضاء وعلى رأسهم رئيس الحزب، باعتدال الحزب، فانشقوا وشكلوا في ٣٠ جمادى الآخرة ١٣٦٤ هـ (٣٠ أيار ١٩٤٦ م) الكتلة الوطنية الحرة بينما أصبح مصطفى مرزان رئيساً للحزب الوطني. وأرادت الإدارة العسكرية إضعاف هذين الحزبين فشكلت في (العاشر من أيار) حزبا من المتعاونين برئاسة السيد سالم المنتصف وعضوية الشيخ محمد أبو الإسعاد مفتى طرابلس في العهد الإيطالي وسمى الحزب بالجبهة الوطنية الموحدة. وأعضاء الجبهة ينتمون إلى أسر كبيرة عرفوا بتعاونهم مع السلطات الإيطالية. وانشق عن الكتلة الوطنية الحرة ثلاثة أعضاء وشكلوا في (١٦ كانون أول) حزب الاتحاد المصري الطرابلسي برئاسة (علي رجب) الذي دعا إلى الاتحاد مع مصر. وشكل (صادق بن زارع) وكيل الحزب الوطني حزب الأحرار في الأول من جمادى الأولى ١٣٦٧ هـ (١١ آذار ١٩٤٨ م). كذلك ألف العمال حزبا في شوال ١٣٦٦ هـ (مطلع أيلول ١٩٤٧ م).

وسعت الأحزاب الطرابلسية إلى محاربة الاتجاهات الانفصالية في برقة. فحاولت الاتفاق مع السنوسي والاعتراف بإمارته على ليبيا المتحدة. وقصد بنغازي في جمادى الآخرة ١٣٥٥ هـ (أيار ١٩٤٦ م) كل من (محمود المنتصف) و (بشير السعداوي) وعرضا الإمارة على السنوسي، واقترحا عقد مؤتمر برقاوي طرابلسي للبت في هذا الموضوع. واجتمع الوفدان في ٢٥ صفر ١٣٦٦ هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٧ م) وحضر الاجتماع عن طرابلس (عبدالمجيد كعبان) و (سالم المريض) ومفتى طرابلس كما حضره عن برقه (عمر باشا كيخيا). واتفق أعضاء المؤتمر على وحدة البلاد واستقلالها واعترفوا بإمارة السنوسي وقالوا بضرورة الانضمام إلى الجامعة العربية. ولكن الوفد البرقاوي أصر على الاعتراف بإمارة السيد إدريس السنوسي دون قيد ولا شرط. فرفض وفد طرابلس كما رفض قبول فكرة تجزئة النضال كخطة عملية.

وقررت الأحزاب الطرابلسية تشكيل هيئة تحرير ليبيا في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٦ هـ (١٣ آذار ١٩٤٧ م). وضمت الهيئة (بشير السعداوي) و (أحمد السوحلي) و (محمود المنتصر) و (منصور قدارة) و (طاهر المريض). ولعب

عبدالرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية دوراً هاماً في العمل على تشكيل هذه الهيئة. ثم وسعت الهيئة نفسها عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) فضمت مفتى طرابلس وغيره وأصبح اسمها المؤتمر الوطني الطرابلسي، وأرسل المؤتمر وفداً إلى بنغازي اجتمع إلى السيد السنوسي، واتفقا على قيام دولة اتحادية برئاسة السنوسي.

ولم يتغير موقف السنوسي بعد صدور قرار الأمم المتحدة في ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) بإعلان استقلال ليبيا. فقد أصدر الاتفاق مع الإنجليز قانون الانتخاب البرقاوي في (الخامس من نيسان ١٩٥٠م) وأجرى الانتخابات بعد شهرين. وتألقت جمعية برقاوية وطنية من خمسين عضواً منتخباً، وعشره عينهم الأمير، واجتمعت الجمعية على الفور أثر انتهاء تشكيلها. واستمر الأمير في اتباع سياسته الانفصالية، فأصدر قانون الجنسية البرقاوية، وأسس جيشاً يدرسه الإنجليز، ومنح الإنجليز قواعد عسكرية. وعارضت الجمعية الوطنية البرقاوية هذه السياسة وأجبرت وزارة (عمر الكيخيا) على الاستقالة. ولكن الأمير ضاق ذرعا بالمعارضة فحل الجمعية، وأجرى انتخابات رضي عن نتائجها. وانتقدت الجمعية الوطنية (نادى عمر المختار سابقاً) السياسة التي اتبعها الأمير. وحل السنوسي في نهاية عام ١٣٦٦هـ جميع الهيئات والأحزاب في برقة.

استقلال ليبيا :

أما موقف الدول الكبرى من ليبيا، فقد تبين أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية حين شرع وزراء خارجية الدول الكبرى عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) بدراسة مستقبل ليبيا ورغم عدم اختلافهم من حيث المبدأ على إخضاع ليبيا لنوع من الوصاية فإنهم كذلك اختلفوا على التنفيذ. فقد طالب الاتحاد السوفيتي بأن تكون الوصاية له وعارضت الولايات المتحدة، واقترحت أن تكون إيطاليا هي الدولة الوصية. وأيدت فرنسا موقف أمريكا ولكنها اشترطت تعديل الحدود لصالح إمبراطوريتها. أما بريطانيا فلم تبدأ أكثرثا بمصير طرابلس، ولكنها أصرت على عدم عودة إيطاليا إلى برقة حسب وعدها للسنوسي.

واستأنف وزراء الخارجية بحث مستقبل ليبيا في جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (نيسان ١٩٤٦م) وعاد الاتحاد السوفيتي فاقترح منح الوصاية على طرابلس لإيطاليا. أما

بريطانيا فإنها أيدت في آنٍ واحدٍ مطالب فرنسا الاقليمية ووحدة واستقلال ليبيا. وأصرت بريطانيا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس على عدم عودة الإيطاليين إلى برقة. وأيد ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعين في «انشاص» ٢٧-٢٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٨-٢٩ أيار ١٩٤٦م) استقلال ليبيا وكذلك أيدته بعد شهر الحكومات العربية في مؤتمر بلودان.

وتم عقد الصلح مع إيطاليا في ٢٩ شوال ١٣٦٦ هـ (منتصف أيلول عام ١٩٤٧م)، وتنازلت إيطاليا نهائياً عن ممتلكاتها. واتفقت الدول الكبرى على البت بمصير ليبيا وغيرها خلال عام حسب رغبات السكان وإلا أحيلت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة. وأرسل وزراء الخارجية لجنة تحقيق إلى ليبيا انتهت من عملها في ١٤ رجب ١٣٦٧ هـ (العشرين من أيار ١٩٤٨م) ولكن لجنة التحقيق لم تستطع اتخاذ قرار وكذلك فشل وزراء الخارجية الدول الكبرى الاستعمارية الأربعة في الوصول إلى قرار. وأعاد الاتحاد السوفيتي اقتراحه باعادة ليبيا إلى إيطاليا، ولكن الدول الغربية رفضت، واقترحت إعادة تريسنا إلى إيطاليا. وأخيراً قرروا في منتصف الشهر إحالة القضية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وبحثت الجمعية مستقبل ليبيا في جمادى الآخرة ١٣٦٨ هـ (نيسان ١٩٤٩م) ثم أجلت البحث بعد خمسة شهور. واقترح الاتحاد السوفيتي استقلال ليبيا الموحدة. ويكون بذلك قد غير سياسته ثلاث مرات. فقد طالب بوصاية سوفيتية، ثم بوصاية ايطالية، والآن يقترح الاستقلال. ولم يفته أن يحمل على سياسة بريطانيا في برقة. وأيد مندوب بريطانيا الاستقلال ولكنه لم يبد تأييداً للوحدة، وأيد مصالح فرنسا في فزان. أما فرنسا فلم تعترف بوجود شيء اسمه ليبيا وعارضت بالوحدة وقالت انه من المحال تحديد موعد الاستقلال. أما أمريكا فقد أيدت فكرة الاستقلال السريع وإنشاء ليبيا مستقلة موحدة في ثلاث سنوات أو أربع. وأيد وحدة ليبيا واستقلالها مندوبو سوريا، ومصر، والعراق، والهند. وأخيراً رغم معارضة الدول الاستعمارية فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت في ٢١ تشرين الثاني على استقلال ليبيا الموحدة بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد لا شيء وامتناع تسع دول من بينها إنجلترا

وهكذا أصبحت ليبيا دولة مستقلة موحدة ذات سيادة يرأسها الملك محمد

إدريس السنوسي، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية في ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ (آذار ١٩٥٣م)، وفي هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٥. وفي عام ١٩٦٤ وافق مجلس النواب الليبي على مشروع قانون بتوحيد ليبيا، وبإلغاء النظام الاتحادي وتحويله إلى نظام وحدوي.

ولم يرض الطرابلسيون عن الأوضاع الجديدة. فهم يمثلون أكثر من ثلثي سكان المملكة، وأكثر الليبيين ثقافة ووعياً، ومع ذلك تساوا في مجلس الشيوخ مع فزان واضطروا لقبول تاج السنوسي. وحدثت اضطرابات في طرابلس بعد شهرين من الاستقلال أدت إلى حل الحزب الوطني، وإخراج (بشير السعداوي) من البلاد، وتشيت اتباعه. وكان المجلس التشريعي الطرابلسي والذي انتخب في ١٣ ذي الحجة ١٣٧١ هـ (أول أيلول ١٩٥٢م) ٣٠ عضواً منتخبا وعشرة بعينهم الملك» قد ناصب الإدارة الملكية العداء فبادر الملك إلى حله. ونفذ الملك في ليبيا المصير الذي كان يريد ببرقه إذ ربط ليبيا كلها بمعاهدة مع بريطانيا في ذي الحجة ١٣٧٢ هـ (أيلول ١٩٥٣م) مقابل ثلاثة ملايين جنيه سنوياً، وبالولايات المتحدة لقاء مليوني دولار في العام ارتفعت إلى ١١ مليون سنة ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م).

لم تدم الملكية في ليبيا الموحدة وقتاً طويلاً، إذ بلغت مدتها سبعة عشر عاماً، وما لبثت أن هبت عليها رياح التغيير التي هبت على غيرها من البلاد العربية ففوجيء العالم في اليوم ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٩ هـ (الأول من أيلول سبتمبر ١٩٦٩م) باستيلاء الجيش على السلطة بقيادة العقيد «معمر القذافي» وذلك حينها كان الملك إدريس السنوسي البالغ من العمر ٧٩ عاماً يستشفى خارج البلاد، ولم يلبث ولى عهده أن تنازل عن كل سلطاته الدستورية. ولقد ظهرت حماسة الثورة الليبية بصورة واضحة في مجال التعاون العربي وقفت ليبيا مواقف قوية في مؤتمرات القمة، وكذلك في العمل على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي عن البلاد العربية.

وقد نجحت الثورة الليبية في إزالة بقايا النفوذ الأجنبي في البلاد وكان هذا النفوذ ممثلاً في قاعدتين عسكريتين إحداهما في طبرق تابعة لبريطانيا، والأخرى في طرابلس قاعدة (هوليس) تابعة لأمريكا، ونجحت الحكومة الليبية في العهد

الحديد في تحقيق جلاء الدولتين العظميين (بريطانيا وأمريكا) عن قواعدهما بعد مفاوضات قصيرة الأمد. وكذلك نجحت الحكومة الليبية الثورية في نمو البلاد ورفيها في جميع المجالات الاقتصادية بعد ظهور النفط بكميات كبيرة، فغدت ليبيا بذلك من الدول المتطورة بعد أن عانت كثيرا من الفقر. كما وقعت ليبيا ميثاق طرابلس في شوال ١٣٨٩ هـ (كانون أول ١٩٦٩ م) والذي يقضى باقامة وحدة ثلاثية مع مصر والسودان ثم وقعت في ٢١ صفر ١٣٩١ هـ (١٧ نيسان ١٩٧١ م) ميثاق بنغازي الذي يقيم اتحاداً للجمهوريات العربية بين ليبيا، ومصر، وسوريا ويجعل منها دولة اتحادية واحدة، لكن هذه المحاولات الاتحادية ظلت حبرا على ورق.

الفصل الرابع جمهورية تونس

تونس بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي جزء من الشّالي الإفريقي أو المغرب العربي، وأصغر أقطار المغرب مساحة. وتبلغ مساحتها (١٢٥٠٠٠ كم^٢)، ويبلغ عدد سكانها حوالي سبعة ملايين نسمة. وعاصمة البلاد مدينة تونس، وأهم مدنها بعد تونس مدينة «صفاقس» عاصمة الجنوب، وهي مرفأ تجاري كبير، ومن مدنها «سوسة» المعروفة بآثارها خاصة مساجدها العظيمة، ومن مدنها «بنزرت» الميناء الحربي الشهير، وكذلك مدينة «القيروان» التاريخية المعروفة بمركزها الديني ومبانيها الإسلامية. وهناك مدن أخرى هي «قابس، وقفصة، والمهدية».

وتقع تونس غرب ليبيا، وهي متاخمة للصحراء الكبرى جنوباً، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب والجنوب بلاد الجزائر، وفي الجنوب الشرقي ليبيا، وبذلك يصبح لتونس حدان بحريان وحدان بريان. وتونس بحكم مركزها الجغرافي، وموقعها على البحر المتوسط، وامتداد طرقها الساحلية تربط بين أقطار المغرب بالشرق من جهة، وتصل بين الشرق والغرب من جهة ثانية وهي معبر حساس بين أوروبا والشرق. وموقع تونس هذا جعل بعض الكتاب الغربيين يطلقون عليها اسم «عتبة السلام» وموقع تونس المهم يظهر لنا بعض أسباب ما كان لقرطاجة القديمة من قوة، كما أن ميناء (بنزرت) بتحكم في ممر صقلية، ووسط غربى البحر المتوسط. أما القسم الجنوبي فيها، فهو ممر برى له أهميته.

أما سكان تونس فكانوا في الأصل من البربر الحاميين.

خضعت تونس في تاريخها القديم للفينيقيين الذين أسسوا مراكز تجارية لهم على الساحل التونسي أهمها: (أوتيكة) و (سوسة)، ثم بنوا، (قرطاجه) عام ٨٨٠ ق.م، والتي ازدهرت وسيطرت على معظم المدن الفينيقية، وقام بين قرطاجه وروما نزاع مرير دام عدة سنوات انتهى بانتصار روما والقضاء على قرطاجه. ودخلت تونس والشمال الإفريقي في حوزة الرومان من ١٤٨ ق.م. إلى ٤٢٧ بعد الميلاد. وقد حكمت روما تونس حكماً مباشراً وبسطت سلطتها على الأمراء المحليين، وانهار حكم الرومان بعد ستة قرون، ودخل البلاد (الوندال) من سنة ٤٣٩-٥٣٤، ثم زحف البيزنطيون عليها فاحتلوها من ٥٣٤-٦٤٢) وحاولوا أن يسيروا في حكمهم على نهج الرومان فيها، وظلت تحت حكم البيزنطيين إلى أن فتحها المسلمون.

فتح المسلمون أول مرة تونس عام ٥٤٣ هـ في عهد معاوية بين أبي سفيان، ولكن البيزنطيين استردوها، واستقر الحكم العربي الإسلامي في تونس عام ٥٧٢ هـ في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان. ثم خضعت تونس للعباسيين، واستقلت بعد ذلك عن مركز الخلافة الإسلامية بخضوعها للأغالبة (١٨٤-٢٩٧ هـ)، كما خضعت بعد ذلك للفاطميين، وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر خضعت لوالى الفاطميين بلكين يوسف أبو الفتح الصنهاجي (٣٦٢-٥٦٧ هـ) الذي خلع طاعة الفاطميين، ودعا إلى العباسيين في بغداد ولكن الفاطميين أو عزوا إلى قبائل بني هلال وبني سليم بالإغارة عليه فخرّبوا البلاد، وعاد الصنهاجي إلى حظيرة الفاطميين. ثم قامت في تونس دولة المرابطين، وتلتها دولة الموحيدين التي استطاعت التغلب على المرابطين، وطرد النورمانديين من السواحل بعد أن كانوا قد أدخلوها زمن الصنهاجيين.

وبعد الموحيدين قام الحفصيون في تونس من ٦٢٦-٩٨٢ هـ وهم فرع من الموحيدين، وقد جعلوا منها دولة مستقلة زاهرة، وظلت كذلك إلى أن دخلها العثمانيون فأصبحت منذ ٩٨١ هـ ولاية تابعة لهم.

ويلاحظ أن كل ماكان من مظاهر الحضارات في تونس قبل الفتح الإسلامي، قد ترك أثراً محدوداً، ما لبثت أن تورات على عمر الزمن على العكس من الفتح الإسلامي الذي أوجد بحق مرحلة حضارية جديدة في تاريخ تونس لاتزال راسخة

بتاريخها وآثارها ومنجزاتها وواقعها الحضاري المعاصر.

تاريخ تونس الحديث :

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ أن ضمت إلى العثمانيين عام ٩٨١ هـ (١٥٧٣م)، إذ استطاع العثمانيون طرد الإسبان الذين دخلوا تونس على أثر استنجد الحسن الحفصي بهم ودخول القائد العثماني (دارغوث باشا) القيروان. واستطاع القائد سنان باشا الاستيلاء على الحصون، وأسر محمد الحفصي عام ٩٨١ هـ (١٥٧٣م)، واعتقله بالاستانة حيث توفي، وبذلك انتهى عصر الدولة الحفصية التي حكمت تونس مايقرب من ثلاثمائة وخمسين عاماً من ٦٠٥-٩٨٢ هـ .

جاء القائد سنان باشا إلى تونس، ووضع نظاماً لحكمها قوامه حاكم مدني هو الوالي ولقب بالباشا يمثل السلطان العثماني، على أن يساعده ديوان استشاري مكون من ضباط عسكريين، وموظف يدير الشؤون المالية يلقب بالباي (وكان المفروض أن هذا النظام يتكون من عناصر يوازن بعضها بعضاً مما يساعد على بقاء الدولة العثمانية مستقرّاً في البلاد. لكن الأمور تطورت على غير ما يظن، فلم يلبث الدايات (الداي إبراهيم، الداي موسى، الداي عثمان الذي حكم ١٦ سنة، وهو أشهرهم، والداي يوسف حكم مايزيد على سبع وعشرين سنة) أن استأثروا بالحكم دون الوالي الباشا، فكان أول من تولى من هؤلاء (ابراهيم رودوس) ودام حكم الدايات من ٩٩٩ إلى ١٠٥٠ هـ (١٥٩٠-١٥٣٩م) حين ظهرت سلطة أخرى غلبت على سلطة الدايات هي سلطة الباي، وأصبح الحكم في البلاد لهؤلاء البابات. وحكمت منهم أسرتان أولاهما هي الأسرة المرادية من ١٠٤٧-١١١٤ هـ (١٦٣٧-١٧٠٢م)، وثانيتها الأسرة الحسينية من ١١١٧-١٣٧٧ هـ (١٧٠٥-١٩٥٧م). وكان أولى بابيات الأسرة المرادية (اسطا مراد) وقد منحته الدولة العثمانية لقب باشا، ولكنه توفي في السنة نفسها. وتولى الحكم بعده ابنه (حموده) الذي يعد المؤسس الحقيقي لأسرة البابات المرادية. أما أسرة (البابات الحسينية) فكان منشئها (حسين بن علي تركي) الذي بويع بالولاية عام ١١١٧ هـ (١٧٠٥م)، وأصبحت الولاية وراثية من بعده. وقد بقيت هذه الأسرة تحكم البلاد إلى قيام الجمهورية التونسية في عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م).

وكان هؤلاء (البابيات) يحكمون البلاد حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية. ولكن كانوا يعدون أنفسهم تابعين لها من الناحية الدينية على أساس أن العالم الإسلامي وطن واحد. وقد تعاقبت (البابات) على حكم البلاد فتحقق على يد بعضهم كثير من الأعمال الإصلاحية العمرانية. والإدارية، وتجلت الصبغة العربية حينما عمل البابات على تحويل المكاتبات بينهم وبين الدولة العثمانية إلى اللغة العربية.

ويأتى على رأس البابات الذين تزعموا الحركة الإصلاحية (أحمد باشا) الذي حكم من ١٢٥٥-١٢٧٢ هـ (١٨٣٩-١٨٥٦ م) وفي زمنه بدأت حركة التنظيمات في الدولة العثمانية على عهد السلطان محمود الثاني. وقد طلب السلطان من الباي أحمد أن يطبق التنظيمات في تونس. فقام الباي أحمد ببعض الإصلاحات في تونس ومن أهمها: إنشاء مدرسة حربية دعا إليها الضباط الفرنسيين ليعملوا أساتذة بها وخبراء في الشؤون العسكرية والإدارية والعمرانية. كما أنه أنشأ جيشاً قوامه ٢٥ ألف رجل، وأنشأ كذلك مصانع للذخيرة، وداراً لصناعة السفن، وبناء أسطول تونسي اشترك مع الدولة العثمانية في حرب القرم. وكذلك شجع الباي نشر العلم وأكرم العلماء وعمل على إلغاء الرق. وأدى التقرب بينه وبين الغرب وبخاصة فرنسا إلى أن لبي دعوة وجهت إليه لزيارة فرنسا. ورجع من هناك معجباً بما شهدته من مظاهر حضارتها المادية. وقد استرعى نظره من ذلك بوجه خاص قصر فرساي. فحاول أن يبنى نظيراً له في بلاده فبنى صورة مصغرة لهذا القصر القريب من تونس أسماه «المحمدية».

وقد أدى تورط الباي أحمد مثل هذا الترف ومحاوله التقليد على حساب الشعب إلى جانب النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى إلى وقوع البلاد في أزمة مالية ساعد عليها أن بعض معاوني الباي كانوا من المغامرين الذين سعوا إلى الإفادة من الأوضاع في سلب الأموال، وتكوين الثروات، والتآمر مع الأجانب نظير نسب من الأرباح، ومن هؤلاء (مصطفى خزنة دار) الذي كان وزير مالية الباي، وصهره، (ومحمود عياد) الذي كان قوى التأثير على الباي وكان مسؤولاً عن مشتريات الحكومة، وتربط بـ (مصطفى خزنة دار) مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم. مما أدى إلى قيام تفاهم بينهما، وقد استطاع (محمود

عباد) في النهاية أن يحدث متاعب للبلاد بعد أن أثرى وهرب إلى فرنسا، وطالب الحكومة التونسية بدين كبير ادعاه بمقتضى وثائق مزورة مما اضطر الباي إلى إيفاد خير الدين التونسي المصلح الكبير إلى فرنسا لمقاضاته. وقد اقتضى الأمر إقامة خير الدين ثلاث سنوات في فرنسا وتدخل الإمبراطور نابليون الثالث نفسه قبل أن تتمكن الحكومة التونسية من حسم الأمر بالتغلب على محمود عياد.

وبعد وفاة أحمد خلفه أخوه محمد باي الثاني من سنة ١٢٧٢-١٢٧٦هـ (١٨٥٥-١٨٥٩م) فسار على منوال أخيه. ولم يمكن يملك غير هذا. فالأمور كانت تتطور بالتدرج إلى تدخل فرنسا في البلاد وفرض سلطانها عليها. وقد أصدر محمد باشا «عهد الأمان» في عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧م)، ويتضمن إحدى عشرة مادة، ويضمن فيه الباي حقوق الرعية، وأمانهم على أحوالهم وكرامتهم وأعراضهم، كما أنه يضمن تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، ولكن النفوذ الأجنبي تجلّى في مواد هذا الأمان، فهناك التأكيد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد، حيث لا ضرورة لذلك إذ أن الإسلام قد تناول هذه الأمور بالتفصيل. وأكد حقوق الدمين وصانها. وكذلك منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية حقاً مطلقاً في الاتجار، وإمتلاك العقار، والأراضي لا اختلاف بينهم وبين أهل البلاد في تلك الحقوق. الظاهر أن إصدار هذا الأمان على ذلك النحو بما فيه من إقرار بفتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الأجانب لم يكن ليرضي أبناء تونس، ومن هنا وجدنا أن قناصل الدول الأجنبية قد حضروا الحفل الذي تلي به العهد، كما كان الأسطول الفرنسي مرابطاً في ميناء «حلق الوادي» ليسند الباي فيما لو قامت معارضة لعهد الأمان هذا.

لم يخل عصر محمد من بعض الأعمال الإصلاحية، فقد أدخل الطباعة بالحروف، وكانت على الحجر من قبل ذلك، ونقل للعاصمة بالأنابيب مياه «رغوان»، وكان من أعماله الموفقة تعيين خيرالدين التونسي وزيراً للحربية إثر عودته من فرنسا، فقام هذا الوزير بأعمال عمرانية، وإدارية عظيمة أهمها إصلاح ميناء «حلق الوادي» وأنشأ مصنعاً لبناء السفن وإصلاحها.

توفي محمد باي وخلفه أخوه محمد الصادق باي من ١٢٧٦-١٣٠٠هـ (١٨٥٩-١٨٨١م) وفي أيامه بقى خيرالدين في منصب الوزارة، وكان من أعظم

أعمال هذا الوزير أنه عدّل بعض مواد عهد الأمان الذي صدر في زمن الباي محمد، وحاول أن يمهد السبيل لحياة دستورية في البلاد، ولكن الإصلاحات الدستورية تمخضت عن إصدار دستور سنة ١٢٧٨ هـ (١٨٦١ م)، وهذا الدستور عرف سلطة الباي، وكذلك نص على وراثة العرش، كما قضى بتشكيل مجلس استشاري مكون من ستين عضواً يعينه الباي لمدة خمس سنوات. واعترف الدستور بالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وأكد مبادئ عهد الأمان. وقد عاون هذا المجلس الباي في إعداد القوانين، والميزانية شرط أن يوافق عليها. وقد تم بالفعل تعيين المجلس، وكان خير الدين رئيساً له، لكن هذا المجلس لم يستطع أن يحقق الكثير من الإصلاح بسبب سيطرة الباي عليه وشغل أعماله، ولأن فيه تجاوزاً أحياناً لحدود الشرع الأمر الذي جعل العلماء يعارضونه، وفعلاً علّق الباي العمل بالدستور بعد أن ثارت ضده القبائل عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م).

ووجهت تونس مصاعب عديدة بسبب تراكم الديون على الدولة تماماً كما حدث في مصر والدولة العثمانية. واضطر رئيس المجلس الكبير - كما أشرنا - خير الدين باشا إلى الاستقالة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م) وعلّق الدستور عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م). وشكلت عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٨ م) لجنة دولية مالية ضمت ممثلين عن تونس، وفرنسا، ومالطة، وإيطالية برئاسة ممثل تونس خير الدين. ولكن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله فاستقال عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٦ م) وقصد استانبول (حيث عينه السلطان عبد الحميد صديقاً أعظم «رئيس الوزراء» في ٢٢ محرم ١٢٩٦ هـ (١٥ كانون الثاني ١٨٧٩ م) تاركاً تونس تتخبط في مشكلاتها السياسية والمالية. وازداد عزم فرنسا آنذاك على احتلالها.

مقدمات التدخل الفرنسي في تونس :

ما إن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر حتى بدأت تهتم بمصير جاراتها تونس ومراكش. وتنازع السياسة الفرنسية عاملان هما: الرغبة في منع قيام نظام في تونس يهدد الجزائر، وكرهها لقيام حدود سياسية مشتركة مع الدولة العثمانية التي كانت تحكم طرابلس، لذا عمدت السياسة الفرنسية إلى حماية استقلال تونس ومنع أي تدخل عثماني في شؤونها.

صممت فرنسا على ألا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في تونس وألا تعترف له بأي حقوق فيها. فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل. وأحياناً تهدد بلغة سياسية عنيفة. وادعى الباب العالي أن تونس ولاية تابعة له. تسك فيها النقود باسم السلطان، وتلقى الخطب في الجوامع باسمه، وتقدم مساعدة عسكرية للباب العالي كلما اشترك في الحرب. كما أن المعاهدة العثمانية الفرنسية المؤرخة ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكرت تونس ضمن ولايات الدولة العثمانية. واستندت الدولة العثمانية إلى عدة حوادث أظهر فيها الباي ولاءه للسلطان كتقديمه معونة عسكرية في حرب القرم، وإصدار مراسيم بتعيين الولاة الذين تعاقبوا على الحكم. أما فرنسا فقد استندت إلى عدة حالات تثبت استقلال بايات تونس عن السلطان. فقد أرسلت الدول إنذاراً إلى باي تونس بإزالة القرصنة في أواخر عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) سلم إلى الباي مباشرة، كما أبرم الباي معاهدة مع ملوك سردينيا وصقلية عام ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م)، كذلك سلمت حكومة الباب العالي بتاريخ ٢٥/٦/١٢٨١هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٤م) بضرورة إبقاء الحالة على ما هي عليه في تونس. ولم تعترف فرنسا بمرسوم ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) الصادر لباي تونس، وسارعت إلى اعتباره لاغياً وليست له قيمة قانونية.

وعملت فرنسا على دعم استقلال البايات عن الباب العالي ودعم نفوذها في تونس. فاستقبلت الباي أحمد باشا استقبال الملوك، وتبادلت وإياه الأوسمة. وازداد النفوذ الفرنسي في تونس حتى أن الباي عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره. وشكا قناصل إنكلترا دوماً من أن نفوذ القنصل الفرنسي كان أكبر بكثير من نفوذهم. وأرسلت فرنسا إلى تونس عام ١٢٩٢هـ (١٨٧٤م) قنصلاً قديراً اسمه «وستان» ليصلح ما فسد أثر نكبة فرنسا على يد الألمان عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) فنجح نجاحاً كبيراً.

وتدخل المستشار الألماني «بسمارك» في قضية تونس مشجعاً فرنسا على الانصراف إلى إفريقية فأيد مطالب فرنسا في تونس وحمل إنكلترا على تأييدها عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) وصرح أوائل عام ١٢٩٦هـ للسفير الفرنسي «أن الكمثرى التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها، وأن عناد الباي، وعدم المجاملة هو

العامل الأساسي في نضج المسألة. وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذ تركتموها على الشجر لمدة طويلة». وحمل بسمارك على مشاكسات الباي «ذاك الحاكم الصغير المتبرير». واتصل بسمارك بإنكلترا لإعادة الصفاء، بينها وبين فرنسا ولحملها على نقل قنصلها في تونس الذي كان يقاوم أطماع الفرنسيين.

وبدأت إنكلترا بتأييد أطماع فرنسا في تونس. فقد أعلن وزير خارجية بريطانيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م)، أن تونس «امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي، وأقر مبدأ ترك حرية التصرف لفرنسا فيها مقابل موافقة فرنسا على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص. وتردد الوزير البريطاني في إبداء موافقته كتابياً، ثم عاد فأعلن بصورة سريعة أن افعلوا في تونس ما ترونه ملائماً. فمن المستحيل بقاء النظام الحالي في تونس.. وعلى فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد».

وحذرت بريطانيا في عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م) فرنسا بأن عليها أن تعتمد على نفسها في حالة اعتراض إيطاليا، ولكن أظهرت في الوقت نفسه سرورها العظيم بنجاح التجربة التي قامت بها فرنسا في الجزائر والرسالة «الحضارية العظيمة التي تقوم بها» وأقرت إعطاء فرنسا نفوذاً عظيماً في تونس لان «إنكلترا ليست لها مصالح خاصة في البلاد». هذا فضلاً عن أن احتلال فرنسا لتونس سيجعل فرنسا تؤيد بريطانيا في محاولاتها القادمة للسيطرة على بعض المناطق العربية. وبدأت فرنسا محاولتها للحصول على موافقة إيطالية على مشروعات فرنسا في تونس. وحاولت أن تطمئن إيطاليا، فأخبرتها بأنها ستعترف مقابل ذلك بحق إيطاليا في الاستيلاء على بلاد أخرى. وحذرتها في الوقت نفسه، وأندرتها بأنها على استعداد لدفع أي اعتداء إيطالي على تونس بالقوة. ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي بشدة في تونس، وأرسلت ممثلاً بارعاً إلى تونس لإقناع الباي بقبول الحماية الإيطالية أو بالتنازل عن بنزرت أو بإعلان بنزرت ميناءً حراً، ولكن الباي رفض كل ذلك. وأرسلت إيطاليا عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م) قنصلاً قديراً أصبحته بمظاهرة عسكرية للتأثير على الباي. وتمكن هذا القنصل من حمل الباي على رفض مشروع حلف دفاعي عرضته عليه فرنسا في صيف عام ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م). وبدأت إيطاليا حملة دعائية قوية ضد فرنسا في شمالي إفريقيا، ودب الذعر في تونس إثر انتشار هذه الأخبار والشائعات. فذكرت بعض الصحف الأجنبية أن إنكلترا أهدت

تونس إلى فرنسا، فلجأ الباي إلى القناصل مستفسراً، فحاول القنصل البريطاني أن يؤكد للباي حرص بلاده على صيانة استقلال تونس. وشجع قنصلا إيطاليا وبريطانيا الباي عن الوقوف في وجه مطامع فرنسا مدعين أن فرنسا تريد إرهابه ولكن حالتها الداخلية لا تسمح لها بالقيام بمغامرات. إلا أن الحكومة البريطانية لم تؤيد سياسة قنصلها فأنت خدماته بعد عام إرضاءً لفرنسا.

وبدأ لفرنسا أن الإسراع بالعمل هو أضمن طريقة قبل ازدياد المضاعب. فإيطاليا تحاول مساعدة إنكلترا في البحر المتوسط، والسلطان عبدالحميد يجعل لها متاعب، وفكرة الجامعة الإسلامية تنتشر بسرعة وتهدد مصالح فرنسا حتى في الجزائر. ووصلت قوة فرنسية في نهاية عام ١٢٩٨ هـ (١٨٨٠م) إلى قرب العاصمة التونسية، ومنح الباي مهلة أربع ساعات للتفكير فوق مضطراً على معاهدة (باردو) في عام ١٢٩٨ هـ (١٨٨٠م).

ولكن قامت ثورة في جنوبي تونس ضد الوضع الجديد أخذها الفرنسيون بسهولة، وفرضوا معاهدة المرسى في ١٣٠٠ هـ (١٨٨١م). وقد منحت فرنسا في المعاهدة الأولى حق الاشراف على الشؤون العسكرية، والخارجية، والمالية، وحق تعيين وزير فرنسي مقيم في تونس يكون حلقة الوصل بين تونس وفرنسا. أما المعاهدة الثانية فقد تعهد الباي بموجبها بقبول الإصلاحات الإدارية، والقضائية، والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية. واحتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية عثمانية إلا أنها لم تستطع عمل شيء لاسيما وأن انكلترا كانت في الوقت نفسه تعتدي على مصر، وثبت حكمها في قبرص. ولكن بينما اعترفت انكلترا باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على كل من مصر وقبرص، لم تعترف فرنسا للسلطان بأى سلطة في تونس. وأخيراً تنازل الأتراك عن تونس في معاهدة لوزان ١٣٤١ هـ (١٩٢٣م).

أما إيطاليا فانها غضبت لأن فرنسا سبقتها إلى تونس، ولكنها اعترفت أخيراً بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٣١٤ هـ (١٨٩٦م) مقابل الامتيازات التالية:

١ - تتمتع إيطاليا بالامتيازات التي منحها إياها الباي سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨م).

٢ - يحق للإيطاليين الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية.

- ٣ - تضمن المساواة بين الفرنسيين في الحقوق في تونس لاسيما حق ممارسة المهن الحرة، وتشكيل الجمعيات والمدارس.
- ٤ - للايطاليين الحق بالهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي تطبق على هجرة الفرنسيين والطريرف أن مجلس النواب الفرنسي رفض في ١٢٩٩ هـ (١٨٨١م) تصديق معاهدة (باردو).

تونس تحت الحماية الفرنسية ١٢٩٨ - ١٣٧٦ هـ (١٨٨٠ - ١٩٥٦م).

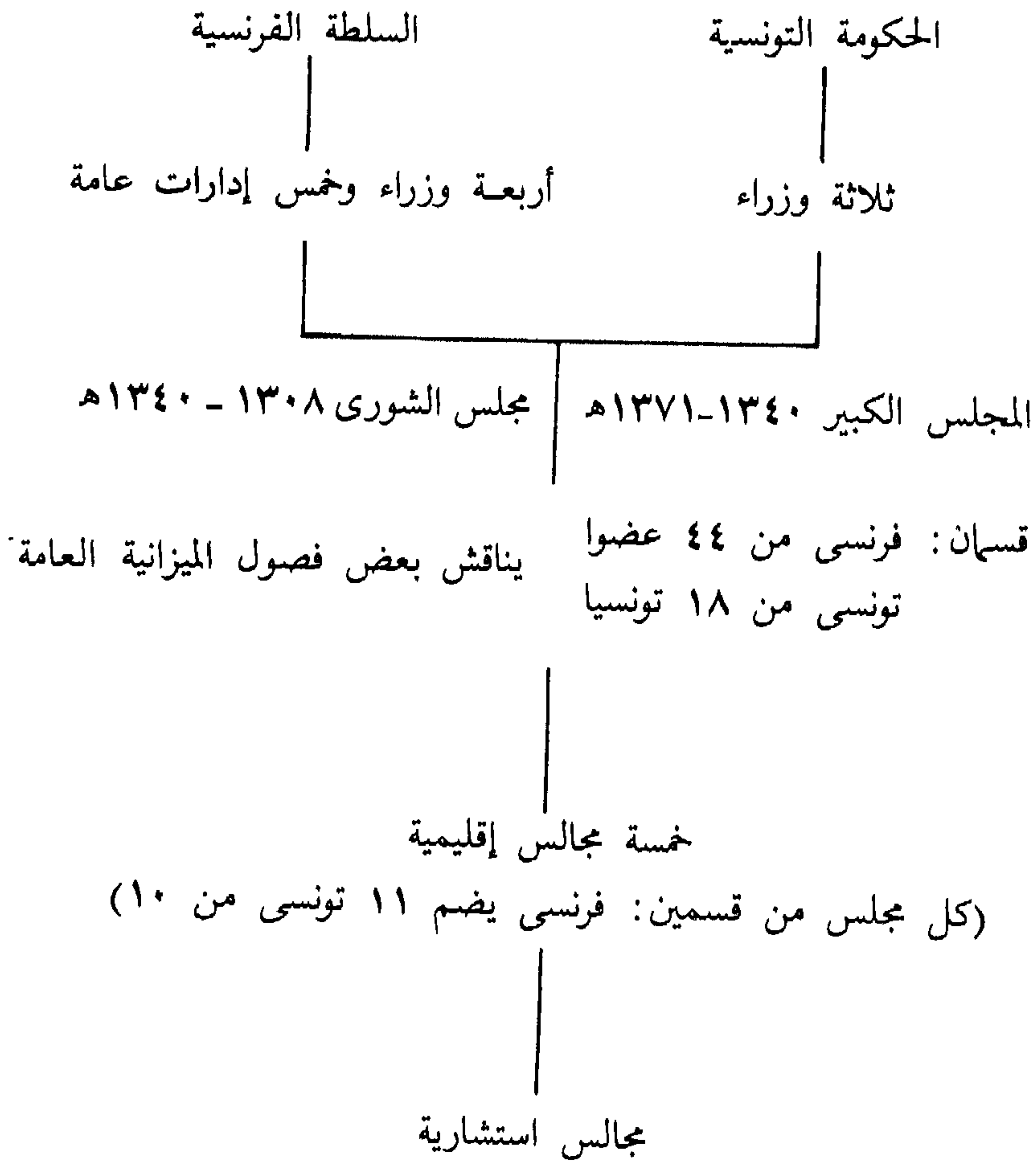
لم يرد في معاهدة (بارود) ذكر الحماية بل نصت مادتها الثانية على أن الاحتلال العسكري إجراء مؤقت، إلا أن الوزير المقيم الذي ورد ذكره في المادة الخامسة أصبح بمثابة وزير خارجية تونس بموجب مرسوم الباي الصادر في ١٢٩٨ هـ (١٨٨٠م)، وتخلّى الباي عن سيادته في الشؤون الخارجية لفرنسا، وشرعت فرنسا بانتزاع سلطات الباي وحكومته، وتركيزها في أيدي المقيم. فقد صدر مرسوم جمهوري فرنسي في ١٢٩٩ هـ (١٨٨١م) ربطت بموجبه المصالح الفرنسية في تونس بالمقيم وألحقتها بفروع وزارات الجمهورية كذلك فرض على رأس الإدارة التونسية موظف فرنسي دعي بأمين السر العام للحكومة التونسية يعينه الباي بموافقة من المقيم، ومنح أمين السر العام الصلاحيات التالية:

١ - إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية والإشراف على محفوظات وسجلات الدولة.

٢ - عرض القضايا على الوزير الأول، ثم توجيهها إلى المراجع المختصة.

وزيدت صلاحياته فعهد إليه بالإشراف على الشرطة عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦م) والإسعاف والسجون عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩م) واستمرت صلاحيات أمين السر العام بالازدياد إلى أن نشب الخلاف بينه وبين المقيم فألغى المنصب في أواخر عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢م). وأحدث منصب المدير العام للداخلية، والمدير العام للعدل. وأعيد إنشاء المنصب في ١٣٥٢ هـ (١٩٣١م) وزيدت صلاحياته بحيث عهد إليه تنسيق كافة الأعمال في الإدارة التونسية. وفي ١٣٦٢ هـ (١٩٤١م) أصدر الجنرال «جيرو» مرسوماً عين بموجبه أمين السر العام، وبذلك انتزع من الباي سلطة تعيين أمين السر العام.

وبقي الباي، في ظل الحماية، صاحب السيادة في تونس يمارسها بواسطة وزرائه ومجلس شورى. وتمتع المقيم الفرنسي بموجب المعاهدة بحق تقديم النصائح للباي والعالم الخارجي. وتمتع المقيم بموجب المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر في ٢٠ ذي الحجة ١٣٠١ هـ (١٠ تشرين أول ١٨٨٤م) بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، وعدت أوامر الباي غير نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم.



مجالس القيادات - انتخابية استشارية تونسية العضوية

وقد أسس مجلس الشورى سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠م) ليحل محل المجلس الكبير الذي حلَّ عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٤م) وينظر في شؤون الميزانية. وعين المقيم العام أعضاء هذا المجلس من بين أصحاب الشركات التجارية، والمزارعين، وأعضاء المجالس البلدية. وعين المقيم العام في ١٣٢٥ هـ (١٩٠٧م) عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس بحيث أصبح عدد التونسيين في المجلس ثمانية عشر عضواً، ومنح الفرنسيون حق انتخاب تمثيلهم البالغ عددهم ستة وثلاثين عضواً. وانقسم المجلس عام ١٣٢٨ هـ (١٩١٠م) إلى قسمين واحد فرنسي، وآخر تونسي يجتمع كل منهما وحده وألغي مجلس الشورى عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢م)، وشكل مجلس جديد دعي بالمجلس الكبير. وانقسم هذا المجلس بدوره إلى قسمين: فرنسي، تونسي. وضم القسم الفرنسي ٤٤ عضواً، تنتخب منهم الفرق التجارية والزراعية ٢١ عضواً، وينتخب الباقون من قبل الجالية الفرنسية، بينما ضم القسم لتونسي ١٨ عضواً معيناً. وطرأت تغييرات على المجلس، فقد زيد عدد الأعضاء بموجب الأمر الصادر في عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨م) فأصبح عدد الفرنسيين ٥٢ عضواً، وعدد التونسيين ٣٦ عضواً. وزيد عدد الأعضاء ثانية عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣م) إلى ٥٦ فرنسياً و٤١ تونسياً، وتساوى الفريقان عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م). وتوترت العلاقات بين التونسيين والفرنسيين في المجلس، فقدم الفرنسيون استقالاتهم عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠م) احتجاجاً على تساهل الحكومة الفرنسية نحو المطالب الوطنية التونسية، وتوقفت أعمال المجلس الكبير في عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١م).

وأحدثت الإدارة الفرنسية تغييرات في الوزارات التونسية. ولم يبق بعد الاحتلال والحماية من الوزارات القديمة غير منصبى الوزير الأكبر، ووزير القلم والاستشارة. وقام المقيم العام بعد عام ١٢٩٩ هـ (١٨٨١م) بأعمال وزير الحربية، كما قام قائد القوات الفرنسية بمهام وزير الحربية. وأصبح لمجلس الوزراء بعد عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م) أمين سر عام فرنسي يعينه الباي، ويوافق عليه المقيم، ولكن بعد ١٣٦١ هـ (١٩٤٢م) سلبت فرنسا من الباي حق تعيينه إذ عين بمرسوم فرنسي. وبعد أن اشتد الوطنيون التونسيون بالمطالبة بفصل السلطات وجعلوه مطلباً وطنياً رئيسياً، تساهل الفرنسيون، وحققوا للتونسيين هذا المطلب فأحدثوا

عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١م) وزارة عدل تونسية. واغتتم الباي عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١م) فرصة ضعف فرنسا فشكل وزارة وطنية برئاسة «محمد شنيق» ضمت كلاً من الدكتور الماطري رئيس الحزب الدستوري الجديد، والصالح فرحات عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، إلا أن الوزارة لم تعمر طويلاً وسقطت بعد عام إثر دخول قوات الحلفاء الى تونس، وبدأ عهد ازدياد النفوذ الفرنسي واضطهاد الوطنيين. ولكن فرنسا عادت فوافقت عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م) على إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية، وشكلت بعد عام وزارة مختلطة من ستة تونسيين، وسبعة فرنسيين، وألغيت صلاحيات أمين السر العام الواسعة. وازداد الوزراء التونسيون جرأة فأقدم رئيس الوزراء «محمد شنيقة على توقيع شكوى إلى مجلس الأمن قدمها لهيئة الأمم المتحدة صالح بن يوسف، محمد بدر. وعرضت فرنسا كترضية للتونسيين زيادة عدد الوزراء التونسيين، وإلغاء المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين، وجعل قرارات مجلس الوزراء نافذة. وما جاء عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤م) حتى كانت الوزارة التونسية قد أصبحت كلياً مؤلفة من تونسيين.

هذا ما كان من سيطرة فرنسا على تونس من الناحية السياسية، ولكنها سيطرت أيضاً على كافة النواحي الأخرى من اقتصادية وثقافية واجتماعية. ومن الناحية الاقتصادية سيطرت فرنسا على الاقتصاد التونسي، ومصادر الثروة في البلاد، فاستولت على أملاك الدولة من الأرض البور، ثم استولت على الغابات، والأراضي المملوكة للأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ثم أراضي القبائل والأوقاف، وسلمت هذه المساحات الشاسعة للشركات الفرنسية والمهاجرين الفرنسيين، وعمدت إلى الثروة المعدنية فأسندت إلى الشركات الفرنسية مهمة البحث عنها والحصول عليها، وركزت كل النشاط الصناعي في يد الشركات الفرنسية، ووضعت نظاماً جمركياً جعل تونس بموجبه سوقاً للبضائع الفرنسية وحدها، كما جعل صادرات تونس لاتتجه إلا لفرنسا.

واحتضنت فرنسا كل أفراد الجاليات الأوروبية، ومنحتهم الجنسية الفرنسية ليكبر عدد رعاياها، واتجهت إلى هؤلاء بالرعاية على حساب شعب تونس، فجعلت الوظائف الكبرى في أيديهم، واتجهت بالميزانية إلى مرتبات الموظفين مهملة

كل المنشآت العمرانية، والثقافية، والصحية. حتى أنه خصص أكثر الميزانية التونسية للموظفين. فقد بلغ عدد الموظفين في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م) ٦٩٦، (٣١) موظفاً منهم (٢٢) ألف موظف من الفرنسيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية، ويتقاضى الموظفون ٨٢٪ من مجموع اعتمادات ميزانية ذلك العام. وكانت فرنسا تحت التونسيين على التجنس حتى يحصلوا على مرتبات عالية تساوي مرتبات الفرنسيين، إلا أن الصحافة وفتوى المفتي العام قضت على هذه النداءات.

وفي الناحية العملية والثقافية اتجهت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية والفكر الإسلامي، كما اتجهت لنشر اللغة الفرنسية وتشجيع التنصير، وقطعت الإعانات عن المدارس الإسلامية، فضعفت، وانقضت أكثرها ولم يبق إلا جامعة الزيتونة تصارع الأحداث وتناضل للبقاء، وفرضت فرنسا الأجكام العرفية على تونس أكثر من عشرين عاماً صادرت خلالها حرية الفكر وحرية النشر والاجتماع، إلا ما يؤيد أغراضها، ويحقق أهدافها.

وهكذا عبرت تونس مدة طويلة من الزمن، وهي تتلظى بنار الاستعمار الفرنسي، وتكتوي بلهيبه، حتى هب أهلها يناضلون للحرية والاستقلال، ذلك النضال الذي أتى ثماره وحقق لشعب تونس ما هو جدير به من حرية واستقلال.

كفاح الشعب التونسي في سبيل الاستقلال :

بدأت الحركة الوطنية في تونس، كما بدأت في مصر، بشكل حركة إسلامية قام بها الطلاب الذين درسوا في جامعات الغرب. وتزعم هذه الحركة في تونس (على أبو شوشة) الذي أصدر جريدة (الحاضرة) فاجتمع حولها كتلة من الشباب المثقف تنادي بتقوية الروابط مع الجامعة الإسلامية. وهذا يشبه ما فعله مصطفى كامل في مصر الذي أصدر جريدة (اللواء). وبعد عامين ألف (علي باش حبه) حزب المقاومة، وأصدر جريدة التونسي الناطقة بالعربية والفرنسية، ودعا إلى مقاطعة اليهود لتعاونهم مع الفرنسيين، وبعد أن قامت عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) ثورة تركيا الفتاة (حزب الاتحاد والترقي) غير الحزب التونسي اسمه فأصبح حزب تونس الفتاة. وعهد إلى الشيخ عبدالعزيز الثعالبي برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة التونسي. وساهم هذا الحزب بكل قواه في تأييد نضال طرابلس،

والجزائر، كما أيد ثورة قامت في تونس عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١م) بسبب محاولة الفرنسيين مد خط حديدي عبر مقابر المسلمين فثار أهل تونس إلا أن السلطات الفرنسية قمعت هذه الثورة بالعنف والشدة، ونفت كذلك كلاً من (علي باش حبه وأخاه محمداً، وبشير الأصفر، والثعالبي، وحلت حزب تونس الفتاة. وذهب علي، وبشير، والثعالبي إلى استانبول حيث عمل الأول مستشاراً للوزارة الخارجية التركية. أما (محمد باش حبه) فقد قصد جنيف، وأصدر فيها عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦م) مجلة (المغرب) للدفاع عن قضايا المغرب العربي، والتي توقفت عن الصدور عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨م) بسبب انقطاع المدد المالي من استانبول.

حاول الثعالبي بعد الحرب العالمية الأولى إحياء حزب تونس الفتاة، والدعوة للقضية التونسية في الأوساط الدولية. فقصد باريس عام ١٣٣٧ هـ (١٩١٩م) على رأس وفد تونس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح، كما قدم مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وفي تونس استقبل المقيم العام في ١٣٣٧ هـ (١٩١٩م) وفداً من أعيان تونس، قدم مذكرة شفوية بمطالب البلاد، كما قدم هذا الوفد مذكرة مماثلة للباي في العام نفسه. وأسس هؤلاء الأعيان حزب الدستور الحر التونسي، وأصبحت مذكرتهم هي أهداف الحزب. وهذا يشبه ما حدث في مصر قبل ذلك بنصف عام عندما تقدم أعيان مصر بمطالب للمندوب البريطاني ثم أسس هؤلاء حزب الوفد، وأصبحت مطالب الأعيان هي أهداف الوفد. وهكذا فإن الشبه كبير في طريقة تكوين وتطور حزب الوفد المصري، وحزب الدستور التونسي.

ولكن الحركة الوطنية في تونس بدأت تتطور تطوراً مختلفاً عن تطور الحركة في مصر، فبينما مالت الحركة الوطنية في مصر إلى التطرف والعنف فأصبحت تنشد الاستقلال التام، بدأت الحركة الوطنية التونسية التي طالبت (ولسن) بالاستقلال التام تدعو إلى التعاون مع فرنسا، وتنشد مساعدة، وعطف الأحزاب اليسارية في فرنسا. وكان باي تونس أكثر تأييداً لنضال بلاده من ملك مصر. وقدم الوطنيون في مطالبهم الوطنية المتواضعة التي طالبوا فيها بما يلي:

١ - تشكيل جمعية تشريعية مختلطة (فرنسية وتونسية) لها صلاحيات واسعة لاسيما في القضايا المالية.

٢ - تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس.

- ٣ - الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية فصلاً تاماً.
- ٤ - منح التونسيين حق إشغال الوظائف حسب كفاءاتهم ومساواتهم بالفرنسيين.
- ٥ - المساواة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين بالرواتب.
- ٦ - تشكيل مجالس محلية منتخبة.
- ٧ - جعل التعليم إجبارياً.
- ٨ - منح التونسيين حق شراء أرض الدولة.
- ٩ - منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات، وتشكيل الأحزاب وضمان حرية الصحافة.

ويلاحظ أن هذه المطالب لا تتعرض لذكر الاستقلال، بل تقرر للفرنسيين بحق الاشتراك في حكم تونس. وكل ما طلبه الوطنيون هو مشاركة الفرنسيين ينصيب عادل من خيرات بلادهم.

ولم تستجب فرنسا لهذه المطالب المعتدلة. وقصد باريس في أواخر عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وفد تونسي لم يستطع أن يحقق شيئاً كما فشل وفد (الثعالبي) في إسماع صوت تونس في مؤتمر الصلح، فاكتفى بإصدار كتاب بالفرنسية سماه «تونس الشهيدة». وعاد الأعيان التونسيون (وفد الأربعين) فقدموا مطالبهم ثانية للباي وللقيم الجديد لوسيان (الذي خلف فلانداً منتصف عام ١٣٤٠هـ) وشجعهم الباي ورحب المقيم بأكثر من هذه المطالب مع إبداء تحفظات بالنسبة للطلبين الأوليين. وحقق المقيم المطلب الثالث حينما وافق في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م) على تأسيس وزارة عدل تونسية، كما نفذ بعض المطلب التاسع فسمح للثعالبي بالعودة إلى تونس وألغى حالة الطوارئ التي أعلنت منذ ١٩١١هـ (١٩٢٩م) وسمح لأكثر من عشرين صحيفة وطنية بالصدور.

وظهر الحزب الحر الدستوري بصورة رسمية بقيادة (عبدالعزیز الثعالبي) و (بشير الأصغر) وضم هذا الحزب عدداً من المثقفين والعلماء من سكان العاصمة وكلهم من أنصار الوحدة العربية الإسلامية. وأظهر الحزب بصورة خاصة عداً للصهيونيين تطور إلى اضطرابات دامية ضد اليهود في صفاقس في ٣ و٤ ربيع الثاني عام ١٣٥٢هـ (٢٥ و٢٦ تموز ١٩٣٣م)، كما حدثت اصطدامات أخرى مع اليهود

عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٦ م). ولكن الحزب لم ينجح في الحصول على مطالبه من الفرنسيين الذين عادوا فلجأوا إلى القوة في قمع الحركة الوطنية. وقاد المقيم في ١٨ شعبان ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢/٤/١٥ م) مظاهرة عسكرية كبيرة وأجبر الباي على الرضوخ وعلى اقضاء الوطنيين من قصره وزار الكسندر ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية تونس في آخر شهر شوال فلم يحدث ما يعكس تلك الزيارة.

وأعلنت الحكومة الفرنسية في ٥ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢/٦/٩٢ م) عزمها على إدخال إصلاحات في تونس. ونوقش موضوع الإصلاح في البرلمان الفرنسي في الرابع والخامس من تموز وأبدى النواب رغبتهم بالألا تتعارض الإصلاحات مع بقاء مركز فرنسا واستمرار تشجيع استيطان الفرنسيين في تونس وأصدر المقيم في ١٣ تموز كما أصدر في ١٤ قرارات بإنشاء المجلس الكبير ليحل محل المجلس الاستشاري وكذلك أحدثت مجالس محلية للبلدية والمقاطعات، وتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين في المجلس في أواخر العام كما عقد المجلس أول اجتماعاته بعد اجراء الانتخابات.

وخابت آمال الوطنيين ولم يقبلوا هذه الإصلاحات. ولجأ الفرنسيون إلى الشدة فعطلوا الصحف ومنعوا الاجتماعات واعتقلوا زعماء الحركة الوطنية، وفر الثعالبي إلى مصر حيث بقي منفياً حتى عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م). وتزعم حركة الحزب في غيابه لجنة تنفيذية بزعامة الطاهر أحمد الصافي، والصالح فرحات، ومحمي الدين القليبي، وبدأ الحزب بالتقرب من اليساريين ولاسيما الشيوعيين.

وثارَت مشكلة جديدة بدأت أواخر ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) حينما شرع الفرنسيون بتطبيق قوانين جديدة للجنسية. فقد الحق الأجانب في تونس بالجنسية الفرنسية وجرّدوا من الرعوية التونسية إذا كان جدّهم من مواليد تونس وذلك بموجب قانون (١٩٢١/١١/٨ م). وعاد الفرنسيون فأصدروا قانوناً في (١٩٢٣/٣/٢٠ م) منحوا بموجبه الجنسية لكل من يطلبها ويظهر عواطف فرنسية. وقاوم المسلمون التونسيون الاتجاه الجديد وقاطعوا كل مسلم يحمل الجنسية الفرنسية واعتبروه مارقاً من الإسلام ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين. ولما شعر المسلمون التونسيون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بحراجة وضعهم شكّلوا اتحاداً أقسم أعضاؤه بالله على السعى لاستعادة الجنسية التونسية. وقدم الاتحاد مذكرة إلى الباي رجوا فيها

وساطته لاستعادة الجنسية التونسية . . . ولكن المقيم العام الفرنسي والجالية والصحف الفرنسية حملوا حملات عنيفة على هذه الفئة واتهموها بالمروق. وغدت هذه الفئة محتقرة من الفرنسيين والتونسيين. ورفضت الجماهير التونسية محاولات لدفن هؤلاء في مقابر المسلمين.

وانتعشت آمال الوطنيين في تونس عندما شكل (هريو) وزارة يسارية في فرنسا في عام (١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م)، وأرسل الحزب الدستوري وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة (هريو) وعرض مبادئة التسع. ولكن (هريو) رفض مقابلة الوفد، فاكتفى الطاهر بتقديم المذكرة بمطالب البلاد. كما قدم الحزب الإشتراكي مطالب شبيهه بمطالب الحزب الدستوري. فوعد رئيس الوزراء بدراستها وتتلخص هذه المطالب - التي تعترف لفرنسا بحقوق أساسية في تونس ولم تطالب إلا بالمساواة مع الفرنسيين بما يلي:

- ١ - المساواة مع الفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير والاشتراك معهم في انتخاب المجلس.
- ٢ - إعطاء المجلس حق الاقتراع على الميزانية ومراقبة المصروفات.
- ٣ - أن يتم انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السري.
- ٤ - الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ٥ - مشاركة التونسيين في الوظائف العامة مع مساواتهم في الرواتب مع الفرنسيين.
- ٦ - حرية الصحافة والاجتماع.

درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب. وأوصت بضرورة الإصلاح وتحسين جهاز الخدمة المدنية. وأثبت، نضال تونس أن لا أمل لبلد عربي بالحصول على أمانيه عن طريق المفاوضة والإقناع.

انتقلت زعامة النضال في تونس إلى فئة الشباب من أعضاء حزب الدستور، فقد أصدر الشاذلي خير الله جريدة صوت التونسي عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) واشترك في تحريرها المحامي الشاب الحبيب بورقيبة الذي درس المحاماة في باريس ودخل معترك السياسة والصحافة في تونس إثر عودته، وعقد الشباب في ٨ جمادى الآخرة عام ١٣٤٩هـ (٣٠/١٠/١٩٣٠م) مؤتمراً للحركة الوطنية وانتخبوا هيئة

للكفاح برئاسة الدكتور الشاذلي وعضوية الدكتور أبو رقية وأخيه والدكتور محمود المطيري والطاهر صفر. وتمكن هؤلاء من إحباط محاولة فرنسية للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على الاحتلال. ونقل أبو رقية والطاهر قضية تونس إلى المجال الدولي حينما عرضاها في مؤتمر حقوق الانسان الذي انعقد في (فيشي) في ذي الحجة ١٣٤٩ هـ (أيار ١٩٣١م). وعاد أبو رقية فأصدر جريدة العمل التونسي عام ١٣٥١ هـ (١٩٣٢م) وبدأ نجمه بالبروز.

دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في (أيار ١٩٣٣م)، فانعقد المؤتمر (قسم الجبل) ودعا إلى الجهاد من أجل الاستقلال وتحرير الشعب التونسي وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً ومجلساً نيابياً منتخباً ووزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي. وأعلن المؤتمرون أن سياسة التعاون التي اتبعتها الحزب كانت غير مجدية، لذا تبني الحزب الأهداف التالية وسعى إلى تحقيقها:

- ١ - مجلس نواب منتخب انتخاباً حراً.
- ٢ - حكومة مسؤولة أمام المجلس.
- ٣ - فصل السلطات الثلاث.
- ٤ - قانون تونسي واحد يطبق على كافة المقيمين في تونس.
- ٥ - حريات عامة.
- ٦ - التعليم إجباري.
- ٧ - حماية الاقتصاد الوطني.

وقرر الشباب الانفصال نهائياً عن حزب الدستور بعد أن يشوا من إمكان التعاون مع رجاله من الرعيل الأول، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة قصر الهلال التونسية في مطلع عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م). وتبنى الأعضاء مبادئ مؤتمر الجبل ومبدأ الاستقلال على مراحل. وأعلن عن تشكيل حزب جديد باسم حزب الدستور الجديد برئاسة الدكتور الماطري كما أصبح الحبيب بورقيبة أميناً عاماً للديوان السياسي للحزب. وضم الحزب شباباً مندفعاً أمثال صالح بن يوسف، الطاهر صفر، وعلى البهلوان، ومنجى سليم، ويوسف الرويسي، وجلولي فارس. وسمح لهم المقيم العام بإعادة إصدار جريدة العمل. ولكن فرنسا غيرت المقيم، فاعتقل المقيم الجديد زعماء الحزب بعد خمسة شهور من تشكيله، وتلا ذلك

اضطرابات خطيرة في تونس بينما استمر اعتقال الزعماء حتى عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) بادر الزعماء بعد إخلاء سبيلهم إلى عقد مؤتمر حزبي في الهواء الطلق في صيف عام ١٩٥٥ هـ (١٩٣٦ م)، ثم قصد الحبيب بورقيبة باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية والتي استجابت وأرسلت مبعوثاً من قبلها لدرس الأوضاع. فاقترح إصلاحات معينة ولكن عارضها الفرنسيون.

وشكل الحزب الدستوري الجديد بالخلاف مع حزب الدستور القديم طوال عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م)، ولكنه استأنف نشاطه ضد المستعمرين في العام التالي. ولا شك أن مناهج حزب الدستور الجديد كان أوسع من مناهج الحزب القديم، فقد وسع دائرة نشاطه إلى الحركة العمالية، وبخاصة لأن بعض أعضائه المؤسسين كانوا من أبناء الطبقة العاملة، فأصبح يمثل حركة شعبية شاملة لا يقتصر نشاطها على أبناء الطبقة الوسطى وسكان المدن وإنما يمتد ليشمل الكادحين وأبناء الطبقة العاملة في المدن والقرى، وكان للحزب تنظيم دقيق، وله مركز رئيسي يوجه سياسته. وفروع منبثة في أنحاء البلاد بلغ عددها ٤٥ فرعاً، تعمل على نشر مبادئ الحزب. وتوعية الشعب بالقضية الوطنية وبلغ عدد أعضائه قرابة ثلث مليون عضو، والحزب بصورته الجديدة كان أكثر تنظيمياً وإحكاماً من سابقه، يلائم روح العصر. ويمتاز قادة هذا الحزب بأنهم يجمعون بين الثقافتين العربية والغربية الحديثة، وترضى عنه سرّاً فرنسا لاتجاهه العلماني وأخذت تقويه وتظهره، والشعب لا يعرف ما يدور في الخفاء، لذا كان يبدي تأييده لهذا الحزب رغم ارتباطه.

اعتقلت السلطات الفرنسية جميع أعضاء الحزب الدستوري الجديد في عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م)، وأعلنت الأحكام العرفية، وحل الحزب أيضاً في العام نفسه. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت الأحزاب في تونس قد حلت، وتعمل في السر، وزعمائها في المعتقلات، ولكن بعد أن استسلمت فرنسا في منتصف عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠ م) نشطت الأحزاب مرة أخرى. فقدم حزب الدستور الجديد طلباً إلى الباي طالب فيه بإنهاء المعاهدة وإخلاء سبيل المعتقلين، فبادرت سلطات (فيشي) إلى اعتقال (الحبيب ثامر) ورجال المكتب السياسي للحزب.

ولكن اعتلاء الباي محمد المنصف عرش تونس في ٢٥ جمادى الأولى عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤٢/٦/١٩ م). والاحتلال الألماني لتونس في أواخر العام نفسه غير الموقف. فقد قدم الباي الجديد إلى المقيم العام مطالبه الستة عشر التي وضعها له حزب الدستور الجديد. واغتتم الباي فرصة احتلال الألمان لتونس وضعف النفوذ الفرنسي ليعهد إلى محمد شنيق بتشكيل وزارة وطنية ضمت المطيري وصالح فرحات كممثلين للدستور الجديد والقديم. وأصدر حزب الدستور الجديد جريدة أفريقيا القنائة، كما أشرف أحد أعضائه، يوسف الرويسى، على فتح مكتب المغرب العربى في برلين وإصدار جريدة المغرب العربى. وأطلق الألمان الزعماء المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقيبة.

ولكن احتلال الحلفاء لتونس في عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) قلب الأوضاع، فقد خلع الفرنسيون الباي المنصف ونفوه وعينوا أميناً عاماً يتمتع بأكثر صلاحيات الباي. وعانى التونسيون الكثير من الاضطهاد والأذى من الفرنسيين وغدا من السهل اتهام أى وطنى بالتعاون مع المحور لإعدامه. وضعف نشاط الأحزاب السياسية وفر الزعماء الذين نجوا من الإعتقال أو القتل إلى القاهرة ودمشق. وجعل أبو رقية القاهرة مركزاً لنشاطه ١٣٦٤-١٣٦٨ هـ (١٩٤٥-١٩٤٩ م).

وبرز في ميدان النضال في هذا الوقت نقابات العمال. وكان العمال التونسيون من قبل قد انخرطوا في الاتحادات الفرنسية. وفي ربيع عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤ م) عاد الدكتور محمد على بن المختار القابسى من ألمانيا بعد أن اختص بالاقتصاد وأسس جمعية التعاون الاقتصادى التونسى ونقابة عمال الرصيف. وقررت لجنة عمالية إنشاء اتحاد عموم عمالة تونس كما انتخبت محمد على أميناً عاماً للاتحاد. وبادر الفرنسيون إلى حل الاتحاد عام ١٢٤٣ هـ (١٩٢٥ م). وبقيت منحلة إلى أن أعيد تشكيل نقابات عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م) ولكنها حلت بعد عام. وأخيراً برز أحد عمال النقل في صفاقس المدعو (فرحات حشاد) وتمكن من تأسيس الاتحاد العام التونسى للشغل سنة ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م). كذلك تأسس الاتحاد العام الزراعى وانضم الاتحادا إلى النقابات الحرة لا إلى اتحاد النقابات الشيوعى، كما أيد سياسياً حزب الدستور الجديد.

واستعادت الأحزاب السياسية نشاطها بعد انتهاء الحرب بالتعاون مع

النقابات. لها سببها وأن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بوعود تقرير المصير. وعقدت الأحزاب والنقابات واتحاد الموظفين مؤتمراً وطنياً ليلة القدر في ٢٦ رمضان ١٣٦٥ هـ (٢٣/٨/١٩٤٦م)، وتبنوا ميثاقاً جاء فيه أن نظام الحماية لا يتفق مع سيادة الشعب التونسي وأنه نظام فاشل. لذا وجب السعى لاسترجاع استقلال تونس لكي تنضم تونس المستقلة إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وبادرت السلطات الفرنسية إلى اعتقال الزعماء المجتمعين، فأعلن فرحات حشاد الإضراب العام. واضطرت الحكومة الفرنسية إلى التساهل فغيرت المقيم الفرنسي (ماست) واتبعت سياسة مسالمة، فألغت مرسوم صلاحيات الأمين العام وشكلت وزارة تونسية مختلطة من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين برئاسة مصطفى الكعك.

ونظمت فرنسا خطوة جديدة في طريق التفاهم مع التونسيين. فقد وافقت على تشكيل وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (١٧ آب ١٩٥٠م) ضمت صالح بن يوسف من حزب الدستور الجديد والسيد محمد بدره رئيس اتحاد الغرف التجارية التونسية. وبدأت الوزارة مفاوضاتها مع فرنسا لحل الخلافات المعلقة. وهاج الفرنسيون في تونس، واحتجوا وقدم الأعضاء الفرنسيون في المجلس الكبير استقلالهم من المجلس، وهدد زعيمهم باعلان العصيان المدني. ورحب أبو رقيه بالتعاون مع فرنسا وقدم مطالبه السبعة والتي جاء فيها:-

- ١ - إعادة سلطات الباي.
- ٢ - تشكيل مجلس وزراء كل أعضائه من التونسيين.
- ٣ - إلغاء منصب الأمين العام
- ٤ - إلغاء مناصب المستشارين الإداريين للمقاطعات وعددهم ١٩.
- ٥ - حل الشرطة.
- ٦ - احداث مجالس بلدية-منتخبة.
- ٧ - تشكيل مجلس نواب منتخب يضع دستوراً ويقر معاهدة مع فرنسا.

تبنت الوزارة الوطنية هذه المطالب وكذلك الباي ورفعت إلى الحكومة الفرنسية التي انقسمت على نفسها ما بين مؤيد ومعارض ومتحفظ لهذه المطالب أو بعضها أو كلها وأخيراً رفضت الحكومة الفرنسية هذه المطالب.

ونشطت الحكومة التونسية في عرض قضيتها على مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة في ١٣٧١هـ (أواخر عام ١٩٥١م) لكنها لم تنجح في إدراج القضية، وأخيراً نجحت تونس في إدراج القضية عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) لكن هذا لم يتمخض عن شيء ايجابي نظراً لمقاطعة مندوب فرنسا للجلسات.

ولجأ التونسيون إلى النضال المسلح لمقاومة الإرهاب والعنف الفرنسي بمثله بعد أن ثبت فشل النضال السياسي. وشكلت فرق النضال التونسية التي لجأت إلى قطع أسلاك الهاتف، وتخريب السكك الحديدية، ونسف الجسور وحماية المواطنين من الاغتيال. وعادت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى بحث قضية تونس في عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) فطالبت فرنسا بحل قضية تونس على أساس العدل. واضطرت فرنسا إزاء نضال التونسيين وإزاء موقف الرأي العام العالمي إلى التراجع فأعلن مندوب فرنسا رئيس الوزارة الفرنسية في رجب ١٣٧٤هـ (آذار ١٩٥٤م) منح تونس الإستقلال الذاتي فشكل طاهر بن عمار وزارة وطنية. واشترط مندوب فرنسا سبعة شروط بالإضافة إلى شرط استسلام المجاهدين فرحب أبو رقية بالشروط السبعة وحث المجاهدين على الاستسلام، وأيده في هذا الموقف مؤتمر الحزب المنعقد في صفاقس. ولبى نداء الاستسلام ثلاثة آلاف مجاهد. أما الشروط السبعة فهي:

- ١ - استمرار المحاكم الفرنسية وفق اتفاقية قضائية.
 - ٢ - قيام اتحاد جمركي بين تونس وفرنسا وفق اتفاقية جمركية ومنح البضائع الفرنسية الأولوية.
 - ٣ - جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في التدريس والاستعانة بأساتذة من فرنسا وإرسال البعثات إلى فرنسا وذلك وفق اتفاقية ثقافية.
 - ٤ - ضمان مصالح الموظفين الفرنسيين البالغ عددهم ١٦ ألفاً وذلك وفق اتفاقية إدارية.
 - ٥ - ربط النقد التونسي بالفرنك.
 - ٦ - ضمان مصالح المستوطنين الفرنسيين.
 - ٧ - يكون استغلال الثروة المعدنية وفقاً على الشركات الفرنسية والتونسية.
- وعاد أبو رقية إلى تونس في شوال ١٣٧٤هـ (أول حزيران ١٩٥٥م)، وبعد

يومين وقعت الاتفاقية الفرنسية التونسية والتي عرضت فرنسا فيها الاستقلال مع كثير من التحفظات، فلم يتقبل الشعب الاتفاقية التي أبرمت حينذاك، وواجهوها بالاضطرابات، وكان على رأس هذه المعارضة صالح بن يوسف، فاضطرت فرنسا آخر الأمر الى الاعتراف بالاستقلال الكامل للبلاد مع احتفاظها بقاعدة بنزرت البحرية وذلك في شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦ م). وانتخب الحبيب بورقيبة رئيساً للجمعية الوطنية، وشكل أول وزارة استقلالية ضمت وزارة للخارجية. وعقدت اتفاقية جديدة مع فرنسا في منتصف (حزيران) تنازلت بموجبها فرنسا عن تحفظاتها، فأعلن بعد يومين عن تشكيل جيش تونس، وألغيت المحاكم الفرنسية في ١٩ شعبان ١٣٧٦ هـ (العشرين من آذار ١٩٥٧ م) وألغيت الملكية في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٦ هـ (٢٥ تموز ١٩٥٧ م) وانتخب أبو رقية أول رئيس للجمهورية التونسية المستقلة.

وهكذا دخلت تونس عصر استقلالها الكامل وشرعت تبني نفسها من جديد على أسس عصرية حديثة. ففي المجال الداخلي عملت الحكومة التونسية على تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وكان آخرها جلاء الفرنسيين عن قاعدة بنزرت ١٣٧٣ هـ (١٩٦٣ م)، وتخليص البلاد من التبعية الاقتصادية لفرنسا وتنظيم الحزب الدستوري وهو الحزب الوحيد الحاكم في تونس.

أما في الميدان الدولي فقد أبدت تونس نشاطاً كبيراً. فقد انضمت تونس الى الجامعة العربية ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) وإلى هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦ م)، وعقدت معاهدات إخاء مع ليبيا ومراكش (١٩٥٧ م)، كما تعاونت مع الثورة الجزائرية وقدمت لها الأرض التونسية قاعدة انطلاق، واتبعت مع الدول العربية سياسة مستقلة قد تتعارض أحياناً مع مجموعة الدول العربية وهذا ما جمد نشاطها ضمن الجامعة العربية مرات وجعل اشتراكها في مؤتمرات القمة محدوداً. وانصرفت تونس الى التعاون مع الدول الغربية واعتمدت على معوناتها في التنمية الاقتصادية. أما حاكم تونس الحبيب بورقيبة فقد جدد انتخابه لرئاسة تونس مدى الحياة، فاستبد في حكمه، واستعبد الشعب، وخالف مبادئ الإسلام، وتصرف باستهتار بعيداً عن كل القيم ولما مقتته الشعب خافت الدول النصرانية من نشاط الحركة الإسلامية، فاستبدلة برجل أكثر فتوة هو رئيس الوزراء زين العابدين بن علي

وذلك في ١٦ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ م).

كان زين العابدين بن علي وزيراً للداخلية في وزارتي محمد مزالي، ورشيد صفر، ثم كلف بالوزارة الأولى في ٩ صفر ١٤٠٨ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧ م)، وبعد أقل من شهر قام بحركته ونحى الحبيب بورقيبة عن الحكم، وتسلم مكانه، فعادت الحيوية إلى الحكم التونسي المرتبط مع استبدال شخصية الحاكم.

الفصل الخامس

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

كانت الجزائر تعرف «بالمغرب الأوسط» حتى عهد العثمانيين في مطلع القرن العاشر الهجري. والمغرب الأوسط كان جزءاً من الدولة الإسلامية في العهد الأموي، ثم في مطلع العهد العباسي، ولكن استقلال الأندلس عن بني العباس، فتح الباب لاستقلال ولايات أخرى وبخاصة في الشمال الإفريقي الذي كان بعيداً عن بغداد عاصمة العباسيين. وبدأ المغرب الأوسط حياته الاستقلالية، مع المحافظة على صلاته بباقي دول الشمال الإفريقي على الخصوص، وبقية أجزاء الدولة الإسلامية بوجه عام، واندمج أحياناً في بعضها، فخضعت الجزائر لحكم الدولة الرستمية المستقلة (١٦٠-٢٩٦هـ) وتلا ذلك الدولة الفاطمية، وآل زيري (٢٩٦-٣٦٣هـ)، وخضع بعدها لحكم بني حماد (٣٩٨-٥٤٧هـ)، فالمرابطون والموحدون (٥٤٧-٦٣٣هـ) ودولة بني زيان (٦٣٣-٧٩٦هـ)، وأخيراً فترة الاضطراب (٧٩٦-٩٤٠هـ) والتي تعرضت فيها الجزائر لسيطرة الأمراء الحفصيين حكام تونس تارة والمرينيين حكام مراكش تارة أخرى وعودة بنو زيان أحياناً.

وهكذا نجد أن التفكك السياسي في شمالي إفريقيا، قد بلغ أقصاه في أول القرن العاشر. كل ذلك سهل على الغزاة الإسبان الاستيلاء على أهم موانئ الجزائر (وهران والمرسى الكبير) علاوة على موانئ مراكش فيما بين عامي ٩١٥-٩٢١. ولذا كان مجيء العثمانيين إلى شمالي إفريقيا بمثابة نجدة أنقذت البلاد من الغزو الأوربي وعملت على توحيد البلاد سياسياً. وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجىء العثمانيين الذين جاء تدخلهم نتيجة لاشتداد الصراع بين الإسلام والنصرانية وازدياد الروح الصليبية ضد المسلمين والتي تمثلت في قتل

المسلمين، وانتهاك حرمتهم، ونهب بيوتهم، كما قامت سفن القراصنة من الإسبان والبرتغال بمطاردة مسلمي الأندلس الذين فروا إلى شمالي إفريقيا فما كان يصل منهم إلى أرض الجزائر الا القليل الذي فقد كل متاع ومال. وكان من الطبيعي أن يحمل هؤلاء المهاجرون روح الجهاد ضد الدول النصرانية، ولذلك ساهموا بنصيب كبير في تنشيط حركة الجهاد في البحر، وفي شن الغارات على ساحل إسبانيا والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة.

اجتذب الصراع بين الإسلام والنصرانية في مطلع القرن العاشر عدداً كبيراً من البحارة المغامرين، الذين نشأوا في خدمة أسطول الدولة العثمانية، ثم راحوا يكونون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد أعداء الدين في الوقت نفسه. ولذا فقد كان هؤلاء المغامرون يعدون في نظر المسلمين أبطالاً وفي نظر خصومهم قراصنة بحار، لا يخضعون لأي قانون أو نظام. ومن أبرز رجال البحر هما الأخوان عروج وخير الدين باربا روسا. وكان أسطول خيرالدين (١٢ سفينة)، ويضم أجناساً مختلفة من عرب، وبربر، وترك، وأوروبيين اعتنقوا الإسلام فكان هو الجامع لهم، والرابط بينهم، والمؤلف بين قلوبهم.

بدأ عروج نشاطه في غربي المتوسط حوالي سنة ٩١٦ هـ (١٥١٠ م). وقد فتح له الأمير الحفصي موانئ تونس، واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لأسطوله. ولما سمع أهل القبائل بغاراته الناجحة على الإسبان استقدموه إلى بلادهم ليعاونهم على استرداد (بجاية) أكبر موانئ شرقى الجزائر فتم لهم ذلك. وباستعادة ميناء (بجاية) ذاع صيت عروج في المغرب الأوسط خاصة بعد أن نقل قاعدته من تونس إلى (جيجل) وهو ميناء صغير في شرقى الجزائر أيضاً.

ومن هناك استدعاه (سالم السالمي) حاكم ميناء الجزائر فأتى مع قوة صغيرة من العثمانيين، ونجح في صد هجوم إسباني عن المدينة في سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)، وأباح لنفسه أن يتخلص من الحاكم الوطني، ويؤسس تحت قيادته حكومة عسكرية ويلاحظ أن جيش (عروج) لم يقتصر على العنصر التركي بل كان يضم عدداً كبيراً من القبائل والمغاربة (سكان المدن). وبذا اكتسبت حكومته الصفة الإسلامية.

أخذ (عروج) بيسط نفوذه في المغرب الأوسط على حساب الإمارات الوطنية

الصغيرة، وكان طبيعياً أن يصطدم بكبرى تلك الإمارات في تلمسان، حيث انشق على حاكمها «بوحمو» مجموعة كبيرة، لتعاونه مع الإسبان. ونادى هؤلاء المنشقون بالتعاون مع قوة عروج الصاعدة في البلاد.

وفي عام ٩٢٣ هـ (١٥١٧م) اتجه (عروج) على رأس قواته إلى تلمسان ماراً بمدن الجزائر الرئيسية مثل «مديا» و «مليانة». فأقام فيها حاميات عثمانية، وامتد نفوذه في غربي الجزائر بعد دخول تلمسان، حتى خضعت له القبائل النازلة على حدود مراكش مثل «بنى عامر» و «بنى سناش». وأقام علاقات طيبة مع مملكة فاس. وفي هذه الأثناء خرج (بوحمو) من تلمسان مستنجداً بأعداء البلاد، فرحبت به الحكومة الإسبانية، وأرسلت له - إمدادات قوية لم يسبق أن خصصت مثلها إسبانية لحملة شمال إفريقيا. وللمرة الأولى توغلت القوات الإسبانية داخل أرض الجزائر بالتعاون مع «بوحمو» حتى وصلت إلى مدينة تلمسان وضربت عليها حصاراً قوياً، وعاند (عروج) في المقاومة. ولكن بعض أهل المدينة ممن ادعوا التأثير بالحضارة خانوه فاضطر إلى الفرار بعد أن فنيت تقريباً الحامية العثمانية، ومع أنه نجح في اختراق الحصار إلا أن القوات الإسبانية تتبعته واستطاعت قتله، وهو في طريقه إلى مدينة الجزائر.

كان خيرالدين يقود حينذاك الحامية العثمانية في الجزائر. فأصبح مركزه حرجاً بعد مقتل أخيه، واضطر إلى طلب المعونة من حكومة الأستانة، فأرسل له السلطان سليم سنة ٩٢٤ هـ (١٥١٨م) ألفين من الانكشارية وسمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب، وأقبل الناس على ذلك أملاً في الغنائم، ورغبة في الجهاد بعد أن سمعوا الكثير من جرائم النصارى في بلاد المسلمين.

ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية ولكن بقي على خيرالدين أن يبذل جهوداً طائلة قبل أن يؤسس ولاية قوية، فقد تعرض في هذه المدة الأولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون وأمراء البربر في بلاد القبائل. وأوشك خيرالدين أن يقع في أيدي الحفصيين، ونجا بأعجوبة، وذهب إلى (جيجل) حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحري مؤجلاً مسألة بسط النفوذ داخل أراضي الجزائر إلى حين تسنح له الفرصة، وفي المدة مابين سنة ٩٢٦-٩٣٢ هـ (١٥٢٠-١٥٢٦م) أخضع الملاحة في البحر المتوسط لسيطرة

الأساطيل الإسلامية، وهابته دول أوروبا جميعها حتى. اشتهر عندها باسم «بربروس» BaRberusse أى الرجل ذو اللحية الحمراء.

وكان على خيرالدين في هذه المدة الأولى من حكمه للجزائر أن يحارب على جبهتين. الجبهة الخارجية وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول الأوروبية عامة وإسبانيا بصفة خاصة. ومحاولة طرد الإسبان من الجيوب التي تحتلها على ساحل الجزائر. وقد أصاب خيرالدين في هذا الميدان نجاحاً جزئياً إذ بقيت وهران شوكة إسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري تقريباً.

أما الجبهة الداخلية فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الأوسط تحت حكمه فقد تعرض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين، وبنى زيان، ومن إمارات القبائل الصغيرة، ومع ذلك فقد تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية وذلك بإلحاق المدن أو الإمارات للحكم العثماني إن حرباً أو سلماً. وامتدت حدود الجزائر العثمانية نحو الجنوب، فأصبح المغرب الأوسط كله تابعاً للسلطنة العثمانية حتى واحات (الميزاب) الموغلة في الصحراء، وكان عام ٩٣٦هـ (١٢٥٩م) هو عام تأسيس (نيابة الجزائر) بعد أن سيطر خيرالدين على حصن (البينون) الذي أقامه الإسبان في مواجهة ميناء الجزائر، فمنذ ذلك التاريخ تحول ميناء الجزائر إلى عاصمة كبرى للمغرب الأوسط، بل لشمال إفريقيا العثمانية بأسرها. وبدأ استخدام كلمة جزائر للدلالة على إقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت. وأخذ على عاتقه ضم تونس إلى الجزائر تحت الحكم العثماني إلا أن الإسبان احتلوا تونس.

استدعى السلطان العثماني خيرالدين باشا ليعينه قائداً عاماً للأسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الإسلام، وخلفه في منصب النيابة أحمد أغا، وبينما ركز خيرالدين نشاطه في المرحلة التالية في شرق البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في الحوض الغربي، حيث استطاعت الجزائر رد الهجوم الإسباني، وفشلت محاولات الإسبان للسيطرة على الجزائر، فاضطرت إلى الكف عن مهاجمة الجزائر، والاتجاه إلى تونس وقد كانت الدول الأوروبية تخشى بشدة من توحيد المغرب تحت سلطة دولة إسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية.

كانت الجزائر عاصمة الولايات العثمانية في شمال إفريقيا، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب «البيير بك» أي «ريس البكوات». ولكن هذا الإشراف لم يدم طويلاً، فقد انفصلت تونس إثر ثورة عسكرية في سنة ٩٩٩ هـ (١٥٩٠ م) وأصبح يحكمها داي يتصل بالآستانة مباشرة.

على أن تبعية ولايات شمالي إفريقيا لحكومة الآستانة لم تكن يوماً ما تبعية مباشرة سواء في عهد «البيير بكوات» العظام أم بعد انفصال تونس وتحول الجزائر إلى باشوية. والواقع أن عدم تدخل حكومة الآستانة في الإدارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة في نظام الدولة العثمانية آنذاك، ولكن استقلال ولايات شمالي إفريقيا لم يكن يقف عند حد الإدارة المحلية، بل كان يتجاوز ذلك إلى التحكم في اختيار الولاة حتى تأسست بعض الأسر الحاكمة، مثل الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمنلية في طرابلس بينما سيطرت الجند والبحرية سيطرة تامة على نيابة الجزائر. ولذلك يمكن القول بأن استمرار التبعية للآستانة كان أمراً اختيارياً حفز إليه شعور التضامن الديني. وكان أهم رمز لهذه التبعية استصدار المراسيم لإقرار تعيين الحكام الذين اختارهم المجلس الأعلى للجند، ثم الدعوة للسلطان العثماني في خطب الجمعة. وكثيراً ما كانت النيابات الثلاث ترسل أساطيلها لمعونة الدولة في بعض الحروب ولكنها إجراءات اختيارية أيضاً.

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة في نظام الحكم. ويمكن التمييز بين أربع مراحل مختلفة في العهد العثماني. وتطابق المدة الأولى عهد النيابة سنة ٩٢٢ هـ إلى سنة ٩٧٧ هـ (١٥١٦-١٥٨٨ م). وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هذه المدة في السيطرة على رجال الجيش والبحرية. لكن شأنهم أخذ يتضاءل منذ هزيمة «ليبانو». فألغت الآستانة نظام النيابة وجعلت من الجزائر ولاية عادية يتولاها أحد الولاة ثلاث سنوات فقط، وذلك خشية من أن يسيطروا على شؤون الولاية وخاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة.

وتمتد المرحلة الثانية من سنة ٩٩٧ هـ حتى سنة ١٠٧٠ هـ (١٥٨٨-١٦٥٩ م) وفي خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الإنكشارية، وانتقلت السلطة الفعلية إلى المجلس الأعلى للجند، وكان يتألف من ٢٤ ضابطاً ممن وصلوا إلى درجة رائد. وينتخب هذا المجلس رئيس الجند، وكيل الوالي، وقد أخذت أهمية الولاة تتضاءل

حتى تمكن مجلس الجند في سنة ١٠٧٠هـ ١٦٥٩هـ من تنصيب أحد أعضائه حاكماً فعلياً للولاية ويلقب بـ (الداي) على نمط النظام المتبع في تونس منذ الانقلاب الذي أحدثه الانكشارية بها سنة ٩٩٩هـ (١٥٩٠م).

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانكشارية فقد أدى النظام الذي اتبعه مجلس الجند إلى انتشار الفوضى. لأن رئيسه الذي صار حاكماً فعلياً للبلاد، لم يكن يستقر في منصبه أكثر من شهرين حتى يفسح المجال للشخص الذي يليه في الأقدمية بأن يتولى هذا المنصب. كما أن الأهالي الوطنيين استاءوا من استئثار الانكشارية بالسلطة ومالوا إلى رؤساء البحر على الجند العثماني لعدة أسباب: أولها: لأن البحرية هي مصدر رخاء رئيسي في الجزائر. وثانيها: لأن رؤساء البحر أصدق تمثيلاً لعناصر السكان الوطنية.

ومن ثم وضع رؤساء البحر حداً لسيطرة الانكشارية بأن فرضوا أحد رجالهم على مجلس الجند في سنة ١٠٨٢هـ (١٦٧٢م). وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب (داي) لوصف حاكم النيابة وهو لقب من ألقاب رؤساء البحر.

وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التي استمرت حتى سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م). واختفى هذا الصراع بين المجموعتين من الانكشارية ورؤساء البحر على السلطة في الجزائر تدريجياً وقد استقر بعض الدايات أزمنة طويلة في الحكم خلال القرن الثاني عشر الهجري حتى سقوط النظام في سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م). وإن كان هذا لا ينفي حقيقة ظاهرة في تاريخ الجزائر، وهي أن معظم (الدايات) قد انتهت حياتهم بالقتل لأتفه الأسباب.

وقد تمت هذه التغيرات والباب العالي مستمر على إرسال الولاة الذين يمثلونه في الجزائر حتى قرر «علي داي» في سنة ١١٢٢هـ (١٧١٠م)، اخراج الوالي العثماني من البلاد، وصدقت الأستانة على هذا الإجراء. كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التي طرأت على نظام الحكم، وأصبح (دايات) الجزائر يحملون في الوقت نفسه لقب باشا.

وكان خير الدين قد بسط سلطته على القسم الشمالي من الجزائر، ولكن خلفاءه اهتموا بتوسيع دائرة نفوذهم جنوباً. فأقيمت حاميات عثمانية في (بسكرة) جنوب

شرقى الجزائر على حافة الصحراء. وكذلك في تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية. بل إن (صالح ريس) أرسل في سنة ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) قطعات عسكرية إلى واحات (ورغلة) و (توغورت) داخل الصحراء الكبرى، ويذكر أحد المؤرخين الجزائريين - وهو محمد بن الأمير عبدالقادر صاحب كتاب تحفة الزائر في مآثر الأمير عبدالقادر وأخبار الجزائر - أن السلطة العثمانية امتدت إلى واجهة (الميزاب) في الصحراء. والتي تسكنها فرقة الأباضية وهي إحدى فرق الخوارج المشهورة في المجتمع الجزائري. ولكن الكتاب الفرنسيين يحاولون على العكس التقليل من أهمية الحكم العثماني في الجزائر، فيقولون: إنه كان مقصوداً على الساحل وأنه لم يبلغ في امتداده ما بلغه الرومان الذين حكموا شمالي إفريقيا في العصور القديمة، وإن الجزائر العثمانية لم تتجاوز يوماً ما $\frac{1}{6}$ مساحة الجزائر الحالية.

ولهذه المغالطات التاريخية أهداف سياسية واضحة، فكأن الفرنسيين يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة إنما هي من صنع فرنسا في العصور الحديثة، وأن المحاولة الأولى لتوسيع حدود الجزائر إنما تمت في عهد إمبراطورية أوربية استعمارية قديمة هي الإمبراطورية الرومانية التي يعد الفرنسيون أنفسهم ورثة لها.

والحق أن الجزائر كوحدة سياسية قائمة بذاتها إنما تم تشكيلها خلال العهد العثماني. ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني أن يركز على إدارة مباشرة. ولعل هذا هو ما يبرز للكتاب الفرنسيين مغالطتهم، ففي خارج المدن كان العثمانيون يعتمدون على محالفات القبائل، وقد انحرف بعضها في خدمة الحكومة. وكانت هذه القبائل تعرف باسم (الزمالة) من الزمول وهو المعسكر أو بالدوائر. وتقوم هذه القبائل بجمع الضريبة من القبائل الأخرى نظير إعفائها هي. ولكن الإدارة العثمانية تركت فعلاً بعض التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبائل دون التدخل في شؤونها، واكتفت بالنسبة لبعضها بتلقى مبلغاً من المال أو على الأصح هدايا غير منتظمة تدفع للحاكم بالعاصمة.

ونظام إداري كهذا الذي وصفناه لا يحتاج إلى قوات رسمية كبيرة العدد، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر على «٦٠٠٠ رجل» كان نصفهم يربط

بالعاصمة، وقد عمد خيرالدين منذ بداية عهده بالبلاد إلى تجميد فرق من الأهالي: بربر، ومغاربة، وأسرى أوروبيين اعتنقوا الإسلام. وتجاوزت هذه الفرق في معظم الأحيان عدد الانكشارية فبلغت ثمانية آلاف.

ويبدو أن خيرالدين فعل ذلك ليوازن بهذه القوات الوطنية ونزعة الانكشارية إلى التسلط. واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة (الزواوة). وظهرت في الجزائر كذلك طبقة خاصة من الجند العثماني تعرف (بالقولغلان)، أو (القورغلي)، وهي تتكون من أبناء الجند الأتراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد. وقد وكل إلى هذه الطبقة في الغالب المحافظة على الأمن الداخلي في الأقاليم، وظل مجلس الهند مرتبطاً بفرقة الإنكشارية ورجال البحر، وينظر إلى تلك الطبقات من الجند المحليين على أنها فرق من الدرجة الثانية. ويبدو أن الإنكشارية تفاضت عن إنشاء هذه الفرق نظراً لأن غنائم الحروب البحرية. كانت توفر لهم مرتبات كافية.

ولما استقر نظام (الدديات)، تكون في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس وزراء، إذ أن كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناحية من نواحي الإدارة، فهناك وكيل الخرج المختص بشؤون البحرية، وهناك المختص بالشؤون المالية، ورئيس أمن مدينة الجزائر، وناظر القصر، ورئيس الخيل الذي كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة.

كان الداوي يتخذ مقره في أعلى مدينة الجزائر بضاحية تعرف بالجنينة، حتى انتقل «عمر باشا» سنة ١٢٣٠ هـ (١٨١٥ م) إلى القصيبة أي القلعة في أسفل المدينة على البحر ليكون في مأمن من الاضطرابات التي كثرت في ذلك العصر. ولقد تجمعت لدى (الدديات) ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التي يقدمها قناصل الدول الأجنبية، ومن نصيبه في غنائم البحر، ثم ما يتلقاه من مبالغ نظير تعيين حكام الأقاليم والنواحي.

وكانت ولاية الجزائر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية: «قسطنطينة» في الشرق، وهي أكبر تلك الأقاليم، ويوليها إقليم «وهران» في الغرب وكانت عاصمته (معسكر) التي ستصبح فيما بعد مقر حكومة الأمير عبدالقادر، وقد نقلت عاصمة الإقليم إلى وهران بعد جلاء الإسبان عن الميناء

سنة ١٢٠٧ هـ (١٧٩٢م)، أما الإقليم الثالث فهو «تيطرى» وكانت عاصمته (مدية)، وكان حطام تلك الأقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة سنوياً إلى الداي، على أن يقوموا بجمع الضرائب على مسؤوليتهم في الأقاليم بدورها مقسمة إلى قيادات، وتوزع هذه القيادات أحياناً على أساس جغرافي، وأحياناً حسب توزيع القبائل. وقد أبقّت الإدارة الفرنسية على هذه الوحدات الإدارية وخاصة في المناطق التي لم ينتشر بها الاستعمار الأوروبي، وما زالت المراكز تعرف باسم القيادة في شمالي إفريقية حتى وقتنا الحاضر، ويسمى رئيس المركز بالقائد، وفي العهد العثماني كانت منصب حاكم الإقليم قاصراً على الأتراك، أما القواد فيختارون من بين الأتراك أو السكان الأصليين على السواء. وجريا على عادة الإدارة العثمانية لم يحدث أي تدخل في حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي سائداً في الجزائر.

ولكن في خلال القرن الثاني عشر الهجري ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد، وذلك نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية. ومن أهمها في الجزائر طريقة «الدرقاوية» و «التيجانية». وهذه الطرق الفضل في صهر القبائل في وحدات اجتماعية أكبر، بل إنها نجحت في إدماج عنصري العرب والبربر، ولكنها كانت تثير القلاقل في وجه الإدارة العثمانية، وقد عمد بعض سلاطين مراکش إلى استخدامها لإثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر.

ويلاحظ أن اصطدام الإدارة العثمانية برجال الطرق قد تفاقم في بداية القرن الثالث عشر الهجري، فهاجم أحد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٢١٨ هـ (١٨٠٣م)، كما أن رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران عدة سنوات.

ولذلك يمكن القول بأن الطرق كانت عامل وحدة وعامل تفكك في الوقت نفسه.

الاحتلال الفرنسي للجزائر :

وكان دور الجزائر في الدفاع عن الإسلام والمسلمين يتمثل في الجهاد البحري الذي استمر عدة قرون، فقد كان للجزائر العثمانية أسطول ضخم وتطور أسطولها

مع تطور فن الملاحقة فغدا في القرن الحادي عشر الهجري من أحدث وأقوى أساطيل العالم. فقد ساهم أكثر من مرة في حماية فرنسا من الخطر الإسباني والألماني، وغدا ميناء طولون الفرنسي قاعدة صديقة يكثر أسطول الجزائر من استعمالها. وبلغ من قوة هذا الأسطول أنه حاول مرة حرق مدينة لندن لولا مسارعة الأسطول الهولندي إلى التدخل لنجدة بريطانيا. وساهم هذا الأسطول في دعم الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية. واعترف حاكم الجزائر باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وعقد معها معاهدة صداقة عام ١٢١٠هـ (١٧٩٥م) ولكن الولايات المتحدة تنكرت للجزائر وكان أول نشاط قام به الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط هو قصف الجزائر عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م).

وأذل الأسطول الجزائري كثيراً من الدول النصرانية وأجبرها على دفع اتاوات منتظمة لولاية الجزائر، وتقديم الهدايا لهم، وعقد ماهدات صداقة معهم، فثارت أوروبا لهذا الوضع، وانفت من هذه المهانة، وتكتلت قواها لإرغام الجزائر، على التوقف عن تعرضها لسفن الدول النصرانية، وتدخلت البحرية البريطانية والبحرية الهولندية لإيقاف النشاط الجزائري وذلك بمهاجمة الأسطول الجزائري في عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م)، ثم قام الأسطول الإنجليزي بمفرده بهجوم آخر في عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م). وأخيراً تمكن الأسطولان الفرنسي والبريطاني من تحطيم أسطول الجزائر غدراً في (نافارينو) عام ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م) وأصبحت سواحل الجزائر مكشوفة لهجمات الأعداء الذين سارعوا إلى اغتنام الفرصة. وكانت بريطانيا أكثر الدول حماسة وتحدياً للجزائر الإسلامية، ولكن فرنسا استطاعت أن تستعيد زعامتها في هذا المضمار بسبب موقعها من البحر المتوسط وحماسها للدول الكاثوليكية تلك الحماسة التي يصورها (كليرمون) وزير حربية ملك فرنسا بقوله:

«لقد أرادت العناية الإلهية أن تتأثر حمية جلالتكم للقضاء على أعداء النصرانية، ولعله لم يكن من باب المصادفة أن يدعى لويس الثقي لكم ينتقم للدين وللإنسانية وربما يسعدنا الحظ لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية». وهذا يؤكد أن الصراع بين الجزائر والدول الأوروبية كان صراعاً دينياً نتج عن التعصب الديني علاوة على رغبة الدول الأوروبية في السيطرة على الجزائر لموقعها الممتاز وثرواتها الضخمة.

ومما دفع فرنسا للتصدي للجزائر فقداها مستعمراتها خلال حروب نابليون ورغبتها في تكوين امبراطوريتها مرة أخرى، والحصول على مستعمرات جديدة، ورحبت دول أوروبا باتجاه فرنسا إلى الجزائر من وجهة نظر صليبية. وكانت الضائقة الاقتصادية التي عانتها فرنسا عقب الثورة الفرنسية هي أحد العوامل الهامة في دفع فرنسا إلى احتلال الجزائر. فقد كانت فرنسا تعاني ضائقة اقتصادية ثقيلة، وكانت دول أوروبا تقف موقف العداء من فرنسا إبان زحف نابليون على دول أوروبا، ونتيجة لذلك مدت فرنسا يدها تطلب العون الاقتصادية من الجزائر، فاشترت الحبوب بأثمان مؤجلة، وكان التجار اليهود يقومون بدور الوساطة في هذه التجارة، وحلت مواعيد السداد، ولكن فرنسا تلكأت في الدفع، مدعيةً حيناً أن ائمان السلع التي قدر الدين على أساسها مبالغ فيها. وزاعمةً حيناً آخر أن السلطات الفرنسية لم تتسلم البضائع، كما أصمت آذانها أحياناً عن المطالبة ولاذت بالصمت.

ففي يوم عيد الفطر ١٢٤٢هـ (٢٧/٤/١٨٢٧م) ذهب قنصل فرنسا (دوفال) لقصر الداى للتهنئة بهذه المناسبة، فسأله الداى عن السبب في أن ملك فرنسا لم يرد على رسالة الداى التي كان قد أرسلها منذ مدة، فكان رد القنصل جافاً غليظاً يحمل في ألفاظه ترفع جلاله الملك عن مكاتبة الداى، وقد أثار هذا الرد داى الجزائر فصرخ في وجه القنصل ملوحاً بالخروج من حضرته، وكان الداى يحمل مروحة بيده ادعى القنصل أنها اصطدمت بوجهه، وعدت حكومة فرنسا هذه إهانة لها وللشعب الفرنسي، وهددت بالانتقام المسلح، وحاصرت ساحل الجزائر، وبدأت اتصالات لتسوية الموقف بالطرق السلمية ولكن دون جدوى لأن نية فرنسا المسبقة تكمن في احتلال الجزائر، ولأنها اصطنعت الأسباب لتبرير الاحتلال، وشرعت فرنسا بالاستعداد للقتال إلى أن أتمت استعداداتها عام ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م). وأبحرت ١٠٣ سفن حربية فرنسية، و ٤٠٠ سفينة نقل تحمل أربعين ألف جندي، وثلاثة آلاف مدفع، بقيادة المارشال (بورمون) قاصدة الجزائر. ونزلت هذه القوة على البر، واحتلت (سیدی فرج) ١٢٤٦هـ، وهزمت القوات الجزائرية بعد خمسة أيام من قتال مستميت. وفي أقل من شهر استسلم الداى، وسلم مدينة الجزائر، وغادر الداى الجزائر إلى الإسكندرية، وتوفي فيها

بعد ثمانية أعوام. ويقال إن الفرنسيين وجدوا في خزانة الجزائر ٢٥ مليون فرنك، ومثلها فضة بالإضافة إلى أشياء ثمينة أخرى.

ولكن احتلال مدينة الجزائر لم يؤد إلى خضوع البلاد جميعها. فلم يكن الداي إلا حاكماً على مقاطعة الجزائر وحدها، وكان على الفرنسيين أن يخضعوا العمالات الأخرى، وهي قسنطينة، ووهران. واستمرت مقاومة (أحمد بك) صاحب قسنطينة إلى عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م)، وأتم الفرنسيون احتلال الولاية عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩). أما (حسن بك) حاكم وهران التركي فقد انتهت مقاومته عام ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م).

سياسة فرنسا في الجزائر :

اتجهت سياسة فرنسا في الجزائر نحو الوصول إلى هدفين هما: فرنسة السكان، وفرنسة الأرض. وفيما يتعلق بفرنسة أرض الجزائر، فقد أعلنت فرنسا أن الجزائر قطعة طبيعية من فرنسا، وأن المنطقة الشاطئية جزء لا يتجزأ من فرنسا نفسها. وخضع العلم للسياسة

فأعلن العلماء الجيولوجيين الفرنسيون أن الشمال الإفريقي كان منذ القدم متصلاً بالساحل الجنوبي لفرنسا في سلسلة جبال واحدة تصدعت في العصور الجيولوجية القديمة، فكان مضيق جبل طارق، ومضيق مسنا.

وزادت مبالغة الفرنسيين، فأعلن ساستهم أن الشمال الإفريقي ألزم لفرنسا من الناحية الاجتماعية والعمرائية من سهول نورماندى بشمالي فرنسا نفسها.

وبناء على ذلك، فقد عينت فرنسا المقيم العام حاكماً على الجزائر وهو مسؤول عن جميع الإدارات الحكومية التي يدير كل منها فرنسى أيضاً، ويباشر العمل فيها مئات من الموظفين الفرنسيين، وتنقسم الجزائر إلى ثلاث مديريات فرنسية: قسنطينة، والجزائر، ووهران.

أما فيما يتعلق بفرنسة السكان، فقد اتخذت الحكومة الفرنسية طريقتين: - أولهما: محاولة فرنسة الجزائريين.

والثاني: جلب أعداد كبيرة من الأوربيين بصفة عامة، ومن الفرنسيين بصفة خاصة ليستوطنوا الجزائر.

ولم يكن الطريق الأول مثمرا، فلم يقبل السكان العرب أن يكونوا فرنسيين وتبعاً لذلك اتجهت فرنسا إلى القضاء على الشعب الجزائري وتشريده. ولم يستجب للفرنسة من سكان الجزائر إلا غير المسلمين اليهود الذين لا يدينون بالولاء لأحدٍ من غير اليهود مهما أظهروا، ومن المعلوم أن بلاد المغرب لا يوجد فيها من غير المسلمين إلا يهوداً.

ولجأ الفرنسيون للطريق الثانية وهو استقدام الأوروبيين ونجحوا في ذلك وأصدرت فرنسا قانون الجنسية، وهو يضمن الجنسية على كل مواطن أوروبى يولد في الجزائر.

وفي سنة ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) صدر دستور الجزائر الذي أصبح كل جزائري بمقتضاه مواطناً فرنسياً، ولكن نصت المادة رقم ٣٠ منه على أن تكون هناك فئتان من الجزائريين أولهما فرنسية بحتة وهى تضم الأوروبيين والمستغربين من الزين ينتمون للإسلام وهم الذين قبلوا التعامل وفقاً للقوانين الفرنسية حتى في الأحوال الشخصية، وثانيتهما فرنسية محلية وهى تضم المسلمين الذين خضعوا للقوانين الفرنسية محتفظين بالتعامل في الأحوال الشخصية وفقاً للقوانين الإسلامية.

وقد أدرك الجزائريون أن هذا طلاء خدّاع، لا يقصد به مساواة الجزائري بالفرنسى، بل يقصد إحكام قبضة المستعمر على البلاد وإبعاد المسلمين عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فقد كان ممثلو الجزائر بالمجلس النيابي الفرنسي قلة وصلت أحياناً إلى شخص واحد، وكان الفرنسيون المقيمون في الجزائر يعيشون في الأحياء الراقية، وتيسر لهم سبل الحياة ولأولادهم سبل التعليم، ولم يكن الجزائريون يعيشون بشيء من ذلك، لذا فإنهم قاوموا الجنسية الفرنسية ولم يقبلوها، إذ شعروا بالتمييز.

وأسفر العداء، وسارت فرنسا في طريقها تحارب، وتبيد وتشرد، وتنتشر الجهل والفقر بين الجزائريين، ومن أهم وسائل السياسة الفرنسية في الجزائر:

١ - محاربة اللغة العربية والإسلام، فقد عمدت فرنسا إلى القضاء على الوحدة الوطنية الجزائرية بالقضاء على اللغة والدين، فجعلت اللغة الفرنسية لغة الدولة الرسمية، ومنعت العرب من افتتاح مدارس وكتاتيب إلا بأمر المقيم

الفرنسي، كما حرمت المدارس الأهلية العربية، وأغلقتها بحجة ضرورة معرفة مدرسي المدرس للغة الفرنسية.

كما اتجهت سلطات فرنسا إلى مقاومة الإسلام، فقد جاء في تقرير رسمي رفعته لجنة التحقيق الفرنسية إلى الملك شارل العاشر سنة ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م)، يقول التقرير: لقد أهدرت السلطات الفرنسية حقوق الشعب وداست مقداسته، وسببت حرياته... وضمت السلطات الفرنسية أعيان الأوقاف الدينية إلى مصلحة الأملاك، واعتدت على الملكية الفردية، ودنس نودها المساجد ونبشوا القبور، وانتهكوا حرمت منازل المسلمين... وأعدمت السلطات الفرنسية شيوخاً من الصالحين لأنهم تجرأوا على الشفاطة لمواطنيهم... وألقت السلطات في السجون بعض شيوخ القبائل الأبرياء لأنهم آووا جنوداً مسلمين كانوا قد فروا من المدينة، وأنعمت هذه السلطات بالأوسمة على الخونة الذين باعوا بلادهم باسم المفاوضة... وجملة القول: إن السلطات الفرنسية فاقت في تصرفاتها الوحشية جرائم البرابرة الذين ذهب قواتنا لتحمل إليهم نور المدينة، فكيف يجوز لنا بعد ذلك أن نشكو من مقاومة الجزائريين للاحتلال، ولجات فرنسا إلى تهديم المساجد، وإضعاف القضاء الشرعي، والاستيلاء على أموال الأوقاف، وتعيين الإمام والمفتي الموالي للإدارة الفرنسية.

٢ - الإبادة والتشريد: عملت فرنسا على إبادة الجزائريين أو تشريدهم منذ ظهرت استحالة فرنستهم، ويلقى هذا التقرير الضوء على هذه السياسة: يقول المؤرخ كريستيان في كتابة إفريقية الفرنسية:

تلقى الجند أمراً من القائد العام الجنرال (روفيفو) بالخروج من مدينة الجزائر ليلة ٢٦ ذي القعدة من عام ١٢٤٨ (٢٦ نيسان عام ١٨٣٢م) ففاجأ بهم قبيلة (العوفية) عند الفجر، وهي نائمة تحت خيامها، وأمعن في ذبح أولئك المساكين الذين لم يستطع أي واحد منهم الدفاع عن نفسه، وهكذا وقع قتل كل نفس حية في القبيلة دون أي تمييز بين جنس وسن. وعند الرجوع من هذه الحملة المحجلة كان الفرسان الفرنسيون يحملون رؤوس القتلى على أسنة رماحهم.

ويقول الجنرال شانقاويني: لقد كانت التسلية الوحدة التي استطيع أن أسمح بها للجند أثناء فصل الشتاء، هي السماح لهم بغزو القبائل المعادية التي تسكن فيما بين (وادي الحراش) و (بورقيقه). ويقول المؤرخ (دبو زايد) عن ذلك مانصه: أما الغنيمة من الحيوان فقد بيعت إلى مثل قنصلية الدانمرك. وأما بقية الغنائم الصامته فقد عرضت للبيع في سوق (باب عزون)، وكان من بين الغنائم أساور نساء وهي لاتزال في أيديهن المقطوعة، وأقراط نساء لاتزال تلتصق بها قطع من آذانهن. ثم وزع ثمن كل ذلك على السفاكين من رجال القطعات الفرنسية. وفي ذلك اليوم أصدرت السلطة أمرها لسكان الجزائر المسلمين، بأن يضيئوا ليلا حوايتهم إظهارا لسرورهم بذلك الانتصار.

أما حديث حريق الكهف الذي آوت إليه قبيلة بأسرها. سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) فارة أمام الجنود الفرنسيين، فقد صار مضرب المثل في الخسة والدناءة والوحشية، إذ ماكاد الجنود يكتشفون ذلك الكهف الفسيح حتى وضعوا أمامه وعلى مداخله أكواما من الحطب والقش، ثم أوقدوا فيها النيران، واستمروا يغذون تلك النار ليلة كاملة وما أن جاء الصباح، ودخل الجند الكهف حتى كانت جثت ٧٨٠ من الضحايا البريثة بين رجال ونساء وأطفال، مفككة الأوصال ممزقة الأشلاء، تحت أقدام الثيران والحيوانات التي دفعتها غريزتها لطلب النجاة، فداست كل شيء، ثم لقيت حتفها مع الناس.

ومع أفزع ماشوهد داخل الكهف، رجل أسلم الروح وهو ممسك بقرني أحد الثيران وخلفه أمراة وابنه الصبي، وكأنه كان يدفع عنها الثور الهائج من شدة اللهب، وقد مات الجميع على ذلك الوضع، ولما وصف أحد النواب الفرنسيين هذه الأساليب بالوحشية، أجاب رئيس الحكومة بأن هذه الأعمال قد تكون وحشية لو أن الحرب كانت في أوربا، أما في إفريقيا فهذه هي الحرب بعينها. وهناك حالات كثيرة من وسائل الإبادة والتشريد التي ارتكبتها فرنسا حق الشعب - في الجزائر.

٣ - الاستيلاء على مصادر الثروة: استولت السلطة الاستعمارية الفرنسية على

أكثر الأراضي وأخصبها، وأراضى الأوقاف الإسلامية، وقد أقامت فرنسا في هذه المساحات مستعمرات زراعية يمكنها الأوربيون، بينما يملك الجزائريون الأراضي القاحلة، ولم يقف الاستعمار عند الأرض الزراعية، بل تعداها إلى جميع مصادر الثروة، فاستولى على الثروة المعدنية، ومراكز الصناعة، وأسواق التجارة.

٤ - حرمان الجزائريين من العلم: استطاعت فرنسا أن تمنع انتشار المدارس الأهلية التي تقوم بتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وفتحت مدارس فرنسية تهتم باللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي والحضارة الفرنسية، أما اللغة العربية فأهملت كذلك الدين الإسلامي، ومع ذلك فلم تكن المدارس الفرنسية مفتوحة لأبناء الجزائر، وإنما كانت للفرنسيين والأوروبيين، وكان أبناء الجزائر فيها قلة غرباء في ديارهم وتبلغ نسبتهم حوالي ١٠٪، بينما يوجد ١٥٠ ألف طالب أوروبي نجد أن الطلاب الجزائريين يبلغون ٢٠ ألفاً فقط من أصل ٢٠٠ ألف طالب في سن التعليم. وبالنسبة للثانوي فقد بلغ عدد الطلاب الجزائريين ٥٣٠٠ بينما بلغ عدد التلاميذ الأوروبيين ٣٤٨٦٨، وطلاب الجامعة ٥١٤٦ من بينهم ٥٥٧ طالباً جزائرياً.

وبسبب هذا الحرمان، كان بعض الجزائريين يعلمون أولادهم داخل المنازل وفي سرية تامة. أما الغالبية العظمى فقد شملها الجهل والامية.

٥ - المرأة الجزائرية: اتجه الاستعمار إلى المرأة الجزائرية بهدف خلعها من المجتمع الإسلامي ودفعها نحو المجتمع الغربي بحيث تكون المرأة وسيلة لصهر المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي مبتدئاً بنزع الحجاب والدعوة إلى السفور وفشلت هذه المحاولات. وحافظ شعب الجزائر على إسلامه وتقاليده وخرج من كفاحه مزهواً مرفوع الرأس، وقاوم مقاومة عنيدة انتهت باستسلام المستعمر.

حركات المقاومة الجزائرية:

ما أن وضع الاستعمار أقدامه في الجزائر حتى هبت ثورة القبائل عنيفة صارمة، وكان يقودها محي الدين الحسيني أحد زعماء الأشراف، فظل يحارب سنتين ثم تخلى عن القيادة سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) لابنه البطل الأمير عبدالقادر الذي لقب

نفسه بالجزائري لتكون ثورته تمثل الجزائر كلها، ولصلحة الشعب الجزائري كله، والتف حول الأمير عبدالقادر آلاف من الشبان، وأيدته القبائل تأييداً تاماً، وأعلن الجهاد على المستعمرين الكفرة، فقد كان الأمير عضواً في الطريقة الدرقاوية الصوفية مما جعل كفاحه يتسم بالجهاد، وبفضل نضال الأمير ورجاله لم يستطع الأستعمار أن يتعمق في داخل البلاد، وظل المستعمر على الساحل مهدداً بهجمات القوى الوطنية التي تعمل بصدق وإيمان لتحرير البلاد، وسيطر الأمير عبدالقادر وقواته على ثلثي أرض - الجزائر، فلما رأت فرنسا قوة الأمير عبدالقادر، لجأت إلى سياسة المفاوضات فعقدت معاهدة معه عام ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م) تخلى الفرنسيون بموجبها عن ولاية وهران باستثناء وهران نفسها. وحاول الفرنسيون بعد عام اغتنام فرصة ثورة القبائل على الأمير واستنجاها بهم، فحاولوا إخضاعه ولكنه هزمهم في معركة نهر (المقطع) في عام ١٢٥١ هـ (١٨٣٥م). وتمكن القائد الجديد المارشال (كلوزل) من احتلال المعسكر، ولكنه عقد مع الأمير صلحاً مائلاً للصلح الأول في عام ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧م). ودام الصلح الجديد لمدة سنتين. ونشب القتال مرة أخرى بين الطرفين في عام ١٢٥٥ هـ (١٨٩٣م). واضطر الأمير إلى الفرار إلى مراكش للاستنجاد بسلطانها الذي حاول مساعدة الأمير، ولكن الفرنسيين هزموا سلطان مراكش في عام ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤م)، وأجبروه على توقيع صلح تعهد بموجبه بإجلاء الأمير عبدالقادر.

وانقض عبدالقادر على الفرنسيين سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٦م) ولكنه اضطر إلى الاستسلام في عام ١٢٦١ هـ (١٨٣٧م) لانقطاع المساعدات عنه. وبقي أسيراً إلى عام ١٣٠١ هـ (١٨٨٣م). وخلف ولدين هما محي الدين ومحمد باشا وقد ذهب الأول إلى مراكش عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠م) واشترك في ثورة المقراني دون علم أبيه.

وبعد استسلام عبدالقادر أصدرت فرنسا مرسوماً أعلنت بموجبه أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية. ولكن الجزائر لم تستسلم، ورفضت الانضمام والدمج، وحمل ثقل النضال في الفترة الأولى رجال القبائل، واضطر الجنرال (راندون) إلى شن حملات انتقامية عنيفة ضد القبائل الصغرى والكبرى. ولم تهدأ القبائل، إذ ثار بعد ذلك (بنوسناسن) عام ١٢٧٦ هـ (١٨٦٠م) و (أولاد سيدي

الشيخ) جنوبي وهران ١٢٨١-١٢٨٤هـ والمقراني ١٢٨٨-١٢٨٩هـ و (أولاد سيدى الشيخ) و (أولاد أبى عمارة) ١٢٩٩هـ، وبنو زيد بقيادة الحاج سعيد بن عبداللطيف ١٣٣٤-١٣٤٠هـ .

ولعل أهم هذه الثورات محمد المقراني ويؤيده المرابط محمد حداد، وقد انضم إليه مئة ألف مقاتل، استطاع المقراني أن يكتسح بهم قوات فرنسا، وأن يستولي على منطقة كبيرة من الجزائر حتى أصبح غير بعيد عن العاصمة. وثار المقراني نتيجة قوانين الجنسية الفرنسية التي منحت اليهود الجزائريين وعددهم حوالي مئة ألف الجنسية الفرنسية، وهاجم سوق (أهراس) و (المليئة) واحتل الثوار أو رغله. ودارت ٣٤٠ معركة بين المجاهدين وقوات الاستعمار واستشهد ستون ألف جزائري، وقتل عشرون ألف فرنسي. وارتكب الفرنسيون شتى أنواع الفظائع. وشملت الثورة ولاية (قسنطينة)، ولكن لم تتأثر بها (وهران). واستشهد المقراني في ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م)، وتولى أخوه مكانه حتى سقط أسيرا في مطلع العام التالي. فانتهت الثورة. وأعدمت السلطات ستة آلاف شخص وصادرت خمسة ملايين دونم، أرض وأبعدت إلى جزر كالدونيا محمد حداد وولديه وأبو مزراق.

واتجه نضال الجزائريين خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري اتجاهها سياسيا كان أبرز من النضال العسكري. فقد تأسس عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) لجنة وطنية برئاسة المحامي أبى دربة وعضوية الصحفي صديق دوران والمالي الحاج عمار، سعت لتحقيق الجامعة الإسلامية والارتباط بالحركات التحررية القائمة في العالم الإسلامي. وبعد الحرب العالمية الأولى شكل وفد الضباط الجزائريين برئاسة الأمير خالد بن الهاشمي بن عبدالقادر وفداً سافر إلى فرنسا ليطالب مؤتمر الصلح بإنصاف الجزائر، ومنحها الاستقلال بموجب حق تقرير المصير، كما قدم الوفد مذكرة أخرى إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وأسس خالد كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين التي كان من أهدافها الحصول على كافة الحقوق للجزائريين، وإيقاف الهجرة وتحسين الأحوال الاجتماعية. وأصدروا جريدة الإقدام. وذهب خالد إلى باريس عام ١٣٤٢هـ (١٩٤٤م) ليؤسس مع الحاج عبدالقادر الجزائري وعلى الحماي المراكشي لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا التي أصدرت جريدة الإقدام. واضطر خالد إلى مغادرة بلاده والذهاب إلى دمشق

حيث بقي يدعو لقضية الشمال الإفريقي. وتوفي خالد في دمشق عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م).

واعتبر الشيوعيون الفرنسيون الدعوة لتحرير الجزائر وتونس حماقة خطيرة على الرغم من أن الكومنترن كان قد طالب في ١٣٤١هـ بتحرير الجزائر. وظهر الشيوعيون الفرنسيون في الجزائر أنهم لا يقلون تمسكا بفرنسة الجزائر عن غيرهم من الفرنسيين. وهكذا كان الشيوعيون في فرنسا ومستعمراتها من دعاة تثبيت دعائم الإمبراطورية الفرنسية.

واتخذ النضال في الجزائر سبيلاً أكثر شعبية بعد فشل حركة الأمير خالد. فقد أسس (مصالي الحاج) منظمة نجمة شمالي إفريقية عام ١٣٥٤هـ. وأعلنت الجمعية ان غايتها هي الدفاع عن المصالح المادية والأدبية والاجتماعية للمسلمين المغاربة، وتربية أعضاء الجماعة. وانضم إليها حتى عام ١٣٤٨هـ خمسة آلاف عضو. واستطاعت أن تعقد اجتماعاً برئاسة (مصالي الحاج)، وطالبت بتحسين أحوال الجزائريين، وجعل التعليم باللغة العربية اجبارياً. ولكن فرنسا ضاقت ذرعاً بهذه المطالب فحلّت الجمعية. ومع ذلك واصلت الجمعية نشاطها سرا باسم حركة النجمة المجيدة. وأصدر مصالي الحاج في فرنسا عام ١٣٤٩هـ جريدة (الأمة) التي اسمعت البلاد صوت الجمعية. ورفعت الجمعية مذكرة لعصبة الأمم شرحت فيها فظائع فرنسا في الجزائر. وتمكنت النجمة المجيدة من عقد مؤتمرها الثاني عام ١٣٥٢هـ أعلنت فيه أن مطالب البلاد هي:

- ١ - استقلال الجزائر.
- ٢ - جلاء القوات الأجنبية.
- ٣ - تأسيس جيش جزائري.
- ٤ - حرية الصحافة والاجتماع.
- ٥ - حق الجزائريين بالوظائف.
- ٦ - جعل اللغة العربية لغة رسمية.

ثارت نائرة الفرنسيين لهذه المطالب، واعتقلت السلطات الفرنسية الحاكمة زعماء النجمة المجيدة بدعوى تنظيم جمعية ممنوعة، ودعوتهم الجنود الجزائريين للثورة. ودخل السجن (مصالي الحاج) و (أيباش عمان) و (بلقاسم). ولكن الاعتقال لم يفت في عضد الحركة التي واصلت نشاطها باسم الاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الإفريقي. ونجحت الحركة في حمل السلطات الفرنسية على إخلاء سبيل المعتقلين.

وعاد الزعماء للنضال مرة ثانية متحررين من النفوذ الشيوعي واليساري ليكافحوا في جو وطني عربي إسلامي، فعادت السلطات الفرنسية إلى اعتقال (بلقاسم) و (ايماش) وفر (مصالي الحاج) إلى جنيف ليعمل مع الأمير (شكيب أرسلان).

ونشأت في الجزائر عام ١٣٤٦ حركة من نوع جديد هي جمعية العلماء المسلمين التي أسسها (عبد الحميد بن باديس) تلميذ جامع الزيتونة والدعوات السلفية، وأصدر بن باديس جريدة (الشهاب) الأسبوعية ثم جعلها شهرية. وافتتحت الجمعية عدداً من المدارس، وأرسلت البعثات إلى الجامعات الإسلامية في تونس، والمغرب، ومصر وإلى مدارس الشام، والعراق. وكان شعار الجمعية: شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي. وطالبت الجمعية في مؤتمرها التاسع بالاعتراف باللغة العربية كلغة وطنية، ومنح حرية الدين والعبادة، وإعادة الأوقاف إلى الإدارة الإسلامية، وتنظيم المحاكم الشرعية. كانت دعوة دينية سلفية تقاوم الاندماج، وتحض على المحافظة على الصبغة العربية الإسلامية للجزائر، وكان ابن باديس مسالماً مهادناً للمستعمر. وقويت الحركة بعد عودة الشيخ (البشير الإبراهيمي) والشيخ (الطيب العقبي) من الشرق. وازداد تطرق الجمعية بعد أن تخلصت من المؤسس نفسه الذي توفي عام ١٣٥٨ هـ، وكان مسالماً سياسياً كما تخلصت من (العقبي) بعد عام ١٣٥٦ الذي استقال لأن الجمعية رفضت تجديد الولاء لفرنسا. وبزعامة البشير الإبراهيمي أصبحت الجمعية أكثر تعاوناً مع المشرق العربي.

وبرز نشاط فئة جديدة عرفت بالمنتخبين. وهم النخبة المسلمة التي تخرجت من المدارس والمعاهد الفرنسية. وتفرنست ثقافة، وتفكيراً، وسلوكاً، وانقطعت صلتها باللغة العربية وغالبا ما جهلتها. إلا أنها ترتبط بالعاطفة الإسلامية. وكان همها الأول هو حل مشكلة علاقاتها مع فرنسا - فهم يريدون مساواة في الحقوق مع الاحتفاظ بأحوالهم المدنية ودينيهم، وطالب بعضهم، لاسيما الدكتور (الزنتاتي) في جريدته صوت الأهالي، بالتحسن الكلي الاجباري بدون قيد أو شرط، والغاء القوانين الجائرة، وجعل العربية لغة رسمية، وتطهير الوظائف، وإتاحة الفرصة لانتخاب نواب جزائريين. وشكلوا اتحاد المنتخبين برئاسة الدكتور (ابن جلون) وضم (الاخضري) و (فرحات عباس) و (سعدان). وتبنوا مشروع

الفرنسي (موريس فيوليت) حاكم الجزائر السابق ١٣٤٤-١٣٤٦ هـ (١٩٢٦-١٩٢٨ م) الذي اقترح منح الجزائريين حق التصويت دوماً إخلالاً بأحوالهم الشخصية.

وفي عام ١٣٥٥ هـ انعقد المؤتمر الإسلامي في الجزائر، وألقى (مصالي الحاج) خطاباً فيه أعلن أن المطلب الأساسي هو الاستقلال. ولكن الحكومة الفرنسية الاشتراكية حاولت إيجاد شرح في الحركة الوطنية الجزائرية بسيطرة الشيوعيين الجزائريين عليها إلا أنها لم تفلح.

ولم يياس (مصالي الحاج) بل ألف حزبا جديدا سماه حزب الشعب الجزائري ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م) وأقام هذا الحزب استعراضاً رفع فيه العلم الجزائري لأول مرة وأعلن شعاراته: العربية لغتنا، والإسلام ديننا، والأرض للفلاح. ودعا إلى إقامة مجلس نيابي جزائري، وإلى مقاومة الامتزاج والاستعمار. واعتقل (مصالي الحاج) ولكن الحزب واصل نشاطه، وعقد في مطلع عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م) مؤتمره الثاني في باريس. وانتخب (مصالي الحاج) وهو معتقل نائباً فألغت السلطات الانتخاب. ولكن عندما نشبت الحرب عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) أعلن مصالي الحاج حل الحزب، وأوقفت إصدار جريدتي، المجلس النيابي الجزائري، والأمة. ومع ذلك لم يعفه هذا من صدور حكم عليه عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) بالسجن ١٦ سنة، وبالنفى ٢٠ سنة، وبالتجريد من الأملاك.

وتأسس في منتصف عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م) التجمع الفرنسي الإسلامي، وانضم إلى التجمع رابطة العلماء، والنقائيون، والمحاربون القدماء، وحزب الشعب، وممثلون أوروبيون للنقابات والحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الفرنسي، بينما رفض فرحات عباس الانضمام إليهم. ودعا التجمع إلى تحقيق مطالب الجزائر بتوثيق الصلات مع التجمع الشعبي الفرنسي. أما فرحات فقد صحا من تفكيره القديم وبدأ، ككثيرين غيره بالتخلي عن فكرة الامتزاج والاندماج وأسس في العام نفسه حزب الاتحاد الشعبي الجزائري للفوز بحقوق الإنسان والمواطن ودعا إلى العمل الشعبي لتحقيق أهدافه. وألف فرحات كتاب الشبيبة الجزائرية، وتزعم حركة حزب البيان.

ولم يتغير الموقف السياسي بعد دخول قوات الحلفاء في أواخر عام ١٣٦١ هـ

(١٩٤٢م). فقد بقي المعتقلون في السجون. وواصل حزب الشعب نشاطه بزعامة الكتور الأمين. ثم ألف أعضاء حزب الشعب عام ١٣٦٥هـ بعد عودة مصالى الحاج من منفاه، حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وهو حزب نيابي لاينادى بالاستقلال التام ولكنه دعا في بيانه المطبوع، وفي مؤتمره الثاني في ١٣٧٢هـ (١٩٥١م) إلى إلغاء النظام الاستعماري، وتأسيس جمهورية ديمقراطية اشتراكية، ومجلس تأسيسى ذي سيادة بالانتخاب العام.

وأسس فرحات عباس حزب (البيان). ثم حزب (أصدقاء البيان الجزائري). وقدم الحزب في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) مطالبه لدول الحلفاء، وهي جمهورية جزائرية داخل الاتحاد الفرنسي. فأبعدت السلطات الفرنسية (عباس) و (السايج)، ولكن هذا لم يفت في عضد الحزب. وأضرب الممثلون الجزائريون في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) فاعتقلوا، وعزلوا. وصدر في ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) قانون المساواة الذي اعتبر الجزائريين مواطنين فرنسيين، ولكن ذلك لم يرض وطني ما بعد الحرب. وألف البيان مع مصالى الحاج في مطلع عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) جبهة واحدة.

بطش الفرنسيون بكل القوى المناضلة، وأوقعوا بالمنادين بالاستقلال ضروبا من العسف، كان منها القتل، والنفي، والسجن، وجاء ١٣٦٤هـ (يوم ٨ أيار ١٩٤٥م) إبان احتفال الحلفاء بالانتصار على المحور، فخرج الجزائريون يهتفون بمطالبهم في الحرية، والاستقلال في مظاهرة كبيرة، فاعتدى عليهم الجنود الفرنسيون، كما اعتدوا على غيرهم من الأمنين، وحدثت مذبحة رهيبة شملت الرجال والنساء والأطفال، وكان الدم يجرى في الشوارع أحمر قانيا، ودمرت قرى كاملة، وحلت كل الهيئات، وزج بانصارها في السجون، ودفن بعض المثقفين أحياء، وبلغ عدد الشهداء ٤٥ ألف شهيد.

اتجه الشاب الجزائري إلى الكفاح المسلح بعد أن رأوا عقم المحاولات السلمية. واستمرار فرنسا في بطشها واضطهادها، وشكلت تنظيمات سرية منذ عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) تمخضت في النهاية عن ظهور جبهة تحرير الوطن الجزائري، وقيام الثورة الجزائرية الكبرى في عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م).

وفي مطلع شهر صفر ١٣٧٤هـ (أيلول ١٩٥٤م) تفجرت ثورة الجزائر الكبرى، وكانت ثورة من نوع جديد أعدت لها بالتدريب العسكى وتكوين

القوات الجبهة فتية هي : جبهة التحرير الوطني «وسمى جيشها: بجيش التحرير الجزائري». وما أن ظهرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية حتى انضمت إليها معظم الأحزاب السياسية بعد أن حلت نفسها، ولم يبق خارج هذه الجبهة إلا جماعة مصالي الحاج الذين أنشأوا جيشا باسم الحركة الوطنية الجزائرية.

وقد ذكروا الفرنسيون أن تلك الحركة ذات نطاق محدود. لكن الأمور تكشفت بعد نشوب الهجمات القوية شمال قسنطينة في أول يوم من عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م). وحينذاك أدرك الفرنسيون أنهم أمام وضع جديد. تسندة ثورة عسكرية مدربة، وأمام شعب استعد كثير من أفراده للكفاح المسلح، بخاصة بعد أن اشتركوا كجنود مرتزقة مع فرنسا في حرب الهند الصينية، وتدريبوا على حرب العصابات. حاول الفرنسيون أن يلجأوا إلى أساليبهم القديمة التي ماكانوا يتورعون فيها عن قتل الألوف والعمل على إبادة الشعب إن اقتضى الأمر ذلك. أما بالنسبة للسياسيين فقد رأي الكثير منهم أمام نجاح ضربات جبهة التحرير أن يتخلوا عن سياستهم التقليدية، وقد أخلص بعضهم في تخليه وانضمامه إلى الجبهة الجديدة، وربما كان هناك عدد منهم رأي أن أطماعه تكون أقرب إلى التحقيق بانضمامه إلى هذه القوة الصاعدة.

وحينما جاء عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) كان رئيس الوزارة الفرنسية (غى موليه) قد عين الجنرال (كاترو) وزيراً مقيماً في الجزائر، ثم ذهب لزيارة الجزائر، فقبل من الفرنسيين المستوطنيين بمظاهرات ومطالب أساسها الشك في ولاء (كاترو) بفكرة التشدد في القضية الجزائرية فقد خيل إليهم أنه كان متحرراً في نظره إلى هذه القضية. وقد قدم لهم (غى موليه) الوعود على حساب الشعب الجزائري وغير الوزير المقيم فعين مكانه «لاكوست» وزوده بصلاحيات واسعة لإخماد الثورة الجزائرية. ولم تكن عند (لاكوست) وسيلة إلى ذلك إلا الأساليب العسكرية. وهنا تضخم عدد الجيش الفرنسي في الجزائر حتى بلغ ما يقرب من نصف مليون. وكانت فرنسا تستشعر خزيها من جراء هزيمتها في الهند الصينية. وشعر العسكريون أنهم لا يريدون أن تقع بهم هزيمة مماثلة في الجزائر. وفشل كل محاولات فرنسا في القضاء على الثورة.

ولم يفد هذا الجيش الجرار في القضاء على الثورة، فتلفتت فرنسا تحاول القضاء

على ما اعتقدته أنه من أسبابها، خارج حدود الجزائر، فوضعت الأسلاك المكهربة بين الجزائر وتونس من ناحية، وبينها وبين المغرب من ناحية أخرى. وكان الخط بين الجزائر وتونس يحرسه أربعون ألف جندي، ويصونه ٢٥٠٠ عامل فني، ثم دبرت مع بريطانيا وإسرائيل مؤامرة السويس الشهيرة في عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، محاولة بذلك القضاء على النظام القائم بمصر الذي تظنه أنه يساند الجزائر بالسلاح والدعاية. لكن كل هذه الاجراءات لم تنجح في إطفاء هيب الثورة الجزائرية التي أثبتت قوتها وارتباطها بجذور شعبية واسعة وذلك بفضل عملياتها الهجومية الواسعة الكثيرة التي لم يستطع الفرنسيون بشتى وسائل القمع أن يقضوا عليها، ومن هذه المعارك: معركة الجرف الثانية ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، ومعركة كاتينا، ومعركة جبل بوزقرة، ومعارك جبل عمور ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م)، وشاع أمر الثورة الجزائرية في جميع أنحاء العالم، ووجدت المؤيدين في كل قطر حتى في فرنسا نفسها التي ثار بعض مفكرها على الفظائع التي كانت ترتكب ضد الوطنيين الجزائريين.

وارتكبت فرنسا حماقات أخرى منها، اختطاف (أحمد بن بلا) ورفاقه وهم مسافرون بالطائرة من المغرب الى تونس بعد أن ضمنت عدم التعرض لهم. فباعدت بذلك بين أي امكانية للتباحث لإيجاد حل ما، وكان سلطان المغرب حينذاك يحاول التوسط بين الثورة الجزائرية وفرنسا.

وفي عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) بدأت فرنسا تقدم المقترحات لحل القضية الجزائرية، ولكنها كلها تستبعد الاستقلال عن فرنسا. فقد اقترح (غى موليه) اجراء انتخابات تحت إشراف دولي، ثم اقترحت فرنسا مقترحات أخرى ترمى إلى جعل الجزائر حكومة يربطها بفرنسا اتحاد وهذا هو اقتراح (بورج مانورى)، لكن هذا الاقتراح لم يكن يتضمن أية بارقة للاستقلال، فمقترحات حكومة (غى موليه) عرضت تمثيل الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية لا في مجلس نياي جزائري. كما أن مشروع (بورج مانورى) ينص على إنشاء ولايات متحدة في الجزائر تكون من ضمن الجمهورية الفرنسية.

والخلاصة أن الموقف في عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) كان قد أصبح واضحاً للعيان وللناقد المحايد وإن لم يتضح للمسؤولين الفرنسيين، فقد تبين أن نصف

مليون جندي فرنسي قد عجزوا عن اخماد الثورة، وأن الروح المعنوية للشوار الجزائريين كانت عالية، فلم يكن أحد منهم يرى إمكاناً أو مكاناً لقاء فرنسا في البلاد. إن فرنسا كانت على العكس تبتدى تمسكاً وتشدداً في حالة ميثوس منها، وبما زاد في هذا التمسك ظهور النفط بكميات كبيرة في الجزائر.

وكان عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) عاما حاسماً في توجيه الأحداث في الجزائر، فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥/رمضان ١٣٧٧ هـ (١٠ شباط ١٩٥٨ م) لايجاد حل عادل في الجزائر. وكانت الدول العربية قد قامت بعدة محاولات لنقل قضية الجزائر إلى الميدان الدولي منذ عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م)، وكانت فرنسا تعارض في ذلك، وأخيراً نجحت الدول العربية في نقل القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة. وبدأ الكونغرس الأمريكي يهتم بالموضوع، وحث السناتور (الرئيس فيما بعد) جون كيندي على إجراء المفاوضات وهاجم أساليب القمع الفرنسية.

وقد خسر جيش التحرير في هذا العام كثيراً من رجاله. وقد عينت فرنسا الجنرال (شال) في نهاية هذا العام قائداً عسكرياً، وكان قاسياً في القضاء على كل جيوب المقاومة الظاهرة. لكن فرنسا انزلت إلى حماقة أكثر، وذلك بضرها القرية التونسية، ساقية سيدي يوسف، الواقعة على حدود الجزائر بالقنابل، وفي هذا العام بالذات أنشئت حكومة الجزائر المؤقتة بالقاهرة في ٢٠ صفر ١٣٧٨ (١٩ أيلول ١٩٥٨ م)، وبدأت هذه الحكومة تلقي تأييداً سياسياً عربياً، وإسلامياً، ودولياً. وفي ذلك العام نفسه اعترفت اللجنة السياسية للأمم المتحدة بحق الجزائر في الاستقلال، لكن الجمعية العامة رفضت إقرار توجيه اللجنة. وبعد عامين عادت الجمعية العامة فأيدت هذه التوصية ذاتها في ١٧ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (١٩ كانون أول عام ١٩٦٠ م)، بأغلبية ١٦٣ صوتاً ومعارضة ٨ وامتناع ٢٧ عن التصويت.

كما شهد عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) سقوط الجمهورية الرابعة في فرنسا، ووصول الزعيم الفرنسي ديغول إلى الحكم. وقد بدأ ديغول سياسته الجزائرية في إعلانه أن الجزائر فرنسية وبأن الجزائريين متساوون من كافة الوجوه. يعنى بذلك المساواة بين المستوطنين والمسلمين. وزار ديغول الجزائر، وأعلن في قسنطينة خطة

للإسراع بتطوير الجزائر من كافة النواحي وبخاصة الناحية الاقتصادية. وأذاع خطة خمسية للتصنيع، وفي العام نفسه عرض على الثوار (سلام الشجعان) ويعنى إجراء تسوية سلمية مشرفة لكن الثوار لم يستجيبوا لهذا النداء. وكان المستوطنون وكذلك كان الجيش الفرنسي يتوقع أن يكون في وصول ديغول إلى الحكم تقوية لمراكزهم في مقاومة الثورة الجزائرية، فقد كان ديغول بطل فرنسا الذي انقذها خلال الحرب العالمية الثانية، وهو الذي اعتبر معقد الأمل في انقاذ الموقف في الجزائر، لكنه فاجأهم في ١٠ صفر ١٣٧٩هـ (١٦ أيلول ١٩٥٩م) بخطابة الشهر الذي عرض فيه على الجزائريين أحد حلول ثلاثة: الاندماج بفرنسا، أو الاستقلال التام، أو الاستقلال مع الارتباط بفرنسا. وقد أدى هذا إلى ثورة المستوطنين في الجزائر في محاولة لقلبه في أوائل عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)، وإلى عصيان عسكري قاده بعض جنرالات فرنسا وعلى رأسهم الجنرال (شال) و (سالان) وغيرهما. وقد نجح ديغول في القضاء على هذا العصيان إذ رفض الجيش الاستجابة لهؤلاء القادة الثوار، وتبين أن هذا الجيش لم يكن متجها وراء فكرة جعل الجزائر فرنسية. وكانت شخصية ديغول السياسية والعسكرية أيضا هي التي ساعدت على إنجاح فكرة التفاوض مع الثورة الجزائرية وعقد الصلح معها.

ومرت السنون وبلغ شهداء الجزائر مليوناً أو أكثر من مليون حتى سميت بلد المليون شهيد، وروى الأبطال أرضهم الحبيبة بالدماء، واختلطت أشلاء القتلى بالتراب الجزائري، وأصبح واضحاً للعالم كله ألا مناص من كزيمة فرنسا، بعد أن شارك في ثورة الجزائر رجالها ونساؤها وأطفالها وصهرتهم الثورة في بوتقتها.

وإزاء تصاعد الثورة الجزائرية الكبرى، وعجز فرنسا عن إخمادها إضافة إلى انهيار اقتصادية من الحرب وكثرة قتلاها، ومناداة الشعب الفرنسي بالجلء عن الجزائر، لهذه الأسباب كلها لجأت فرنسا إلى المفاوضات.

وفي أواخر ١٣٨١هـ جرت محادثات بين ٦-١٧ رمضان (١٠-٢١ شباط ١٩٦٢م) بين الجانبين الفرنسي والجزائري في بلدة (إيفيان) على الحدود السويسرية الفرنسية، انتهى إلى تحقيق الاتفاق بين فرنسا والثورة الجزائرية. وقد نصت هذه الاتفاقية على وقف القتال، وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين، وحق الجزائر في الاستقلال، وتقرير المصير على أن تتولى السلطة هيئة من ١٢ شخصاً خلال

المرحلة الانتقالية، ثم تم بعد ذلك استفتاء الجزائريين الذي أسفر عن رغبة أكيدة في الاستقلال. وقد أعلن استقلال البلاد في ٢٥ محرم ١٣٨٢ هـ (٢٧ حزيران ١٩٦٢ م)، واعترفت الدول به. واختير الزعيم (أحمد بن بيلا) رئيساً للجمهورية.

واجهت الجزائر بعد الاستقلال مشكلات كثيرة منها. مشكلة المستوطنين الذين قاموا باتفاقية الصلح، وكذلك المنظمات السرية الفرنسية، ولكن تعاون السلطات الفرنسية والجزائريين في مقاومة هؤلاء المارقين، أنهت هذه المشكلة، واضطرتهم إلى الهجرة من الجزائر عائدين إلى فرنسا. ومن المشكلات الأخرى تكوين الجيش، وتعريب التعليم، وحل مشكلة الآلاف من اليتامى أبناء المليون شهيد. كذلك بناء الدولة بمؤسساتها المختلفة في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد استطاعت الدولة بمعونة الدول العربية والصديقة من أن تحل مشكلاتها، كما أعلن (أحمد بن بيلا) عن تطبيق القوانين الاشتراكية واستيلاء الدولة على ما يسمى بالأموال الشاغرة، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي. وفي عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) أقر الشعب الجزائري أول دستور وهو الذي تم بموجبه انتخاب أحمد بن بيلا رئيساً للجمهورية.

وواجهت الحكومة الجزائرية مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر وجرت معارك بين الدولتين في عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م)، وسقط قتلى من الجانبين، وتوقفت المعارك إثر توسط الإخوة العرب بينهم.

وفي عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) حدث تغيير في قيادة الجزائر، فقد تألف مجلس ثورة برئاسة العقيد (هواري بومدين)، وقرر هذا المجلس عزل أحمد بن بيلا، والقبض عليه بتهمة الإسراف في بعض النواحي، واستخدام أموال الدولة في غير وجوهها، والارتجال، وعدم التخطيط. وتولى مجلس الثورة الجزائري حكم البلاد برئاسة الرئيس هواري بومدين.

وقد حققت الجزائر في عهدها الجديد منجزات ضخمة في المجال الداخلي حققت للشعب الخير والاطمئنان والرفاهية. كما شاركت الجزائر في المجال العربي، وحملت مسؤولياتها بجدارة وثقة، وشاركت في معارك الشرف والبطولة مع شقيقاتها العربيات ضد دولة اليهود في عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م)، وكانت سياستها تقوم على جمع الشمل وتقوية العزائم وقهر الصعاب.

وفي المجال الدول أصبح صوت الجزائر مجلجلا، جريئاً يحسب حسابه، ويخطب وده، وسارت سياسة الجزائر في طريقها تعمل على تحرير الدول التي تأخر تحريرها.

وفي أواخر عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨م) فقدت الجزائر رئيسها هواري بومدين، إثر مرض مفاجيء ألم به، فانتخبت جبهة التحرير الوطني الجزائري الرئيس (الشاذلي بن جديد) الذي وعد بأن يسير على نهج سلفه الراحل. ومازالت الجزائر تحرز التقدم تلو الآخر في شتى المجالات.

وأخذت الحركة الإسلامية دورها، حيث عرف الشعب في الجزائر أنه لولا الإسلام لذابت شخصية الأمة، فانخرط الناس في صفوف الحركة الإسلامية التي برزت بقوة على الساحة، واكتحت السامة بانتخابات البلديات، وكانت الانتخابات النيابية على الأبواب فتأجلت، وافتعلت الحكومة الأحداث وقبضت على زعماء الحركة بانع من دول أوروبا التي أثارها عودة الإسلام إلى المغرب بعد استعمار طويل، وعمل تنصيري واسع، ودفعت المساعدات من دول أوروبا النصرانية للقضاء على الحركة الإسلامية، وهدد رئيس الجمهورية الفرنسية (ميتران) بغزو الجزائر ان نجحت الحركة الإسلامية، كما غزت الولايات المتحدة العراق، حيث لا تريد فرنسا أن يذهب عملها سدى بعد استعمار أكثر من مائة وثلاثين عاماً، وأن تظهر أمام دول أوروبا والكنيسة وقد أخفقت في تفويض دعائم الإسلام في مستعمراتها.

الفصل السادس

الملكمة المغربية (مراكش)

- حكم مراكش خلال القرون السبعة الماضية ثلاث أسر هي:
- ١ - بنو مرين من عرب زناتة ٨٧٤-٩٥٧ هـ (١٢٧٥-١٥٥٠م).
 - ٢ - بنو سعد العلويون الحسينيون (الأشراف) ٩٥٧ - ١٠٦١ هـ (١٥٥٠ - ١٦٥٠م).

تولى الحكم من هذه الأسرة ستة سلاطين تمكنوا من حماية مراكش من البرتغاليين كما لم يدخلها العثمانيون، ولكنهم لم يستطيعوا التدخل لحماية المسلمين في إسبانيا الذين تعرضوا لاضطهاد شديد اضطر أكثر من نصف مليون منهم على الهجرة الى مراكش حتى عام ١٠١٩ هـ (١٦١٠م).

٣ - العائلة العلوية (الأشراف) ١٠٥٠ هـ / ١٦٤١ وحتى الآن:

ثار أبو حسن علي الشريف على السعديين، وتمكّن حفيده الرشيد بن علي المؤيد من القضاء على الأسرة السعدية بعد نضال استمر ربع قرن. وحكم من سلاطين هذه العائلة حتى يومنا هذا سبعة عشر سلطانا عاصر أربعة منهم عهد الحماية.

وجاء بعد رشيد أخوه إسماعيل (١٠٨٢ هـ / ١٦٧٢م - ١١٣٩ هـ / ١٧٢٩م) أشهر ملوك العائلة وأطولهم حكماً. واستعاد إسماعيل عام ١٠٩٦ هـ (١٦٨٤) طنجة من الإنكليز الذين كانوا قد أخذوها مهراً (هدية) لزوجة ملكهم كاترينا البرتغالية عام ١٠٧٢ هـ (١٦٦١م) بعد أن بقيت بيد البرتغاليين والإنكليز منذ عام ٨١٨ هـ / ١٤٦٦م. ولكنه فشل في استعادة سبتة التي احتلها الإسبان منذ عام ٩٨٨ هـ (١٥٨٠م) ولا تزال إلى الآن بأيدي الإسبان. وتبادل إسماعيل السفارات

مع ملوك فرنسا، وإسبانيا، وحكام هولندا. ولكن بعد وفاته انتشرت الفتن والفضى، ونشبت حرب أهلية بين أولاده محمد، وعبدالمالك، وعبدالله إلى أن استتب الأمر للأخير. وازداد التغلغل الأوروبي في عهد محمد بن عبدالله بن إسماعيل (١١٧١هـ/ ١٧٥٧م - ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٢م) الذي جعل طنجة مركزا للأوروبيين، كما تمركزت بريطانيا في جبل طارق عام ١١٩٥هـ/ ١٧٨٣م منتزعة الحصن من الإسبان. ومنح السلطان عبدالرحمن بن سليمان بن محمد ١٢٣٨-١٢٧٦هـ (١٨٢٢-١٨٥٩) امتيازات لرعايا الولايات المتحدة الأمريكية في بلاده عام ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)، وعقد معاهدة مماثلة مع بريطانيا عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦). وفي عهده ازداد الخطر الذي يهدد مراكش بعد أن تم للفرنسيين احتلال الجزائر.

أما علاقة الأشراف بالعثمانيين فكان يسودها التوتر أحيانا، والتعاون أحيانا أخرى، فكانوا الأشراف يتعاونون مع الدولة العثمانية ضد العدو المشترك إسبانيا. وكان الأشراف يستقلون استقلالاً تاماً في أكثر الأحيان، ولكن الظروف كانت ترغمهم أحيانا لإظهار نوع من التبعية للسلطان العثماني. وعلى العموم فإن العلاقة لم تكن طيبة في مطلع عهد الأشراف العلويين، فقد اصطدمت الأسرة العلوية بالحكومة العثمانية في الجزائر، ولكن هذه العلاقات توثقت روابطها خلال عهد السلطان محمد بن عبدالله بهدف توحيد القوى الإسلامية ضد الغزو الأوروبي.

الأطماع الاستعمارية في المغرب:

وازداد تعرض مراكش للتغلغل الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر. فقد ازداد النفوذ الإسباني بموجب معاهدة ١٢٧٩هـ (١٨٦١) التي عقدها مع إسبانيا السلطان محمد بن عبدالرحمن ١٢٧٧-١٩٢١هـ (١٨٥٩-١٨٧٣). ونال قنصل الدول في طنجة حق إشراف على شؤون المدينة الصحية بموجب معاهدة مدريد الدولية عام ١٢٩٨هـ ١٨٨٠م وأصبح لطنجة مجلس صحي يتناوب رئاسته فنصلا فرنسا، وإسبانيا. واكتسب الأجانب حق تأسيس محاكم قنصلية وحماية مواطنين مراكشيين.

وبعد أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م) لجأ السلطان الحسن بن محمد ١٢٩١-١٣١٢ هـ (١٨٧٣-١٨٩٤م) إلى بريطانيا التي حمته زمنياً من الاحتلال الفرنسي، كذلك حاول السلطان الاستعانة بألمانيا، فعقد معها معاهدة عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠م).

التنافس الاستعماري على مراكش :

وازدادت أطماع فرنسا في عهد أولاد الحسن: عبدالعزيز ١٣١٢-١٣٢٥ هـ (١٨٩٤-١٩٠٧م) وعبد الحفيظ ١٣٢٥-١٣٣١ هـ (١٩٠٧-١٩١٢م) ويوسف ١٣٣١-١٣٤٦ هـ (١٩١٢-١٩٢٧م). فقد اتفقت فرنسا، وإسبانيا في ١٣١٨ هـ (٢٨ حزيران ١٩٠٠م) على اقتسام الأجزاء الجنوبية من مراكش، فنالت إسبانيا (الصحراء المغربية) وأخذت فرنسا (موريتانيا). وكانت مراكش قد خسرت (افنى) منذ عام ٩١٦ هـ (١٥١٠م). واضطر السلطان إلى قبول الأمر الواقع في ١٣١٩ هـ (٢٠ تموز عام ١٩٠١م). كذلك تم الاتفاق بين فرنسا، وإيطاليا في ١٣٢٠ هـ (أول تشرين الثاني عام ١٩٠٢م) على منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس، وأجبرت الدول سلطان مراكش على إصدار ظهير الثالث من ١٣٢١ هـ (آذار ١٩٠٣) بتشكيل مجلس لإدارة طنجة يتألف من (٢٦) عضواً، يعين القناصل عشرة، وينتخب الأجانب من سكان طنجة اثني عشر منهم، ويعين السلطان مراكشياً واحداً، كما يعين الخاخام يهودياً واحداً، والحاكم المحلي مسلمين اثنين. ودفع هذا الأمر المدعو (أبو حمارة) إلى إعلان الثورة على السلطان «عبد الأجانب» وجعل (ثان) عاصمة له.

وكانت فرنسا تتربص الفرصة المناسبة لاحتلال مراكش وليس أفضل من ثورة (أبي حمارة) لتحقيق هذا الهدف، ولكن بريطانيا، وألمانيا كانتا بالمرصاد. وسلمت بريطانيا بأطماع فرنسا. بموجب معاهدة ٢٣ محرم ١٣٢٢ هـ (٨ نيسان ١٩٠٤م) (الاتفاق الودي) مقابل اعتراف فرنسا بوضع بريطانيا في مصر، ونصت الاتفاقية الجديدة على مايلي:

- ١ - لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات.
- ٢ - تبقى معاهدة بريطانيا القديمة مع مراكش سارية المفعول.

٣ - لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين ضارة بالمصالح البريطانية.
٤ - تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء (مليلة) وتوضع تحت إشراف إسبانيا.

٥ - لا يحق لإسبانيا التنازل عما أعطى إليها لدولة أخرى.

٦ - تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها إسبانيا.

وقد قبلتها إسبانيا فوراً، وعقدت اتفاقية مع فرنسا في ١٣٢٢هـ أول أيلول (١٩٠٤م)، نصت أيضاً على إعطاء الأمن في طنجة إلى قوة فرنسية - إسبانية مشتركة. وجاء أمبراطور ألمانيا إلى طنجة في ١٣٢٣هـ (أواخر آذار ١٩٠٥) ليؤكد صداقته للسلطان، محاولاً إحباط المؤامرة الفرنسية الإسبانية البريطانية.

وعقد مؤتمر الجزيرة في عام ١٣٢٤هـ (١٥/١-٧/٧-١٩٠٦م) لدراسة الوضع في مراكش وحضر المؤتمر ممثلو الدول الثلاث عشرة التي حضرت مؤتمر معاهدة مدريد ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م). ووقفت إسبانيا، وروسيا، وإنكلترا، وإيطاليا، في صف واحد مؤيدين فرنسا، ووقفت ألمانيا وحيدة لاناصر لها غير النمسا. وتم الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان، واستقلاله ووحدة أراضيه مع المساواة التجارية لجميع هذه الدول في مراكش ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح وتقرر تأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي، وتشكيل بوليس إسباني فرنسي بقيادة سويسري.

ولكن قبل أن يمر عام واحد على توقيع الاتفاقية كانت فرنسا، وإسبانيا قد شرعتا بخرقها. فقد احتل الفرنسيون (ثار المراكشيون على السلطان عبد العزيز، وخلعوه ونصبوا أخاه عبد الحفيظ ١٣٢٥ - ١٣٣١هـ (١٩٠٧-١٩١٢م) الذي قضى على ثورة (أبي حمارة)، وعقد قرضاً بمئة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية. واستمرت نقمة المراكشيين على السلطان الجديد، وحاصروا السلطان في فاس، فتقدمت قوة فرنسية لإنجاد السلطان فدخلت فاس في عام ١٣٢٩هـ (٢١/٥/١٩١١م)، ومكناس والرباط في وقت لاحق. فثارت ثورة امبراطور ألمانيا، وأرسل قطعة حربية في ١٣٢٩هـ (أول تموز ١٩١١م) إلى المياه المراكشية. ولكن فرنسا أرضته بقطعة من الكامبيرون فأقر الاحتلال الفرنسي لمراكش في الرابع من تشرين الثاني من العام نفسه.

الاحتلال الفرنسي :

واستمرت ثورة السكان على السلطان : وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في فاس في عام ١٣٣١ هـ (١٧ و ١٨ نيسان ١٩١٢م)، ولكن الفرنسيين أعادوا احتلالها بعد أسبوعين بقيادة المارشال (ليوتي) الذي فرض على السلطان معاهدة حماية. وندم السلطان عبد الحفيظ على عمله، فتنازل عن السلطة لأخيه يوسف ١٣٣٠-١٣٣٥ هـ (١٩١٢-١٩١٧م) في الثامن عشر من آب ١٩١٢م (٢٧ شعبان ١٣٣٠ هـ). ولجأ إلى طنجة حيث سبقة أخوه عبدالعزيز، وتوفي عبد الحفيظ في فرنسا عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٧م). وشرع الفرنسيون بتوسيع مناطق احتلالهم في مراكش فآتموا احتلال البلاد في الفترة ما بين عامي ١٣٣٣-١٣٣٦ هـ (١٩١٤-١٩١٧م). وتمكن الفرنسيون من حمل عدد كبير من المراكشيين على الاشتراك في القتال في أوروبا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وعارض المارشال (ليوتي) في فرض الجندية الإجبارية في مراكش التي فرضت في تونس والجزائر. واحتج (ليوتي) بأن معاهدة الحماية حفظت للمغرب وضعيته كدولة تتمتع باستقلال ذاتي حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلية الدينية والسياسية. ورأت الحكومة الفرنسية ضرورة سحب أكثر القوة الفرنسية من مراكش إلى الجبهة الغربية في أوروبا، وأبقت فقط على القوات اللازمة لحماية المواصلات بين أهم الموانئ والمدن. وكان على (ليوتي) أن يحارب بعنف ضد الوطنيين اللذين أوقعوا بالفرنسيين هزائم هامة. وكادت القوات الوطنية بقيادة الشيخ (الهبة بن الشيخ ماء العينين) أن تحرر مدينة مراكش.

وسعت فرنسا إلى الاستفادة من كافة الامتيازات التي منحها إياها معاهدة الحماية. فقد نصت المادة الأولى على تأسيس نظام جديد شامل للإصلاحات الإدارية، والقضائية، والعلمية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، وعلى إدخال كل إصلاح ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخاله. وأجازت هذه المادة لفرنسا حق التخلي عن هذه الحقوق لإسبانيا في منطقة الريف. وأوجبت المعاهدة على فرنسا الإبقاء على وضع طنجة الخاص، وحماية السلطان، واحترام نفوذه، وعدم المساس بالمؤسسات والشعائر الدينية، كما التزمت فرنسا بحماية شخص السلطان، وعرشه، هو وأولاده من بعده، وبتكليف السلك السياسي، والقنصل الفرنسي

بتمثيل المغرب في الخارج. وفي مقابل ذلك يسمح السلطان باحتلال القوات العسكرية الفرنسية الأراضى المغربية، وأن يمتنع عن عقد أى اتفاق دولى، أو امتياز دون موافقة فرنسا. وتنص المعاهدة على أن يصدر السلطان القوانين التي تقترحها فرنسا، وأن يمثل فرنسا لدى السلطان «مقيم عام» فرنسى للإشراف على تنفيذ المعاهدة، ولرعاية شؤون الأجانب.

وتنفيذاً لبنود المعاهدة، بادر الفرنسيون إلى عقد اتفاقية مع إسبانيا في عام ١٣٣١ هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩١٢م) وتقضى بوضع الجزء الشمالي من المغرب والمعروف بمنطقة الريف تحت حماية إسبانيا على أن يظل خاضعاً لسيادة السلطان الدينية وذلك بموجب الفقرة الأخيرة من المادة الأولى. وكذلك عقدت فرنسا مع الدول ذات المصالح في طنجة معاهدة في عام ١٣٣٧ هـ (١٨ كانون أول ١٩١٨م) لتنظيم شؤون المدينة، وتنفيذاً لأحكام المادة الخامسة التي جعلت المقيم العام الفرنسى ممثلاً لفرنسا، ووسيطاً وحيداً بين السلطان والأجانب وراعياً لشؤون الأجانب. وبذلك أصبحت طنجة دولية. وبموجب المعاهدة ألغيت وزارات الحربية، والخارجية، والداخلية، والمالية.

وأبقت فرنسا على الوزارة المغربية كحكومة ذاتية للبلاد. وضمت الوزارة المغربية الصدر الأعظم، ووزيرى العدل والأوقاف. وأنشأت إلى جانب الوزارة هيئة مراقبين ومديرين تابعة للمقيم العام الفرنسى. وضمت الهيئة الأخيرة مصالح المالية، والأشغال، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والمواصلات، والتعليم، والصحة، والداخلية. واحتل الفرنسيون أكثر وظائف الدولة. ومن بين ٢٠٥٠٠ وظيفة حكومية عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤م) شغل المراكشيون فيها أقل من ستة آلاف منصب. ولم تكتف فرنسا بذلك بل سيطرت على مصادر الثروة، وفي مقدمتها الأرض الزراعية التي منحتها للمهاجرين الفرنسيين، مما أشاع الفقر، والجهل، والمرض في البلاد، هذا فضلاً عن تشجيع حركات الانحلال، والثورات الداخلية، وإثارة العصبية بين العرب والبربر، ونشر اللغة الفرنسية، والقضاء على الحركات التحررية.

ولم تحاول فرنسا أن تتقدم بمراكش في طريق المجالس النيابية. فقد وجد في مراكش قبل الاحتلال مجلس أعيان أسسه السلطان عبدالعزیز، ورفض هذا

المجلس إقرار معاهدة الجزيرة وساهم في خلع السلطان، وسجل في عقد بيعة عبد الحفيظ ألا يعقد معاهدة مع الدول الأجنبية إلا بعد مشورة الأمة ورضائها. وكذلك تأسست في بعض المدن مجالس بلدية منتخبة.

وجاء الفرنسيون وألغوا هذه المجالس جميعاً باستثناء مجلس فاس البلدي. وحاول المارشال (ليوتي) عام ١٣٣٥هـ (١٩١٦م)، إثر مؤتمر عقدته الغرف التجارية والزراعية والصناعية في مراكش أن يشكل مجلساً حكومياً ممثلاً للجاليات الفرنسية. ولم يسمح للمراكشيين بتأسيس غرف مراكشية إلا بعد عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، إلا أنهم منحوا حق التمثيل في المجلس الحكومي على أن يجتمعوا منفصلين عن الفرنسيين. ولكن هذه المؤسسة بقيت فرنسية، ولم يعترف بها السلطان ولا المواطنون.

إسبانيا في مراكش :

وشرعت إسبانيا تحتل المناطق المراكشية (منطقة الريف) التي سمحت لها بها معاهدة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) ولكن سكان الريف قاوموا الاحتلال الإسباني، وهزموا المارشال (مارينا) في ١٣٢٧هـ (الثالث من أيلول ١٩٠٩م). وظهر في أثناء ذلك الشريف أحمد الرسولي (أو الريسوني) «أحمد بن محمد بن عبد الله الحسني من قبيلة بني عروة»، فثار على السلطان، واختطف القنصل الأمريكي في طنجة، وعائلته عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م)، فجاء الأسطول الأمريكي وحصل على ٧٠ ألف دولار كغرامة. وعين الرسولي حاكماً على طنجة، ثم عزله السلطان بضغط من قناصل الدول الغربية عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م). وسهل نزول القوات الإسبانية في ميناء العرائش في ١٣٣٠هـ (أيلول ١٩١١م) وصادق الجنرال (سلفستر). ونشب خلاف بين الرسولي و (سلفستر) عام ١٣٣٢هـ (١٩١٣م) فعادر الرسولي مركزه في (أصيلا)، واعتصم في (زينه)، ووسع الإسبان منطقة احتلالهم، فدخلوا تطوان دون قتال، ولكنهم اصطدموا بقوات الرسولي عندما حاولوا التغلغل في الجبال. وتجمعت القبائل حول راية الرسولي، ونادوا به في (شفشوان) سلطان الجبل عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م). وأخيراً عقد صلح بين الرسولي والإسبان في ١٣٣٣هـ (أيلول ١٩١٥م) بعد استقالة سلفستر، وأعاد الإسبان إليه إملاكه، وأمدوه بالأموال لتخفيف الضائقة التي انتشرت بين القبائل،

واعترفوا به حاكماً على المنطقة الجبلية، فجعل (تازروت) عاصمة له. وثار القبائل عليه، واتهمته ببيع البلاد للنصارى، ولكنه تمكن من إحباط محاولات القبائل لحرق عاصمته. إلا أن الرسولي ما لبث أن اختلف مع المقيم الإسباني (غوردانا) ١٣٣٣-١٣٣٧ هـ (١٩١٤-١٩١٨ م)، إلا أن موت (غوردانا) وضع حداً للخلاف. ورفض الرسولي عروض محمد عبدالكريم للتعاون ضد العدو المشترك. وبدأ الرسولي يقاوم انتشار دعوة محمد عبدالكريم إلى أن نشب القتال بينهما فأسر الرسولي، وتوفي في الأسر في عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م).

ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي :

وبرز في المنطقة الشرقية من الريف زعيم (بنى وريغال) الأمير «عبدالكريم الخطابي» الذي كان الحاكم الفعلي لمنطقته. واشتهرت منطقته بمعادنها فتهاقت عليه الإخوان (مقسمان) الألمان والسنينور (اجفريتا) الأسباني يبغون استثمار هذه المعادن. ولما شعر عبدالكريم بأهمية هذه المعادن سارع إلى إرسال ابنه الأصغر إلى مدريد لدارسة علم التعدين فتخرج مهندس مناجم من جامعة مدريد. أما ابنه الأكبر فكان قد درس الشريعة، واللغة وأصبح قاضياً في «مليك» وأصدر جريدة تلغراف الريف، وغداً مستشاراً للحاكم الإسباني لشؤون الريف. وخيل للكثيرين أن الأمور ستسير سيراً حسناً بين إسبانيا والأمير الخطابي.

ولكن الجنرال (غوردانا) المندوب السامي الإسباني لم يحسن التصرف. فقد طلب من الأمير عبدالكريم بنفسه تقديم الولاء، ولكن عبدالكريم رفض. فبادر الجنرال إلى إلقاء القبض على ابن عبدالكريم الأكبر القاضي محمد وزجه في السجن قرابة سنة. ولم يطمع الأمير عبدالكريم بأي عمل عدائي ضد الإسبان إلى أن أتم ابنه الأصغر دراسته في مدريد، وأخلى سبيل الأكبر. وبعد أن اطمأن إلى سلامة ولديه قطع علاقاته مع السلطات الإسبانية. وبدأت العمليات الحربية بين الأمير الخطابي وإسبانيا في ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م). وتوفي أثناء ذلك الأمير عبدالكريم وخلفه ابنه الأكبر القاضي محمد الذي اشتهر فيما بعد باسم الأمير محمد عبدالكريم الريفى. والتزم محمد عبدالكريم جانب الدفاع، ولم يحاول التحرش بالإسبان.

وكان الجنرال (غوردانا) قد توصل إلى اتفاقية مع الرسولى، وتمكن الرسولى من السيطرة على منطقة (جباله) وتهديد طنجة. ولما عين الجنرال (برنغر) «١٩١٨-١٩٢٢م» مندوباً سامياً خلفاً للجنرال (غوردانا)، قرر اتخاذ موقف حازم نحو الرسولى، فأعلن (برنغر) أن الرسولى ثائر، وبدأ عملياته الحربية مطارداً الرسولى خلال عامى ١٣٣٨-١٣٣٩ هـ (١٩١٩-١٩٢٠م). وفى عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢١م) هاجم الإسبان منطقة الرسولى، ووصل الجيش الإسبانى إلى بعد ستة كيلومترات من (تازروت) معقل الرسولى. وأعطى الرسولى مهلة لمدة أسبوع. اضطر بعده إلى قبول شروط الإسبان. ولكن الوضع كان قد تغير في أثناء هذه الأيام بعد أن أصيب الجيش الإسبانى بكارثة كبرى في منطقة أخرى من الريف فسارع الرسولى إلى قطع المفاوضات والتمرد مرة أخرى.

أصيب جيش إسبانى بقيادة الجنرال (سلفستر) قائد قطاع (مليلة)، بكارثة كبرى فقد زحف سلفستر في عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢٠م) نحو منطقة قبيلة الأمير عبدالكريم الخطابى، واحتل «أنوال» فأرسل عبدالكريم إليه محذراً إياه من التقدم أكثر من ذلك، ولكن (سلفستر) رفض الإصغاء إلى تحذيرات الأمير الخطابى. وفي عام ١٣٣٩ هـ (أول تموز ١٩٢١م) تقدم الإسبان اثنى عشر كيلومترا بعد (نوال) واقتربوا من (أغدر). وفي تلك الليلة بدأ عبدالكريم هجومه المعاكس، وبعد شهر واحد كان الريفيون قد قضوا على جيش (سلفستر)، ولم يبق بيد الإسبان في ذلك القطاع إلا حصن (مليلة). واعترف الإسبان بخسارة خمسة عشر ألف جندى، وثلاثين ألف بندقية، وأربعمائة مدفع رشاش، و١٢٩ مدفع ميدان، وأسر الريفيون ٥٧٠ أسيراً افتداهم الإسبان بمبلغ ١٣٨ ليرة استرينية. وهذه أكبر هزيمة ألحقها جيش عربى بجيش أوربي في التاريخ الحديث.

كان هذا النصر الكبير مفاجأة للجميع. ولو أدرك عبدالكريم أهمية انتصاره، ولو تابع زحفه لما ثبتت مليلة أمامه. ولكنه توقف وأتاح للإسبان فرصة جلب إمدادات جديدة بلغت «٦٠٠٠٠» مقاتل. وتمكن الإسبان في عام ١٣٣٩ هـ الثاني عشر من أيلول ١٩٢١م) من القيام بهجوم معاكس، واستعادة بعض ما فقدوه. وبلغت قوة الجيش الإبانى في الريف في عام ١٣٤١ هـ (مطلع عام ١٩٢٢م) أكثر من مائة وخمسين ألف جندى. وتمكن الجنرال (برنغر) من احتلال معقل الرسولى

في ١٣٤١ هـ (منتصف عام ١٩٢٢م)، ولكن الحكومة الإسبانية أجبرت على الاستقالة. وخلفه الجنرال (برنجت) ١٣٤٢-١٣٤٣ هـ (١٩٢٢-١٩٢٤م) الذي هادن الرسول ليتفرغ لمنازلة محمد عبدالكريم.

وفي غضون ذلك تمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على القبائل المجاورة، وتنظيم حكومة عاصمتها (أغدر) وإعلان قيام جمهورية الريف. كما أرسل وفداً إلى أوروبا زار فرنسا وانكلترا للدعاية لقضية جمهورية الريف. وتمكن محمد عبدالكريم من صد هجمات الإسبان، وفشلت المحاولات المختلفة للوصول إلى اتفاق سلمى معهم.

ووقع انقلاب في إسبانيا أدى إلى تغيير جذري في سياسة إسبانيا فقد استلم الحكم إثر الانقلاب الجنرال (بريمودي ريفيرا) في عام ١٣٤٢ هـ (١٢ أيلول ١٩٢٣م). وأعلن الجنرال في ١٣٤٣ هـ. أواسط عام ١٩٢٤م سياسة جديدة لإسبانيا في مراكش، وهي الانسحاب من المناطق الداخلية إلى مراكز حصينة على الساحل. وفي أثناء ذلك امتد ميدان نشاط الريفيين حتى وصلوا إلى أطراف تطوان، وقطعوا الطريق بينها وبين كل من طنجة، وشفشوان. وأشرف الجنرال (بريمودي ريفيرا) بنفسه على عمليات الانسحاب خلال النصف الثاني من عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٤م). وقد كلفت هذه العمليات الإسبان «٢١٢٥٠» إصابة كمايلي: قتلى (١١٠) ضابط و (٣٨٠٠) جندي، جرحى: (٧٠٠) ضابط، و (١٤٠٠٠) جندي، مفقودون: (٦٠) ضابط، و (٢٥٠٠) جندي.

وتمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على أكثر الريف، فقد أخضع قبائل منطقة (جبالا) إلى الغرب، وأخذ في مطلع عام ١٣٤٣ هـ ثورة في شفشوان، وأسر الرسول في ٢٧ كانون الثاني، واستولى على ثروته. وفي أيار ١٩٢٥م بدأت إسبانيا بمفاوضة محمد عبدالكريم لعقد هدنة شريفة. ولكن فرنسا تدخلت ضد الحركة الريف الاستقلالية.

تدخل فرنسا ضد الريفيين :

لم تتم فرنسا احتلال المناطق الجبلية المتاخمة للريف إلا في عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤م) في الوقت الذي وصل محمد عبدالكريم الخطابي فيه إلى أوج قوته.

وتوالت حركات الفرنسيين العسكرية ضد المناطق المجاورة للريف وضد القبائل الموالية لمحمد عبدالكريم الخطابي، كما تتالت تصريحات المارشال (ليوتي) منذراً ومخذراً. فقد انتقد (ليوتي) بشدة انسحاب الإسبان وادعى أنه مخالف للاتفاقية الفرنسية الإسبانية. كما حذر الدول الأوروبية النصرانية لاسيما بريطانيا من خطر انتصار المسلمين في الريف، وأثر ذلك على الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوروبي.

حاول محمد عبدالكريم الخطابي أن يتوصل إلى اتفاق مع فرنسا، فأرسل أخاه موفداً إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أرسل مندوباً إلى فاس للاتصال بالسلطات الفرنسية في مراكش، إلا أن جميع محاولاته قد باءت بالفشل. وهدد الزحف الفرنسي جمهورية الريف بإكمال حلقات الحصار حولها.

كانت قوات فرنسا في مراكش ٦٥ ألف جندي، وهي غير كافة لحرب الريف، فزادت فرنسا قوات جيشها بحيث بلغت ١٥٨ ألف جندي، ومائة واثنين وثلاثين طائرة، وضاعفت اسبانيا قواتها العسكرية حتى زادت على (١٢٠٠٠٠) جندي، فبلغت بذلك عدد القوة الإسبانية الفرنسية (٢٨٠٠٠٠) جندي، بينما لم تزد قوات جمهورية الريف على ستين ألفاً. وكان أكثر المحاربين في الجانبين قوات مغربية مراكشية، إذ ضم الجيش الفرنسي ١٢٠٠٠ فرنسي، ومثل هذا الرقم من الأوروبيين، و ١٣٣٠٠٠ مغربياً. أما الجيش الإسباني فقد ضم (٧٠٠٠٠) إسبانيا، وثلاثة عشر ألف مغربي. فبلغ عدد المغاربة المحاربين ضد استقلال الريف ضعف عدد المغاربة المدافعين عن استقلال الريف. وأشرف على وضع الخطط الحربية الفرنسية قواد من ألمع قادة فرنسا العسكريين كان من بينهم المارشال (بيتان) والجنرال (ليوتي). واجتمع المارشال (بيتان) بالجنرال (دي ريفيرا) للاتفاق على خطة عسكرية موحدة ضد جمهورية الريف. واتفقت كل من اسبانيا وفرنسا بأن لاتعقد مع الريف صلحاً منفرداً. وفشلت محاولات محمد عبدالكريم الخطابي للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف باستقلال جمهورية الريف.

بدأ الريفيون هجومهم على الخطوط الفرنسية في ربيع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م). وتمكن الريفيون من خرق الجبهة الفرنسية، وأصبح موقف الفرنسيين حرجاً في قطاع (تازة) إلى الشرق من (فاس)، فأرسلت الحكومة الفرنسية المارشال

(بيتان) لإنقاذ الموقف، وعين الجنرال (ستاسلاس فوليه) قائداً للقوات الفرنسية في مراكش. وفي خريف العام نفسه، بدأ الفرنسيون هجوماً معاكساً بعد أن مهدوا له بقصف شديد طوال اليوم العاشر من أيلول في جهة (ورغة). كما هجم الفرنسيون في جهة (تازة) محاولين الاتصال بالقوات الإسبانية الزاحفة من الساحل، ولكن الأمطار أوقفت الحركات الحربية. وكنتيجة للمعركة التي بدأت في الربيع وانتهت في الشتاء من عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) فشل كل فريق في الوصول إلى أهدافه فلم يوفق الريفيون في إثارة قبائل الأطلس خلف الخطوط الفرنسية، على الرغم من مواقفهم البطولية ضد المستعمر خلال الحرب العالمية الأولى ومستقبلاً، وفشل الفرنسيون وإسبان في محاولتهم تحطيم جيش الريف أو قسمه إلى جزأين.

اغتنم الفرنسيون فرصة توقف الحركات الحربية خلال فصل الشتاء، وحاولوا استمالة القبائل الموالية لجمهورية الريف. وبدأت القبائل تنفض من حول راية الجمهورية الريفية، وتسارع إلى الحصول على أفضل الشروط من الفرنسيين أو الإسبان وحاول محمد عبدالكريم الخطابي في مطلع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م) أن يقوم بنشاط عسكري ليوقف هذا الانحلال، ولكن فشلت محاولته. فلجأ إلى المفاوضات وإرسال الوفود إلى أوروبا ونشر الرسائل في الصحف عن غاياته السلمية، واستعداده للدخول في مفاوضات الصلح.

وافقت الحكومتان الفرنسية والإسبانية على عقد مفاوضات للصلح في وجده في ٣ شوال ١٣٤٤هـ (١٥/٤/١٩٢٦م). ووصل وفد الريف إلى وجده، واستمرت المفاوضات مدة ثلاثة أسابيع. ولكن لم يستطع الوفدان الوصول إلى اتفاقية رغم استعداد محمد عبدالكريم الخطابي للتنازل والانسحاب إلى بلد إسلامي. وبدأ الجيشان الإسباني والفرنسي هجوماً فوراً، والتقى الجيشان معاً بعد عشرة أيام من القتال، فطلب محمد عبدالكريم الخطابي وقف العمليات الحربية، وعرض الاستسلام دون قيد أو شرط. ولكن الفرنسيين طلبوا منه إطلاق سراح الأسرى فنفذ هذا الشرط، وسلم نفسه للقوات الفرنسية.

واستمرت الحركات الحربية بعد ذلك زمناً. فقد أخرج سكان (شفشوان) مندوب محمد عبد الكريم الخطابي من بلدهم في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٤هـ

(١ حزيران ١٩٢٦م) كما انتخبت قبائل (جبيالا) زعيماً لهم. واستمر الزحف الإسباني، واحتل الإسبان (شفشوان). وما أن اقترب فصل الشتاء حتى كان الإسبان قد أتموا احتلال الريف واتفقت كل من إسبانيا وفرنسا على نفي محمد عبدالكريم الخطابي إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهندي.

ولاشك أن هذه الحركة الوطنية كادت أن تعصف بالوجود الأجنبي الاستعماري لو التفت حولها القوى الوطنية والقبايل، ولو وجدت تأييداً من القوى الإسلامية في الخارج. ويعزى فشل ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي إلى عدة عوامل منها عدم تأييد القبائل المغربية له بشكل كبير وانفضاض أنصاره من حوله، ونجاح فرنسا في التغلب على المقاومة الداخلية، والفارق الكبير في الإمكانيات المادية، والعتاد وأعداد الجند، مع العلم أن معنوية الريفيين كانت أكبر، فضلاً أن فرنسا ضمنت حياد الدول الأجنبية وخاصة بريطانية وهي التي حاول محمد عبدالكريم الخطابي كسبها إلى جانبه، كما أقنعت إسبانيا بالقتال، وأخيراً إلى سياسة التدمير والإبادة التي اتخذتها فرنسا وإسبانيا لإرهاب السكان ولتفريغ شحنة من الحقد الصليبي.

النضال السياسي السلمي ١٣٤٤-١٣٦٣ هـ (١٩٢٦-١٩٤٤م):

بعد أن فشل المراكشيون في عهد النضال المسلح في تحقيق أي هدف من أهدافهم، وبعد أن تم لإسبانيا وفرنسا سحق كل مقاومة عسكرية في البلاد، لجأ الوطنيون إلى النضال السياسي، فبرزت خلال هذه الفترة أحزاب عديدة في منطقتي الاحتلال الإسباني والفرنسي. ومالت هذه الأحزاب إلى اللين في مطالبها، فلم تستهدف الاستقلال التام، وجلاء القوات والنفوذ الأجنبي، بل اكتفت بالمطالبة بالإصلاحات، والحريات، وحماية المراكشيين. ولكن هذا الهدوء عكر مراراً بسبب إجراءات طائشة اتخذها المستعمرون. فقد استثارت السياسة التي اتبعتها فرنسا نحو البربر شعور المسلمين في مراكش والخارج. كذلك حدثت اضطرابات دامية ضد اليهود في عامي ١٣٥٢-١٣٥٥ هـ (١٩٣٣-١٩٣٦م)، واضطرابات عمالية بتحريض من النقابات الفرنسية استهدفت فرنسا سياسة إبعاد البربر عن إخوانهم العرب في مراكش. وفي سبيل تنفيذ هذا الغرض استصدرت ظهيراً (مرسوماً) في ١٣٣٣ هـ (١٩١٤م) أعفت فيه البربر من تطبيع الشريعة

الإسلامية، ودراسة اللغة العربية، وسمحت لهم بالتقاضى بموجب العادات، وباللغة المحلية (البربرية). واستصدرت في منتصف عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٢م) ظهيرا (مرسوماً) نظم انتقال الأراضي وملكيتهما في المناطق البربرية بشكل يتعارض والشريعة الإسلامية. ثم خطت فرنسا خطوة ثالثة فاستصدرت ظهيراً في عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م) خطت فيه خطوة كبرى في محاربة الإسلام واللغة العربية في مناطق البربر. ونص هذا الظهير على أن يحكم شيوخ القبائل في مناطقهم حسب العرف والعادة، وعلى تشكيل محاكم تحكم حسب عادات القبائل البربرية. وثار تائرة مسلمين في كل مكان. فقامت مظاهرات احتجاج في فاس والرباط وشكلت اللجان للدفاع عن اللغة، والدين، والكيان. وشجب المؤتمر الإسلامي في القدس الذي انعقد آخر عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١م) هذا الظهير. واحتج المسلمون في الأمصار الإسلامية كافة على ذلك. وعقد مؤتمر في المجلس البلدي في مدينة فاس لدراسة هذه الحالة، وشكل وفد من العلماء، والأعيان، والشباب سافر إلى الرباط وقدم إلى السلطان عريضة تحوى مطالب البلاد وهي:

١ - إلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربري.

٢ - توحيد التشريع والإدارة في البلاد.

٣ - تركيز جميع السلطات في يد السلطان وحكومته.

وأُسست صحف عديدة للدفاع عن مصالح الوطن. فصدرت مجلة «المغرب» في باريس، وجريدة عمل «الشعب» في فاس بالفرنسية، وجريدة «الحياة» ومجلة «السلام» في تطوان بالعربية، ونشأ أول حزب مغربي باسم «كتلة العمل المغربي» أواخر عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م). ويشكل هذا الحزب حركة عربية إسلامية، تشبه الدستور التونسي، ورابطة العلماء في الجزائر، ويضم المتعلمين الذين درسوا في الجامعات الفرنسية، واتصلوا برفاقهم من أبناء البلاد العربية الأخرى. وقدمت الكتلة مذكرة المطالب المغربية للسلطان وفرنسا. وتتلخص المطالب بمايلي:

١ - إلغاء مظاهر الحكم المباشر الفرنسي، وتطبيق المعاهدة نصاً وروحاً، وقيام حكم ملكي دستوري.

٢ - إلحاق المغاربة بالوظائف.

٣ - تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد ووحدة البلاد المراكشية.

٤ - الفصل بين السلطات.

٥ - تأسيس مجالس بلدية، وإقليمية، ومجلس وطنى جميع أعضائها من المغاربة. واستجاب الشعب للكتلة الجديدة وأيدها. وبشرت الكتلة عملها بنشاط، وسعت الى نشر التعليم، وحماية الثقافة العربية، وتنمية الوعى بين الشباب. وحاولت الكتلة الاستفادة من قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا. فعقدت مؤتمراً وطنياً في الرباط في ١٣٥٥ هـ (٢٥ تشرين أول ١٩٣٦ م)، واتخذت فيه قرارات مستعجلة قدمت الى المقيم الفرنسى. وبشرت باستكتاب عرائض وقعها أفراد الشعب تأييداً لمطالب الكتلة. وعقدت اجتماعاً آخر في الدار البيضاء. ولكن المقيم الفرنسى الجنرال «نوجس» ١٣٥٥-١٣٦٢ هـ (١٩٣٦-١٩٤٣ م) بادر إلى اعتقال ثلاثة من رجال الكتلة. فأعلن الإضراب العام، وقامت المظاهرات، ونشبت معارك عنيفة بين المتظاهرين والجيش، فتراجع المقيم الفرنسى، وأخلى سبيل المعتقلين، وسمح بإصدار أربع صحف عربية، وواحدة فرنسية. وزاد نشاط الكتلة بعد هذا النجاح، فاقتتحت مكتباً لها في فاس، وانتخب «علال الفاسى» رئيساً للكتلة فانسحب محمد الوزانى من الحزب. وبادرت السلطات الفرنسية إلى حل الحزب في التاسع من آذار (١٩٣٧ م) ١٣٥٦ هـ.

وتزعم فرع الكتلة في منطقة الاحتلال الإسباني السيد عبد الخالق الطريسى، ولكن بعد نشوب ثورة فرانكو انفصل فرع الحزب عن الجنوب. وتلا ذلك انشقاقات أخرى في الفرع الشمالى. وأصدر الطريسى جريدة «الحياة» في تطوان في ١٣٥٣ هـ آذار (١٩٣٤ م)، وأسس المعهد الحر، وشكل فرق الفتيان المغاربة، كما اشترك مع الشريف الوزانى، والطيب بنون، ومحمد الفاسى في تشكيل عصبة الفكر المغربى. ولما استقل حزبه عن الكتلة في الجنوب دعاه باسم حزب الإصلاح الوطنى. واستمر هذا الحزب وثيق الاتصال بالحزب الوطنى برئاسة علال الفاسى ثم اندمج عام ١٣٧٦ هـ بحزب الاستقلال. وانشق عن الطريسى محمد بودرة الذي شكل حزب الأحرار، فأصدر جريدة الريف، وكذلك انشق محمد الملكى الناصرى، فألف حزب الوحدة، وأصدر جريدة الوحدة المغربية وأدار المعهد الخليفى.

وأعاد الوطنيون في منطقة الاحتلال الفرنسى تشكيل حزبهم وسموه الحزب

الوطني برئاسة علال الفاسي. أما محمد الوزاني فقد أسس اللجنة القومية، ثم شكل حزب الاستقلال الديمقراطي الذي جعل هدفه التدرج في العلاقات مع فرنسا وتثبيت حكم دستوري نيابي وأصدر جريدة «الرأي العام» العربية لتنتشر مبادئ الحزب الذي اقتصر نشاطه على المدن. ولما ازداد نشاط الحزب الوطني بادر الفرنسيون إلى اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية وإرسالهم إلى المنفى. وأصبح نشاط الحزب يجري في السر.

وانتشرت الاضطرابات عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) في البلاد. فقد بدأ العمال إضرابهم بتحريض من اتحاد العمل الفرنسي، فبادرت السلطات إلى حل حزب العمال على الفور. ونشبت الاضطرابات في مدينة مكناس بسبب إعطاء مياه الري للفرنسيين، وحرمان المراكشيين منها. وأشرف المقيم العام على إخماد هذه الاضطرابات بنفسه، ولكنه واجه بعد أقل من شهر حملة عنيفة بدأت في المساجد. وجرت اعتقالات واسعة في الرباط وفاس واعتقلت القوات الفرنسية المصلين في جامع فاس، وأصدر الوزير الأعظم قراراً يمنع استعمال المساجد في أغراض سياسية.

ونزلت الجيوش الأمريكية في مراكش عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) فأحدث ذلك أثراً كبيراً في مراكش، فقد رحب السلطان محمد الخامس بالأمريكيين، وعقد اجتماعاً مع روزفلت في الدار البيضاء في ١٣٦٢هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٤٣م)، فوعده روزفلت بتأييد استقلال مراكش. وأصدر الوطنيون مجلة «رسالة المغرب الغربي» للتعبير عن الشعور الوطني. ودخل النضال في مراكش مرحلة جديدة هي المطالبة بالاستقلال التام. ولم يكتف الوطنيون بعد الآن بمجرد المطالبة بنصيب أكبر من الحكم الذاتي. بل تجاوزوا ذلك وتخلوا عن الأفكار القديمة التي تعترف بمعاهدة الحماية وتقر لفرنسا ببعض الحقوق، وتحرروا فكرياً من ارتباطهم الفرنسية وفقدوا كل ثقة بفرنسا. وسبق الوطنيون في مراكش في هذا الأمر إخوانهم في تونس وفي عدد من البلاد العربية الأخرى.

دور النضال في سبيل الاستقلال التام ١٣٦٣ - ١٣٧٦ هـ (١٩٤٤ - ١٩٥٦ م):

اجتمعت الأحزاب الوطنية المغربية واتخذت في ١٦ محرم ١٣٦٣ هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤ م) ميثاقاً تضمن الأهداف الجديدة للمغرب. وقد وقع هذه الوثيقة قرابة ستين زعيماً وطنياً، وتضمنت المطالب الجديدة مايلي:

- ١ - المطالبة بالاستقلال التام ووحدة الأراضي المغربية.
- ٢ - إقرار الملكية الدستورية كنظام للحكم.
- ٣ - التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمراً داخلياً لاحقاً للفرنسيين بالتدخل في أمره.

وهكذا قرّر الوطنيون في المغرب أن نظام الحماية لا يمكن أن يحقق شيئاً، وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح.

ونشأ عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) حزب جديد حل محل الحزب الوطني. فقد تشكل حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي، وأمانة سر أحمد بلفريج، وضم أعضاء الحزب الوطني، وأساتذة جامعة فاس، وأصدر الحزب جريدة «العلم» بالعربية، وجريدة «الاستقلال» بالفرنسية، واندمج فيه فيما بعد حزب الإصلاح في الريف، وبلغ عدد أعضائه مليون ونصف مليون عضو. وكان هذا الحزب هو المسؤول الرئيسي عن مطالب الأحزاب الوطنية الأنفة الذكر. وقد تضامن الشعب مع الحزب في هذه المطالب. وأيدها السلطان محمد بن يوسف الذي شكل لجنة لدراستها، وعقد مؤتمراً لأعيان البلاد وعين لجنة اتصال مع الحزب. واتخذ المقيم العام الفرنسي (جبريل بيو) ١٣٦٢-١٣٦٥ هـ (١٩٤٣-١٩٤٦ م) إجراءات تعسفية شديدة. فقد أمر باعتقال أحمد بلفريج، ومحمد اليزيدي وعدداً من الزعماء. وقامت مظاهرات عنيفة تضامناً مع الحزب قمعها الفرنسيون بشدة، ونفذوا حكم الإعدام بعدد من الشباب في فجر ذكرى المولد النبوي الشريف، ولكن التأييد الشعبي للحركة كان كبيراً فاضطرت فرنسا للتراجع وتغيير مقيمها.

وجاء مراكش مقيم جديد هو «أريك لابون» ١٣٦٦-١٣٦٧ هـ (١٩٤٦-١٩٤٧ م) الذي أعاد الزعماء المنفيين أمثال: علال الفاسي (من الغابون) وأحمد بلفريج (من كورسيكا) ومحمد الوزاني (من بنزرت)، كما سمح بإصدار

الصحف العربية. وفي منتصف عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦م) قدم المقيم اقتراحاً لإجراء انتخابات المجالس في المدن والأرياف على أن يشترك الفرنسيون بالأولى، ولكن حزب الاستقلال، والسلطان عارضاً اشتراك الفرنسيين في الحكم والمجالس المنتخبة. واقترح حزب الاستقلال إلغاء معاهدة الحماية. وعقد معاهدة استقلال، وقام السلطان في ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م) بأول مظاهرة ضخمة تأييداً للمطالب الوطنية. فقد عزم السلطان على زيارة طنجة، ومنطقة الاحتلال الإسباني، ولم يثن السلطان عن عزمه المذابح التي قام بها الفرنسيون في الدار البيضاء. واستقبل السلطان استقبالاً حافلاً في المنطقتين، وألقى خطاباً هاماً في طنجة. وأعلن السلطان في خطابه الهام وحدة المغرب وأنه جزء لا يتجزأ من البلاد العربية. وكانت هذه أول زيارة ملكية لطنجة منذ عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩م)، وأول مرة يعلن فيها سلطان المغرب عن وحدة أراضي المغرب. ويطالب باستقلالها، وأنه ضمن البلدان العربية.

وئارت نائرة الفرنسيين على هذا الخطاب واعتبروه تحدياً لفرنسا. وبادرت فرنسا إلى تغيير مقيمها في مراكش فأرسلت الجنرال «الفونسو جوان» ١٣٦٦-١٣٧١ هـ (١٩٤٧-١٩٥١م) كرجل حديدي لإرهاب السلطان الوطنيين. «وجوان» من مواليد الجزائر، نشأ وهو يعتقد بحيوية احتفاظ فرنسا بممتلكاتها في المغرب بأى ثمن. وبدأ «جوان» بتوزيع التهديدات منذ أن وطأت قدماه أرض مراكش. وبادر «جوان» بإقناع عدد من العلماء ليصدروا فتاوى ضد أعمال السلطان الجريئة وأنها مخالفة للدين في كثير من جوانبها قابوا ذلك. وسعى «جوان» إلى تشوية اسم حزب الاستقلال متهاً إياه بأنه ومجموعة من المثقفين الناقمين العاطلين عن العمل لا يمثلون إلا أنفسهم.

حاول حزب الاستقلال التفاوض مباشرة مع باريس، فأوفد عمر عبدالجليل، وأحمد الحمياني، وعبدالكريم جلون إلى باريس لتبوير الرأي العام الفرنسي، ثم أوفد أحمد بلقريج خريج السوربون إلى باريس لمواصلة هذا النشاط فقضى شهرين فيها. وأخيراً ذهب رئيس الحزب علال الفاسي لإقناع باريس بحسن نيات المواطنين، فشرع أن لا أمل بالتفاهم بعد أن منح «جوان» سلطات واسعة وأبيح له خلع السلطان. فبادر علال الفاسي إلى نقل مركز نشاطه إلى القاهرة التي

وصل إليها في ١٣٦٦ هـ (أيار ١٩٤٧م) واتصل بالأمير محمد عبدالكريم الخطابي الذي لجأ إلى مصر، وتولى زعامة مكتب المغرب العربي فيها.

ووقف السلطان موقفاً صلباً من الجنرال «جوان». فقد رفض توقيع مشروعات القوانين المعروضة، وأحالها على لجان وزارية لدراستها فكانت هذه اللجان تضع دوماً مشروعات معاكسة يقرها السلطان. ورفض السلطان مشروع تشكيل وزارة مشتركة. ومجلس شورى مشترك، ورفض مبدأ اشتراك الفرنسيين بهذه المجالس.

ورأت فرنسا أن تجامل السلطان فدعته لزيارة باريس. ووصل السلطان إلى باريس في الأيام التي تلت العيد الأضحى ١٣٦٩ هـ (أول تشرين الأول ١٩٥٠م) مصحوباً بوزرائه، وبعض القواد، والأعيان وديوانه الخاص وقدم في اليوم التالي مذكرة إلى رئيس الجمهورية، وطالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية ١٣٣١ هـ (١٩١٢م). ودرست الوزارة الفرنسية مذكرة السلطان بعد أن تعرضت لضغط شديد من الفرنسيين في مراكش، وقرر مجلس الوزراء الفرنسي مواصلة مهمة فرنسا في المغرب مع استعدادها لإدخال بعض الإصلاحات التي تدرسها لجنة فرنسية مغربية. وقدم السلطان مذكرة ثانية أعلن فيها أسفه لاستمرار تمسك فرنسا بمعاهدة ١٣٣١ هـ (١٩١٢م) وتفضيل مصالح المستوطنين الفرنسيين، وطالب من جديد بإعلان استقلال المغرب، وعقد معاهدة مع فرنسا على أساس الاستقلال.

وعاد السلطان إلى بلده دون أن يحقق شيئاً. وأعلن الجلاوي تأييده لفرنسا، وانتقد السلطان لاعتماده على «حزب الاستقلال» الذي لا يمثل إلا سكان المدن. إلا أن الشعب أظهر تأييده للسلطان، ولحزب الاستقلال في الاحتفالات بذكرى جلوس السلطان. ونادى الأعضاء المنتخبون في مجلس شورى الإقامة العامة (مكتب المقيم العام الفرنسي) بفشل نظام الحماية وطالبوا بإعلان الاستقلال، فبادر الجنرال «جوان» إلى طرد المتكلم السيد محمد الاغزاوي من المجلس فغادر القاعة محتجاً ومتضامناً معه احمد اليزيدي، ومحمد العراقي، وأكثر الأعضاء المنتخبين، وذهبوا جميعاً إلى القصر فاستقبلهم السلطان واستمع إلى مطالبهم.

ولجأ الفرنسيون مرة أخرى إلى التهديد باستخدام القوة. فقد استقبل السلطان محمد ابن يوسف الجنرال «جوان» قبيل سفر الجنرال إلى أمريكا في مطلع عام ١٣٧١ هـ (١٩٥٢م) وقدم الجنرال إنذاراً إلى السلطان يطالبه فيه بوجوب التبرؤ

من حزب الاستقلال، وطرد أعضاء الديوان، وبعض كبار الموظفين وتوقيع المراسيم الموقوفة. أما إذا رفض السلطانات تنفيذ هذه الطلبات فما عليه إلا أن يتنازل عن العرش وإلا خلعتة فرنسا بالقوة. وعاد الجنرال من أمريكا وجدد إنذاره، وحاصرت القوات الفرنسية القصر الملكي واحتلت المدن الرئيسية. واضطر السلطان في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٢م) إلى توقيع بعض المراسيم، وعزل أعضاء ديوانه، وعزل رئيس جامعة القرويين في فاس. وفي اليوم التالي أصدر السلطان بياناً أعلن فيه أنه فوق الأحزاب، وشجب العنف والانقسامات المخالفة للدين، وأكد على الصداقة الفرنسية. وكانت الجامعة العربية قد بحثت الحالة في المغرب فشجبت عمل فرنسا، وأيدت المغرب واغتتم السلطان فرصة وجود مندوب جريدة «الأهرام» المصرية في الرباط «محمود عزمى» فأكد له بأنه رضخ مكرهاً. ونظم حزب الاستقلال في عيد الجامعة العربية مظاهرة ضخمة في طنجة. رفعت فيها أعلام الدول الآسيوية والإفريقية.

وأثرت قضية المغرب على الصعيد الدولي في الخريف. فقد عرضت كتلة الدول الإسلامية الإفريقية قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة إبان اجتماعها في باريس إلا أن الجمعية العمومية قررت تأجيل النظر في القضية. واحتفل في عام ١٣٧٢هـ (تشرين الثاني ١٩٥٢م) حزب الاستقلال بذكرى تولى السلطان العرش، فاشتركت الوفود العربية في الاحتفال وألقى وزير خارجية مصر خطاباً. وفي الرباط أعلن السلطان في المناسبة نفسها ضرورة إلغاء معاهدة الحماية، ودعا الشعب إلى الهدوء.

وحدث تطور آخر في النضال. فقد غيرت فرنسا مقيمها (سفيرها) جوان، وأرسلت الجنرال «أجستين جيوم» الذي وصل إلى البلاد في نهاية عام ١٣٧١هـ (في الثامن عشر من آب ١٩٥١) والذي قدر له أن يلعب دوراً خطيراً. وكانت الأحزاب المغربية قد تجمعت قبل ذلك في الشهر الرابع (نيسان)، وشكلت جبهة وطنية قدمت في (الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥٢م) مذكرة إلى السلطان كررت فيها الأمانى الوطنية التي سبق أن أعلنتها في اليوم نفسه قبل ثمانية أعوام.

وإزدادت حماسة العالم العربي والإسلامي لقضية المغرب. فقد قدمت الدول العربية احتجاجاً إلى هيئة الأمم المتحدة، وفرنسا، كما طالب بعضها كالأردن

بتدخل الولايات المتحدة. وقامت مظاهرات صاحبة ومعادية لفرنسا في لبنان، والباكستان. واجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في الثالث عشر من آذار، وقررت الاحتجاج على أعمال فرنسا والتهديد بإثارة القضية في هيئة الأمم المتحدة. ولكن وزارة الخارجية الفرنسية رفضت مذكرات احتجاج سعودية، وأردنية، وسورية، ومصرية.

وزاد نشاط السلطان بعد أن رأى هذا التأييد المعنوي الكبير في الداخل والخارج. فأرسل في الرابع عشر من آذار مذكرة إلى الرئيس الفرنسي أيد فيها المطالب الوطنية. وردت فرنسا رافضة المطالب الوطنية مقدمة عروضاً جديدة رفضها السلطان بدوره وأصدر بعد أسبوع بياناً رسمياً شرح فيه أوجه الخلاف.

وأثيرت قضية المغرب مرة أخرى في هيئة الأمم المتحدة. فقدم العراق مذكرة إلى هيئة الأمم طالباً عرض القضية. وأيد طلب العراق ثلاث عشرة دولة عربية وإسلامية. وأقرت اللجنة التوجيهية إعطاء صفة الاستعجال للقضية. وناقشت اللجنة السياسية في أواخر عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) موضوع المغرب فرفضت مشروعاً عربياً آسيوياً. وأقرت مشروعاً مائعاً قدمته دول أمريكا اللاتينية. وقبلته فيما بعد الجمعية العمومية بأكثرية ٤٥ صوتاً.

وحدث أثناء نقاش قضية تونس ومراكش في هيئة الأمم أن اغتال الفرنسيون الزعيم العمالي التونسي «فرحات حشاد»، فأعلن حزب الاستقلال، والاتحاد النقابي المغربي الإضراب العام تضامناً مع تونس. ولكن الفرنسيين اغتتموا الفرصة للقيام بمذبحة كبيرة في الدار البيضاء قتل فيها أكثر من أربعة آلاف مواطن مغربي. واعتقل الفرنسيون زعماء الاستقلال والاتحاد النقابي، وأعلنوا حل الحزب، وعطلوا الصحف العربية. وسجنوا، وعذبوا، وشردوا آلاف المواطنين. ودفعت فرنسا أكثر من ٢٧٠ من أعيان، وقواد مراكش إلى توقيع عريضة في ١٣٧٢هـ (أواخر أيار ١٩٥٣م) طالبوا فيها بخلع السلطان لمعارضته للإصلاحات، ولثقافته العصرية التي تؤذي شعور الإسلام، ولاتجاهاته المعادية فجرد من رئاسته الدينية. وعقد «الجلالوي» مؤتمراً معادياً للسلطان في الثالث من ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٣ آب ١٩٥٣م) نادى فيه بخلع السلطان. وفي يوم عيد الأضحى المبارك، اعتقل السلطان، وأفراد عائلته، ونقلوا بالقوة إلى كورسيكا،

ثم إلى مدغشقر ونصب محمد بن عرفة سلطاناً على المغرب. وأصبحت المعركة سافرة بين الشعب العربي في المغرب وقى الاستعمار الفرنسي. وخاضها هذه المرة جميع أفراد الشعب من مثقفين، وعمال. وعلماء من عرب وبربر من المدن والقرى والأرياف. ولم يعد بإمكان الساسة إقناع الشعب بالاكْتفاء بالنضال السلمى لاسيما وأن أساليب القمع الاستعماري قد اتجهت نحو العنف واتخاذ إجراءات تؤدي إلى الانصهار أو الإبادة. فخرج الشعب على إرادة زعمائه وقابل العنف بالعنف واستطاع المجاهدون في المرحلة الأولى القضاء على عدد كبير من المتعاونين مع فرنسا والموالين لها.

استمرت الأحوال مضطربة في المغرب بعد نفي السلطان. وعقدت القبائل الريفية مؤتمر في ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٣ هـ (العشرين من كانون الثاني ١٩٥٤م) حضره الجنرال (غارسيا) المندوب الأسباني.

واتخذ المجتمعون قراراً باستنكار أعمال فرنسا، وتأييد السلطان محمد الخامس. وفي منطقة الاحتلال الفرنسي استمر استبسال الفدائيين وجرت محاولة لاغتيال محمد بن عرفة وغيره من المتعاونين مع فرنسا، كما قاطع المراكشيون البضائع الفرنسية، وكثرت الاضطرابات. وغيرت فرنسا ممثلها وأتت (بفرنسيس لاکوست) مقيماً عاماً جديداً ولكن ذلك لم يحسن سير الأحوال، وعادت الدول العربية والإسلامية إلى عرض المشكلة على هيئة الأمم المتحدة في الوقت الذي أصر فيه حزب الاستقلال على رفض أي حل في ظل ابن عرفة.

وتحت ضغط الرأي العام الدولي والمقاومة الداخلية المغربية، تراجعت فرنسا عن موقفها فأعدت السلطان المنفى إلى عرشه بعد عامين من الصراع المرير، وقد عاد السلطان بعد أن صدر تصريح مشترك بينه وبين فرنسا في ٢١ ربيع الأول ١٣٧٥ هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) اعترفت فيه فرنسا باستقلال مراكش وبإقامة ملكية دستورية بها. واستمرت المفاوضات بعد ذلك حتى انتهى الطرفان إلى توقيع اتفاقية ٢٠ رجب ١٣٧٥ هـ (٢ آذار ١٩٥٦م). وتتضمن الغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مراكش ووحدة الأراضي المغربية. وبعد شهر صدر بيان إسباني مغربي مماثل. وفي ١٠ شوال ١٣٧٥ هـ (العشرين من أيار ١٩٥٦م) استعاد المغرب حريته السياسية بعد أن عقد اتفاقاً سياسياً مع فرنسا، ونص على التعاون في

السياسة الخارجية، والتشاور في حالة التهديد بأى صفة من الصفات. وعدم اتخاذ موقف في السياسة الخارجية يتعارض مع مصالح الطرف الآخر. كما نصت الاتفاقية السياسية على التزام المغرب بالمعاهدات والاتفاقات التي تمت في عهد الحماية. والظاهر أن المقصود بهذا هو مراعاة الاتفاقيات المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قواعدها العسكرية. وفي نهاية العام الغى النظام الدولي لطنجة، وعادت للمغرب بذلك وحدته السياسية.

اتخذت مراكش اسم المغرب رسمياً للدولة، وقبلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) ثم دخلت الجامعة العربية عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م). وقد اهتم السلطان محمد بن يوسف الخامس بإنشاء جيش وطني قوى، وتوسيع وتعريب التعليم والقضاء، وإلغاء القواعد الأمريكية الموجودة في البلاد، وتم ذلك ما بين ١٣٨٣-١٣٩١هـ (١٩٦٣-١٩٧١م)، وأخيراً تدبير القروض اللازمة للتنمية الاقتصادية مع فرنسا، وقد نجح المغرب في ذلك ولكن السلطان محمد بن يوسف عاجلته المنية ١١ رمضان ١٣٨٠هـ (٢٦ شباط ١٩٦١م) قبل أن يرى جلاء القوات الفرنسية والأمريكية عن بلاده والتي تمت في عهد خلفه ابنه الملك الحسن الثاني.

وقد مرت علاقات المغرب مع الدول العربية المجاورة بأزميتين إحداهما مع الجزائر تتعلق بالحدود في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)، والأخرى تتعلق بالاعتراف باستقلال موريتانيا. وقد سويت الأزميتان بروح الأخوة كما نشأت أزمة ثالثة بشأن الصحراء المغربية في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ولا زالت المشكلة قائمة بين المغرب والجزائر بشأنها بعد أن حصلت الصحراء على استقلالها وتقاسمتها المغرب وموريتانيا دون الجزائر. ولا زالت الدول العربية تحاول حل هذه الأزمة بروح الأخوة والتضامن العربي. أما الجيوب الإسبانية كمدينتي (سبتة) و (ميلله) فلا زالت تحت الحكم الإسباني الذي استمر قرابة ستة قرون. ويبدو أن المغاربة لا يهتمون كثيراً باستعادتها بعد أن شعروا بأن سكان هاتين المدينتين أكثرية من النصارى ولغتهم إسبانية وثقافتهم إسبانية أيضاً، وهم لا يمتون بصلة إلى المغرب، لأن إسبانيا قد صبغتها بصبغة إسبانية من ناحية اللغة والدين.

وجابهت البلاد في الميدان الداخلي مشكلات عديدة. فقد بدأ الانقسام واضحاً

في السراى بين أعضاء الوزارة الائتلافية الأولى التي شكلها محمد البكاي (١٩٥٥/١٢/٧-١٩٥٦/١٠/٢٦) ولا سيما بين وزراء حزب الاستقلال وحزب الشورى-والاستقلال «الاستقلال الديمقراطي» وعارض وزراء حزب الشورى والاستقلال في حل منظمة كاديا الصهيونية (أول حزيران ١٩٥٦م) وسمح وزير المواصلات للبريد المغربى بالتعامل مع دولة اليهود. وطالب وزيران من وزراء هذا الحزب شطب كلمات العروبة والإسلام من مشروع بيان الحزب الذي أعد أوائل العام. ودعت جريدة الراى العام الناطقة بلسان ذلك الحزب إلى قيام ديمقراطية لادينية، ونادى زعيم الحزب عبدالقادر بن جلون بأن الحزب لاديني وطالب بمشاركة اليهود في ادارة الدولة.

واغتتم حزب الاستقلال هذه الفرصة للطعن بحزب الشورى ولا سيما بعد أن انتشرت أنباء اعتراضات محمد حسن الوزانى الأمين العام لحزب الشورى على اتجاهات حزبه اللادينية. وحمل علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال في جريدة العلم على هذا الاتجاه المعادى للعروبة والإسلام، وانتقد بشدة العلاقات/البريدية مع دولة اليهودية وأعاد البكاي تشكيل وزارته دون أن يضم وزراء من حزب الشورى، وبقيت الدعوة اللادينية قوية تحت شعار «التقدمية». وانتقد «التقدميون والقوميون» وزارة بلفريج لأنها تضم وزيرا يهوديا بينما أيدوا وزارة عبدالله إبراهيم «التقدمية» واعتبروا إقالتها من قبل الملك عملا «رجعيا» يعيد مراكش إلى اتباع سياسة دينية إسلامية. وشكل التقدميون في ١٣٧٩هـ (تشرين الثاني ١٩٥٩م) تجمعا جديدا سموه الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية برئاسة المهدي بن بركة. ونال هذا الحزب تأييد اتحاد العمل المغربى الذي يضم أكثر من نصف مليون عامل بزعامه محجوب بن صديق، كما أيدته قادة جيش التحرير المغربى، وتبدو هذه الكتلة التقدمية قوية في الرباط وطنجة والدار البيضاء بينما تبرز قوة حزب الاستقلال والاتحاد المغربى للعمل في المدن القديمة كفاس ومراكش التي تعزز بطابعها الإسلامى.

الفصل السابع موريتانيا

يطلق على موريتانيا اسم (شنقيط) وهو الاسم العربي الإسلامي الذي ظل قائماً حتى جاء الاستعمار الفرنسي وأطلق عليها اسم موريتانيا وهي أرض مغربية منذ فجر الإسلام حتى جاء الاستعمار المذكور، وفصلها عن المغرب، ويعود تاريخ انتشار الإسلام فيها إلى النصف الثاني من القرن الأول الهجري أيام معاوية بن أبي سفيان وتتابع العهود الإسلامية عليها، ثم توالى الأسر الحاكمة بعد دولة الموحدين فقامت الدولة السعدية، وأخيراً الدولة العلوية منذ عام ١٠٦٩ هـ (١٦٥٨م) حتى اليوم.

التنافس الاستعماري :

بدأ الأوروبيون يفتدون على الساحل الإفريقي في القرن الخامس عشر الميلادي البرتغاليون أول من وفد من الأوروبيين على هذه المنطقة وقد أغرتهم تجارة الصمغ والذهب والرقيق واستقروا على الساحل، وأسسوا مراكز تجارية لهم، وتحكموا في تلك المراكز قرابة قرنين من الزمن، ثم جاء بعدهم الإسبان، وتلاههم الهولنديون وأخيراً جاء الفرنسيون. والذي جذب أنظار الاستعمار إلى موريتانيا هو الصمغ العربي الذي تشتهر به لذلك كانت كل شركة تحاول أن تحتكر هذه التجارة لنفسها وأخذت تنشئ محطات ومراكز تجارية على طول نهر السنغال في سبيل تحقيق هذا الهدف واستمرت المنافسة بين التجار الأوروبيين ولم تحل مشكلة السيطرة إلا في عام ١٢٣١ هـ (١٨١٥م) عندما أعطيت منطقة السنغال إلى فرنسا بموجب المعاهدة التي عقدت بين دول أوروبا الكبرى في أعقاب حروب نابليون.

وخلال القرن التاسع عشر الميلادي وقع الفرنسيون معاهدات مع بعض الأمراء المحليين ولكن الموريتانيين قاموا بهجمات على مراكز التجارة الفرنسية على طول نهر السنغال مما اضطر الفرنسيين إلى التفكير في الاستيلاء على موريتانيا لتأمين السنغال، ولم تكن موريتانيا موحدة بل كانت مقسمة إلى ٧ مناطق على كل منها أمير.

وفي عام ١٣١٩ هـ (١٩٠١م) بدأت المحاولة الجديدة لاحتلال البلاد بقيادة (كوبولاني) وسيطر الفرنسيون على منطقة (تارازة) قاعدة الهجوم على المراكز التجارية ثم سيطر (كوبولاني) على براكنا عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤م) وعلى (تاغنت) عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥م) وأقنع بعض الزعماء المحليين بطلب الحماية الفرنسية. بعد هلاك كوبولاني عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥م) خلفه الجنرال (غورو) الذي سار نهجه فبسط نفوذه الفعلي على منطقة (أدرار) عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩م) بعد القضاء على المقاومة الوطنية وبخضوع المغرب لفرنسا تم الاستيلاء الكامل على موريتانيا وفي عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢٠م) اعتبر الفرنسيون أراضي موريتانيا وحدة إدارية وعدت موريتانيا بالتالي جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية.

السياسة الاستعمارية :

الحقت فرنسا موريتانيا بالسنغال من الناحية الإدارية بعد أن قسمت البلاد إلى عشر دوائر ويوجد في كل دائرة مدير فرنسي ويعاونه ثلاثة أشخاص وقد خطط الاستعمار لمحاربة الإسلام باتباعه وسائل وأساليب عديدة منها: سياسة التفريق بين المسلمين البيض والزنوج ومحاربة اللغة العربية ونشر اللغة والثقافة الفرنسية وإهمال التعليم والصحة ومحاولة نشر المخدرات والمسكرات والدعوة إلى السفور والاختلاط وإفقار الشعب وإذلاله.

المقاومة الموريتانية :

قاد الشيخ ماء العينين بن محمد حركة المقاومة ضد الفرنسيين منذ بدء الاحتلال فجعل (أدرار) مركز قيادته وأعلن الجهاد المقدس واستعان بسليمان المغرب الذي أمدّه بالمساعدات، وبدأت المعركة التي دامت عامين كاملين ١٣٢٦/١٣٢٨ هـ (١٩٠٨-١٩١٠م) وانتهت بدخول الفرنسيين إلى (أدرار) بعد

موت الشيخ ماء العينين على الرغم من الروح المعنوية العالية التي كان الموريتانيون يتمتعون بها وتتابعت المقاومة الموريتانية حتى عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م).
 وظهرت بوادر الدعوة إلى الاستقلال وتشكل حزبان هما حزب الاتحاد الوطني وحزب منظمة الشباب، وانحصرت مطالب كلا الحزبين بالاستقلال المباشر والحرية المطلقة، كما نجحت الحركة الوطنية في توحيد الحزبين ودمجها في حزب واحد هو حزب التفاهم الموريتاني ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨م) وكان يهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرقتهم السياسة الفرنسية مستغلة الخصومات القبلية ولكن هذه الحركة الوطنية لم تلبث أن عادت إلى الانقسام وكونت حزبين جديدين هما حزب التفاهم الموريتاني وحزب الاتحاد التقدمي، وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي في الانتخابات التي جرت عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١م) وفي عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦م) وفي مطلع عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨م) تقرر دمج الحزبين السابقين في حزب واحد هو «حزب التجمع الموريتاني» الذي دعا إلى الاستقلال.

وجدير بالذكر أن فرنسا أيام حكم «ديغول» قد عرضت على مستعمراتها قبول الدستور الفرنسي أو عدمه بحيث تصبح هذه الدول أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية وتشكل حكومات محلية تتمتع بالاستقلال الداخلي على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع والاقتصاد والشؤون الخارجية أما الأقاليم التي لاتوافق عليه فتمنح الاستقلال التام وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل معونة فنية أو مالية أو إدارية ولما جرى الاستفتاء على الدستور في ١٥ ربيع أول ١٣٧٨ هـ (٢٨ أيلول سنة ١٩٥٨م) قبلت موريتانيا تحت الضغط والتهديد دستور ديغول وأصبحت عضوا في الجامعة الفرنسية وشكل مجلس تأسيسي في مارس ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩م) لمدة خمس سنوات ووضع دستور للبلاد وفي الوقت نفسه فاز حزب التجمع الموريتاني في الانتخابات وشكل رئيسه المختار ولد داده الوزارة وأصبح الحزب الحاكم في البلاد.

وفي الوقت نفسه نشأ حزب جديد هو حزب النهضة ويدعو إلى استقلال موريتانيا والانضمام إلى الوطن الأم المغرب واعتبار موريتانيا جزءاً من المغرب لايتجزأ ويعتبر هذا الحزب هو الحزب المعارض وتتفق معه آرائه منظمة الشباب الموريتاني وكان قد شكل في المغرب فور استقلالها سنة ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦م) جيش

التحرير الموريتاني ولكنه فشل في تحقيق شيء وعلى الرغم من مطالبة المغرب بضم موريتانيا إلا أن هيئة الأمم أصدرت قراراً بمنح موريتانيا الاستقلال التام في ٩ جمادى الآخرة ١٣٨٠ هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠ م) ثم دخلت موريتانيا الأمم المتحدة في نفس العام كما قبلت عضواً في جامعة الدول العربية عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

ومما يجدر ذكره أن انقلاباً قد أطاح بحكم المختار ولد داده برئاسة رئيس اللجنة الوطنية للانقاذ الوطني العقيد مصطفى ولد محمد السالك الذي تزعم البلاد منذ أواخر في ٥ شعبان عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م). وما لبث أن جرى تغييرات على الحكم وذلك في ٩ جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (٦ نيسان ١٩٧٩ م) إذ أصبح المقدم أحمد بوسيف رئيساً للوزراء، ولكنه لم يلبث أن مات في حادث طائرة. فتسلم رئاسة الحكومة بعده محمد خونا ولد هيداله الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع. وبقي مصطفى ولد محمد السالك صورة رمزية لرئاسة الجمهورية.

رفع محمد خونا ولد هيداله نفسه إلى رتبة وعزل رئيس الجمهورية وتسلم مكانه، ثم ترك رئاسة الحكومة، وعهد بها إلى معاوية ولد سيدي أحمد الطابع عضو اللجنة العسكرية.

كانت البلاد تعيش في ضائقة اقتصادية، ثم إنه رئيس الجمهورية عزل رئيس الحكومة، وتحمل منها هو: هذا ماجعل رئيس الحكومة المعزول معاوية ولد سيدي أحمد الطابع يقوم بحركة انقلابية في ١٩ ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (١٢ كانون أول ١٩٨٤ م) ويتسلم رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة العسكرية، ورئاسة الحكومة، وأطلق سراح السجناء السياسيين وسمح للمشردين بالعودة إلى البلاد، وسمح بالحريات، ومنع التدخل في شؤون القضاء.

الفصل الثامن الصومال

كان عرب الجزيرة العربية بوجه عام وعرب اليمن وحضر موت وعمان بوجه خاص هم أول من عرف منطقة شرق إفريقية قبل غيرهم من الأمم الأخرى كالإغريق والرومان. ويذكر المؤرخون أن العرب استطاعوا منذ أقدم العصور أن يعبروا مضيق باب المندب، وأن يكتشفوا البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذا المضيق من بلاد الدناقل شمالاً إلى موزمبيق وجزيرة مدغشقر جنوباً.

ومن الملاحظ أن مضمون الاتصال بين عرب شبه الجزيرة العربية وبين شرقي إفريقية، كان التبادل التجاري وتصريف منتجات المنطقة في شتى الأسواق العالمية. وساعد العرب على القيام بهذه المهمة عدة عوامل، أهمها مايلي:

أولاً - الرياح الموسمية الشمالية الشرقية التي تدفع المراكب العربية من شواطئ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي إلى ساحل إفريقية الشرقية، وذلك في الفترة من شهر كانون أول حتى أواخر شهر آذار، ثم الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تدفع تلك المراكب من ساحل إفريقية الشرقية لتعود إلى قواعدها عبر ألفي ميل من مياه المحيط الهندي، وذلك في الفترة من شهر نيسان حتى أواخر شهر أيلول.

ثانياً - موقع بلاد العرب الجغرافي الهام على الشريان التجاري العظيم بين الشرق الأقصى ومنطقة الشرق الأدنى. وكان هذا الشريان التجاري يبدأ من الصين والهند وجزر الهند الشرقية، ثم يسير بحراً بمحاذاة جنوبي بلاد العرب حتى مدخل البحر الأحمر، ثم يعبره إلى السويس أو العقبة، ومن العقبة يتجه شمالاً إلى بلاد الشام ثم إلى البحر المتوسط، ومن السويس يتجه إلى الإسكندرية، ومنها

إلى موانئ أوروبا.

ثالثاً - خبرة العرب الكبيرة في ركوب البحار واحاطتهم بأسرار الملاحة في تلك الرقعة المائية الشاسعة بين سواحل الهند، بالإضافة إلى معرفتهم بعلم الفلك وتحديد الاتجاهات بالشمس والكواكب.

على أن العرب لم يقتصروا على القيام بالوساطة في نقل المتاجر من سواحل شرقي إفريقية وإليها فحسب، بل دأبوا على اختيار قواعد على تلك السواحل تصلح كمحطات لتموين مراكبهم ولتخزين سلعهم التي كانت تأتي من داخل القارة، وتساعد على جعل مراكز للعمران يتجمع حولها السكان المحليون، وهي مراكز لم يحفظ التاريخ شيئاً من أخبارها في عصر ما قبل الإسلام.

ثم جاء الإسلام وساعد على خروج العرب من جزيرتهم مندفعين بحماسة عموة وكان من نتيجة الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة الأموية من حدثت هجرات قبيلية من شبه جزيرة العرب إلى الساحل الإفريقي، ومنه تسلمت إلى داخل القارة، حيث اختلطت بالسكان الأصليين من الإفريقيين. ثم وفدت خلال القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) هجرات عربية أخرى إلى ساحل إفريقية الشرقي، وأسس العرب المهاجرون هناك أول مدن أو مراكز تجارية معروفة في التاريخ. وكانت مقديشيو أول مدينة أسست وقتئذ على ساحل الصومال أو البنادر، ثم تلتها براوه. وفي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين (السادس والسابع الهجريين) أسست مدن عربية أخرى في الساحل، أهمها (ملندي) و (مبسة) و (لامو). وكانت كل مدينة من هذه المدن مستقلة بشؤونها الداخية. مما حدا بالمؤرخين إلى تشبيهها «بدول المدن» المعروفة في تاريخ الإغريق.

ومن الممكن القول بأن مجيء العرب إلى ساحل إفريقية الشرقي وإقامتهم به إقامة دائمة، كان بمثابة بدء لعهد جديد في تاريخ شرقي إفريقية، وهو عهد اتسم بظهور تغيرات واسعة في علاقات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية حملت الهجرات العربية معها الإسلام كدين ونظام. كما

حملت معها أيضا بذور الاختلافات المذهبية والدينية التي شهدها العالم الإسلامي بين السنة والشيعة والخوارج. واستطاعت هذه الهجرات أن تؤسس مدنا وإمارات وسلطنات.

ومن الناحية الاقتصادية يلاحظ أنه قبل مجيء الهجرات العربية ثم الفارسية لم تكن الجماعات البشرية المستقرة بساحل إفريقية الشرقي تعرف إلا رعى الأغنام والأبقار وصيد بعض الحيوانات كالفيلة وزراعة أنواع بسيطة من الغلات مثل اللوبيا والزنجبيل. ولكن بعد تأسيس المدن والإمارات والسلطنات الإسلامية، اشتغل العرب الوافدون بالزراعة، وعملوا حرفة الزراعة لجيرانهم الإفريقيين، وأدخلوا زراعة قصب السكر والسهمس الهندي والتوابل وغيرها من الزراعات التي لم يعرفها ساحل إفريقية الشرق من قبل. وعلاوة على ذلك، غدت المدن العربية بمثابة محطات تفد إليها منتجات الجهات الداخلية من القارة، مثل الرقيق والعاج (أو سن الفيل) والذهب والعنبر والصمغ واللبان والبخور، وراح العرب يصدرون هذا السلع إلى الأسواق الخارجية ويستوردون في مقابلها المتاجر الشرقية. وعلى هذا النحو، نجح العرب في إخراج شرقي إفريقية عزلتها، وربطوها بأهم مصادر الإنتاج العالمي في الشرق الأقصى وفي بلاد البحر المتوسط.

ومن الناحية الاجتماعية يلاحظ أن الإسلام لم يعرف الحاجز اللوني الذي لا يسمح للرجل الأبيض بأن يندمج ويختلط مع قرينه صاحب البشرة السوداء. وكان لسمو الحضارة الإسلامية في هذا الشأن أثره في انتشار الإسلام في شرقي إفريقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتغيير علاقات الزواج في مجتمعات شرقي إفريقية، وبالتالي تكوين الشعب السواحلي.

ولقد نشأ الشعب السواحلي نتيجة للزيجات التي تمت على مدى طويل بين الجاليات العربية والفارسية وبين قبائل البانتو الإفريقية. وكان من الطبيعي أن يعتنق السواحلية الإسلام، بل إنهم صاروا يقلدون العرب في كل ما يتصل بحياتهم الاجتماعية. ومع أن السواحلية ينحدرون أصلا من قبائل البانتو، إلا أن ملامحهم وصفاتهم الجسدية قد تعدلت إلى حد كبير نتيجة لامتزاجهم بالدماء الأيبوية. ومع تكوين الشعب السواحلي، نشأت اللغة السواحلية، وهي خليط من اللغة العربية ولغة البانتو.

ورغم ازدهار المدن والإمارات العربية في ساحل إفريقية الشرقية، إلا أنها كانت تفتقر إلى قوة حربية منظمة. ولم تكن الأسلحة التي يتقلدها أهل هذه المدن والإمارات تتعدى السيوف والخناجر. ويمكن تعليل افتقار تلك المدن والإمارات لقوة حربية منظمة، إلى أنها لم تقم أصلاً على الفتح بل على التجارة، إذ أن التجار والمهاجرين العرب هم الذين أسسوها، وهم الذين امتلكوا الأراضي الزراعية فيها وتولوا تصريف السلع التي تأتي من داخل القارة في الأسواق العالمية.

وكان بعد اكتشاف ضريق رأس الرجال الصالح عام ٩٠٤ هـ (١٤٩٨ م) على يد فاسكو دي غاما، أن وصل النفوذ البرتغالي إلى سواحل شرقي إفريقية. ومنذ أوائل القرن السادس عشر، أخذ البرتغاليون يرسلون الحملات البحرية إلى هذا الساحل، بغية الاستيلاء عليه وتوطيد نفوذهم به، فأرسلوا لهذا الغرض (كابرال) و (فاسكو دي غاما) و (دالميدا) و (البوكيرك) على التوالي وكانت النتيجة أن أستولى البرتغاليون على بعض المدن العربية بساحل إفريقية الشرقية، وأحالوا بعضها الآخر إلى توابع أو حلفاء لهم. والحقيقة أنه لم يأت عام (٥١٩ هـ) (١٥٠٩ م) إلا وكانت جميع المدن والمراكز التجارية بساحل إفريقية الشرقية قد خضعت للبرتغاليين: من (سفالة) جنوباً إلى (براوة) شمالاً، بالإضافة إلى جزر (زنجبار) و (بمبه) و (مافيا)، وكذلك (موزامبيق).

وارتكز البرتغاليون في ساحل إفريقية الشرقية على الجزء الجنوبي منه. وأما الجزء الشمالي من الساحل، والذي يمتد من رأس (دلغادو) جنوباً إلى رأس (غردافوى) شمالاً، فقد اكتفى البرتغاليون بالاعتماد على مخالفة شيوخ (ملندي).

وما يجب ذكره أن سلطة البرتغاليين لم تتوطد بسهولة في ساحل إفريقية الشرقية، فقد أخذ الغرب يحرضون الأهالي على طرد البرتغاليين من المراكز التجارية التي كانوا هم أصحاب التصرف المطلق فيها. وكانت (مبسطة) هي التي بدأت حركة المقاومة العربية ضد الاستعمار البرتغالي. ففي عام ٩٣٤ هـ (١٥٢٨ م) حاول سلطان (مبسطة) تحريض أهالي (زنجبار) و (بمبه) على طرد البرتغاليين، ولكن الأهالي خشوا العاقبة فوشوا به لدى السلطات البرتغالية التي أسرعت بضرب الحصار على (مبسطة)، وعرضت على سلطانها معاهدة اشترطت

مقابل فك الحصار أن يدفع فدية للبرتغال، وأن يتعهد بعدم الاتصال بالأتراك العثمانيين.

وفي هذا الوقت كان الأتراك العثمانيون قد استولوا على بلاد المشرق العربي، فابتدأوا بالشام ثم مصر فالحجاز فاليمن، واتخذوا من عدن قاعدة لمهاجمة المحطات والمراكز التجارية البرتغالية في المحيط الهندي والخليج العربي. ومع أن العثمانيين نجحوا بعض الشيء في تخفيف الضغط البرتغالي على التجار العرب والإمارات العربية الساحلية وحطموا كل المحاولات الرامية إلى تكوين جبهة نصرانية من البرتغاليين والأحباش ضد القوى العربية الإسلامية على البحر الأحمر وشرق إفريقيا، إلا أن جهود الأتراك في البحار الشرقية لم تؤد إلى نتائج حاسمة. إذ أن الأتراك لم يحاولوا أن يكتلوا القوى الإسلامية المبعثرة على شواطئ المحيط الهندي أو يكونوا منها جبهة تعمل في تناسق ضد البرتغاليين. ومن هنا لم يقدم العثمانيون يد المساعدة لسكان الإمارات العربية بشرق إفريقيا إلا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وجاءت مساعدتهم لهم بطريقة غير مباشرة على يد أحد أمراء البحر العثمانيين ويدعى علي (ميرال).

ففي عام (١٥٨٦م) جاء (علي ميرال) إلى مقديشيو، وأبلغ أهلها أنه موفد من قبل السلطان العثماني ليوطد نفوذه وحكمه على الساحل الإفريقي. وحتى يشجع سكان الساحل على الجهاد ضد البرتغاليين، أوهمهم بأن أسطولا عثمانياً ضخماً في طريقه إلى مياه شرقي إفريقيا، مما كان له أثره في إسراع أهل مقديشيو بالاعتراف بسيادة السلطان العثماني. واستطاع (علي ميرال) بمساعدة الأهالي أن يأسر بعض السفن البرتغالية وأن يرسل بحارتها إلى الأستانة، ولكنه لم يلبث وقع أسيراً في أيدي البرتغاليين، فأرسل إلى لشبونة، حيث توفي هناك. واستعاد البرتغاليون نفوذهم على المدن والإمارات العربية بساحل إفريقيا الشرقي باستثناء مقديشيو.

واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على زمام الموقف في ساحل إفريقيا الشرقي حتى حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي، إلا أنهم تعرضوا في النصف الثاني من هذا القرن لمقاومة شديدة من جانب سكانه المسلمين بمساعدة دولة اليعاربة (١٢٦٤-١٧٤١م) في عمان. فقد أرسل الإمام سيف بن سلطان عام

١٦٩٨م أسطولاً بحرياً إلى ساحل إفريقية الشرقية، استطاع أن يطرد البرتغاليين من ممبسة، ثم أخذت عمان تعمل لنشر نفوذها على الساحل. وعلى أوائل الثلاثينات من القرن الثامن عشر الميلادي، كانت عمان قد نشرت نفوذها على الساحل من مقديشيو شمالاً إلى نهر روفوما جنوباً، ولم يتبق للبرتغاليين من ممتلكاتهم في هذا الساحل سوى مستعمرة موزمبيق.

ولكن عرب شرقي إفريقية لم يرحبوا بعرب عمان إلا كمخلصين لهم من قسوة الاحتلال البرتغالي وظلمه، وليس كأسياد جدد يخلوون محل البرتغاليين ويفرضون سيادتهم عليهم. ولذلك أخذت الروح الاستقلالية تنمو بين سكان موانئ ساحل إفريقية الشرقية وجزره. ولاسيما بعد سقوط دولة اليعاربة في عمان وحلول دولة آل بوسعيد محلها عام ١١٥٤هـ (١٧٤١م)، حيث استأثر المزرعيون بحكم ممبسة وتوابعها.

وبعد صراع طويل بين ممبسة وبين عمان، أو بالأحرى بين المزرعيين وبين آل بوسعيد، استطاع السيد سعيد بن سلطان عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) إنزال قواته في ممبسة والاستيلاء عليها. وأدى خضوع ممبسة لعمان إلى انتشار النفوذ العماني في كل ساحل إفريقية الشرقية من (وارشيخ) شمالاً إلى رأس (دلغادو) جنوباً، بالإضافة إلى جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل.

وكان السيد سعيد بن سلطان قبل أن يخضع ممبسة عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) قد نقل عاصمته من مسقط في عمان إلى زنجبار بساحل إفريقية الشرقية منذ عام ١٢٨٤هـ (١٨٣٢م)، إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، لانشغاله في محاربة ممبسة من جهة، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عمان بين الحين والآخر لإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها.

وما تجدر ملاحظته أن السلطنة العمانية بقسميها الآسيوي والإفريقي كانت تكون دولة واحدة في عهد السيد سعيد بن سلطان، وظلت كذلك حتى وفاته عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وكان السيد سعيد قبل وفاته قد عين ابنه ماجد حاكماً على القسم الإفريقي من السلطنة. وعين ابنه (ثويني) حاكماً على القسم الآسيوي منها. فلما توفي السيد سعيد عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م)، حدث نزاع

بين الشقيقتين على الحكم، ولكن بريطانيا لم تلبث أن تدخلت في هذا النزاع، فأصدر اللورد كاننج حاكم الهند العام حكمه المشهور عام (١٢٧٨هـ (١٨٦١م)، والذي ينص على أن يعين ماجد سلطانا على زنجبار وتوابعها الإفريقية، وأن يعين ثوينى سلطانا على غمان وملحقاتها على الخليج العربي، بشرط أن يدفع ماجد لثوينى اعانة سنوية مقدارها ٤٠,٠٠٠ ريال. ونجحت بذلك بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية.

ولقد ظل ماجد يحكم سلطنة زنجبار حتى توفي عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م)، فخلفه أخوه برغش بن سعيد ١٢٨٨-١٣٠٦هـ (١٨٧٠-١٨٨٨م). وفي عهد برغش جاءت حملة مصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) بهدف فتح طريق للمواصلات بين خليج ممبسة أو مصب نهر الجب (جوبا) وبين مديرية خط الاستواء المصرية (السودان الجنوبي). ولكن الحملة فشلت في تحقيق غرضها أمام معارضة جون كيرك قنصل بريطانيا في زنجبار. وكانت سياسة جون كيرك في سلطنة زنجبار تعتمد على عاملين رئيسيين:

١ - عامل التظاهر برعاية مصالح سلطان زنجبار والمحافظة على ممتلكاته، أو بعبارة أخرى التستر وراء السلطان لتشديد قبضة بريطانيا على شرق إفريقيا وتنفيذ أغراضها ومخططاتها فيها بسهولة.

٢ - والعامل الآخر، هو إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة، والتي ازدادات أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٢٨٧هـ (١٨٦٩م)، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة.

ومن الملاحظ أنه قبل مجيء الحملة المصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي، كانت الإدارة المصرية في عهد الخديوى اسماعيل قد امتدت على طول ساحل البحر الأحمر الغربى وبعض أجزاء من بلاد الصومال على النحو التالي:

١ - في عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٥م) حصلت مصر من الدولة العثمانية على حق إدارة ولايتى مصوع وسواكن.

٢ - في عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م) أنشأت مصر محافظة سواحل البحر الأحمر وتمتد من السويس شمالا إلى راس غردافوى جنوباً.

٣ - في عام ١٢٩٣ هـ (١٨٧٥م) تنازل الباب العالي لمصر عن ميناء زيلع مقابل جزية سنوية مقدارها ١٥,٠٠٠ جنيه تركي.

والواقع ان الشاطئ الجنوبي لخليج عدن ظل تابعا لمصر حتى عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤م)، حين أرغمت مصر على إخلاء السودان وجميع الموانئ المطلة على البحر الأحمر فيما عدا ستواكن، وذلك بعد عامين من خضوع مصر للاحتلال البريطاني. وسرعان ما أطلقت حركة التسابق الاستعماري الأوروبي على منطقة شرقي إفريقية، وهي الحركة التي ترتب عليها تفتيت وحدة الصومال واقتسامه بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ثم حصول كل من أثيوبيا وكينيا على أراض منه.

وكانت فرنسا في الحقيقة أول دولة أوروبية تبدي اهتماماً كبيراً بالساحل الإفريقي المطل على خليج عدن، وذلك منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي، كنتيجة لاستيلاء بريطانيا عام (١٢٥٥ هـ (١٨٣٩م) على عدن القريبة من مدخل البحر الأحمر. وفي عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢م) عقدت فرنسا مع سلطان (رهيفة) ويدعى ديني أحمد أبو بكر معاهدة اتفق فيها على أن يتنازل شیوخ الدناكل للإمبراطور نابليون الثالث مقابل ١٠,٠٠٠ ريال عن ميناء (أوبوك) وخليجه، مع السهل الممتد من رأس (علي) جنوباً إلى رأس (دوميرا) شمالاً.

ولقد أخذت فرنسا منذ هذا الوقت تعقد معاهدات مع الشيوخ المحليين أو السلاطين لتوسيع ممتلكاتها على الساحل الإفريقي المطل على خليج عدن. وحرصت فرنسا على أن تثبت في هذه المعاهدات أن هؤلاء السلاطين رؤساء مستقلون يتمتعون بسيادة تامة على بلادهم. كما صارت البوارج الفرنسية تظهر منذ هذا الحين بكثرة في مياه خليج عدن.

وفي عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧م) أسس الفرنسيون محطة أفضل من (أوبوك) عند رأس جيوتى، التي تسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر والحبشة، وسرعان ما هجر التجار الفرنسيون (أوبوك)، واتجهوا بقوافلهم إلى (جيوتى)، كما انتقلت السلطات الفرنسية نفسها من (أوبوك) إلى هذا الميناء الجديد، الذي تقرر اتخاذه عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦م) عاصمة لمستعمرة الصومال الفرنسي.

ومن الجدير بالذكر أن الروح الوطنية لم تظهر في الصومال الفرنسي بشكل

واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت قد قامت شواهد قبل ذلك تشير إلى قيام حركة مقاومة للاستعمار الفرنسي في صورة مطالبة ببعض الحقوق السياسية. والواقع أن الحياة السياسية في الصومال الفرنسي قد تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً تدريجياً، ولكنه ملحوظ. فظهرت عدة أحزاب أو تكتلات مثل: الاتحاد الجمهوري الصومالي، والاتحاد الديمقراطي للعفر، ورابطة العيسى الديمقراطية، واتحاد العيسى الديموقراطي.

استفتاء عام ١٩٥٨م

وفي عام ١٣٨٧هـ (١٩٥٨م)، جرى استفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وفي هذا الاستفتاء خير سكان الصومال الفرنسي بين استمرار تبعيتهم لفرنسا وبين الاستقلال. وقد أثار هذا الاستفتاء خلافاً كبيراً بين الصوماليين، وأسفر عن ٧٥٪ في صالح استمرار التبعية لفرنسا. وقد ذكر بعض المراقبين والمحليين السياسيين أن نتيجة هذا الاستفتاء ترجع إلى خوف أهالي الصومال الفرنسي من أطماع أثيوبيا في بلادهم، تلك الأطماع التي أفصحت عنها تصريحات الامبراطور هيلاسلاسي، والتي أعلن فيها أن ساحل الصومال جزء لا يتجزأ من الأراضي الأثيوبية لاعتبارات تاريخية وعنصرية واقتصادية. فالصومال الفرنسي - على حد تعبير الإمبراطور - كان تابعاً لأثيوبيا منذ القدم إلى أن تم تقسيم شرقي إفريقيا بين الدول الإستعمارية.

أما العناصر الوطنية في الصومال الفرنسي فقد اتهمت السلطات الفرنسية في جيبوتي بتزوير الاستفتاء، وليس فقط لاستمرار الاستعمار الفرنسي للمنطقة، ولكن أيضاً لإيهام الرأي العام الفرنسي والدولي بأن هناك انقساماً قليلاً خطيراً في الصومال الفرنسي بين الصوماليين والدناكل لا يشجع على قيام حكومة واحدة متسقة.

وإن لقلة السكان وفقر المنطقة وجهل الأهالي وانصرافهم وراء لقمة العيش لتلعب دوراً رئيسياً في تأخر روح المقاومة.

وإذا كان قد ترتب على استفتاء ١٣٧٨هـ (٢١٩٥٨م) استمرار تبعية جيبوتي لفرنسا، إلا أنه كان بداية لنشأة روح التذمر عند الشعب. وتظهر روح التذمر في تلك المظاهرات الصاخبة التي نادى باستقلال البلاد، والتي استقبلت الجنرال ديغول عند زيارته لمستعمرة جيبوتي عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م).

وكان الإنجليز يتتبعون بحذر شديد منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي نشاط الفرنسيين على ساحل الصومال المطل على خليج عدن، إذ رأوا أن مصالحهم في عدن تقتضى عدم وقوع ذلك الساحل تحت نفوذ فرنسا. فمن المعروف أن مستعمرة عدن البريطانية كانت تعتمد في تمويلها اعتماداً تاماً على مينائي (زيلع) و (بربرة) الواقعين على ساحل الصومال المطل على خليج عدن. ومن ناحية أخرى، فقد تبين للإنجليز أن وقوع الشاطئ الجنوبي لخليج عدن في قبضة الفرنسيين، وما يتبع ذلك من قيام قوة حربية فرنسية معادية في مدخل البحر الأحمر وعلى طريق الهند، يهدد بريطانيا في كيانها الاستعماري في الهند ذاتها، ويمنع الأساطيل البريطانية من السيادة البحرية على سواحل إفريقيا الشرقية وسواحل بلاد العرب الجنوبية. يضاف إلى ذلك عامل آخر، هو ما اكتسبه ساحل الصومال المطل على خليج عدن من أهمية بسبب افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٢٨٧ هـ (١٩٦٩ م).

ولهذه الأسباب إذن، تذرعت بريطانيا التي احتلت مصر عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) باندلاع الثورة المهدية في السودان وفشل مصر في إخمادها، فأرغمت الحكومة المصرية عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) على إخلاء سواحل شرق إفريقيا، من مضيق باب المندب إلى رأس حافون. وقامت مصر فيما بين سنتي ١٣٠٦-١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ و ١٨٨٨ م) بإخلاء المنطقة التي تضم موانئ (زيلع) و (بلحار) و (بربرة) على خليج عدن، ليستولى عليها الإنجليز ويؤسسوا بها ما عرف باسم الصومال البريطاني.

استقلال الصومال البريطاني

وكان لاقتسام الصومال وتفتيته إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية وقع شديد الأثر في نفس الوطنيين، مما أدى ظهور حركة وطنية بقيادة محمد بن عبد الله حسن المعروف بالملا تستهدف طرد المستعمرين من بلاد الصومال. وقد بدأ الملا حركته السياسية عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م) عندما أعلن أنه مهدي الصومال، ونادى بالجهاد المقدس ضد الإنجليز، فالتف حوله كثيرون من الاتباع، الذين أطلق عليهم اسم الدراويش، واسمى الذين رفضوا الانضمام إلى حركته من الصوماليين بالكفرة.

واتخذ الملا من الركن الجنوبي الشرقي من محمية الصومال البريطاني مسرحاً

لنشاطه ضد الإنجليز. ونجح في السيطرة على داخل البلاد لمدة من الزمن بلغت حوالى العشرين عاماً، أقض خلالها مضاجع البريطانيين الذين اضطروا إلى إخلاء الأقاليم الداخلية من محمية الصومال البريطاني والمحافظة على الثغور الساحلية. وفيما بين سنتي ١٣١٨-١٣٢٢ هـ (١٩٠٠ و ١٩٠٤م)، استطاع الملا الإفلات من أربع حملات بريطانية متعاقبة، نظمتها السلطات البريطانية للإيقاع به.

والواقع أن الملا ظل أشوكة في جنب البريطانيين حتى عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠م) ففي هذا العام استطاعت القوات البريطانية أن تنزل الهزيمة بقوات الملا بعد سلسلة من المعارك، وقيل أن الملاقدة جرح في إحدى هذه المعارك الختامية، واضطر للهرب إلى إقليم أوغادين ليعيد تنظيم صفوفه، ولكنه لم يلبث أن مات متأثراً بجراحه. ولا تزال سيرة الملا يتغنى بها الصوماليون. وعلى الرغم من وفاة الملا، فقد استمر كفاح الصوماليين ضد الاستعمار البريطاني لبضعة شهور أخرى، ومنذ هذا الوقت وحتى قيام الحرب العالمية الثانية سيطرت بريطانيا على الصومال البريطاني سيطرة تامة.

وأما فيما يتعلق بالصومال الإيطالي فمن المعروف أن الإيطاليين بعد استيلائهم على مصوع عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥م) قد بدأوا يسيطرون نفوذهم على الصومال، ولكن بخطوات وثيدة. وفي عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩م) عقد الإيطاليون معاهدتي حماية مع سلطاني (أوبيا) و (ميجورتين).

على أنه بالرغم من خضوع سلطنتي (أوبيا) و (ميجورتين)، أي ساحل الصومال الشمالي المطل على المحيط الهندي، للحماية الإيطالية منذ عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩م)، فقد ظل هذا الساحل في الواقع بعيداً عن أيدي الإيطاليين حتى ١٣٤٣-١٣٤٥ هـ (١٩٢٥-١٩٢٧م)، عندما أرسل هؤلاء حملة حربية أدخلته مباشرة تحت الحكم الإيطالي.

وكان بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها إيطاليا، إلى جانب انشغالها بنشر نفوذها السياسي في الإمبراطورية الأثيوبية، أن أسند حكم مستعمرة ساحل (البنادر) إلى الشركات الإيطالية. وعلى العموم، فقد ظلت إيطاليا تحتل الصومال الإيطالي حتى الحرب العالمية الثانية.

وكانت العناصر الوطنية في الصومال الإيطالي قد أجمعت على ضرورة انتهاز فرصة هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وحاجة بريطانيا إلى تأييد الصومال وغيره من الدول، فتقدمت إلى الإدارة البريطانية ببرنامج سياسي تضمن تصفية الاستعمار من كل أجزاء الصومال وتوحيدها في ظل علم واحد ودولة واحدة وإلغاء التعصب القبلي وكل التقاليد المناهضة لمضمون الدولة، وأن يكون الصومال جمهورية ديموقراطية، ودينه الرسمي هو الإسلام.

وفي مطلع ربيع أول ١٣٧٠هـ كانون أول (١٩٥٠م) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الدولية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات، وأن تكون إيطاليا هي الدولة التي تتولى تنفيذ الوصاية بإشراف مجلس استشاري للصومال يتبع هيئة الأمم المتحدة. وكان هذا المجلس يتكون من مندوبي دول ثلاث: هي مصر والفلبين وكولومبيا.

وفي ١٥ صفر ١٣٧٤هـ (١٢ تشرين أول ١٩٥٤م) نفذت الإدارة الإيطالية - بإشراف هيئة الوصاية الدولية أول بند من بنود استقلال الصومال وتهيئة شعبه لتولى زمام أموره، وذلك حين احتفل بإنشاء العلم الصومالي، ثم بدأ مشروع صوملة الوظائف، وكانت كل الوظائف تقريباً حتى ذلك التاريخ: في الجيش والشرطة والإدارة والمصالح والتعليم وشتى المرافق في أيدي الأجانب،

وكانت الحركة الانتقالية الكبرى بعد إنشاء العلم الصومالي وصوملة الوظائف، هي إجراء انتخابات لأول مرة في الصومال لتكوين أول مجلس تشريعي في البلاد. وفي شعبان ١٣٧٥هـ (آذار مارس ١٩٥٦م) أجريت الانتخابات العامة، التي أسفرت عن حصول حزب وحدة الشباب الصومالي على غالبية المقاعد، حين ظفر بثلاثة وأربعين مقعداً من مجموع المقاعد البالغ سبعين مقعداً. واقتسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد. وانتهت الانتخابات لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل تنفيذ اتفاقية الوصاية، وهي تشكيل أول وزارة في تاريخ الصومال الحديث من حزب الأغلبية الذي فاز في الانتخابات. وشكل بالفعل الوزارة من خمسة وزراء إلى جانب رئيسها عبدالله عيسى. وفي جمادى الآخرة ١٣٧٩هـ (كانون أول ١٩٥٩م) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بمنح هذا الجزء من الصومال الموضوع تحت الوصاية الدولية الاستقلال في مطلع عام ١٣٨٠هـ (أول تموز ١٩٦٠م).

وبينما كان هذا يحدث في الصومال الايطالي السابق، كانت الحركة الوطنية يشتد ساعدها في الصومال البريطاني بزعامة حزبين كبيرين، هما الرابطة الوطنية الصومالية والحزب الصومالي المتحد. وطالب كلا الحزبين بالاستقلال الفوري والوحدة مع الصومال الايطالي السابق. وفي ١٠ شوال ١٣٧٩هـ (٦ نيسان ١٩٦٠م) اتخذ المجلس التشريعي بالصومال البريطاني قراراً بوحدة الصومال البريطاني مع الصومال الايطالي بعد حصول الأخير على استقلاله.

وعلى كل حال، ففي ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩هـ (٢٠ حزيران ١٩٦٠م) أعلن استقلال الصومال البريطاني، كما حصل الصومال الايطالي السابق على استقلاله في ٧ محرم ١٣٨٠هـ (أول تموز ١٩٦٠م). وتلا ذلك وحدة كل من الصومالين البريطاني والإيطالي، وكان من الإقليمين جمهورية واحدة باسم جمهورية الصومال. بينما رفضت فرنسا منح الصومال الفرنسي استقلاله، وظل سكانه يكافحون الاستعمار الفرنسي حتى حصلوا على الاستقلال عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) وكانت جمهورية جيبوتي.

الفصل التاسع

فتح المسلمون الأوائل مصر، ومنها انتقلوا إلى الغرب فدخلوا شمالي إفريقيا، واستقروا هناك، فساد الإسلام، وعمت اللغة العربية، ورسخت أقدامها، وزادها رسوخاً انتقال كثير من القبائل العربية إلى تلك الجهات، وتوطنها الأمر الذي جعل هذه الأجزاء ضمن البلدان العربية يوم تجزأت الأمة المسلمة إلى عصابات.

ومن شمالي إفريقية انتقل الإسلام إلى بقية أجزائها، ففي غربي إفريقية كان العامل البارز في هذا الانتقال إلى الدول التي قامت في شمالي إفريقية وغربيها، ثم إلى ارتحال القبائل والدعاة والتجار، وفي الجهات الوسطى كان أثر الارتحال واضحاً هذا بالإضافة إلى الدور الذي قامت به الإمارات وما بذله الدعاة الذين لا يكاد يخلو أثرهم من مكان وفي كل عصر.

أما في شرقي إفريقية فقد كان ركوب البحر الطريق الطبيعية التي سلكها الإسلام فالتجارة، وانتقال الأفراد والجماعات، وتأسيس الإمارات، وفي النهاية برز دور سلطة عُمان بشكل ظاهر ثم غدا شرقي إفريقية جزءاً تابعاً لعُمان، ثم دولة منفصلة يحكمها العمانيون حتى سنوات قليلة خلت ومن الشرق توغل المسلمون تجاراً ودعاة إلى أواسط القارة حتى اقتربوا من غربيها، وبذا كان امتداد نفوذ المسلمين وإماراتهم إلى مسافات أبعد جنوباً بكثير من بقية جهات القارة.

وهكذا عمّ الإسلام الأجزاء الشمالية كلها من قارة إفريقية حتى أقرب من خط الاستواء، وتجاوزه على شاطئ الشرق بمراحل كثيرة. ويمكن تقسيم البلدان الإسلامية في إفريقية من حيث الموقع إلى:

١ - بلدان شمالي إفريقية: وهي البلدان العربية، وعددها سبع، ويزيد عدد

سكانها على المائة مليون، وتعدّ بعض مناطقها أكثر جهات إفريقية كثافة بالسكان، وخاصة دلتا النيل وواديه مثل المناطق الساحلية في بلاد الغرب، بينما يقلّ السكان في البقاع الصحراوية بشكل واضح بحيث لاتصل الكثافة إلى شخص واحد في الكيلومتر المربع.

٢ - بلدان وسط إفريقية (دول الصحراء)؛ وعددها خمس، وهى: تشاد، والنيجر، ومالي، بوركينا فاسو، وإفريقية الوسطى، وتعد هذه الدول أقل نواحي إفريقية كثافة بالسلطان لأن الصحراء تغطى أكثر أرجائها، ولايزيد عدد سكانها مجتمعه على خمسة وعشرين مليوناً.

٣ - بلدان شرقى إفريقية: وعددها خمس، وهى: الصومال، وجيبوتى، والحبشه، وتانزانيا، وجزائر القمر انضمت الأولى والثانية منها إلى جامعة الدول العربية، وتحكم الثالثة منها النصرانية المتمكنة الجذور في المنطقة رغم أنها لاتتجاوز ثلث السكان كثيراً، وسيطروا على الرابعة النصارى الذين أوجدتهم الاستعمار، أما الخامسة فهى جزر صغيرة قليلة السكان خرجت حديثاً من نير الاستعمار، وتسود العربية فيها.

ويقدر عدد سكان هذه الدول بخمسة وأربعين مليوناً، وتعدّ ذات كثافة متوسطة بسبب اعتدال مناخها لارتفاعها، ولوجود السهل الساحلى وقيام الموانىء التجارية على الشاطىء.

٤ - بلدان غربى إفريقية: وهى التى تمتد على سواحل المحيط الأطلسى من جنوب البلدان العربية وحتى زاوية خليج غينيا، وعددها تسع دول، وهى: سنغامبيا، وغينيا - بيساو. وغينيا، وسيراليون، وساحل العاج، والتوغو، وبنين، ونيجيريا، والكاميرون، ويزيد عدد سكانها على المائة وعشرين مليوناً، وتعدّ صغيرة وقليلة الكثافة باستثناء نيجيريا التى تضم أربعة أرباع المجموع، وهى أكثر دول إفريقية سكاناً.

وبذا يكون عدد الدول الإسلامية في إفريقية ستاً وعشرون دولة، وترتفع نسبة المسلمين في البلدان المجاورة حتى تزيد على الثلث وتقترب أحياناً من النصف الأمر الذى يجعلها قريبة من أن تصبح ضمن العالم الإسلامى، كما هى الحال في شرقى إفريقية وغربها مثل: أوغندا، وكينيا، وموزامبيق، ومالاغاشى في

الشرق، وغانا، والغبون في الغرب.

ويكون عدد سكان الدول الإسلامية في إفريقيا قريباً من ثلاثمائة مليون، ويشكل هذا الرقم ثلاثة أرباع سكان القارة، وفي الواقع فإن نسبة المسلمين في القارة كلها تقترب من ٦٠٪ من مجموع السكان، وتعد قارة مسلمية بهذا الرقم.

دول وسط إفريقيا

« دول الصحراء »

تنتشر الصحراء الكبرى على مساحاتٍ واسعةٍ من إفريقيا، وتمتد من سواحل المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق، لايشذ عن ذلك سوى الواحات التي تمتد على شكل شريط على طول مجارى الأنهار إن وجدت مثل: نهر النيل، والنيجر، والسنغال، أو على شكل بقع صغيرة من الخضرة توجد حيث تنبجس عيون من المياه فتشكل منطقة مأهولة تتباين مساحتها حسب كمية الماء التي تنبع هناك، أو تتوافر في باطن الأرض، ويمكن استخراجها بطريقةٍ أو بأخرى.

وتشتمل هذه الصحراء مساحات واسعة من البلدان العربية في إفريقيا، وأجزاء كبيرة من البلدان الإسلامية التي تقع وسط إفريقيا، وإذا كانت البلدان العربية تمتد نحو الشمال لتضم أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات الأمطار الشتوية، والتي يعتدل مناخها لوقوعها على درجات العرض الوسطية والملازمة سواحلها للمياه المعتدلة فإن دول وسط إفريقيا الإسلامية بالمقابل تمتد نحو الجنوب لتضم أجزاء من المناطق السودانية ذات الأمطار الصيفية التي تعدل بدورها من الحرارة المرتفعة، وتساعد في إنبات الحشائش الطويلة (السافانا)، كما توجد أشجار على ضفاف الأنهار، وأجمات في بعض المرتفعات، ومن هنا كانت هذه البلاد صحراوية في الشمال سودانية في الجنوب، ويسكنها عرب وبربر في الشمال، وزنوج في الجنوب. وليست هذه الدول ذات أراض جافة فقط، وإنما هي بلاد داخلية بعيدة عن البحار، منزوية وسط القارة وهي: تشاد، والنيجر، ومالي، بوركينا فاسو، وإفريقية الوسطى. وإذا كانت الدول الثلاث تشمل مناطق واسعة من الصحراء. أما الدولتان الأخريان فلا تضم أراضيها بقاعاً جافة تماماً كما هي في الصحراء الكبرى إذ لا تمتدان نحو الشمال لتصلا إلى تلك البقاع وإنما تقتصر على المناطق السودانية ذات الأمطار الصيفية ولكن تلك الأمطار قليلة فيها ولبعدهما عن البحار.

تشاد

لمحة جغرافية :

تشغل تشاد مساحة واسعة تزيد على مليون وربع من الكيلومترات المربعة (٢٨٤,٠٠٠ كم^٢) وتميل أرض تشاد بشكل عام نحو الجنوب الغربي، يدل على ذلك اتجاه المياه من مختلف الجهات نحو بحيرة تشاد التي أخذت البلاد اسمها. وتتألف من سهل رسوبي واسع، تحيط به المرتفعات من جميع الجهات، وبين هذه المرتفعات عتبات تصل بين تشاد من جهة وبين ليبيا، والسودان، وإفريقية الوسطى من جهة ثانية. وتتقاسم تشاد البحيرة مع كل من نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، والبحيرة قليلة العمق، حيث لا يزيد أكبر عمق فيها على ٤,٥ م، وغالبًا ما يساوي المترين، وتغطي النباتات $\frac{٤}{١٠}$ مساحة البحيرة، وأهم

هذه النباتات القصب الذي يصل ارتفاعه إلى ٦-٨ م، والطحالب التي تعيق الملاحة فيها. وتزيد مساحة هذه البحيرة على مساحة دولة لبنان (١٠,٠٠٠ كم^٢).

تمتد البلاد بين خطي عرض ٧,٣٠ و ٢٣,٣٠ شمال خط الاستواء، وعلى هذا فهي تقع ضمن مناخى السودان والصحراء، فالمناخ السوداني كما هو معروف يمتد من ١٨-٨° أما الصحراء فهي بين خطي عرض ١٨-٣٠°.

يمتاز المناخ السوداني بفصل جاف وهو فصل الشتاء، وفصل مطير وهو الصيف، ويبلغ معدل المطر أكثر من ٥٠ سم تنمو خلال ذلك الأعشاب الطويلة التي ارتفاعها إلى ثلاثة أمتار، ويتناقص هذا الطول كلما اتجهنا شمالاً حيث تقل أيضاً مدة المطر وكميته، أما على ضفاف الأنهار فتتمو الأشجار العالية.

وبلاد تشاد حارة كلها بوجه العموم، ولكن ترافق هذه الحرارة رطوبة في الجنوب، وتهب رياح شمالية شرقية جافة تحمل معها الرمال، وتسود أكثر أيام السنة وإن كانت تصل إلى الجنوب رياح بحرية من المحيط الأطلسي وذلك في فصل الصيف وهي من الموسميات، وتسبب فيضان الأنهار.

يجرى في الجنوب نهر (شارى) الذي ينبغ من جمهورية إفريقيا لوسطى، وكذلك نهر (لوغون) الذي يشكل الحدود بين تشاد والكاميرون، أما في الشمال فالمجارى المائية سيول تجرى عقب الأمطار ثم لاتلبث أن تجف، ولا تزال بعض البحيرات وسط السهل الرسوبي.

تعد تشاد بلداً رعوية وزراعية، فترى مليوني رأس من الأغنام ومثلها من الماعز وثلاثمائة ألف من الإبل ذات الوبر الطويل وتعد واسطة النقل الوحيدة في الصحراء.

وتقوم الزراعة بالدرجة الأولى في الجنوب فنجد القطن ويزيد إنتاجه على ٨٠ ألف طن، والأرز وتنتج ٢٥ ألف طن، ويستهلك محلياً، ثم هناك الدخن، والذرة، والبقول السوداني، وقليل من الحنطة، والتمر، والموز، وجوز الهند، والكاكاو، كما تربي الأبقار في الجنوب، وتزيد عن الحاجة فتصدر اللحوم والجلود. وتصيد ثمانين ألف طن من الأسماك، ولا تزال الغابة على شكلها الطبيعي لم تمس بعد. ويظهر أن أرض تشاد غنية بالثروة المعدنية ولكن لم تستثمر بعد وقت عرف منها (اليورانيوم)، ومن هنا تظهر الصراعات الاستعمارية على الأرض التشادية. والمواصلات متأخرة جداً، والميزان التجارى خاسر.

السكان :

يزيد عدد سكان تشاد اليوم على أربعة ملايين ونصف، تبلغ نسبة المسلمين بينهم ٨٥٪، وتزداد هذه النسبة في الشمال وتقل كثيراً في الأجزاء الجنوبية حيث تغلب نسبة النصارى والوثنيين الذين يعتقدون بالأرواح ويقدمون الأشباح، ويكادون يتساوون في العدد.

واللغة الفرنسية هي الرسمية، أما العربية فتسود في الشمال، ويزيد عدد اللغات المحلية على ١١٨ لغة. وينتظم السكان ضمن قبائل أشهرها: بيلي، وتيدا، والبودوما، والتيبو وتقطن الشمال، وتدين بالإسلام، والهاوسا، وشوا، في الوسط وهي مسلمة أيضاً، وكوتوكو، والكانورى في الوسط أيضاً وهي مزيج من العرب والزنج وأكثرها مسلمة، أما الفولانى أو البهل فيدعون أنهم من أصل عربى، ويقيمون في الوسط وأكثرهم مسلمون وبقي عدد قليل منهم على وثنيته.

وتزداد نسبة العرب والبربر عادة في الشمال، أما الزنوج فيكثرون مجنوب خط عرض ١٢.

وقد حدث اختلاط بين العرب والزنوج. وإن احتفظت بعض القبائل الزنجية بصفاتهما إذ لم تختلط بغيرها وانعزلت في بعض الكتل الجبلية مثل: ملفى، وأبو ضيا.

وأشهر قبائل الجنوب (قبيلة السارا) التي تنتشر في المقاطعات التشادية الجنوبية الخمس، كما تنتشر في جمهورية إفريقية الوسطى، وقد انتشرت النصرانية في هذه القبيلة، وكان منها رئيسا الجمهورية السابقين.

ومن القبائل القديمة البلالا، والتاما، والارنجا، والموسجو، والقرعان وغيرهم.

تاريخ تشاد

يبدو أن الإنسان قد أقام في منطقة تشاد من القديم، فسكنت شعوب امتهنت الصيد والرعى في الشمال، ويدل على ذلك بعض الآثار التي خلفوها منحوتة على الصخور، وأقام شعب (الصاو) في الجنوب على ضفاف نهر (شارى)، وامتهن الزراعة والصيد وصناعة الخزف، وتدل آثارهم على ذلك.

وإن تاريخ منطقة تشاد يكاد يكون مجهولاً حتى المدة التي شع فيها نور الإسلام عن طريق التجارة والدعوة وانتقال القبائل من الشمال إلى الجنوب. ونزوح بعض الرجالات إثر الأحداث التي تحل بالعالم الإسلامي مثل: سقوط بغداد، وخروج المسلمين من الأندلس وغير ذلك... ومن ثم تأسست بعض الممالك الإسلامية في تلك الديار أهمها ثلاث وهى:

١ - مملكة كانم :

وتأسست في القرن الثاني الهجري على أيدي جماعة قادمين من الشمال، وكان مركزها هذه المملكة شمال شرقي بحيرة تشاد، وحكم أسرة سيف (١٨٣-١٢٢٥هـ)، كانت على الوثنية مدة من الزمن تعد غامضة في أكثر مراحلها ثم دخل إليها الإسلام في أواخر القرن الخامس، وأول الأمراء الذين اعتنقوا الإسلام يدعى (أوم) وحكم من (٤٧٨-٤٨٩هـ)، ولقب الملوك بعده (ماي)،

وانتشر الإسلام في أيامه كثيراً، وتوسعت مملكتهم حتى امتدت من النيجر غرباً إلى (واداي) شرقاً، وضمت مناطق من الصحراء، وشملت أجزاء من المناطق السودانية في الجنوب، وكان هذا التوسع بمساعدة حكام تونس من الحفصيين، ووصلت إلى الأوج أيام (عبدالجليل سلماً) و (جونوما الثاني).

وفي عام ٧٨٩هـ (١٣٨٧م) عمد قوم (البلالا) وهم أخلاط من العرب والتشاديين إلى إنهاء حكم هذه المملكة، وبقيت الحرب قائمة بين الطرفين حتى أوائل القرن التاسع، قتل في خلالها أربعة ملوك من دولة كانم، وأخيراً هرب حكامها إلى (بورنو) غرب بحيرة تشاد، وهو الأقليم الذي انتزعوه من شعب (الصاو)، وأسسوا هنالك مملكة جديدة، ثم استطاع (علي دوناما) الذي حكم (٨٧٧-٩١٠هـ) أن يهاجم (البلالا)، وأن يعود إلى كانم. وابتدأ الازدهار لهذه المملكة مرة أخرى في أيام الملك (إدريس الثالث) الذي يعرف باسم (إدريس الونة) وقد حكم ٩٧٩-١٠١٣هـ (١٥٧١-١٥٩٦م) ووسع حدود مملكته.

وأخيراً تدهور الحكم، وفي هذه الأثناء هاجمت قبائل الفولاني بزعامة (عثمان دانفديو) المنطقة، واحتلت منطقة (بورنو)، وأصبحت قبائل (الهاوسا) كلها تحت حكمه، وفرض الإسلام على القبائل الوثنية.

استدعى أهل كانم الشيخ محمد الأمين الكانمي عام ١٢٢٥هـ (١٨١٠م)، فتولى الحكم، وأنهى حكم أسرة (سيف)، ووقف في وجه قبائل الفولاني، وصد هجومهم، وبنى له عاصمة في مدينة (كوكا)، وسار في البلاد سيرة حميدة، إلا أن الضعف عاد بعده، وتمكن الأمير (رابح) مولى الزبير باشا أن يدخل البلاد، كما استطاع دخول منطقة (بورنو) وبقي في الحكم حتى جاء الفرنسيون عام ١٣١٨هـ (١٩٠٠م).

٢ - مملكة واداي :

واداي منطقة وعرة في الشرق، حكمتها أسرة (التنجور) حتى القرن العاشر الهجري، وكانت على الوثنية، وجاءت من الصحراء فارة من وجه قبائل بني هلال، ووصلت إلى منطقة (دارفور)، واختلطت مع شعب (الداجو) الأسود، ومن اختلاط الشعين نشأ شعب (الفور) الذي طرد (التنجور) فاتجه نحو الغرب

وسيطر على منطقة (وآدای)، واستمر في الحكم إلى أن دخل الإسلام المنطقة في القرن العاشر الهجري.

إن أول الملوك المسلمين هو (عبدالكريم) الذي أصبح سلطاناً عام ١٠٣٠هـ (١٦٢١م) وتولى بعده ابنه (عروة) فأسس مدينة جديدة لتكون مركز حكمه هي (وارا)، ثم انتقلت العاصمة إلى (أبيشه)، وخضعت لحكم (دارفور)، وأخيراً استقلت عنها في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، وعاد إليها الضعف، ثم عادت إلى الازدهار أيام الملك (صابون) الذي حكم ١٢٢٠-١٢٣٠هـ (١٨٠٥-١٨١٥م)، وخلفه أخوه (محمد شريف صالح)، ثم ابنه (علي)، وقويت الدولة، ثم حدثت الفرقة بين أفراد الأسرة الحاكمة، وتدخل الفرنسيون لنصرة أحد الأطراف وسيطروا على الوضع.

٣ - مملكة باغيرمي :

وهي في جنوب الأجزاء الوسطى من البلاد، وقد تأخر دخول الإسلام، إلى هذه الرقعة، حيث وصل إليها في مطلع القرن العاشر الهجري، وبعد السلطان (بريمي) أول الحكام المسلمين فيها، ولعل هذا الاسم محرف عن اسم (إبراهيم)، وازدهرت هذه المملكة أيام السلطان الحاج محمود الأمين ١١٦٥-١٢٠٠هـ (١٧٥١-١٧٨٥م)، وقد عم في عهده الإسلام بلاد (باغيرمي) كافة.

وفي عام ١٢٢١هـ (١٨٠٦م) خضعت هذه المملكة إلى سلطان (وآدای)، ثم ضمها الشيخ محمد الأمين الكانمي إلى مملكته، ولكن عادت لها قوتها عام ١٢٦٥هـ (١٨٤٨م)، ولم يلبث أن هاجمها ملك (وآدای) عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م)، وأخيراً ضمها الأمير رابع إلى سلطانه عام ١٣١٠هـ (١٨٩٢م)، وبقيت تحت سلطانه حتى جاء الفرنسيون ودخلوها عام ١٣١٨هـ (١٩٠٠م). ومن الممالك الأخرى مملكة (مانغا) التي تقع أراضيها إلى الشمال من بحيرة تشاد. أما شمالي تشاد اليوم فقد كان بيد العثمانيين، وقد أقاموا فيه عدداً من القلاع وكان لهم دور في نشر الإسلام، ومن القلاع الأثرية لهم هناك (فايا) و (غريدة).

الأمير رابع

تمكن الإنكليز في السودان من القضاء على سليمان بن الزبير سلطان دارفور، وقتلوا سبعمائة من أتباعه وذلك عام ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م)، إلا أن أحد قاداته وهو الأمير رابع قد نجا بمن معه فسار نحو أرض تشاد في ألف فارس، واستطاع أن يسيطر على منطقة (واداي)، ثم اتجه نحو بحيرة تشاد فضم إلى سلطانه الجديد الممالك القائمة وهي: (باغيرمي) و (كانم)، كما شمل حكمه بلاد (بورنو)، واتخذ من ديكوا^(١) عاصمة له. وأقام حكومة إسلامية في هذه البلاد كلها، وذلك عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م). ولكنه لم يلبث أن اصطدم مع الفرنسيين الذين كانوا يوسعون نفوذهم شمالاً من بلاد الكونغو، وذلك عن طريق الارساليات التنصيرية والرحالة، فوجه الفرنسيون ثلاث حملات بقيادة الجنرال (لامى) الذي قتل على أبواب مدينة (قصيرى) الواقعة على الضفة اليسرى لنهر (لوغون) مقابل مدينة (نجامينا) وهي اليوم ضمن أراضي دولة الكاميرون، إذ يشكل النهر الحدود السياسية بين الدولتين، أما الأمير رابع فقد جرح في هذه المعركة ثم توفي متأثراً بجراحه عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م).

تولى سلطان إمارة رابع بعده ابنه فضل الله، فانتصر على الفرنسيين في بعض المعارك، إلا أن الفرنسيين قد دخلوا تشاد ١٣٢٧ هـ بفضل اسلحتهم وكثرتهم، وقتلوا السلطان فضل الله، واستمرت المقاومة الإسلامية في البلاد مدة عامين، ثم قضى عليها بعد معركة (عين جالا) عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م).

الفرنسيون

أخضع الفرنسيون تشاد، وحتى يستطيخوا البقاء في سيطرتهم عملوا على إرهاب الشعب فجمعوا أربعمئة عالم من أنحاء البلاد، وساقوهم إلى مدينة (ابيشة) قاعدة (واداي) وقتلوهم بالساطور، وقد عرفت هذه المذبحة باسم مذبحة (كبكب) وذلك عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م) أثناء الحرب العالمية الأولى، ومع هذه الوحشية فلم

(١) ديكوا: مدينة تقع فشر شمال شرق نيجيريا في بلاد بورنو إحدى أجزاء نيجيريا اليوم، وتقع إلى الغرب من مدينة (نجامينا) على بعد ٢٠٠ كم منها.

تتمكن فرنسا من السيطرة على الأجزاء الشمالية ودخول قلاع (زوار) و (فور) و (أوزو) إلا عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠م) حيث كان السنوسيون يقاومون الاستعمار الفرنسي في الجنوب، كما يقاومون الاستعمار الطلياني في الشمال، وكان لهم أكثر من مائة رباط منتشرة في تشاد من (غورو) إلى (بوركو) ومن (فايا) إلى (كانم) وفي منطقة (عيندى) و (تيبستى).

اتبعت فرنسا سياسة استعمارية صليبية إذ عملت على جعل السياسة الاقتصادية والسياسية والثقافية في يدها. ومن هذا المنطلق فقد عملت على إبقاء المسلمين في حالة من الجهل والفقر، ينتابهم المرض، ويلحق بهم العذاب، فلم يكن ليدخل المدارس التي تشرف عليها الحكومة، أو المستشفيات التي يشرف عليها المنصرون - وهي الوحيدة في البلاد تقريباً - إلا الذين اعتنقوا النصرانية أو الذين يؤمل منهم ذلك. وكانت سياسة فرنسا تقضى بامتصاص كل مجموعة مثقفة من سكان تشاد إلى فلك الثقافة الفرنسية كي لا تجعل لنفسها وجود ثقافتين متباينتين إحداهما إسلامية وطنية والثانية نصرانية دخيلة، ومشكلة وجود عدد من المثقفين من أبناء البلاد يطالبون بالمساواة مع الفرنسيين أو يطالبون بالاستقلال. كما اتبعت سياسة التمييز بين الفرنسيين والتشاديين تمييزاً يعتمد على اللون والتعالى، والرتب العسكرية وكل جوانب الحياة.

ومنعت فرنسا من وجود تنظيمات سياسية أو اجتماعية في البلاد، لكنها سمحت بوجود شعبٍ لأحزابها الموجودة على الأرض الفرنسية كي توجه السياسة من باريس. فكان من هذه الفروع:

- ١ - الحزب الراديكالي: ويتولى رئاسته في تشاد (فرانسوا توتبالباي)
- ٢ - الحزب الاشتراكي: وقد انتهى مع ظهور (ديغول).
- ٣ - حزب أوديت: ويرأسه في تشاد (ربتليس)، ثم (غبريل ليزبيت).
- ٤ - الحزب الوطنى التشادى: ويترجمه (أحمد أبا).

واتبعت فرنسا سياسة القمع والإرهاب، واستمر الوضع حتى قيام الحرب العالمية الثانية، ولم يحدث من شىء سوى تعديل الحدود بين ليبيا وتشاد عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م) حيث ضمت ليبيا إليها أجزاء من منطقة جبال تيبستى، ولكن المعاهدة لم يؤخذ بها.

قامت الحرب العالمية الثانية، وكانت تشاد جزءاً من إفريقية الاستوائية لا الفرنسية التي تشمل منطقة واسعة وسط القارة وغربيها. ويحكم منطقة تشاد فيها (فيلكس أبوية) وهو غريب ينتمي إلى (غواد لوب) إحدى جزر البحر الكاريبي، وهزمت فرنسا أمام ألمانيا وانقسم الفرنسيون إلى قسمين أطلق على أحدهما اسم حكومة (بيتان) وهي تتبع ألمانيا، وعلى الآخر فرنسا الحرة ويتزعمها ديغول الذي يدير شؤون الجند من إنكلترا، واعلن حكام تشاد عن وقوفهم مع ديغول فأعطاهم الأمان، وزار البلاد، وكانت تشاد مركزاً لتموين جيوش الحلفاء التي قاتلت في الصحراء، وقاعدة لتحرك الجيوش التي دخلت ليبيا وتونس.

انتهت الحرب، وانتخب أول مجلس نيابي فيها عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦م)، وقامت حكومة برئاسة (غبريل ليزبيت)، ثم حصلت على استقلال ذاتي بعد أن وافقت على مشروع ديغول بشأن المستعمرات الفرنسية عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٨م)، وأجريت الانتخابات، وتشكل الحزب التقدمي التشادي من ائتلاف الحزب الراديكالي وحزب (أوديت) وحصولاً على جميع مقاعد الجمعية التأسيسية، وشكل (فرانسوا تومبالباي) الحكومة، وكان (ليزبيت) نائباً له. وبعد عام نالت البلاد الاستقلال، ودخلت الأمم المتحدة، وعدل الدستور، وغدت اللغة الفرنسية هي الرسمية، وأصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية وهو في الوقت نفسه رئيساً للوزراء ويتولى هذا المنصب (فرانسوا تومبالباي)، وشكلت الوزارة من ستة عشر وزيراً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غيرهم.

ألغى رئيس الجمهورية عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢م) الأحزاب كلها، واعتمد على نظام الحزب الواحد وهو الحزب التقدمي التشادي الذي يتزعمه، وألقى القبض على ثلاثة من زعماء المسلمين بتهمة تهديد أمن الدولة، وعدل الدستور من جديد. وجرت انتخابات في عامين متواليين، وصل سفير دولة اليهود إلى تشاد الأمر الذي أثار غضب المسلمين وهذا ما أدى إلى إخراج المسلمين من الوزارة، واعتقل عدد منهم، وحكم على بعضهم أحكاماً قاسية لا تقل عن عشرين سنة مع الأشغال الشاقة. وانضم المسلمون بعد ذلك إلى المعارضة التي كانت تتمثل في حزب الاستقلال الوطني، والاتحاد الوطني التشادي.

فرضت الحكومة صرائب جديدة فحدثت انتفاضة عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣م)

بقيادة (أحمد غلام الله) و (جبريل خير الله) ولكن قضى عليها بسرعة، وتشكلت بعدها (الجبهة الشعبية لتحرير تشاد)، وكان أمين سرها (أبا صديق)، وحدثت اعتقالات واسعة شملت الوزراء المسلمين ونائب رئيس الجمعية الوطنية وبعض النواب.

وحدثت الانتفاضة الثانية عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) وذلك في مدينة (مانغالم) بسبب الضرائب التي كانت تجبى عدة مرات في العام الواحد، واستمرت المعارك ستة أشهر.

ثم قامت الثورة عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وشملت أكثر المناطق الإسلامية وخاصة بلاد (التيبو) وبلاد (تيسثي) في الشمال. وسيطرت الحركة على الشمال، وكان سبب الثورة تافهاً وهو حدوث خلاف بين امرأتين إحداهما مسلمة زوج أحد رجال الهجانة المسلمين، والثانية نصرانية زوج أحد رجال الجيش وتطور الأمر، ولم يكن الأمر كافياً لاشعال نار الثورة إلا أن النفوس مشجونة^(١)، واستنجد رئيس الجمهورية (فرانسوا تومبالباي) بفرنسا بعد سيطرة المسلمين على الشمال فأمدته بثمانمائة مظلي عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) ثم أردفت ذلك بمائتين وستين جندياً، ولم تستطع حكومة تشاد من السيطرة على الموقف إلا عام ١٣٩٠ هـ.

أظهر (تومبالباي) سياسة المهادنة، وطلب سحب القوات الفرنسية من المناطق الشمالية، فقبلت ليبيا هذا التصرف، ولكن لم يوافق عليه زعيم قبائل التيبو الذي كان يعيش منفياً في ليبيا، ولا جبهة التحرير تشاد التي كان مقرها في الجزائر حيث يعلمون مراوغة (تومبالباي).

دعمت ليبيا الثورة في تشاد، وبدأت تمدها بالسلاح والمؤن، وخرجت القوات الفرنسية من تشاد عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) واضطرت الحكومة التشادية إلى جلب قوات مرتزقة من زائير لدعم موقفها. ولكنها لم تلبث أن أعلنت عن محاولة انقلاب فاشلة بزعامة أحمد عبدالله الذي انتحر عندما فشلت المحاولة، وساءت العلاقات جداً بين الدولتين المتجاورتين ليبيا وتشاد.

(١) كان سلطان منطقة الشمال والد غوكوني عويدى رئيس الجمهورية فيما بعد. وكان له الدور في اشعال الثورة.

وبعد حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (تشرين أول ١٩٧٣ م) بين العرب ودولة اليهود في فلسطين قطعت تشاد علاقتها مع دولة اليهود وتحسنت الأوضاع قليلاً.

وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) استولى الجيش بقيادة (عبدالقادر كاموغا) على السلطة، وهو نصراني من الجنوب، ومن قبيلة (تومبالباي) نفسها، وعين الجنرال (فيلكس مالوم) رئيساً للدولة، وهو مثل الرئيس السابق ومن قبيلته أيضاً، وهذه التمثيلية احتفظ النصارى في الجنوب بالسلطة.

انقسمت جبهة التحرير الوطنية في تشاد (فرولينا) إذ انفصل عنها حسين هبري، وأسس قوات الشمال، على حين بقي غوكوني عويدي مدعوماً من القوات الشعبية التابعة لجبهة (فرولينا). ثم انفصل (أحمد أصيل) عن الجبهة، وانضم أخيراً إلى حسين هبري.

بدأت الأحداث الدامية عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م)، واضطر رئيس الدولة (فيلكس مالوم) على مغادرة البلاد شهر من مؤتمر (لاغوس) في نيجيريا. وتشكل مجلس وطني حكم البلاد ثلاثة أشهر، ثم قامت حكومة وطنية دام حكمها ثلاثة أشهر أيضاً، أعقبها حكومة مثلت الاتجاهات الأحد عشر في البلاد ثم انفرط عقدها بعد ثلاثة أشهر، وعاد القتال، ولعبت الدول العربية والأجنبية دوراً في هذا القتال، فظهرت فرنسا دعمها لحسين هبري وكذا مصر مخالفة لليبيا التي تدعم غوكوني عويدي الذي اتفق مع قائد الجيش عبدالقادر كاموغا.

تعد المناطق الشرقية مركز نفوذ (حسين هبري) وأهم هذه الأجزاء اقليم (واداي). واطليم (بيلتن)، والقسم الشرقي من اقليم (باتا)، أما مناطق الشمال والأجزاء التي تشرف على بحيرة تشاد مراكز دعم لـ (غوكوني عويدي)، وهي مناطق كانم، والبحيرة، أما عبدالقادر كاموغا فيسيطر على نصارى الجنوب وتسمى قواته (القوات التشادية المسلحة).

وتمكن حسين هبري من السيطرة على أكبر قسم من العاصمة (نجامينا)، ودخلت القسم الباقي جماعات من جبهة فرولينا، ونتيجة القتال الدائر بين الأطراف المتنازعة فقد فر إلى الكامبيرون أكثر من سبعين ألفاً اتجه أكثرهم إلى عاصمة الكامبيرون (باوندي) كما رحل عن العاصمة أكثر من ٩٠٪ من أهل الجنوب الذين كانوا يقيمون فيها. ودخلت القوات الليبية دعماً لغوكوني عويدي وعبدالقادر كاموغا، وخرج من العاصمة مضطراً إلى المناطق الشرقية حسين هبري الذي يهدد الوضع باستمرار وهذا مايجعل السلطة تحرص على إبقاء القوات الليبية في العاصمة.

ثم استطاع حسين هبرى من السيطرة على تشاد، وتسلم السلطة، وفر غوكوني عويدي إلى جنوبي ليبيا واستقر في (سبها).

وعاد غوكوني عويدي في الخامس من رمضان ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣م) وسيطر على أقسام من الشمال.....

مالي

لمحة جغرافية:

تبلغ مساحة مالي «١,٢٠٤,٠٠٠ كيلو متر مربع، فهي إحدى دول إفريقيا الواسعة المساحة، تتألف أرضها من هضبة يبلغ معدل ارتفاعها ٥٠٠م، تستوى في أقسامها الشمالية والشمالية الغربية فتبدو كسهل فسيح منبسط تسوده الكثبان الرملية والأراضي الحصوية في حين ترتفع في أجزائها الشمالية الشرقية قرب حدود الجزائر والنيجر، وتعد امتداداً لمرتفعات الهكار، ويطلق عليها هنا اسم هضبة (أدرار)، وكذلك ترتفع في جهاتها الجنوبية والجنوبية الغربية قرب حدود غينيا وساحل العاج حيث السفوح الشمالية لمرتفعات (فوتا جالون)، ويفصل بين هذين القسمين من المرتفعات الجزء الأوسط من الهضبة المستوية المعروفة باسم هضبة (ماندينغ) والتي يجرى فيها نهر النيجر، وتنحدر المياه نحوه من كلا الجانبين. وتكون أخفض نقطة في الوسط عند مدينة (تومبوكتو)، ثم تنحدر باتجاه الجنوب الشرقي مع مجرى النهر. وفي المنطقة المنخفضة تكثُر المستنقعات وخاصة في فصل الصيف. ويجرى نهر السنغال في الغرب نحو الشمال الغربي مع انحدار قليل للأرض ويكون بين مجري النهرين مرتفع وثيد من الأرض هو جزء من هضبة (ماندينغ).

وتكون بعض المناطق المنخفضة في الشمال قرب الحدود مع موريتانيا والجزائر تؤول إليها بعض السيول. كما يجرى وادي (الأسواق) قرب الحدود مع النيجر، وتتجه مياهه نحو نهر النيجر.

المناخ :

تمتد مالي بين خطي عرض ١٠ - ٢٥ شمالاً، وبداً تكون ضمن نطاقين كبيرين هما:

- ١ - النطاق السوداني: ويمتد بين خطي عرض ١٠-١٨°، وتكون الحرارة مرتفعة طيلة العام، وتتراوح كمية الأمطار بين ٢٥٠-٥٠٠ مم تهطل خلال سبعة أشهر، وهي أشهر الصيف التي تمتد من نيسان إلى تشرين الأول، وتكون الأشهر الأخرى جافة، وهي الأكثر حرارة. وتزداد الأمطار في المنطقة الجنوبية، والجنوبية الغربية حيث يبلغ معدلها ٧٥٠-١٢٠٠ مم.
- ٢ - النطاق الصحراوي: ويمتد بين خطي عرض ١٨ - ٢٥°، ويمتاز بشدة الحرارة، وقلة الأمطار التي لا يزيد متوسطها على ٢٥٠ مم، تهطل في خلال الصيف، وتتناقص كلما اتجهنا شمالاً، وتقل مدتها فلا يهطل في مدينة (تومبوكتو) أكثر من ١٠٠ مم في شهري تموز و آب فقط.

المياه :

يرتبط نظام الأمطار بالأمطار ارتباطاً واضحاً، حيث تزداد الغزارة في فصل الصيف فصل الأمطار، وتشح في فصل الشتاء فصل الجفاف.

ويعد نهر النيجر أهم مجرى مائي في البلاد فيرسم قوساً مقعراً نحو الجنوب، وتبلغ غزارته ١٠,٠٠٠ م^٣/ثا في الصيف، وتقل إلى ١٠٠ م^٣/ثا في الشتاء. ويشكل عدداً من المستنقعات جنوب غربي مدينة (تومبوكتو) وتزداد مساحتها صيفاً، وتقل شتاءً. ويبلغ طول هذا النهر في مالي ما يقرب من ٧٥٠ كم. وتقع على هذا النهر أهم المدن بما فيها العاصمة وكذا الحياة الحضرية المستقرة، والزراعات.

كما يجري نهر السنغال في الغرب راسماً قوساً نحو الغرب، وتقوم عليه بعض المدن، كما تكثر الزراعات على ضفافه.

السكان :

يقدر عدد سكان مالي عام ١٤٠٢ هـ بستة ملايين نسمة، وبداً فإن الكثافة قليلة تختلف عن مثيلاتها تشاد، والنيجر، وهي من الكثافات القليلة في العالم،

وتتركز الغالبية العظمى في الجزء الجنوبي من البلاد وخاصة على ضفاف نهر النيجر، ثم حول نهر السنغال. وأهم القبائل في مالي هي:

١ - الماندينغ : وتقدر نسبتهم من ٤٠٪ من مجموع السكان، ويحملون أسماء مختلفة، فالعرب يسمونهم (مليل)، ويقول الفولانيون (مالي)، ويسميهم البرير (مليت)، والهاوسا يطلقون عليهم اسم (وانقاره)، ولعل هذا الاسم يطلق على فرعين منها وهما: «السوننكى والديولا». ويسميهم التكرور (المالنكى)، والغامبيون يسمونهم (ماندينغ). وهم يسمون أنفسهم (الماندى).

٢ - السنغاي: وهم زنوج يعيشون عند ثنية نهر النيجر، وتبلغ نسبتهم ١٢٪ من السكان، ويعملون بصيد السمك.

٣ - الفولاني: ولهم أسماء كثيرة أيضاً، ويشكلون ١٠٪ من سكان البلاد.

٤ - البرنو:

٥ - التوكلور: وتعيش في الغرب قرب السنغال.

٦ - الموش: وتعيش في الجنوب قرب فولتا العليا. وأكثرهم لا يزال على الوثنية.

٧ - السينوفو: وتقطن هذه القبائل قرب ساحل العاج وفولتا العليا عند أعالي النيجر ونهر فولتا وتشكيل ٣,٥٪ من سكان بلاد مالي.

٨ - الماركاكا: ويشكلون ٦٪ من السكان.

٩ - الدوجون: ويشكلون ٣,٥٪ من سكان مالي.

١٠ - الطوارق: ويعيشون في الشمال، ويعرفون باسم الملثمين.

١١ - وهناك مجموعة صغيرة من العرب تعيش بالقرب من (تومبوكو).

يشكل المسلمون ٩٣٪ من السكان، على حين تبلغ نسبة الوثنيين ٦٪ ومعظمهم من (البامبارا) التي هي فرع من (الماندينغ) ومن قبائل (الموش)، ويشكل النصارى ١٪ فقط من السكان. ولكل مجموعة لغتها الخاصة، واللغة الفرنسية هي الرسمية، وقد فرضت بعد دخول الفرنسيين.

النشاط البشرى :

تعتمد مالي في اقتصادها على الزراعة التي تقوم على نهري النيجر والسنغال. فيزرع الأرز، والفول السوداني، والدخن، والقطن، وتربى الحيوانات، وتصاد

الأسماك. ويستثمر بكميات قليلة الحديد، والذهب، والماس، والبوكسيت كما يوجد الملح.

ويقدر انتاج المحصولات والثروة الحيوانية كما يلي:

الأرز	١٧٠,٠٠٠ طن	الأبقار	٥,٠٠٠,٠٠٠ رأس
الفول السوداني	١٢٠,٠٠٠ طن	الأغنام	٣,٥٠٠,٠٠٠ رأس
القطن	٢٠,٠٠٠ طن	الماعز	٧,٠٠٠,٠٠٠ رأس

التاريخ

قامت في التاريخ عدة إمبراطوريات وممالك في المنطقة التي تشملها اليوم دولة مالي، دانت أكثرها بالإسلام وعملت له وأهمها:

١ - إمبراطورية غانا:

في القرن السابع قبل الهجرة قامت إمبراطورية (غانا) في منطقة مالي اليوم، أسستها جماعة بيضاء جاءت من الشرق أو من الشمال وغدت مع الزمن سوداء وهي التي عرفت فيما بعد باسم (الفولانيين)، وكان مقرها مدينة (كومبي صالح) التي تقع بين نهري النيجر والسنغال، في منطقة (أوكار)، وسيطرت على جماعة (السوننكي) أصحاب النفوذ هناك، واعتمدت في حياتها على الزراعة والتجارة. وفي القرن الهجري الثاني طردت جماعة (السوننكي) الفولانيين نحو الغرب، وحكمت (غانا) حتى جاء المرابطون في القرن الخامس الهجري عام ٤٦٩ هـ فانتشر فيها الإسلام، وكانت من قبل تدين بالوثنية.

تمكنت جماعة السوننكي أن توسع نفوذه وأن تسيطر على مدينة (أودغشت) حاضرة قبيلة (لمتونة) إحدى فروع قبيلة (صنهاجة) والتي كانت فيها حكومة بربرية شملت أجزاء واسعة من موريتانيا، والسنغال، وغينيا، ومالي دول العصر الحديث. وكانت المنطقة بين الممالك تسيطر إحداها على جميعها عندما تزداد قوتها، ولا تقضى عليها، وإنما تكتفى بفرض الجزية، فإذا حدث أن قويت مملكة أخرى عادت وسيطرت على غيرها، وأصبحت المحكومة بالأمس حاكمة اليوم. وقد تعود

دولة منها للنهوض ثانيةً مادام لم يقض عليها، ولما كانت كل مملكة تسيطر على عدة ممالك لذا فقد عرفت باسم «امبراطوريات».

انتشر الإسلام قليلاً في إمبراطورية غانا قبل قدوم المرابطين بل ذكرت بعض الروايات أن أحد ملوك غانا قد اعتنق الإسلام عام ٥٣٣٣ هـ. كما اعتنقه أحد ملوك التكرور عام ٥٤٣٢ هـ. وأصبح للمسلمين في قاعدة غانا ضاحية خاصة تعادل العاصمة أو تشمل نصفها وفيها اثنا عشر مسجداً، ولهم حرية في الدولة.

كان القتال مستمراً بين إمبراطورية غانا والملثمين في الشمال بزعامه قبيلة (لمتونة) والذين كانت قاعدتهم مدينة (أودغشت)، وتمكنت غانا من إحراز النصر على الملثمين الأمر الذي جعل (لمتونة) تتخلى عن الزعامة لأختها (جدالة) التي استطاعت أن توقف زحف إمبراطورية غانا نحو الشمال. ثم تأسست جماعة المرابطين الأساسية من قبيلة (جدالة) عندما جاء «عبدالله بن ياسين» إليهم، وعندما قوي أمرهم تمكنوا من استعادة مدينة (أودغشت) عام ٤٤٦ هـ من غانا، وحملوا أهلها على اعتناق الإسلام، إلا أن زعيمهم (يحيى بن إبراهيم الجدالي) قد استشهد في المعركة التي فتحت إثرها مدينة (أودغشت) وتولى بعده زعامة المرابطين (أبو بكر بن عمر اللمتوني) ابن عمه وزعيم قبيلة (لمتونة)، وتمكن من دخول قاعدة امبراطورية غانا مدينة (كومبي صالح)، وكانت غانا قد ضعف أمرها، وتفككت وذلك عام ٤٦٩ هـ، وفرض اللمتوني الإسلام على سكان غانا.

ثم ضعف أمر المرابطين بعد وفاة (أبو بكر بن عمر اللمتوني) عام ٤٨٠ هـ، فعاد للسوننكي قوتهم فاستقلوا وأعلنوا عن ارتباطهم بالدولة العباسية. ثم ساد الجفاف المنطقة وارتحلت عدة قبائل نحو الجنوب فانهارت إمبراطورية غانا وقامت مكانها امبراطورية (الصوصو)، وكان لارتحال القبائل نحو الجنوب أثر في تعمق الإسلام نحو خليج غانا.

٢ - امبراطورية الصوصو:

هاجرت جماعة من الفولانيين من بلاد التكرور واتجهت نحو الشرق، واستقرت في منطقة (كانيغا) في أعالي نهر النيجر، ثم سيطرت على شعب الصوصو، ثم قوى أمرهم، وتمكنوا من دخول مدينة (كومبي صالح) عام ٦٠٠ هـ، ودمروها،

ومحو أثرهاء وتوسعوا حتى شملت دولتهم أكثر أجزاء إمبراطورية غانا. كما هاجموا مملكة (الماندينغ) في الجنوب الغربي، وقتلوا ملكهم (سومانجارو) ملك الماندينغ (نارى فامغان) وأولاده جميعاً باستثناء صغيرهم لمعرضه وهو (سندياتا) أو كما عرف باسم (مارى جاطه) وذلك عام ٦٢٢٨ هـ.

٣ - مملكة مالي :

تمكن (مارى جاطه) عام ٦٣٣ هـ أن يؤسس جيشاً، وأن ينتصر على الصوصو، وأن يدخل عاصمة غانا القديمة، وأن يزيل ما بقى منها، ولكنه عطف على المسلمين الذين فروا منها إلى الشمال في ولايته عندما هاجمهم الصوصو.

إن (مارى جاطه) هو ابن (نارى فامغان) الذي عرف بالصلاح والعمل على نشر الإسلام، والذي قتله الصوصو. وقد نقل (مارى جاطه) عاصمته إلى مدينة مالي التي أسسها، والتي تقع اليوم في غينيا قرب الحدود مع دولة مالي. وقد توسعت هذه المملكة كثيراً حتى شملت أكثر أجزاء افريقية الغربية، واستمر حكمها حتى عام ٨٩٤ هـ (١٤٨٨م). وقد ضعف أمرها أمام هجمات الطوارق في الشمال واستيلائهم على مدينة (تومبوكتو). وأعمال الغزو التي تقوم بها قبائل (الوش) الوثنية في الجنوب، وهجمات الفولانيين والتكارنة من الغرب، ثم استقلال مملكة (صنغاي) على نهر النيجر، وتوسعها حتى قضت على مملكة مالي إلا أن المالين قد حاولوا استعادة نفوذهم ضد (صنغاي) فاستنجدوا بالعثمانيين عام ٨٨٦ هـ (١٤٨٠م) وطلبوا المساعدة من البرتغاليين فساعدوهم ضد الفولانيين وأجلوهم عن الأجزاء الغربية. وقاموا بثورة عام ٩٤٠ هـ ضد صنغاي غير أنهم فشلوا وقمعت ثورتهم. ثم استطاع السلطان (محمد الثالث) أن يستعيد بعض أملاكه، ولكنه هُزم في النهاية عام ١٠٠٠ هـ (١٥٩١م) أمام السعديين في مراكش، والذين دخلوا مدينة (تومبوكتو)، ثم عاد لدولة مالي أهميتها عام ١٠٨١ هـ (١٦٧٠م)، ثم تفرق أمراء الأسرة الواحدة واقتسموا السلطة، واستقر آخرهم في مدينة (باماكو). ومن الأسر التي حكمت مملكة مالي أسرة (كيتا) وأسرة (تراورة).

٤ - إمبراطورية الصنغاي :

الصنغاي مجموعة من القبائل الزنجية كانت تعيش في منطقة نهر النيجر الواقعة اليوم في دولة النيجر ثم انتقلت أو تحركت قليلاً نحو الشمال واستقرت حول مدينة (غاو)، وخضعت هذه القبائل لقبيلة لتونة بعض الزمن. ثم خضعت لمملكة (مالي) وأعطت رهائن لتبقى تحت النفوذ المالي، غير أن (علي كولن) وأخاه (سليمان) فرا من حاضرة مالي وهما من الرهائن، ووصلا إلى (غاو)، وطردا منها الحامية المالية عام ٧٤٠هـ (١٣٣٩م)، وأسس مملكة جديدة بدأت تتوسع على حساب دولة مالي. ثم عادت للخضوع لمملكة مالي، ولكن عاد أمرها فقوي فاستقل (محمد دوغو) عام ٨٢٣هـ (١٤٢٠م)، وخلفه ابنه (مسنا علي) الذي يعد مؤسس دولة الصنغاي فاستولى على (تومبوكتو) عام ٨٧٣هـ (١٤٦٨م)، وتوسعت مملكته حتى غدت إمبراطورية شملت أكثر المنطقة، قاومت المغاربة في أواخر عهدها ثم تفككت وانتهت عام ١٠٠٤هـ (١٥٩٥م).

٥ - مملكة البامبارا :

البامبارا جماعة من الماندينغ تقيم في حوض نهر النيجر الأعلى، خضعت لمملكة مالي، ثم لامبراطورية الصنغاي، ثم أسست إمارة في مدينة (سيغو) خضعت لإمارة (تومبوكتو)، ثم استقلت عنها عام ١٠٧١هـ (١٦٦٠م)، وتوسعت، وأخيراً حكمتها أسرة (ديارا) التي استمرت في الحكم حتى عام ١٢٧٨هـ (١٨٦١م) حيث خضعت لسلطان الحاج عمر الذي قاوم الفرنسيين.

٦ - دولة الحاج عمر الفولاني :

ظهر الحاج عمر عام ١٢٥٤هـ (١٨٣٨م)، واستطاع أن يوحد السودان الغربي تحت سلطانه، وأوقف الفرنسيون تقدمه نحو الغرب، ولبزيد من قوته دخل إمارة (سيغو) عام ١٢٧٨هـ (١٨٦١م)، و (ماسينا) عام ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م)، و (تومبوكتو) عام ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م)، وقاوم الفرنسيين مقاومة عنيفة، وأخيراً ثار عليه (البامبارا) في (سيغو) والفولانيون في (ماسينا) وأخيراً قتل عام ١٢٨١هـ (١٨٦٤م)، واختلف أبناؤه على السلطة، وهزم آخرهم وهو الأمير أحمد أمام الفرنسيين وتوفي عام ١٣١٦هـ (١٨٩٨م)، وتمكنوا بعدها من احتلال البلاد.

٧ - سامورى تورى :

بقي المايندينغ منقسمين على أنفسهم بعد زوال دولة (البامبارا) حتى ظهر فيهم عام ١٢٧٧ هـ (١٨٦٠م) زعيم قوى هو (سامورى تورى) إذ استطاع أن يسط نفوذه على جميع قبائل (المايندينغ) في خلال عشرين سنة ١٢٨٧-١٣٠٧ هـ (١٨٧١-١٨٨٩م) وأن يوحد صفوفهم إلى الجنوب من دولة الحاج عمر، واتخذ لقب إمام وتصدى لمقاومة الفرنسيين من عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م) إلى عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨م)، وقد تمكن الفرنسيون من دخول مدينة (سيغو)، ومدينة (تومبوكتو) عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢م)، واضطر سامورى تورى أن يفر من وجههم إلى أعالي نهر فولتا العليا، واستمر في المقاومة فقبض عليه عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨م) في شمالي ساحل العاج، ونفي الى الغابون حيث توفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠م)، واستقر الفرنسيون في المنطقة.

الاستعمار :

كانت أولى الرحلات الأوروبية إلى داخل إفريقية موجهة إلى حوض نهر النيجر، وقد انطلقت عام ١٢١٠ هـ (١٨٥٩م) من غامبيا، واستطاع (منجو بارك) أن يصل إلى مدينة (سيغو). ثم توغل إلى أكثر من ذلك في رحلته الثانية عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥م)، وكثرت الرحلات بعد ذلك وخاصة الفرنسية منها، ولما تم لهؤلاء الرحالة التعرف على أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية بدأت الحملات العسكرية، واتجهت فرنسا بثقلها نحو إفريقية الغربية. وتمكنت من التوغل على طريق نهري النيجر والسنغال بعد مقاومات عنيفة وحيث استطاعت القضاء على مملكة الحاج عمر الفولاني، وسلطان سامورى تورى عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨م)، ومن ثم بسطت نفوذها على معظم السودان الغربى، وعن طريق الارهاب والوحشية أخضعت السكان، وفتحت أبواب المنطقة للإرساليات التنصيرية المدعومة بكل الإمكانيات المادية والمعنوية، ففتحت المدارس، وأقامت المشافي، وقدمت المساعدات وجعلتها في خدمة من يعتنق النصرانية. وأوصدت أبوابها أمام المسلمين. ومع هذا فلم تنجح لذا بقى الشعب في حالة من الجهل والفقر والمرض، فنشأت جماعة من أنصار الاستعمار مهياة لتسلم الحكم مكانه، وتنفيذ

مصالحه، وتتبع خطواته.

وقد تعرضت إفريقية الغربية التي خضعت للاستعمار الفرنسي إلى عدة تغييرات في الحدود والأقسام السياسية، وظلت كل مستعمرة خاضعة لحاكم فرنسي عام يتلقى تعليماته من وزير المستعمرات الفرنسي، ثم فكرت فرنسا يجمع بعض المستعمرات في تجمعات اتحادية ومن هذه الوحدات كان إفريقية الغربية الفرنسية التي تضم موريتانيا - السنغال - غينيا - ساحل العاج - فولتا العليا - مالي - النيجر - داهومي.

وفي عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤م) شكلت فرنسا إقليمياً في منطقة مالي وسمى (السنغال العليا والنيجر) ثم أصبح هذا الاسم عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١م) السودان الفرنسي.

وأفادت فرنسا في الحرب العالمية الأولى من السكان فكان وقود الحرب في كل المعارك التي خاضتها. وكان كل تجمع سياسي يجب أن يخضع لفرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ووجد في البلاد تجمعان هما:

١ - حزب الاتحاد السوداني الذي يدعو لإقامة حكم شبيه بحكم الحاج عمر الفولاني.

٢ - حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، وكان في غربي إفريقية كله وله فروع في كل مستعمرة.

ونص دستور فرنسا عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦م) على تكوين مجلس عام في كل اتحاد، ينتخب أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية في وحدات الاتحاد، وجرت الانتخابات الأولى.

وعدل الدستور عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦م)، وأصبح بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس تنفيذي يمثل السلطة، ويرأس هذا المجلس حاكم الإقليم، وهو الذي يعين قسماً من المجلس بينما يتم أخذ القسم الثاني بالانتخاب.

وفي عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م) عقد مؤتمر في باماكو يضم إقليم إفريقية الغربية، وقد اعترف هذا المؤتمر بحق تقرير المصير، اعترفت فرنسا بذلك لأنها خشيت اندلاع ثورة في البلاد، كما حدث في الجزائر إذ كانت الثورة مشتعلة هناك،

وأصدر رئيس وزراء فرنسا يومذاك قانون الإصلاح الإداري الذي ينص على إجراء انتخابات في كل إقليم لتأسيس جمعيات عامة تتولى تشكيل الوزارة.

وفي عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) جاء ديغول إلى حكم فرنسا، وعرض مشروعه فوافقت عليه أغلب الأقاليم، فنالت مالي الاستقلال الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية، وألغيت وظيفة الحاكم، وتشكلت الوزارة برئاسة (موديبوكيتا).

وفي عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) تم اتحاد بين السودان الفرنسي «مالي» والسنگال أطلق عليه اسم مالي، وانتخب (موديبوكيتا) رئيساً لهذا الاتحاد، ونال الاستقلال ضمن المجموعة الفرنسية عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، ولكن لم يلبث أن حل الاتحاد بعد ثلاثة أشهر من قيامه، وأعلن السودان نفسه جمهورية مستقلة استقلالاً تاماً مع الاحتفاظ باسم (مالي)، وانتخب (موديبوكيتا) رئيساً للجمهورية عام ١٣٨ هـ (١٩٦١ م)، وجرت مفاوضات مع فرنسا بشأن القواعد العسكرية في مالي. [وينتمى موديبوكيتا إلى أسرة كيتا التي حكمت مالي منذ عام ٦٣٣ هـ].

وفي عام ١٣٣٨ هـ (١٩٦٨ م) انتهت مدة رئاسة موديبوكيتا، وقد نحى عن الحكم بعد حركة عسكرية قادها الملازم الأول (موسى تراورى) الذي ينتمى إلى أسرة تراورى التي حكمت مدة مملكة مالي.

النيجر

لمحة جغرافية:

تبلغ مساحة النيجر (١,٢٦٧,٠٠٠) كيلو متر مربع، فهي من الدول التي تشغل مساحة واسعة في القارة الإفريقية. ويتألف سطحها من هضبة واسعة يبلغ معدل ارتفاعها ٣٦٥ م عن مستوى سطح البحر، ويصل أقصى ارتفاع في الوسط ٢٠٠٠ م وتمثلاً في كتلة (آبر) ذات الصخور القديمة، ومن هذه الكتلة تميل الأرض نحو الغرب والجنوب الغربي حيث تجرى أودية جافة باتجاه مجرى نهر النيجر، كما تميل نحو الجنوب الشرقي باتجاه بحيرة تشاد حتى يسير وادي (دليا)، وتمتد هذه الكتلة نحو الشمال حيث تتصل بالمرتفعات الجزائرية متمثلة بجبال تاسيلي.

وقد قطعت المياه الجارية هذه الكتلة وجزأتها فأصبحت على شكل كتل منفردة، تفصل بعضها عن بعض أودية واسعة، وتقع مدينة (أغاديس) وسط هذه الكتل في وادٍ عريض، إن هذا الانخفاض العام في هذه الكتلة الجبلية، والأودية التي تقطعها جعل المواصلات تجتازها بشكل سهل فهناك طرق رئيسية بين بلاد الجزائر في الشمال ومدينة (زندر) في الجنوب مارة من (أغاديس) وتعد صلة الوصل بين البلدان المتوسطة والأجزاء السودانية في القارة الإفريقية.

أما المنطقة الشرقية والمحصورة بين المرتفعات الوسطى والشمالية فتمتد منطقة واسعة تغطيها الرمال التي تعرف بالعرق الكبير، وتقوم وسط هذه الرمال سلسلة من الواحات تمتد من الشمال إلى الجنوب، تصل بينها طريق يصل أيضاً بين البلدان المتوسطة في الشمال وبين بحيرة تشاد. وكذلك توجد الرمال في الجهات الغربية وتقطعها الحدود السياسية مع مالي.

أما في أقصى الشمال الشرقي وعلى مقربة من الحدود الليبية فنجد حمادة (مانغوني) ونجد (دجادو) الذي يشمل عدداً من الواحات الصغيرة.

أما في الجنوب فتنخفض الأرض وتبسط، وتقل المظاهر الجبلية، وتزداد الأودية، وتظهر آثار المياه فيها، وتقوم المدن، وتسود الحياة الزراعية.

وتمتد بحيرة تشاد في أقصى الجنوب الشرقي، أما في الجنوب الغربي فيجري نهر النيجر مسافة ٢٩٦ كم في بلاد النيجر، ويدخل من بلاد مالي، ويكون صالحاً للملاحة، ثم يدخل بلاد نيجيريا.

المناخ:

تقع النيجر بين خطي عرض ٢٤, ١٢ و ٢٣,٣٠° إذ يمر مدار السرطان من نقطة التقاء الحدود الليبية - الجزائرية - النيجرية، وبذا فإن النيجر تشتمل على منطقتين مناخيتين هما:

١ - منطقة السافانا في الجنوب بين خطي عرض ١٢,٢٤ عند الحدود الجنوبية وخط عرض ١٨ شمال مدينة (أغاديس)، وتنمو في هذه المنطقة الحشاش القصيرة، كما توجد مجموعات من الشجيرات مثل: البأواب، والماهوجيني، والكابوك. وتكون الحرارة مرتفعة طيلة العام، وأشد الأشهر

حرارة هي أشهر نيسان وأيار وهي الأشهر التي تسبق الفصل الماطر، حيث تخفف الأمطار من ارتفاع الحرارة إذ يذهب بعضها في تبخير كميات من المياه المتجمعة نتيجة الأمطار أو الهاطلة. ويبلغ معدل كميات الأمطار ٢١٧ مم في مدينة زندر، و ٧٥٠ مم في مدينة نيامي. وإن موسم الأمطار هو فصل الصيف بين حزيران وأيلول.

٢ - منطقة الصحراء في الشمال بين خطى عرض ١٨-٣٠، ٢٣، وتكون الحرارة مرتفعة طيلة العام، وتتباين درجاتها بين الليل والنهار، وقلما تهطل الأمطار إذ يتبخر أكثرها قبل سقوطه على الأرض. ولا تهطل إلا على المناطق المرتفعة. ولا تنمو إلا بعض الحشائش الجافة، ونباتات الترب الملحية، إثر هطول الأمطار، وتنمو في بطون الأودية الجافة بعض الشجيرات الصحراوية، كما تتناثر بعض المجموعات من الواحيدات وخاصة في المنطقة الشرقية بين الرمال على شكل خط طولاني من الشمال إلى الجنوب.

المياه :

تتكون بعض المجارى المائية عقب سقوط الأمطار، وتجرى مع ميل الأرض فتتجه نحو الجنوب الغربى لتنتهى في نهر النيجر، ومنها ما يتجه نحو نيجيريا لتؤول إلى وادى (سوكوتو) الذي يصب في نهر النيجر، كما أن بعض هذه الأودية يسير نحو بحيرة تشاد، ومنها ما يفيض في الرما وخاصة أودية نجد (دجادو).

أما نهر النيجر في الجنوب الغربى فيكون مجراه عميقاً، الأمر الذي يدعو إلى رفع المياه منه بواسطة المضخات من أجل العمل الزراعى، كما أن المشروعات الاروائية إنما يقوم أكثر عليه.

السكان :

لما كانت المنطقة الجنوبية هي البقعة التي تتوافر فيها المياه بسبب الأمطار لذا فهي الجزء المأهول ففيه المدن الرئيسية مثل: نيامي العاصمة، وزندر، ومارادى، وتاهوا، ودوسو، وهو مركز النشاط البشرى.

يقدر عدد سكان النيجر بستة ملايين نسمة، وبذا لاتزيد الكثافة على خمسة

أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة قليلة جداً. وتعد من الكثافات القليلة في العالم.

وأشهر القبائل التي تقيم أو تنتقل في أرجاء النيجر هي: الهاوسا، والفلولاني، والغرما، والسنغاي، والطوارق وكلهم من المسلمين. ولكل قبيلة لغتها الخاصة بها، أما اللغة الفرنسية فهي الرسمية، وتنتشر العربية في الأوساط الشعبية وعند أهل العلم من المسلمين.

النشط البشري :

تمتد الصحراء على نصف مساحة النيجر، وتحتل المناطق الشمالية، وتشمل الأجزاء الواقعة إلى الشمال من الخط الممتد من خط عرض ١٥° في الشرق شمال بحيرة تشاد إلى الخط : ٣, ٧٠° عند حدود مالي، ولا تضم هذه المنطقة الا بضع واحات بعضها يقع في الشمال الشرقي بين الرمال ويعتمد على المياه الجوفية، وبعضها في الوسط بسبب بعض الأمطار التي تتساقط على المنطقة نتيجة الارتفاع ووجود الأودية المحمية بتلك المرتفعات أيضاً.

وإلى جنوب المنطقة الصحراوية توجد منطقة مراعي تمتد من خط عرض ١٣ على بحيرة تشاد وحتى خط عرض ١٦° عند حدود مالي، وتكثر الواحات في هذه المنطقة وخاصة في الوسط في المنطقة المرتفعة وأشهرها (أغاديس) و (عين غال) إلى الغرب من الأولى، وتربي في هذه المنطقة الإبل، والأغنام، والماعز.

وإلى الجنوب من المنطقة الثانية توجد منطقة مراعي موسمية حيث تنتشر الأعشاب في موسم الصيف بسبب سقوط الأمطار وتربي هنا من الحيوانات الأغنام، والماعز، والأبقار، والحمير، والخيول.

وإلى الجنوب من المنطقة الثالثة تقوم الحياة الزراعية، فيزرع الأرز على طول مجارى الأنهار والأودية، مثل نهر النيجر، والأودية التي تدخل أرض نيجيريا حيث تكون منطقة قرب الحدود منطوية مستوية تتجمع فيها المياه وتصلح لهذا النوع من الزراعة، وحول مدن مارادى، وزندر.

ويزرع القطن جنوب شرقي مدينة (مارادى) وحتى حدود نيجيريا، وشمال (ماداوا)، وفي منطقة الرعي الموسمي، ويصدر الإنتاج كاملاً.

ويجمع الصمغ العربى من المنطقة القريبة من بحيرة تشاد وعلى مساحات واسعة.

أما الفول السوداني فيزرع في المناطق التي تقع على طول الحدود مع نيجيريا تقريباً، وتزداد المساحة المزروعة بهذا النوع شمال (مارادى) إلى منطقة (زندى) و (غورى)، كما تكثر في منطقة (دوسو)، وعلى نهر النيجر بين (تيلابرى) ومنطقة خروج النهر من البلاد عند الحدود مع (بنين) ونيجيريا، وفي الأقسام الجنوبية الواقعة قرب الحدود مع فولتا العليا، وقد دخلت زراعته حديثاً إلى البلاد وذلك حوالى عام ١٣٨٠هـ.

كما تزرع الذرة الصيفية والدخن وكلها تذهب في الاستهلاك المحلى، كما يزرع البندق، والكاساكا، ويصاد السمك من نهر النيجر، ويقدر إنتاج أهم الحاصلات بما يلي:

طن	١٣٥,٠٠٠	الفول السوداني
طن	٥٠٠,٠٠٠	الدخن
طن	٥٧١,٠٠٠	الذرة الصيفية
طن	٧,٠٠٠	القطن
رأس	٣,٥٠٠,٠٠٠	الأبقار
رأس	١,٨٠٠,٠٠٠	الأغنام
رأس	٥,٠٠٠,٠٠٠	الماعز
رأس	٢٥٠,٠٠٠	الإبل
رأس	٨٦,٠٠٠	الخيول
رأس	٣٠٠,٠٠٠	الحمير
طن	٦,٠٠٠	السمك

لقد اكتشفت ثلاثة مناجم لليورانيوم عام ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، إثنان منها شمال مدينة (أغاديس)، والثالث بالقرب من (ارليت) على بعد ٢١٠ كيلومترات شمال (أغاديس)، كما يوجد في المنطقة القصدير والتنغستين وقرب مدينة (أغاديس) أيضاً. وتعد واحة (بيلم) من أشهر مناطق الملح. ولعل أهم مشكلة تعانيها النيجر بعد الموانىء، وهى في الوقت نفسه لاتتبعها.

التاريخ

توغل الرومان جنوب الصحراء، ولما جاء المسلمون كانوا يجتازون المنطقة إلى بحيرة تشاد فنشروا الإسلام أثناء رحلاتهم عن طريق الدعوة والتجارة أو على الأقل عرف السكان المستوطنون في تلك الجهات الإسلام عن طريق تلك الرحلات.

وفي القرن الخامس الهجري أخضع الطوارق الأجزاء الشمالية اليهم، كما أخضع الهاوسا بقية المناطق من النيجر اليوم إليهم وكلا الجماعتين من المسلمين. فبدأ الإسلام ينتشر على نطاق واسع بين الجماعات المستوطنة هناك. وشكل الحكام إمارات متعددة في تلك الجهات.

وفي ٩٢١ هـ (١٥١٥م) سار جيش (غاو) من مملكة (سنغاي) بقيادة (اسكيا محمد الأول) إلى المنطقة فأخضع الدويلات فيها سواء دويلات (الهاوسا) في الجنوب أم الإمارات البربرية في الشمال حيث تمكن من دخول مدينة (أغاديس) البربرية، وبعد مدة انسحب السنغانيون من البلاد، وعادت الإمارات إليها.

دخلت قبيلة (غرما) مع قبائل بدوية أخرى المنطقة من الشمال، وتمكنوا بزعامة الطوارق أن يقيموا تكتلات قوية في هضبة (آير) وأن يقفوا في وجه الفولانيين الذي بدأوا يتدفقون إلى المنطقة وذلك في بداية القرن الثاني عشر الهجري. إلا أن (عثمان بن فودي) قد استطاع إخضاع إمارات (الهاوسا) إلى سلطانه في المدة الواقعة من ١٢١٩-١٢٢٥ هـ (١٨٠٤-١٨١٠م) كما استطاع خلفاؤه من بعده الاحتفاظ بهذه السلطة بصفتهم زعماء دينيين.

وفي عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م) وصل إلى المنطقة المقدم (دنهم) والملازم (كلابرتن) الموفدان من قبل الحكومة البريطانية لمعرفة نهر النيجر، والتزيا بابن (عثمان بن فودي)، ودرسا المنطقة دراسة جيدة.

واتفقت فرنسا وإنكلترا عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠م) على تعيين الحدود واقتسام مناطق النفوذ بينها وسط إفريقية، وكانت النيجر من نصيب فرنسا، فأرسلت حملة تمكنت من السيطرة على الأجزاء الجنوبية من البلاد إلا أنها لاقت مقاومة عنيفة في الشمال من قبل قبائل الطوارق، غير أن التعاون الإنكليزي - الفرنسي في العمليات العسكرية قد خفض من شوكة المقاومة، واستطاعت فرنسا السيطرة على

البلاد كلها عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣م) وعدتها مستعمرة لها منذ ذلك العام. شكل سكان النيجر أول حكومة وطنية عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م)، وقد صوتت إلى جانب دستور ديغول عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨م)، وشكلت حكومة جديدة برئاسة (هاماني ديوري) زعيم الحزب التقدمي النيجري الذي كان يناصره الرؤساء المسلمون.

وفي عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩م) شكل النيجر، وداهومي، وساحل العاج، وفولتا العليا رابطة لتنسيق السياسة الاقتصادية والخارجية لهذه الدول، وانتخب السيد (هاماني ديوري) رئيساً لهذه الرابطة في السنة الأولى حيث كانت الرئاسة بالتناوب سنوياً، إلا أن النيجر فتحت باب المفاوضات مع فرنسا للحصول على الاستقلال التام وفعلاً فقد حصلت عليه عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠م)، واسوة بالبلدان الأخرى المشتركة في الرابطة فقد رفضت الانضمام إلى الجماعة الفرنسية.

بوركينافاسو « فولتا العليا »

لمحة جغرافية :

تبلغ مساحة فولتا العليا (٢٧٤, ٢٠٠) كيلو متر مربع، ويتألف سطحها من هضبة قديمة هي هضبة (موسى) التي تتركب من صخور من الغرانيت والغنايس، وتغطيها صخور رسوبية تعود إلى الزمنين الأول والثاني، ويصل أقصى ارتفاع لها في الغرب، وفي الوسط شمال العاصمة إلى ٧٤٩م فقط. وتنحدر الهضبة نحو الجنوب حيث تجرى عدة أنهار تقطعها منها: نهر الفولتا الأسود الذي يشكل الحدود بينها وبين غانا، والفولتا الأحمر، والفولتا الأبيض اللذان يلتقيان بعد أن يسيرا مسافة في غانا، ثم تشكل الأنهار الثلاثة بحيرة غانا والتي يخرج منها نهر الفولتا. كما تميل الهضبة نحو الشرق حيث تجرى بعض الأودية نحو نهر النيجر، وتفيض بعض السيول في الرمال شمال الكتل الانكسارية المنعزلة الواقعة شمال العاصمة.

المناخ:

تقع فولتا العليا بين خطى عرض ٣٥,٩-١٥° شمالاً فهي إذان ضمن المناخ المدارى ذى الأمطار الصيفية، والشتاء الجاف.

تتناقص الأمطار من الجنوب الغربى نحو الشمال الشرقى فتكون ١٥٠٠ مم في الجنوب الغربى، ويكون المناخ أقرب إلى الغينى، وتقل إلى ٥٠٠ مم في الشمال الشرقى، ويأخذ المناخ الصفة القريبة من الصحراوية شمال خط عرض ١٤° تقريباً.

وتهب في الشتاء رياح الحرمطان الشمالية الشرقية الجافة التي تحمل الأتربة والغبار، وتنمو في الجنوب الغابات المدارية وتتدرج نحو الشمال إلى حشائش السافانا التي تتخللها الأشجار، ثم الأشجار المتناثرة بين الأعشاب القصيرة في الشمال الشرقى.

السكان:

يقدر عدد سكان فولتا العليا عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢م) بستة ملايين نسمة وبذا تزيد الكثافة على عشرين شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، وإن كانت هذه الكثافة تختلف بين جهة وأخرى، فهي في هضبة (الموسى) تزيد على المائة في حين تنخفض في الجنوب الشرقى على حدود بنين والتوغو إلى خمسة أشخاص بسبب انتشار الأمراض هناك.

وأشهر القبائل التي تعيش في فولتا العليا هي: الموسى وتعيش في الوسط من الشمال إلى الجنوب مارة بالعاصمة، وتشكل أكثر من نصف السكان، ولا تزال أعداد منها على الوثنية، ثم هناك قبائل الماندينغ، والهاوسا، والفولانى، والطوراق في الشمال وأغلب هذه القبائل من المسلمين.

تقدر نسبة المسلمين بخمسة وستين في المائة، ويوجد بين السكان ما يقرب من مائة ألف نصرانى، والباقى لا يزالون على الوثنية.

النشاط البشرى:

يعتمد السكان في حياتهم الاقتصادية على الزراعة ثم الرعى. فيزرعون الأرز،

والذرة، والفول السوداني، والقطن، والسهم. ويربرون ٢,٥ مليون رأس من الأبقار، و ٣,٥ مليون من الأغنام والماعز.

ويوجد في أرض فولتا العليا المنغنيز، والبوكسيت، والنحاس، والنيكل ولكن بكميات قليلة.

التاريخ

يعتقد أن أهم قبائل بوركينافاسو وهي قبائل (الموسى) قد جاءت من شرقي إفريقيا، ونزلت هذه الديار وذلك في القرن الرابع الهجرى. وأسست ممالك صغيرة، وكانت على الوثنية رغم أن ما يحيط بها ذو أكثرية مسلمة، وخضعت لمملكة (مالى) المسلمة، كما غدت جزءاً من إمبراطورية (صنغاي) المسلمة أيضاً فيما بعد وذلك في القرن الثامن الهجرى، وكانت تفضل على المسلمين أحياناً حتى يمكننا أن نعدّها سبباً من أسباب ضعف تلك الدول المسلمة.

ولما ضعفت الدول الإسلامية في تلك الأنحاء، وتقدم الفرنسيون، كانت مملكة لقبائل (موسى) قائمة في (واغا دوغو) عاصمة بوركينافاسو اليوم، فوقعت فرنسا مع حكام تلك المملكة معاهدة عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م)، وبعد ثماني سنوات من سيطرة فرنسا على تلك البقعة ضمتها إلى بلاد النيجر فيما عرف بمستعمرة السنغال العلوى والنيجر، ثم عادت وجعلتها مستعمرة مستقلة عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وعرفت باسم مستعمرة فولتا العليا.

قام المسلمون في فولتا العليا يطالبون بالاستقلال، فرأت فرنسا أن تجزئ المستعمرة كى تخف المقاومة، وحتى لا تتكرر، فأعطت السودان الفرنسى (مالى) جزءاً، والنيجر جزءاً ثانياً، وساحل العاج جزءاً ثالثاً وذلك عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، ثم عادت فأعادتها بالحدود السابقة نفسها وذلك عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٦م) ولم ينته العام حتى جرى انتخاب جمعيه وطنية. وبعد عشرة أعوام أعطيت الحكم الذاتى، وبعد عام آخر أى عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) أصبحت عضواً في الجماعة الفرنسية بعد مشروع ديغول، ولم يمض عام حتى وضع دستور وجرت الموافقة عليه. ثم استقلت عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)، وانتخب (موريس يامينغو) رئيساً للجمهورية، وقبلت الدولة عضواً في هيئة الأمم المتحدة.

وفي عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م) أي بعد الاستقلال بست سنوات قام رئيس الأركان العقيد (سانغولي لاميزانا) بأول انقلاب عسكري، فأطاح بالحكم السابق، وعلق الدستور، وأعلن نفسه رئيساً للدولة، وفشلت محاولة عودة السلطة إلى المدنيين التي قادها الرئيس السابق عام ١٣٨٧هـ .

لقد وصل الإسلام إلى فولتا العليا في وقت متأخر عن طريق الممالك الإسلامية التي قامت في المنطقة وعن طريق تحرك القبائل المسلمة نحو الجنوب واستمر ذلك الانتشار حتى جاء الفرنسيون حيث توقف المد الإسلامي بسبب السياسة الفرنسية، وتدفق سيل الإرساليات التنصيرية التي تملك الامكانيات الضخمة، والتي مسموح لها بالتصرف داخل البلاد كما تشاء. فلما أخذت البلاد الاستقلال عاد المد الإسلامي من جديد رغم الحكم النصراني، وبقاء الإرساليات النصرانية، وإذا كانت نسبة المسلمين قبيل مجيء الفرنسيين لم تكن لتزيد على ٥٠٪ كثيراً فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى مايقرب من ٦٠٪ بعد زوال الاستعمار الفرنسي بعشر سنوات، وهي الآن تزيد على ٦٥٪ من عدد السكان.

جمهورية إفريقية الوسطى

تبلغ مساحة جمهورية إفريقية الوسطى ٦٢٢,٩٨٤ كيلو متراً مربعاً، وتقع وسط إفريقية وتبعد أكثر من ألف كيلومتر عن أقرب نقطة لها من المحيط. وتتألف من هضبة قليلة الارتفاع يبلغ معدل ارتفاعها ٦٠٠م، وهي هضبة قديمة سوتها عوامل التعرية وتقطعها الأنهار الكثيرة، وتعد أجزاءها الوسطى من الغرب إلى الشرق نقاط توزع المياه بين نهر الكونغو في الجنوب وبحيرة تشاد في الشمال. كما أن حدود الدولة الشرقية هي خط توزع المياه بين النيل والكونغو.

تقع بين دائرتي عرض ٤-١١ فالأجزاء الجنوبية منها إذن تقع ضمن نطاق المناخ الاستوائي ذي الأمطار الغزيرة، والحرارة الدائمة على حين تقع الأجزاء الشمالية ضمن نطاق المناخ المداري ذي الفصلين الماطر صيفاً، والجاف شتاءً مع وصول رياح الحرمطان القارية في الفصل الحاف.

تغطي الغابات المدارية الأجزاء الجنوبية، وحشائش السافانا الأجزاء الشمالية،

وتتكلف الغابات على طول مجارى الأنهار.

تعتمد في اقتصادها على الزراعة فنتج القطن، والبن، والكافور، وهي غنية بالثروة الخشبية، واكتشف فيها الماس في الجنوب الغربى قرب (برباتى) وفي الشمال الشرقى قرب (براو).

يقدر عدد سكان جمهورية إفريقيا الوسطى بمليونى نسمة، وبذا فالكثافة صغيرة لا تتعدى أربعة أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد. وينتمى السكان إلى شعب البانتو وأهم قبائل هذا الشعب (الباندا)، ويشكلون ثلث السكان، و(البايا) في الغرب، و(المانغا) في الوسط، و(اللندا) في الشرق، و(الزاندى) في الجنوب الشرقى وفي الشمال الشرقى توجد قبائل سودانية مستعربة، كما تعيش قبائل (البيل) و (البورورو) في المرتفعات الغربية، ولاتزال في غاباتها ترتع بعض مجموعات الأقزام التي تحيا حياة بدائية.

وتسود لغة (الأوبانغى) في التجارة، بينما لكل قبيلة لغتها الخاصة، واللغة الرسمية هي الفرنسية.

انتشر الإسلام في جمهورية إفريقيا الوسطى في مطلع القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) عندما بدأ الدعاة يفدون إلى المنطقة. ومن أشهرهم محمد بن عبدالكريم المغيلى الذي جاء من شمالي إفريقيا، كما خضعت أجزاءها الشمالية، والشمالية الشرقية للممالك الإسلامية التي قامت في منطقة تشاد وفي غربى السودان فزاد انتشار الإسلام، كما وصل إليها الدعاة السنوسيون من ليبيا والدعاة الذين أرسلهم المهدي في السودان وذلك في نهاية القرن الثالث عشر الهجري وبداية القرن الرابع عشر الهجري.

ومع تقدم الإنكليز في السودان للقضاء على المهديين كان الفرنسيون يتقدمون في أراضى إفريقيا الوسطى، ووصلت طلائعهم عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م) إلى العاصمة بانغى. ولم يلبثوا أن حولوا المنطقة التي كانت معروفة آنذاك باسم (أوبانغى - شارى) إلى إقليم تحت استعمار الفرنسي، ثم ضم إلى تشاد عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م)، وبعد أربعة أعوام أصبحت إفريقيا الإستوائية الفرنسية مؤلفة من أربعة أقاليم هي: تشاد - أوبانغى شارى - الغابون - الكونغو واستمر

هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ظهر (برثلومي بوغندا) كزعيم سياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وتولى رئاسة أول حكومة عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م)، وصوتت البلاد لصالح مشروع ديغول، وأصبح اسم البلاد: جمهورية إفريقية الوسطى بعد أن كان (اوبانغي - شاري)، وقد حصلت على الاستقلال عام ١٣٨٠ هـ.

وتوفى «بوغندا» بحادث طائرة، وانتخب رئيساً للبلاد (دافيد داکو).

الفصل العاشر

دول غربى إفريقيا

١ - السنغال

لمحة جغرافية :

سنغامبيا حوض رسوبي واسع، تجرى فيه أنهار من الشرق إلى الغرب أهمها: نهر السنغال، ونهر غامبيا، وهر كازامانس، والرأس الأخضر الذي تقع عليه العاصمة «داكار» مخروط بركاني اتصل بالبر بترسبات رملية.

تبلغ مساحة البلاد ٢١٢ ألف كم^٢ تقريباً، ويزيد طول الساحل على ٦٠٠ كم. تمتد البلاد بين خطى عرض ١٢,١٢ - ١٦,٢٠ فهي ضمن نطاق المناخ المدارى، ويتكون الحرارة مرتفعة على مدار السنة، وتهطل الأمطار في فصل الصيف على حين يكون الشتاء جافاً، وتتناقص الأمطار من الجنوب إلى الشمال، ومن الغرب إلى الشرق، فهي ٢٠٠٠ مم في الجنوب و ٥٠٠ مم في الشمال.

يقدر عدد سكان سنغامبيا عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢م) بحوالى خمسة ملايين ونصف المليون، فتكون الكثافة ٢٥ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. وأشهر القبائل هلى: «الولوف» ويشكلون ثلث السكان، و«السير»، و«التوكلور»، و«الماندينغ»، و«البيل»، و«الفولانى»، و«الديولا»، و«السااركوليه». وتبلغ نسبة المسلمين في السنغال ٩٥٪ من مجموع السكان.

تعد لغة «الولوف» هي اللغة السائدة ولغة التجار. أما المجموعات فلكل لغتها، واللغة الفرنسية هي الرسمية عدا (غامبيا) التي تتكلم اللغة الانكليزية.

تنتج البلاد الفول السوداني، والذرة، والقطن، والأرز، والصمغ العربى. وتربى الحيوانات، كما تنتج الفوسفات والألمنيوم.

بدأ الإسلام ينتشر في بلاد السنغال منذ أن أقبلت عليه قبائل تلك الديار وخاصة قبيلة صنهاجة التي انتشر فيها الإسلام منذ أيام عقبة بن نافع فكانت هذه القبائل تنتقل نحو الجنوب، وينتقل معها الإسلام، وزاد أيام دولة الأدراسة التي قامت عام ١٧٢ هـ إذ انضوت ديار الملمين تحت ظلها، وأصبحت جزءاً من أملاكها، وتحالفت قبائل الملمين بزعامة (لمتونة)، وبدأت تتجه نحو الجنوب، وساعدها في هذا الاتجاه ضعف دولة (غانا) آنذاك، كما كان خط الانتشار يتجه نحو الغرب، حيث كانت عدة ممالك في المنطقة أشهرها: مملكة (بامبوك) ومملكة (التكرور) وهذه الأخيرة اعتنق ملكها الإسلام حوالي عام ٤١٦ هـ .

وانطلقت دولة المرابطين من جزيرة عند مصب نهر السنغال، وهاجمت القبائل المجاورة، وأرغمتهم على الإسلام، وتوسعت الدولة حتى قضت على دولة غانا، ونشرت الإسلام بين قبائل الزنوج الوثنية، ومن هذه القبائل الفولاني التي تحولت إلى الإسلام حوالي عام ٤٦٩ هـ في منطقة السنغال.

ومن أوائل القرن السابع الهجري وحتى القرن الحادي عشر الهجري كانت أرض السنغال ضمن مملكة مالي الإسلامية، وإن كانت قبيلة «التوكلور» هي صاحبة النفوذ في منطقة السنغال تحت إشراف مملكة مالي حتى عام ٦٣٨ هـ، حيث حكم الفولانيون الذين جاءوا (من كانياغا) حتى عام ٧٥١ هـ، وتلاههم شعب الولوف الذي استمر حكمه حتى القرن التاسع حيث رجع التوكلور إلى الحكم وقوى مركزهم إذ كانت مملكة مالي آخذة بالضعف، وكانت هذه الحكومة كلها تقوم تحت إشرافها، وفي عام ١١٩٠ هـ (١٧٧٥م) أسس الفولاني حكومة اتسعت رقعتها، وظهر عام ١٢٥٤ هـ (١٢٣٨م) الحاج عمر الفولاني فحاول التوجه نحو الغرب ولكنه اصطدم بالفرنسيين، وتمكنوا من القضاء على سلطانه عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥م)، وإن استمر حكم أبنائه حتى عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨م) حيث دخل الفرنسيون البلاد.

التاريخ

ووصل بعض البحارة الأوروبيين إلى نهر السنغال عام ٧٤٧ هـ (١٣٤٦م)، وزاروا الرأس الأخضر، ولكنهم لم يقيموا فيه، وبعد مائة عام احتل البرتغاليون

جزيرة (أرغين) الصغيرة، كما احتل الهولنديون جزيرة (غورية) مقابل (داكار)، وظل هؤلاء وأولئك في هاتين المنطقتين اللتين دخلتاها حتى نهاية القرن الثامن، حيث بدأ الفرنسيون يترددون على الشواطئ، وينشئون بعض المراكز للإقامة فيها. ولم يكن المسلمون يدرون ما الاستعمار! كما لم يكن لهم نواحي عدوانية ضد أي نوع من بنى البشر، ومادام يعيش بالقرب منهم إناس وثنيون فما يضيرهم لو أقام نصارى! حيث لم يكن تطبيق الإسلام كاملاً عندهم، فقد دخلت قبائلهم في الإسلام حديثاً، ومعلوماتهم لاتزال ضحلة.

وصل البرتغاليون إلى الرأس الأخضر، وتسللوا منه إلى الداخل نحو نجد (بامبوك) بحثاً عن الذهب، وفي عام ١٠٣٦هـ (١٦٢٩م) أسس الفرنسيون مستعمرة لهم عند مصب نهر السنغال، وفي عام ١٠٧٠هـ (١٦٥٩م) أقام الفرنسيون حصن (سان لويس)، ثم طردوا البرتغاليين من ممتلكاتهم جنوب الرأس الأخضر، وأصبحت شواطئ بلاد السنغال كلها بأيديهم.

وقعت الحروب بين فرنسا وإنكلترا، واستمرت قرنين متوالين من أجل الصراع على السيطرة وامتداد النفوذ، فاحتلت إنكلترا مستعمرة (سان لويس) عام ١١٧٢هـ (١٧٥٨م)، ثم عاد السنغال إلى فرنسا بموجب معاهدة ١١٩٨هـ (١٧٨٣م)، ثم عاد الإنكليز واحتلوا المنطقة، وعقدت معاهدة باريس بين الدولتين المتحاربتين عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) حيث عادت المنطقة إلى فرنسا، وانتهى كل تدخل أوروبي في ذلك الجزء منذ ذلك التاريخ. وكانت المراكز الأوروبية على شواطئ غربي إفريقية تقتصر يومذاك على الرقيق والتجارة فيه.

وعندما تولى نابليون الثالث حكم فرنسا عام ١٢٦٥هـ (١٨٤٨م) وضع مشروعاً لتوسع داخل السنغال، وعين الجنرال (فادهرب) حاكماً على المنطقة فجرد حملات كبيرة لاختضاع المنطقة الداخلية، واشتبك مع الإمارات القائمة هناك بحروب دامية استمرت عشرات السنين انتهت بتوطيد السيادة الفرنسية، واتخذت السنغال كقاعدة للعمليات الحربية الاستعمارية الفرنسية. وأعيد تنظيم إقليم السنغال عام ١٢٧٧هـ.

وقع خلاف بين الإنكليز والفرنسيين على حدود السنغال من جهة (غامبيا)، فعقد الجانبان معاهدة عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) سوى بموجبها الخلاف فتنازل

الإنكليز عن جزيرة (غورية) للفرنسيين، وتنازل هؤلاء لهم عن منطقة واسعة على جانبي نهر (غامبيا) عرفت باسمه، وغدت مستعمرة إنكليزية.

وفي عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م) صدر مرسوم نظم فيه أوضاع السنغال حيث شكل من (داكار) ومن المنطقة المحيط بها منطقة خاصة، وقسمت بقية أجزاء الإقليم إلى أربع مقاطعات، وكان سكان السنغال يحملون بطاقة الرعية الفرنسية، ويؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش الفرنسي، كما ينتخبون هم نواباً عنهم في المجلس النيابي الفرنسي، فكانوا هم الزوج الوحيدون الذين يتمتعون بمثل هذه الحقوق السياسية.

وفي عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) صدر مرسوم آخر أعاد منطقة (داكار) إلى السنغال، وبعد عام جرى انتخاب أول جمعية عامة للبلاد، وبعد عشر سنوات تألقت أول حكومة ذاتية للسنغال.

وعندما صدر قانون (ديغول) عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) أصبحت السنغال عضواً في الأسرة الفرنسية، لأنها صوتت إلى جانب القانون. وبعد عام انضمت إلى السودان الفرنسي ليؤلفها اتحاد (مالي)، ولم يمض سوى ثلاثة أشهر حتى فصم عرى هذا الاتحاد، وعادت السنغال جمهوريةً مستقلةً ضمن الأسرة الفرنسية، وانتخب (ليوبولد سنغور) رئيساً للجمهورية و (محمد ضيا) رئيساً للوزارة لمدة خمس سنوات. وفي عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) اتهم محمد ضيا بمحاولة انقلاب، وذلك عند وصوله إلى البلاد وكان في رحلة خارجها اعتقل مع أربعة من وزرائه، وأصبح سنغور، يمثل السلطة التشريعية والتنفيذية.

وفي عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) تنازل (سنغور) عن الرئاسة إلى (عبد ضيوف)، وفي عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م) جرى اتحاد بين غامبيا والسنغال باسم دولة «سنغامبيا».

وغامبيا كانت تمثل وتداً داخل السنغال على جانبي نهر غامبيا، وتبلغ مساحتها عشرة آلاف كيلومتر مربع، ويقدر سكانها بنصف مليون، تبلغ نسبة المسلمين بينهم ٨٤٪، ويعملون في الزراعة، وقبائلهم القبائل نفسها التي تعيش في السنغال.

وكانت هذه المنطقة مجال صراع بين فرنسا وإنكلترا، واحتل الفرنسيون الضفة الأولى من النهر على حين احتل الإنكليز الضفة الثانية وبنوا حصن (سان جيمس) ونشروا تجارة الرقيق.

وفي عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٨م) أعطيت السنغال لفرنسا فترك الإنكليز حصن (سان جيمس) وبنوا مدينة (باثورست) على جزيرة (القديسة ماري) في مدخل النهر. ثم عقدت معاهدة تسوية بين الطرفين عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤م) نصت على أن تمتلك إنكلترا قطعة من الأرض ستة أميال على كل ضفة من النهر ولمسافة ٢٥٠ ميلاً من الداخل مقابل أن تتنازل لفرنسا عن جزيرة (غورية) الواقعة مقابل (داكار)، وتكون بعدها محمية (غامبيا) بعد عقد معاهدات مع الزعماء المحليين، وفي عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢م) نالت هذه المحمية الاستقلال الداخلي. وحصلت على الاستقلال بعد عام، وأصبحت عاصمتها (باثورست) تسمى «بانغول». وفي عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢م) اتحدت مع السنغال باسم «سنغامبيا».

٢ - غينيا - بيساو

دولة صغيرة تبلغ مساحتها ٣٦,١٢٥ كيلو متراً مربعاً، أي ما يقرب من مساحة فلسطين ولبنان مجتمعتين، ويسكنها ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون، وهم من قبائل «البيل»، و «الماندينغ» ويعيشون في الداخل وهم مسلمون، و «البالانت» ويعيشون في المناطق الساحلية وتبلغ نسبة المسلمين ٦٠٪ من مجموع السكان، بينما النصارى الكاثوليك لا تزيد نسبتهم على ٥٪ والباقي من الوثنيين.

والمنطقة سهلية منخفضة تحيط بمصببات أنهار خليجية، وتتبعها مجموعة جزر «بيجاجوس» وجزيرة «بولاما».

تقع بين خطى عرض ١١-١٢، ١٠-١٢° فهي ضمن نطاق المناخ المدارى الغينى فتتراوح درجة الحرارة بين ٢٧° في الفصل المطير، و٣٠° في فصل الشتاء الجاف.

تقوم زراعة الارز التي توسعت في المدة الأخيرة، والفول السوداني، والنخيل الزيتى، وتعصر محاصيل هاتين المادتين، وتصدر هاتان المادتان وزيتيهما.

انتشر الإسلام في هذه المنطقة منذ أيام المرابطين، وغدت في القرن السابع ضمن دولة مالي الإسلامية.

عرفت أوربا أرض غينيا - بيساو عام ٨٥٠ هـ (١٤٤٦ م)، وفي القرن الحادي عشر الهجري كان الأوروبيون وخاصة البرتغاليين ينقلون إلى أرض غينيا بيساو القبائل الوثنية أو مجموعات نصرانية لتحل محل القبائل المسلمة التي تثار على الأوربيين.

أصبحت غينيا - بيساو مستعمرة برتغالية منذ عام ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م) وحددت حدودها باتفاقية بين فرنسا والبرتغال ولاتزال كما هي. وغدت عاصمتها «بيساو» منذ عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م).

وفي عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١ م) أصبحت المستعمرات البرتغالية تسمى الأراضي عبر البحار. وكل إقليم له حاكم عام، ويتمتع باستقلال ذاتي في الشؤون الإدارية والمالية، وتخضع ميزانيته لاعتماد وزير شؤون الأراضي عبر البحار.

وفي عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) منح الأفريقيون الجنسية البرتغالية كاملة، ثم ألغيت الرسوم الجمركية بين البرتغال والأراضي عبر البحار عام ٤٨٣ هـ (١٩٦٤ م).

تشمل أراضي عبر البحار (غينيا - بيساو) و (جزر الراس الأخضر) و (أنغولا) و (موزامبيق) و (ساتومي وبرنسيب) و (غوا) و (مكاو) و (تيمور).

وقامت ثورة في غينيا - بيساو عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) ضد البرتغاليين، وقد كان لها صداها الكبير في العالم، ولقد قمعت بشدة من قبل الحاكم العام «سالازار» الذي تولى المنطقة منذ عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م) حتى توفي عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م)، وخلفه (سبيولا).

وفي عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) اعترف بالحزب الإفريقي الذي يطالب بالاستقلال من قبل لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة.

٣ - غينيا

تبلغ مساحة غينيا «٢٤٥,٨٥٧» كيلو متراً مربعاً. وتتألف من منطقة سهلية ساحلية تجرى فيها الأنهار باتجاه المحيط الأطلسي، ومنطقة داخلية مرتفعة هي مرتفعات فوتاجالون والتي تعد المجرى الأعلى لنهر النيجر والذي يجرى ضمن حوض واسع.

تقع غينيا بين خطى عرض ١٠,٧-١٢,٣ شمالاً فهي ضمن النطاق المدارى ذى الصيف الماطر والشتاء الجاف، وتهطل الأمطار بغزارة فتكون بمعدل أربعة أمتار في الغرب، و ١,٥ م على الهضبة وما يقرب من ٧٠٠ مم في الحوض الداخلى. يقرب عدد سكان غينيا من ستة ملايين نسمة، وأشهر القبائل هي: «المادندينغ» و «الصوصو» و «الساراكوليه» و «البيل» و «الفولاني». وتزيد نسبة المسلمين على ٨٨٪ من مجموع السكان، ويقيم الوثنيون في الغابات. دخل الإسلام إلى غينيا منذ وصل إلى إمبراطورية «غانا» القديمة، ثم خضعت لنفوذ المرابطين، وبعدها أصبحت ضمن أراضي مملكة مالي المسلمة.

وصل البرتغاليون إلى سواحل غينيا في القرن التاسع، ودخل الفرنسيون أفراداً وبالحيلة إلى الداخل ووصلوا إلى «تومبوكتو» في دولة مالي اليوم، وقرر الأوروبيون في مؤتمر برلين عام ١٣٠٣هـ (١٨٨٥م) أن هدفهم هو نشر الحضارة - حسب زعمهم - في القارة الإفريقية السوداء، وقررت فرنسا التوغل إلى الداخل، ودخلت قواتها مدينة «كوناكري» عام ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م) واضطر حاكم «فوتاجالون» قبول الحماية الفرنسية، إلا أن «ساموى تورى» قد أعلن الجهاد، وقاتل الفرنسيين حتى وقع في أيديهم عام ١٣١٦هـ (١٨٩٨م).

أصبحت غينيا مستعمرة فرنسية منذ عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م)، واستمرت في ذلك حتى عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) حيث انضمت إلى الاتحاد الفرنسي.

وعندما أعلن ديغول عن مشروعة، رفضته غينيا وأبت الانضمام إلى الجماعة الفرنسية، وغدت منذ عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) دولة مستقلة وفي العام التالي انضمت لعضوية الأمم المتحدة، وكان سيكوتورى رئيساً للجمهورية، ولا يزال

إلى الآن في هذا المنصب. وتعرضت البلاد عام ١٣٩٠هـ لغزو من المرتزقة ولكنه كان غزواً فاشلاً.

تشتهر غينيا بزراعة البندق، والبن، والموز، والأناناس، والكاكاو، والحمضيات، وقصب السكر، والبطاطا، ويشغل بالزراعة ٨٠٪ من السكان.

ويستخرج البوكسيت من أرضها، وتعد خامس دول العالم بانتاج الألمنيوم، كما وجد الحديد وبعض المعادن الأخرى وفيها إمكانات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية.

٤ - سيراليون

لمحة جغرافية :

سيراليون منطقة صغيرة لاتزيد مساحتها على «٦٦٤, ٧٢» كيلو متراً مربعاً، ويبلغ طول سواحلها ٣٣٥ كيلومتراً، ويعود ضيقها لاحاطة المستعمرات الفرنسية لها سابقاً.

تتألف أرض سيراليون من سهل ساحلي تكثر فيه المستنقعات والبحيرات الساحلية وخط الساحل رملي كثير التعرجات، ويزيد عرضها على ٣٢ كيلومتراً، وقد استصلح بعضها في الشمال، وفي الشرق تنمو السافانا إثر موسم الفيضان في الصيف، وفي الجنوب أشجار نخيل «الرافيا»، وإلى الشرق يمتد سهل بعرض ١٦٠ كيلومتراً، ولايزيد ارتفاعه على ١٣٠م، ثم تبدأ الأرض بالارتفاع شرقاً حيث السفوح الغربية لكتلة «فوتاجالون» ذات الصخور القديمة، وتغطيها الغابات الاستوائية، ويصل علو المرتفعات إلى ١٩٤٨م.

انتشار الإسلام :

انتشر الإسلام أيام المرابطين (٤٥٠-٥٢٥هـ) نتيجة الدعاة الذين كانوا يرسلونهم، وفي القرن السابع خضعت لحكم مملكة مالي الإسلامية، ويجب ألا ننسى أثر التجار الصالحين الذين كانوا يصلون إلى سواحل سيراليون من موريتانيا، والسنغال، وغينيا، ونيجيريا ويتصلون بالسكان.

وفي القرن الثاني عشر الهجري حدثت معارك بين المسلمين والوثنيين بسبب تخريب المسلمين طبل الوثنيين، وعدّ المسلمون هذا القتال جهاداً مقدساً فانتصروا انتصاراً بيناً فطاردوا الوثنيين واحتلوا مناطقهم واستوطن كثير من المسلمين في هذه الجهات.

وفي اقرن الثالث عشر خضعت منطقة سيراليون لحكم مملكة «فوتاجالون» التي أسسها «التوكلور»، وقادها الحاج عمر، وبعد ذلك بسط (سامورى تورى) نفوذه على جميع قبائل «الماندينغ»، واستمر ذلك حتى قضى الفرنسيون عليه عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م).

ومع هذا فلم تزد نسبة المسلمين على ٢٥٪ في مطلع القرن الرابع عشر الهجري. ثم بدأت تزداد بسرعة بسبب الإقبال الشديد على الدخول في الإسلام، ووصلت إلى ٤٠٪ ولم ينتصف القرن، إلا وتزيد الآن على ٧٥٪.

السكان :

يزيد عدد سكان «سيراليون» اليوم على ثلاثة ملايين نسمة، وبذا تكون الكثافة ٤٠ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، وينتمى السكان إلى عدد من القبائل هي :

١ - التمنى : وينتشر أفراد هذه القبيلة في الشمال، ويؤلفون ٢٥٪ من السكان، وكانوا يشكلون السكان الرئيسيين لشبه الجزيرة التي كانت نواة الاستعمار الإنكليزي في المنطقة، أو المستعمرة الأولى، عندما تأسست مدينة «فريتاون».

٢ - الماندى : وينتشر أفراد هذه القبيلة في الأقسام الجنوبية من البلاد، ويصل عدد أبنائها إلى ثلث السكان، ويقع الخلاف بين هاتين القبيلتين الرئيسيتين.

٣ - الفولانى : ويعيشون في شرقى البلاد.

٤ - الكربول : وهم مولودون في جزر الهند الغربية، أعيدهوا إلى هذه المنطقة بعد إلغاء تجارة الرقيق، وقد أعيدهوا بدفع من المنصرين، واشترت لهم الحكومة الإنكليزية شبه الجزيرة الواقعة جنوب مدينة «فريتاون» من ملك

«التمنى»، وتعهدهم الكنيسة والحكومة معاً ويشكلون اليوم ربع سكان مدينة «فريتاون».

٥ - السوسو : ويسكنون في شمال السهل الساحلى، ويعملون في زراعة النخيل الزيتى. وهناك مجموعتان أخرى مثل: «الجالينا، وليمبا، والفاي، والكرو، الكونو، والكورنكو، والكوكو، والشبرو، والكيسى».

ويوجد في سيراليون جالية شامية من منطقة لبنان يزيد عدد أفرادها على الثلاثين ألفاً.

إن اللغة الرسمية في «سيراليون» هي الإنكليزية، ويتفاهم الناس جميعاً بلغة جماعة «الكربول»، وهي لغة إنكليزية محرفة ومتطورة، إذ دخلتها كلمات من لغات هولندية، وفرنسا، والبرتغال، والدانمارك إضافة إلى العربية، ولغات القبائل التي توجد في تلك الجهات.

تزيد نسبة المسلمين في سيراليون على ٧٥٪ من مجموع السكان، ومنتشر الإسلام في القبائل كلها دون استثناء، وإن كانت النسبة تزيد لدى قبائل «الماندى»، وتقل عند «الكربول». أما النصارى فلا تزيد نسبتهم على ١٠٪، وأكثر أبنائها من «الكربول»، أما الوثنيون فيعيشون في الغابة منعزلين لاتساعها ويؤمنون بقوة شيطانية خفية كامنة وراء الأشجار، الأمر الذي يجعلهم يتصورون أن للغابة ملكاً لا يخرج إلا في الليل، فيرون من الضرورة التحالف معه اتقاءً لشره. ويلاقى المسلمون الأمرين في الإرساليات التنصيرية ذات الإمكانيات الهائلة والتي تدعمها الدول النصرانية، ومن القاديانية المؤيدة من الاستعمار لزعة عقيدة المسلمين، ومن الفقر والجهل الذي ينتابهم، وليس من المسلمين من يهتم بأمرهم أو يتعرف على الأقل على أحوالهم.

تزرع البلاد الفول السوداني، والنخيل الزيتى، والأرز، والذرة، والبندق، والكاكاو، وجوز الهند، والبن، والكاسافا، والموز، والحمضيات، والكولا، والكتان، والزنجبيل، وتستثمر الأخشاب من الغابة..

الاستعمار :

وصل البرتغاليون إلى سواحل سيراليون عام ٨٦٧هـ (١٤٦٢م)، وأطلق

الرحالة البرتغالي «داسنتر» هذا الاسم عليها لأنه حين وصل إلى تلك الجهات كثرت الغيوم وومضات البرق، وارتفعت أصوات الرعد التي تشبه زئير الأسد، فأطلق عليها هذا الاسم، ويعنى جبال الأسد حيث ترتفع سواحل شبه جزيرة جنوب «فريتاون» إلى ٦٥٠ متراً. ولم تمض مدة حتى أصبح للبرتغاليين مراكز على تلك السواحل.

وجاء الإنكليز أيضاً إلى تلك الجهات وقد امتهنوا تجارة العبيد، وتمكنوا من أن تكون لهم موطىء قدم. ثم اشتروا في بداية القرن الثالث عشر، قطعة أرض من أحد زعماء البلاد لتكون مستعمرة لهم يسكنون فيها الزوج المسرحين من الجيش والبحرية وذلك بعد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية، وينقلون إليها أيضاً الزوج الذين التجأوا إلى لندن، وأقاموا في ضاحية من ضواحيها. وكان نواة سكان هذه المستعمرة التي تشمل شبه جزيرة صخرية تقع جنوب مدينة «فريتاون» الحالية أربعمئة زنجى وستين أوربياً معظمهم من النساء السيئات السيرة والسلوك، وكان لهذا الإنشاء هدف معين ومخطط مدروس، إلا أن هذه المستعمرة قد فشلت فشلاً ذريعاً.

وفي عام ١٢٠٦ هـ (١٧٩١م) أنشئت مستعمرة جديدة من قبل شركة سيراليون، وجلب إليها ١١٠٠ زنجى للعمل فيها، ولكن الفرنسيين قد نهبوا هذه المستعمرة التي عرفت باسم «فريتاون».

وفي عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧م) نقلت الشركة حقوقها إلى التاج البريطانى، وفي العام التالي ألغيت تجارة الرقيق، فنقل إلى المستعمرة الزوج الذين قبضت عليهم أيدٍ انكليزية من جهات متعددة، وكانوا على بواخر إنكليزية في طريقهم إلى البيع، الأمر الذي جعل سكان المستعمرة يزداد.

كان الصراع دائماً يحدث بين رجال القبائل أصحاب البلاد وبين هؤلاء الغرباء وأسيادهم من المستعمرين، واشترت إنكلترا أراضي جديدة مجاورة للمستعمرة من زعماء القبائل تارة بالإغراء وأخرى بالتهديد، وضمت هذه الأراضي إلى المستعمرة.

وفي عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٢م) بدأ الإنكليز بالتوسع نحو الشمال الشرقى،

وضموا إليهم منطقة «فالابا» على حين كان الفرنسيون قد ضموا الأراضي المجاورة إليهم، الأمر الذي جعل مناطق النفوذ الإنكليزي محصورة، فأسرعت إنكلترا وأعلنت حمايتها على الأجزاء التي وقع زعماء القبائل على معاهدات معها، وعلى الأجزاء التي أخذتها نتيجة الغارات المتكررة، وأطلق على المجموع اسم «سيراليون» وتتألف من:

١ - المستعمرة وتضم شبه جزيرة صغيرة لاتزيد مساحتها على ٦٦٤ كيلو متراً مربعاً.

٢ - المحمية وتشمل باقى أجزاء دولة «سيراليون» اليوم، وتقدر مساحتها بـ «٧٢» ألف كيلو متر مربع.

وفي عام ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) وقعت معاهدة بين فرنسا وإنكلترا لتقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين الاستعمارييتين. وكانت إنكلترا يومذاك مثقلة بالأعباء المالية. لذا فقد رأت أن يستمر حكام المناطق في تسيير شؤون مناطقهم تحت إشراف مندوبين إنكليز، وذلك كي لا تتحمل إنكلترا أى نفقات للجهاز الإدارى، وقسمت البلاد إلى ١٤٤ وحدة إدارية، يشرف على كل منها زعيم من أبناء البلاد، ويساعده في الإدارة مجلس محلى.

وفي عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) حكمت المحمية والمستعمرة عن طريق مجالس تشريعية وأخرى تنفيذية موحدة، فكان يمثل «فريتاون» ثلاثة أعضاء عن طريق الانتخاب، ويمثل المحمية ثلاثة أعضاء من رؤساء القبائل، واستمر ذلك حتى الحرب العالمية الثانية. وبعد تلك الحرب رفض «الكربول» مشروعاً للانتخاب العام، وإقامة حكومة تمثل جميع السكان بصورة متساوية لأنهم رأوا في ذلك إضاعة لسيطرتهم، وكانوا يشعرون بالتفوق على بقية السكان بثقافتهم التي هيأها لهم المستعمرون.

كان المجلس التشريعي يتألف من الحاكم، ونائبه، وعضوين يمثلان المصالح التجارية، واثنى عشر عضواً يمثلون القبائل، وينتخب باقى الأعضاء انتخاباً وعددهم خمسة عشر عضواً وبذلك يصبح عدد أعضاء المجلس التشريعي «٣١» عضواً.

أما المجلس التنفيذي فيتألف من ثمانية أعضاء ينتخب نصفهم انتخاباً، ويعين الباقي، وقد حصل «الكربول» على أربعة أعضاء، وحصل حزب الشعب السيراليوني الذي نشأ حديثاً على عضوين، وعين الحاكم عضوين. من الحزب نفسه، وانضم «الكربول» إلى حزب الشعب، وبذا تقاسم الحزب والكربول أعضاء المجلس التنفيذي.

وفي عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤م) سمي أعضاء المجلس التنفيذي وزراء، وتخلّى الحاكم الإنكليزي عن السلطات التي كان يتمتع بها.

وفي عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦م) حدثت ثورة الفلاحين التي طالبت بالاستقلال والحد من سلطة زعماء القبائل. وفي العام التالي حدثت انتخابات حصل فيها حزب الشعب السيراليوني على ستة وعشرين مقعداً من أصل ٣١ مقعداً، وتأسست أحزاب أخرى بلغ عددها تسعة أحزاب منها: حزب الشعب الوطني، والمجلس الإسلامي، والحزب الاشتراكي. وقد اتفقت جميعها على المطالبة بالاستقلال، وألفت جبهة واحدة في سنبل ذلك، وسافر وفد يمثلها إلى لندن عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠م)، وعند عودة الوفد تألفت حكومة ائتلافية حصلت على الاستقلال عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١م).

وجرت انتخابات عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧م) نجح فيها حزب المؤتمر الشعبي العام، وأصبح زعيمه «سيكا ستيفنز» رئيساً للوزراء إلا أن انقلاباً عسكرياً قد حدث يوم تسلم الحزب الحكم، وقاد الانقلاب «دافيد لانسانا»، وبعد يومين فقط حدث انقلاب مضاد بقيادة الجيش والشرطة، وألغوا المجلس الوطني الإصلاحي الذي أطاحوا به بعد عام، وشكلوا حركة ثورية، وألغوا وزارة من الحزبين الكبيرين (حزب الشعب الوطني السيراليوني) و (حزب المؤتمر الشعبي العام) وأصبح «سيكا ستيفنز» رئيساً للوزراء مرة ثانية.

ويرفض النصارى إجراء احصاء عام يتبين منه نسبة أصحاب العقائد لأنهم يعلمون ارتفاع نسبة المسلمين؛ في حين يرغبون في إبقاء السيطرة على البلاد، ويصرون على أن نسبة المسلمين منخفضة، ومن وراء ذلك تعمل الإرساليات التنصيرية.

٥ - ساحل العاج

لمحة جغرافية :

تبلغ مساحة ساحل العاج ٣٢٢,٤٦٣ كيلومتراً مربعاً، وتتألف الأرض من هضبة غرانييتية قديمة في الشمال تصل إلى ارتفاع ١٢٠٠م في الغرب في إقليمي (مان) و (أودين)، وتخترق الهضبة عدة أنهار تجرى من الشمال إلى الجنوب لتصب في المحيط الأطلسي. ومن سهل ساحلي متسع.

تقع ساحل العاج بين دائرتي عرض ٢٠,٤° - ٢٠,٢° شمالاً وهذا ما يجعله يقع ضمن نطاق المناخ شبه الاستوائي في الجنوب والمداري في الشمال. وتنتشر الغابة في الجنوب بعرض ٣٠٠ كم، أما الشمال فتقل كثافتها في الشمال، وتنتشر بينها حشائش (النافانا).

تنتج البلاد الأرز، والبن وتعد ثالث دول العالم بإنتاجه، والكافور وتعد خامسة دول العالم بإنتاجه، والموز، والأناناس، وتستثمر الأخشاب من الغابة. ويوجد في أرض ساحل العاج المنغنيز، والحديد، والبوكسيت، والقصدير، والذهب، والماس.

السكان :

يبلغ عدد سكان ساحل العاج حسب إحصاء ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢م) ستة ملايين نسمة، وتختلف الكثافة بين منطقة وأخرى فبينما هي لا تزيد على ١٤ شخصاً في الأجزاء الشمالية تراها ترتفع في الجنوب حتى تصل إلى أكثر من ٦٠ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

وأشهر القبائل هي: الماندي، وسينوفا، والديولا في الشمال وهي بأغلبيتها مسلمة. أما الجنوب فأكبر القبائل هي: الأغني، والاشانتى، الكرو، والكوا وأكثريتها لاتزال وثنية، كما توجد بعض بطون من قبائل الفولاني، والبمبارا في الشمال.

تبلغ نسبة المسلمين ٦٠٪ في ساحل العاج بينما لا تزيد نسبة النصارى على

١٢٪، والباقي لا يزالون على الوثنية، ويصر النصارى من الحكام والمسؤولين علن الإرساليات التنصيرية على أن نسبة المسلمين أقل مما هي.

انتشار الإسلام :

انتشر الإسلام أيام المرابطين عن طريق الدعاة الذين وصلوا إلى الأجزاء الشمالية وذلك في القرن الخامس الهجري، ثم أصبحت الأجزاء الشمالية الغربية تحت نفوذ مملكة (فوتاجالون) التي أسسها إبراهيم سامبيو في القرن السابع الهجري، واستمر ذلك مدة القرن الذي يليه، فانتشر الإسلام أيضاً.

وخضعت الأجزاء الغربية لمملكة مالي الإسلامية أيضاً، كما خضعت الأجزاء الشمالية أيضاً لنفوذ (ساموري توري) ولم يتمكن الفرنسيون من دخول المنطقة إلا بعد هزيمة هذا الزعيم المسلم عام ١٣١٦هـ (١٨٩٨م). ومن هذا نلاحظ أن انتشار الإسلام إنما كان في الأجزاء الشمالية، لذا فإن نسبة المسلمين تزداد في تلك الجهات، بينما تقل في الأقسام الجنوبية.

الاستعمار:

في الوقت الذي كان الإسلام ينتشر في الشمال طلع المستعمرون من الجنوب، إذ وصل البرتغاليون إلى شواطئ ساحل العاج في القرن التاسع الهجري، ثم تبعهم الفرنسيون... كما أن العرب قد عرفوا شواطئ ساحل العاج وأطلقوا على الأقسام الشرقية من تلك السواحل اسم (البسام الكبير).

وفي القرن الثاني عشر الهجري وصلت قبائل (الأغني) و (الأشانتى) من الشرق، واستقرت في جنوبى البلاد، وأسست ممالك لها. وقد عقد الفرنسيون عام ١٢٥٩هـ (١٨٤٣م) معاهدة مع ملك (الأغني) في منطقة البسام الكبير فرضت فرنسا بموجبها الحماية على تلك الأجزاء من البلاد. وبعد القضاء على (ساموري توري) خضعت المناطق الشمالية للحماية الفرنسية أيضاً وذلك عام ١٣١٦هـ (١٨٩٨م)، وبذا أصبحت المناطق التي تحمل اسم ساحل العاج اليوم كلها تحت الحماية الفرنسية، ثم غدت مستعمرة فرنسية، ثم جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية، واستمر ذلك حتى نشبت نار الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م).

وفي عام ١٣٥١ هـ (١٩٣٢م) ضمت فرنسا إلى ساحل العاج مقاطعات من فولتا العليا، ثم رجعت عن ذلك عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٦م) إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية ١٣٦٥ هـ (١٩٤٤م) صارت ساحل العاج ضمن (الاتحاد الفرنسي) وانتخبت أول جمعية وطنية عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م). ثم قامت بعد عشر سنوات أول حكومة وطنية تمتعت باستقلال ذاتي.

وأعلنت الجمهورية في ساحل العاج بعد أن وافقت على مشروع ديغول، وفي عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠م) أصبحت جمهورية مستقلة ضمن الجماعة الفرنسية، وقبلت عضواً في الأمم المتحدة في ذلك العام أيضاً. وانتخبت الجمعية الوطنية وعدد أعضائها خمسة وثمانون عضواً، وكلهم من حزب (التجمع الديمقراطي الإفريقي) وهو الحزب الوحيد في البلاد.

ويسيطر النصارى على جميع الوظائف المهمة في الدولة بسبب العلم الذي حصلوا عليه أيام المستعمرين ومنع عنه المسلمون، حيث كانت المدارس بيد الإرساليات التنصيرية.

واللغة الفرنسية هي الرسمية في البلاد، ولكل مجموعة قبلية لغتها الخاصة، وأخيراً سمح بتعلم اللغة العربية وفتح المدارس لها في المناطق الشمالية من البلاد.

٦ - التوغو

لمحة جغرافية:

تبلغ مساحة توغو ٥٦,٠٠٠ كيلومتر مربع، وهي عبارة عن مستطيل لا يزيد عرضه بين الشرق والغرب على ١٠٠ كيلومتر على حين يزيد طوله بين الشمال والجنوب على ٦٠٠ كم، ويبلغ طول الساحل ٥٥ كم.

تتألف من سهل ساحلي يصل عرضه إلى ٥٠ كم، ثم ترتفع هضبة قديمة يصل ارتفاعها إلى أكثر من ١٠٠٠ م.

السكان:

يصل عدد سكان توغو حسب إحصاء ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢م) إلى مليونين

ونصف المليون. وتكثر الكثافة في الشمال والجنوب وتقل في الوسط.
 تعيش في الجنوب (الايوى)، و (الواتاشي)، و (المينا) وتتحدث كلها لغة
 (الايوى) أو تتفاهم فيما بينها، أما في الشمال فتستود لغة (الهاوسا)، وتعيش قبائل
 (الهاوسا)، و (الغرم) و(البيل).
 تبلغ نسبة المسلمين ٥٥٪ من مجموع السكان، وتزيد هذه النسبة بين قبائل
 الشمال، وتقل بين قبائل الجنوب.

انتشار الإسلام :

وصل الإسلام إلى منطقة التوغو عن طريق القوافل التجارية القادمة من
 الشمال، ثم عن طريق الدعاة الذين كانت ترسلهم دولة المرابطين في القرن
 الخامس الهجري، ثم أيام الموحدين في القرن السادس، كما انتشرت الطرق
 الصوفية وخاصة التيجانية في شمالي البلاد وغربيها، ويجب ألا ننسى دور الفولانيين
 في نشر الإسلام بين قبائل الهاوسا وخاصة أيام (عثمان بن فودي).
 وصلت قبائل (الايوى) قادمة من أرض النيجر في القرن الخامس، واستقرت
 في الأجزاء الجنوبية من التوغو. وفي القرن التاسع وصل البرتغاليون إلى سواحل
 التوغو وتبعهم بعد مدة الفرنسيون الذين أسسوا مراكز لهم هناك في القرن الحادي
 عشر الهجري.

ودخلت ألمانيا مجال الصراع الاستعماري، واستطاعت أن تسيطر على أجزاء
 التوغو كلها عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤م)، واعترفت بهذه السيطرة فرنسا عام
 ١٣١٥ هـ (١٨٩٧م) وإنكلترا عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩م)، ولكن هزيمة ألمانيا في
 الحرب العالمية الأولى قد أعطى إنكلترا ثلث البلاد من جهة الغرب، والباقي إلى
 فرنسا، وتأكد هذا التقسيم عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢م) في عصبة الأمم، وعرفت
 باسم (توغو البريطانية)، و (توغو الفرنسية)، ووضع الجزءان تحت الوصاية
 بمعرفة الأمم المتحدة عام ١٣٦٥ هـ (١٩٣٦م)، وبعد انتخابات عام ١٣٧٦ هـ
 (١٩٥٦م) ضمت إنكلترا القسم الغربي إلى غانا، بينما نالت توغو الفرنسية
 الحكم الذاتي، ونالت استقلالها عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠م)، وهي التي تعرف اليوم
 باسم (توغو). وحدثت فيها عدة انقلابات عسكرية ١٣٨٣، ١٣٨٧ و... .

٧ - بنين

لمحة جغرافية :

تبلغ مساحة بنين ٢١١,٦١٢ كيلومتراً مربعاً، وتمتد بطول ٧٥٠ كيلومتراً من الجنوب إلى الشمال، ويبلغ طول ساحلها ١٢٥ كيلومتراً، ولكن يزداد عرضها في الأقسام الشمالية. ويمتد في الجنوب سهل ساحلي، وترتفع الأرض في الشمال فتكون هضبة تقطعها الأنهار، وفي الشمال الغربي تمتد جبال (اتاكورا).

يبلغ عدد سكان بنين ثلاثة ملايين، ويتركز السكان في الجنوب حيث تصل الكثافة إلى أكثر من ٢٠٠ شخص في الكيلو المتر المربع الواحد، بينما تقل في الشمال عن ١٥ شخصاً.

وأشهر القبائل في الجنوب (الفون)، و(اليوروبا)، و(الناغى)، أما الشمال فهناك قبائل (الباريباس)، و(الهاوسا)، و (الفولانى).

تبلغ نسبة المسلمين في بنين ٦٠٪ من مجموع السكان، ولا تزيد نسبة النصارى على ١٠٪ أكثرتهم من الكاثوليك وأقلهم من البروتستانت، أما الوثنيون فهم ٣٠٪ من مجموع السكان، ويكثرون في المناطق الجنوبية على حين يكثرون المسلمون في الشمال.

انتشار الإسلام

انتشر الإسلام في الشمال قديماً عن طريق التجار القادمين من الشمال، وعن طريق الدعاة الذين كانوا يصلون إلى المنطقة قادمين من الشمال الغربى الأفريقى من دولة المرابطين، ثم من دعاة الموحدين ومن جاء بعدهم سار على طريق المرابطين وإن كان على نطاق أضيق، وفي العصور الحديثة انتشر الإسلام عن طريق قبائل الفولانى وخاصة أيام (عثمان دونفوديو) الذي عمل على نشر الإسلام بين قبائل (الهاوسا)، كما انتشر الإسلام من قبل بين قبائل (الباريباس).

لم تقم ممالك في منطقة بنين كما قامت في غيرها. وأول مملكة قامت إنما هي مملكة (داهومى) في القرن الحادى عشر الهجرى. وتعنى كلمة «داهومى» (بطن

دان). و (دان) اسم ملك قديم. للقبيلة، وكان هذا الملك يأكل معارضييه وأعداءه. والدهومي في الأصل قبيلة شرسة مقاتلة، اختلفت بفرق مدربة من النساء الجنود، وتسمى (الامازون)، وبلغ عددهن في وقت من الأوقات ثمانية عشر ألفاً، وكن شرسات وشجاعات لدرجة كبيرة، وقد بلغت هذه المملكة أوجها عام ١٢٣٤ هـ (١٨١٩ م). عندما تبوأ الحكم الملك (جيزو) الذي حكم أربعين عاماً.

الاستعمار الفرنسي

وفي عام ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢ م) وقعت فرنسا معاهدة مع الملك (جيزو) الذي خلفه ابنه (جلجيل)، وفي عام ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) استولت فرنسا على مدينة (بورتونوفو) بعد أن استولت انكلترا على (لاغوس) في نيجيريا، وجلاء الألمان إلى (بنين) لكنهم وافقوا على حصر أنفسهم في (التوغو) وذلك حسب التفاهم بين الدول الاستعمارية، وسويت الحدود بين مناطق نفوذ الدول الأوربية عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م) باتفاقية تنازلت فيها انكلترا عن مدينة (كوتون) المدينة الساحلية في (بنين). حصل قتال عنيف بين سكان البلاد والمستعمرين من الفرنسيين لعبت فيه فرق الامازون دوراً بارزاً، وكان نتيجة ذلك أن وقعت اتفاقية بين الملك (جلجيل) والفرنسيين عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م)، فخصص للملك راتباً تقاعدياً، وتنازل عن الحكم لابنه (بهازن) الذي قاتل الفرنسيين عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م) ولكنه هزم أمامهم، فأحرق عاصمته وهرب إلى الشمال ثم سلم نفسه عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م). فقسم الفرنسيون المنطقة الساحلية من بنين إلى قسمين: الأول منها مركزاً مدينة (أبومي) شمال (ألادا) بخمسة وسبعين كيلومتراً، ونصبوا عليه شقيق الملك المنفي إلى الكونغو، ووضعوا القسم الثاني وحاضرتة (ألادا) تحت سيطرتهم المباشرة.

وفي عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) أنشأ الفرنسيون في بنين حكومة شبه مستقلة، وبعد عشر سنوات أعطيت استقلالاً داخلياً، وفي عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) حصلت على الاستقلال التام، ولم تنضم إلى جماعة الشعوب الفرنسية بعد استقلالها، وإنما وقعت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعسكري والفني. وحدث انقلاب عسكري عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) ثم تابعت الانقلابات وكان آخرها عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) حيث رأى قائد الانقلاب الأخير أن تكون الرئاسة دورية بين الزعماء الذين تساندتهم القبائل.

٨ - نيجيريا

لمحة جغرافية :

تبلغ مساحة نيجيريا ٩٢٣,٧٦٨ كيلو متراً مربعاً، وتعد عملاقة إفريقية من حيث السكان الذين يصل عددهم إلى مائة مليون، وبذا في أكثر دول إفريقية سكاناً وكثافة. وأشهر قبائل نيجيريا الهاوسا والفلولاني في الشمال، والكانوري في الشمال الشرقي وهذه القبائل مسلمة. أما في الغرب فنجد قبائل اليوروبا التي دخل إليها الإسلام وإن لم يصبح أكثرية الأفراد من أتباعه، وكذا تنتشر النصرانية، كما لاتزال الوثنية منتشرة. وفي الشرق نجد قبائل الايبو التي كثرت النصرانية فيها.

تبلغ نسبة المسلمين ٠٨٪ من مجموع السكان وهي تزيد في الشمال، وتقل في الشرق. ويتقاسم الباقي النصرانية والوثنية.

تقع نيجيريا بين دائرتي عرض ٤,٤ شمالاً، ونلاحظ المناخ الاستوائي في الجنوب وأمطاره الدائمة وغاباته الباسقة، والمناخ المداري وأمطاره الصيفية وشتائه الجاف وحشائشه التي تتخللها الأشجار، وتنتج البلاد الأرز، والذرة، والكاسافا، والبقول السوداني والقطن، وخاصة في الشمال، والموز، والمطاط، والنخيل الزيتي، والكولا، والكافور في الجنوب.

كما تعد نيجيريا مصدرة للنفط، وهي من دول «الأوبك» وتنتج كذلك القصدير، الكريوليت.

لمحة تاريخية

يمكن أن نلاحظ فروقاً في التاريخ بين الأسام الشمالية والجنوبية. فقد انتشر الإسلام في الشمال الشرقي بين قبائل الكانوري، كما بدأت قبائل الهاوسا تتحول إلى الإسلام في القرن السابع الهجري، وانتشر بينهم انتشاراً واسعاً في القرن التاسع الهجري، وكان لهذه القبائل سبع إمارات، وهي: كانو، رانو، زاريا، دورا، كاتسينا، جوير، زامفارا.

ومنذ القرن السابع الهجري بدأت قبائل الفولاني تتدفق من الغرب، وتقيم شمالي نيجيريا، وتختلط بشعوب الهاوسا، وقد كثر عددهم. وفي مطلع القرن

الثالث عشر الهجري ظهر بينهم عثمان دانفوديو الذي وحد شعب الفولاني وفرض سيطرته على (الهاوسا)، واتخذ من مدينة (سوكوتو) قاعدة له، وتلقب باسم (أمير المسلمين)، وعمل على نشر الإسلام، وقاوم إمارة (جوير) الوثية، وانضم تحت لوائه الهاوسا والفولاني على حد سواء، وتوسعت إمارته بين أخيه عبدالله، وابنه بيلو، وتوفي عثمان عام ١٢٣٢هـ (١٨١٧م) بعد أن غزا (اليوروبا) وعمل على نشر الإسلام ضمن منطقة الغابات، وبقيت أسرته تحكم شمالي نيجيريا، وإن كانت قد ضعفت بعد مدة، وجاء الانجليز مستعمرين من الجنوب.

أما في الجنوب فقد قامت مملكة (اليوروبا) التي امتدت من مصب نهر النيجر حتى بلاد الداومي، وانتشر الإسلام فيها نتيجة الاحتكاك مع الفولانيين. كما قامت مملكة (بنين) في أقصى الجنوب. ولكن ممالك الجنوب لم تكن بمستوى إمارات الشمال.

وصل البرتغاليون إلى شواطئ نيجيريا عام ١٨٩٢هـ، وأصبحت بنين بعد ذلك مركزاً للتجارة بين أوروبا ومملكة اليوروبا، وبدأ الرقيق ينقل من شواطئ نيجيريا إلى الغرب.

وكانت زيارة الإنكليز الأولى لبنين عام ٩٧٠هـ (١٥٦٢م)، وحملوا على تجارة الرقيق أيضاً، وعرف الساحل النيجيري باسم ساحل العبيد، ثم جرمت هذه التجارة واقتصرت العلاقة على تجارة النخيل الزيتي والعاج، واقتصرت العلاقات الأوروبية على المنطقة الساحلية، ثم جاء الرحالة (مانغوبارك) الذي عرف نهر النيجر للأوروبيين. وتبعه (دنهام) و (كلابرتن) وهما أول من بلغ دول الهاوسا من الأوروبيين وقام الاخوان (لاندر) وتبعها مجرى النهر، ولم يأت عام ١٢٤٥هـ (١٨٣٠م) إلا وقد عرف نهر النيجر كله، وأصبح طريقاً للتوغل من الجنوب نحو الشمال من قبل المبشرين النصارى، والتجار، والرواد.

وفي عام ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م) ضم الإنكليز جزيرة (لاغوس) إلى ممتلكاتهم، فانسح عمل المنصرين والتجار الإنكليز ابتداءً من لاغوس وعلى ضفاف نهر النيجر. ولما بدأت المنافسة الاستعمارية بين إنكلترا، وألمانيا، وفرنسا دجت إنكلترا جميع شركاتها التجارية في مؤسسة واحدة هي (شركة إفريقية المتحدة) وامتدت أعمالها إلى (سوكوتو) في الشمال، وكان حكم الفولانيين (أسرة عثمان دانفوديو) قد

ضعف، ومنحت انكلترا هذه الشركة الانكليزية حق ممارسة القانون والقضاء في منطقة عملها.

أسست انكلترا محميةً توسعت تدريجياً حتى شملت جميع أراضي اليوروبا باستثناء منطقة (ايلورين) التي يحكمها الفولاني. ثم قامت انكلترا بحملة عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧م) ضمت إليها (بنين)، وبعد عام وقعت معاهدة مع فرنسا لتحديد الحدود الغربية والشمالية، وألغت امتياز (شركة إفريقية المتحدة) وتسلمت الحكومة الإنكليزية السلطات الإدارية في الجنوب.

- بدأ الانكليز يقنعون الأمراء الفولانيين في الشمال بقبول الحماية الانكليزية إذ يستطيعون أن يحموهم من الفرنسيين الذين يريدون التوسع من الشمال والغرب. والألمان الذين يرغبون في التقدم من ناحية الشرق، وأن الانكليز يتعهدون بإبقاء الأمراء الفولانيين في مراكزهم، ولن يتدخل الانكليز مطلقاً بشؤون الدين الإسلامي، والتقاليد المرعية في إمارات الشمال، واستطاعت انكلترا إغراء بعض الأمراء بعقد اتفاقات خاصة.

في عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠م) أعلنت انكلترا عن قيام محمية الشمال، وعينت (فريدريك لوغارد) مندوباً سامياً لها. وأرسلت الحملات العسكرية لإخضاع الأمراء الذين رفضوا توقيع إتفاقات معها، وتمكنت عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣م) من احتلال كانو، وسوكوتو. وعام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦م) من احتلال بورنو، واستمر حكم محمية نيجيريا الشمالية بيد الأمراء الفولانيين ويساعدهم ضباط بريطانيون. ثم أدمجت مستعمرة (لاغوس) بالمحمية الجنوبية، وأطلق عليها اسم مستعمرة ومحمية نيجيريا الجنوبية.

وفي عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤م) دمج البريطانيون المحميتين الشمالية والجنوبية وجعلوا منها مستعمرة ومحمية نيجيريا، وعين (لوغارد) حاكماً لها، وكانت من قبل مقسمة إلى مقاطعتين شمالية وجنوبية، كل منهما تحت إمرة مساعد إداري، وكانت مستعمرة (لاغوس) بإدارة متصرف.

نشبت الحرب العالمية الأولى وجرفت نيجيريا بتيارها بسبب قربها من الكاميرون التي كانت تحت السيطرة الألمانية. ونجحت الحملة النيجيرية ضد الكاميرون عام

١٣٣٥ هـ (١٩١٦ م)، وفي عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) بسط البريطانيون حكمهم على الأجزاء الغربية من الكاميرون تحت اسم وصاية عصبة الأمم المتحدة، وبعد عامين تولت إدارتها كجزء من نيجيريا وقسمت في الوقت نفسه إلى مقاطعتين شمالية وجنوبية.

ومنذ عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) ألغى المجلس الاستشاري الذي أنشأه (لوغارد)، الذي تقاعد عام ١٣٣٨ هـ (١٩١٩ م)، وحل محله مجلس دستوري، ولكن المقاطعة الشمالية لم تمثل في هذا المجلس.

وبعد الحرب العالمية الثانية عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، قسم الجنوب إلى مقاطعتين غربية وشرقية، وأقيم مجالس نيابية للمقاطعات الثلاث: الشمالية - الغربية - الشرقية، ويشرف على هذه المجالس مجلس تشريعي مركزي، إلا أن هذه المجالس لم يكن لها إلا صفة استشارية.

انعقد مؤتمر في (اييادان) حاضرة المقاطعة الغربية، وطالبت المقاطعة الشمالية بأن يكون لها في أي تشريع مركزي عدداً مساوياً لعدد المقاطعتين الأخرين الشرقية والغربية بسبب عدد السكان الذي يبلغ أكثر من ضعف المقاطعتين، فتم الاتفاق على ذلك، وصدر دستور بقيام حكومة اتحادية مسؤولة تتمتع بقدر أعظم من الاستقلال الإقليمي، وجعلت لاغوس أرضاً اتحادية.

ووجدت أحزاب محلية سيطرت على الأقاليم الموجودة فيها، ففي الشمال ظهر حزب (مؤتمر الشعوب الشمالية) بزعامة أحمد بيلو أحد أحفاد عثمان دنفديو. وفي الغرب ظهر حزب (جماعة العمل)، وفي الشرق حزب (المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون). الذي يرأسه (ناندى أزيكوى) النصراني وذلك إثر انتخابات جرت عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م).

وتوالى الانتخابات، وعقد مؤتمر في لندن ١٣٧٨ هـ، و١٣٧٩ هـ (١٩٥٨ م)، ١٩٥٩ م وتشكلت إثر المؤتمر الأول حكومة اتحادية برئاسة أبو بكر تفاوه بيلو النائب الأول لحزب مؤتمر الشعوب الشمالية. وعقب المؤتمر الثاني حصل الاقليم الشمالي على الاستقلال الذاتي.

وحصلت البلاد كافة على الاستقلال عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) ضمن رابطة

الشعوب البريطانية (الكومنولث)، وبقيت الدولة تحت رئاسة ملكة بريطانية، بينما عين (ناندى ازيكوى) حاكماً عاماً بصفته من الذين أشرفت على تعليمهم إنكلترا أثناء سيطرتها على البلاد، وهو من النصارى. وبقي أبوبكر تفاوه بيلو رئيساً للحكومة.

وفي عام ١٣٨٣ هـ (١٣٦٣ م) وافق المجلس النيابى على دستور جمهورى يعلن نيجيريا جمهورية اتحادية ضمن رابطة الشعوب البريطانية، وبموجب هذا الدستور فقد تنازلت ملكة بريطانيا عن رئاسة دولة نيجيريا، وتقرر أن يتم انتخاب الرئيس من قبل جميع أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأن تكون مدة رئاسته خمس سنوات: كما لا يجوز لرئيس الدولة - أن يعزل رئيس الوزراء أو يسحب الثقة، وإنما الذي يسحب الثقة هو المجلس النيابى. وانتخب المجلس النيابى الاتحادى (ناندى ازيكوى) رئيساً للجمهورية، وبقي (أبوبكر تفاوه بيلو) رئيساً للوزراء. وكانت نيجيريا أربعة أقاليم هى :

- الإقليم الشمالى : وأغلبية سكانه من المسلمين، إذ تبلغ نسبتهم ٩٩٪ من مجموع سكانه.
- الإقليم الغربى : وسكانه من المسلمين والنصارى والوثنيين.
- الإقليم الغربى الأوسط : وسكانه من مجموعات الديانات.
- الإقليم الشرقى : ومعظم سكانه من النصارى

وحدث انقلاب عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٦ م) قتل فيه أحمد بيلو زعيم المسلمين فى الشمال، وأبوبكر تفاوه بيلو رئيس الوزراء الاتحادي، ويبدو أن الانقلاب كان موجهاً ضدهما، وتمكن قائد الجيش (ايرونسى) من السيطرة على المتمردين حسب خطة مدروسة محكمة للتخلص من الزعماء الشماليين. وحدث انقلاب آخر عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) قادة (يعقوب غاوون) وهو من الشمال من قبائل الهاوسا المنتصرين. وتسلم زعامة البلاد باسم الشماليين، ولكن عقيدته تختلف عن عقيدتهم الأمر الذي يرتبط فيه مع الشرقيين النصارى، وهم الذين قادوا الانقلاب الأول، وهم أكبر رتب الجيش رتباً.

وحدثت حركة انفصالية فى الشرق، وأعلنت عن قيام دولة (بيافرا) بقيادة

الجنرال (اوجوكو) إلا أن قبائل الايبو المتمردة قد هزمت في حرب أهلية استمرت من ١٣٨٧ هـ - ١٣٩٠ هـ (١٩٦٧-١٩٧٠م)، وحدثت إثر ذلك عدة انقلابات إلا أن الشماليين بصفقتهم أكثر السكان عدداً لا بد من أن يبقى أثرهم، ويضطر الآخرون إلى الاعتراف بوزنهم رغم مايببتون لهم، ومعظم الانقلابات كان هذا الامر أساسها.

٩ - الكاميرون

تبلغ مساحة الكاميرون ٤٤٢,٤٧٥ كيلومتراً مربعاً، ويقدر عدد السكان بستة ملايين نسمة، والعاصمة هي مدينة (ياوندى). تعيش في الشمال قبائل (الشوا) وهي عربية، والكوتوكا، والماسا، والتوبورى وهي من قبائل الكانورى وجميعها تدين بالإسلام، وتشكل مايزيد على ربع سكان البلاد. وفي الهضاب الغربية تعيش قبائل زنجية أشهرها: البامليكة، والبامون، وهي مزيج من البانتو. وفي السهول الجنوبية الغربية تعيش قبائل الفانج، ونجد الأقزام في الغابات. واللغة الرسمية هي الفرنسية، كما توجد العربية، والبانتو، والسواحلية إضافة إلى أن لكل قبيلة لغتها الخاصة.

يقدر عدد المسلمين بثلاثة ملايين وستمئة ألف أى أن نسبتهم تبلغ ٦٠٪، وما بقى من السكان هم من أتباع النصرانية والوثنية.

تمتد الكاميرون بين خطى عرض ٢-١٤ شمالاً فالمناخ الاستوائي يوجد في الجنوب، والسودانى في الشمال. وتغطي الغابات المناطق السهلية وتقل الأشجار في المرتفعات، كما تقل كلما اتجهنا شمالاً.

انتشر الإسلام في الكاميرون أيام المرابطين نتيجة الدعاة الذين كانوا يرسلونهم، ثم أيام الموخدين، وخضع شمالي الكاميرون إلى مملكة بورنو، وقامت ممالك في الشمال أشهر سلاطينهم: سلطان غاروا، ولاميدو، وري بوبا. أما الجنوب فقد كان أهله يعيشون على شكل قبائل تدين بالوثنية حتى جاء الاستعمار.

وصل البرتغاليون إلى سواحل الكاميرون في أواخر القرن التاسع، ومع وصول الاستعمار إلى تلك الجهات وصلت فرق الإرساليات التنصيرية التي رافقت الاستعمار، ولكن ذات لم يتعد الساحل، أما الداخلي فقد بقي مجهولاً لدى الأوروبيين مدة ثلاثة قرون أخرى.

وفي عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢م) وصل الرحالة الانكليزي (بارتون) بتحديد معالم البلاد، وتلاه الألمان الذين توغلوا إلى الداخل عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٢م) حيث فرضوا حمايتهم على المنطقة عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤م)، واستمرت تلك الحماية حتى عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤م) حيث قامت الحرب العالمية الأولى.

قامت الحرب، وهزمت ألمانيا، وتمكنت انكلترا من احتلال الأجزاء الغربية عن طريق نيجيريا، وبقوة أبنائها، واحتلت فرنسا بقية الأجزاء. وبانتهاء الحرب تقاسمت انكلترا وفرنسا البلاد وجزأتها إلى شطرين. أخذت كل منها شطراً، وصدق هذا التقسيم بمعاهدة فرساي عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠م)، ثم صدقته عصبة الأمم المتحدة عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣م) وكان نصيب فرنسا ٤٣٢,٠٠٠ كم^٢، أما نصيب إنكلترا فهو ٢٦٥,١٤٥ كم^٢، وقد ضم هذا إلى نيجيريا، واستمر ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

وضعت الكاميرون تحت وصاية الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦م)، وبقيت فرنسا تحكم الكاميرون باسم الوصاية الدولية حتى عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩م) حيث منحها الحكم الذاتي تحت وطأة المقاومة الوطنية، وحاولت فرنسا تهيئة الأوضاع بتأليف حكومة يرأسها (أندرية ماري مايبدا) الموالي للحزب الكاثوليكي النصراني الفرنسي إلا أن المقاومة قد استمرت ثم حصلت على الاستقلال عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠م)، واختير أحمد (اهيجو) رئيساً للجمهورية بعد أن نال تأييد المسلمين جميعهم، وهو يرأس حزب الاتحاد الكاميروني. ثم اندمجت بقية المنظمات السياسية في حزب الاتحاد الكاميروني، وشكل رئيس حزب الكاميرون التقدمي (شارل عاسل) الوزارة.

أما جزء الكاميرون الذي خضع للسيطرة الإنكليزية والذي ضم إلى نيجيريا. وكان ضمنها جزأين. وهما الاقليم الشمالي والاقليم الجنوبي، فالإقليم الشمالي قرر

الانضمام إلى نيجيريا باستفتاء عام تم سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١م)، أما الجزء الجنوبي فقد صوت سكانه للانضمام إلى الكاميرون بالاستفتاء نفسه، وتكونت نتيجة ذلك جمهورية الكاميرون الاتحادية.

وفي عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦م) حل الحزب السياسي المسمى (اتحاد الشعب الكاميروني) وعد حزباً شيوعياً موالياً للصين، وأصبحت البلاد تتبع سياسة الحزب الواحد.

الفصل الحادى عشر الدول الاسلامية في شرقى إفريقيا

على الرغم من كثرة المسلمين في شرقى إفريقيا، وإتصال هذا القسم مع بلاد العرب منذ القديم، وزيادة العلاقات التجارية أيام الإسلام، والانتقال الدائم بين القسمين إلا أنه لا توجد سوى ثلاث دول إسلامية غير عربية، ومتباعدة بعضها عن بعض وذلك لأن المسلمين تكاثروا في المناطق الساحلية ولم يتعمقوا في البر الإفريقي إلا في أواخر القرن الثالث عشر الهجري، ولأن أكثر الانتقال إنما كان إلى بلاد الصومال التي هى ضمن البلدان العربية، وإلى زنجبار التي تعد اليوم جزءاً من تانزانيا وإلى المناطق الساحلية في كل م كينيا، وتانزانيا، وكذا إلى جزائر القمر. والدول الإسلامية اليوم هى:

١ - الحبشة

ومع أن ثلثى سكان الحبشة هم من المسلمين إلا أن الشائع لدى الناس أن الحبشة بلاد نصرانية، وذات أغلبية نصرانية، وذلك لأن الحكام الذين هم من النصارى يفرضون نوعاً من الهيمنة على المسلمين هذا من جهة، ونوعاً من الاعلام من جهة ثانية هذا بالإضافة إلى الجذور التاريخية للنصرانية في هذه البلاد.

تبلغ مساحة الحبشة ١,٢٢١,٩٠٠ كيلومتر مربع. وتشغل أكثر أراضيها هضبة مرتفعة يزيد ارتفاعها على ٣٠٠٠م، تنتصب بين حافتى الاخدود، وهذا الارتفاع يجعلها غزيرة الأمطار فتتحد منها الأنهار التي تغذى نهر النيل، وأشهرها النيل الأزرق، وتقل الأمطار كلما اتجهنا شرقاً، وتزرع البن، والذرة، والقطن، وتكثر تربية الحيوانات.

يبلغ عدد سكان الحبشة ٢٧ مليون نسمة، وتقدر نسبة المسلمين بثلثي السكان، والباقي من النصارى الأقباط، وقد انتشرت النصرانية في الحبشة في القرن الثالث قبل الهجرة، ومن قبل قامت مملكة (أكسوم).

وهاجر أصحاب رسول الله ﷺ إلى الحبشة عندما اشتد أذى قومهم عليهم، وأسلم النجاشي، ولكن من قام بعده بأمر الحبشة وقف موقفاً غير ودي بالنسبة إلى المسلمين، وهذا ما جعل المسلمين يفكرون في غزو الحبشة، وقامت عدة حملات بأوقات مختلفة، وبدأ ينتشر الإسلام في المناطق الشرقية حتى عم الأجزاء الشرقية، وقامت ممالك إسلامية وإمارات على حين تحصنت النصرانية في المرتفعات، وحدثت حروب بين أصحاب الديانتين كان النصر في أغلب الأحيان بجانب المسلمين، ولم يبق للأحباش سوى أجزاء بسيطة في أعالي الهضبة.

كان للأحباش اتصال دائم مع ملوك أوروبا للعمل سويةً ضد المسلمين، وقد ظهر هذا خلال أوقات متباعدة، فعند الغزو الصليبي قدم الأحباش المساعدات وأصبح لهم دير خاص في بيت المقدس، وحرصت الحبشة على مساعدة ملك قبرص النصراني وتحريضه على غزو مصر، وكان إثر ذلك غزو الإسكندرية عام ٧٦٧هـ وأقدمت الحبشة على القيام ببعض الأعمال التخريبية إلا أن تحرك الجيوش المملوكية قد حال دون استمرار أعمال الأحباش.

وعندما فتح المماليك في مصر جزيرة قبرص عام ٨٣٠هـ (١٤٢٧م) اتصل الأحباش بملوك أوروبا للعمل ضد المماليك، وقد تجاوب مع ذلك ملك فرنسا وملك أرغونة وهدد ملك الحبشة المماليك بالقيام بغزو لبلاد العرب والأماكن المقدسة وتحويل مجرى نهر النيل.

واتصلت الحبشة بالبرتغاليين طلائع المستعمرين الذين قدموا من الجنوب بعد التفاهم حول إفريقية، ووعدت البرتغال بتقديم مساعدات للأحباش في قتالهم ضد المسلمين، ولكن لم يلبث أن وقع الخلاف بين الفريقين بعد دخول البرتغاليين إلى الحبشة عام ٩٢٨هـ (١٥٣٤م) إذ حاولوا فرض المذهب الكاثوليكي، وترك البرتغاليون الحبشة بعد هزائمهم أمام المسلمين بعد ست سنوات.

وفي مطلع القرن العاشر حملت راية الجهاد في شرق الحبشة إمارة عدل ووصل

نفوذها إلى حافة الهضبة في الوقت الذي كان العثمانيون يدخلون من الشمال بلاد العرب ليوحدوا المسلمين ويقفوا في وجه البرتغاليين وأطاعهم في المنطقة. إلا أن حكام إمارة عدل قد اضطروا فيما بعد إلى مسالمة الأحباش بعد أن هزموا أمامهم.

ثم حملت إمارة هرر راية الجهاد وأسلمت الشعوب البدوية مثل الدناقل وغيرها وشجع الهريين وصول العثمانيين إلى المنطقة ووقفهم في وجه الخلف البرتغالي الحبشى إذ دعموا سلطان هرر أحمد بن إبراهيم الملقب بالقرين وأمدوه بالأسلحة فاستمرت غزواتهم في الحبشة خمسة عشر عاماً، وكانت النتائج أن دخل سلطان هرر أجزاء من هضبة الحبشة، وعاد إلى الإسلام عدد من الذين سبق لهم أن تنصروا تحت ضغط الأحباش، كما بدأت قبائل الجالا الوثنية تدخل في الإسلام، كما أن هذه القبائل قد استغلت الخلاف الذي حدث بين الأحباش والبرتغاليين فشقت طريقها إلى الهضبة من الجنوب.

وإزداد عدد المسلمين في القرن الحادى عشر الهجرى، ودخل التجار الكانميون إلى بلاد الحبشة فأسلم على أيديهم كثيرون، واتجه المظلومون من الأحباش إلى عدالة الإسلام، وكان المسلمون من الأحباش ذوى مكانة اجتماعية وثقافية وخلقية، معروفين بالجد في العمل والأمانة في المعاملة. وقد عرف لهم هذا الأحباش حتى الذين كانوا على غير دينهم غير أن بعض المتعصبين من النصارى كثيراً ماكانوا يسيئون إلى المسلمين، ويصرون على إقصائهم عن الوظائف الرسمية، ومع هذا فقد وجد الإسلام طريقه إلى قلوب كثير من الزعماء، وكان أحد رؤوس من نواب الملك في القرن الثالث عشر مسلماً وهو (الرأس على)، وفي عهده تحول نصف أهالى الولايات الوسطى إلى الإسلام.

واهتم المهديون في السودان بالإسلام في الحبشة، واتخذون بلدة (القلابات) في شرقى السودان مركزاً للدعوة، ورغم الاجراءات الصارمة التي اتخذها ملوك الحبشة النصارى ضد المسلمين فقد دخلت قبائل كاملة في الإسلام وكانت من قبل تدين بالنصرانية، وقد أثار هذا حفيظة الحكام الأقباط فأصدر الملك عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م) قراراً يجعل التعميد إجبارياً للسكان سواء أكانوا من النصارى أم من المسلمين. وقد أجبر أكثر من خمسة وخمسين ألفاً من المسلمين على التعميد، وأخرجت ألوف أخرى من منازلهم، وأبيدت جماعة ثالثة.

مات الملك يوحنا عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩م)، وخلفه منليك الثاني فاستع
بنفوذ الأوربيين لبيتلج الإمارات الإسلامية التي تقوم على الأرض التي تشكل الب
جزءاً من الحبشة في هرر، والأوغادين وغيرها.

إن افتتاح قناة السويس جعل الدول الأوروبية تتطلع للسيطرة على شرا
إفريقية، فعملت على استرضاء الملك منليك الثاني ومدته بالسلاح فأمعن في ق
المسلمين. وعندما قسم شرقي إفريقية أعطى حرية العمل بل والدعم لضم منط
الأوغادين وهرر من الصومال إلى الحبشة.

أما إيطاليا فقد وقفت موقفاً آخر في علاقتها مع الأحباش، فادعت شراء ميه
عصب عام ١٢٨٨ هـ (١٨٧١م)، واستولت على مصوع عام ١٩٠٣
(١٨٨٥م)، ووقعت الحرب بين الأحباش والاطليان، وانتصرت إيطاليا، ثم هزم
عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦م)، واعترفت باستقلال الحبشة التي قبلت في عصبة الأ
عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣م)، إلا أن إيطاليا لم تترك الحبشة نهائياً فعندما قام الح
الفاشي فيها أيام موسوليني هاجم الحبشة. وتمكن الجيش الإيطالي من دخر
العاصمة أديس ابابا عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥م)، وفر أمبراطور الحبش
(هيلاسلاسي) إلى بريطانيا، وأعلن ملك إيطاليا نفسه امبراطوراً على الحبشة.

عاد هيلاسلاسي عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١م) إلى البلاد مع القوات البريطا
الزاحفة على الحبشة لقتال الإيطاليين ولينظم الإمبراطور مقاومة حبشية توأ
القوات البريطانية في قتال الطليان، وهزمت إيطاليا، وعاد هيلاسلاسي أمبراط
للحبشة.

تمكن منليك الثاني بدعم الأوربيين أن يؤسس الإمبراطورية الحبشية بعد
استولى على الامارات الإسلامية، وقد سار على طريقة وحشية مع المسلمير
وتوفي عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣م)، وخلفه حفيده (ليج اياسو)، وقد اعته
الإسلام، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وقف بجانب الأتراك بحكم صلا
العقيدة، وفي عهده رفع الظلم عن المسلمين، أما النصارى الأحباش فيقولود
إن «ليج اياسو» كان مفتوناً بالإسلام، إذ لم يعترفوا بإسلامه، وعدوه خائناً وطنياً
وأعلنوا الحرب عليه، وبرأ البابا زعماء النصارى من قسم الطاعة للإمبراطور
ونتيجة ذلك حدث انقلاب عليه عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨م)، وتولت الحكم بع

ابنة منليك الثاني (زاوديتو)، وأصبح (رأس تافارى) وصياً على العرش، ثم توج ملكاً عام ١٣٤٧ هـ (١٩٢٩ م)، وإمبراطوراً عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م) إثر وفاة (زاوديتو)، وحمل اسم (هيلاسلاسى).

منح الامبراطور (هيلاسلاسى) بلاده الدستور عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م)، وأسس مجلساً نيابياً له صفة الاستشارية فقط، أما الحاكم الحقيقى فهو الامبراطور. وهو من قبيلة (امهرة) التي عدت القبيلة الحاكمة، وغدت لغتها اللغة الرسمية، كما أن النصرانية هي دين الدولة في الحبشة.

سار هيلاسلاسى في سياسة معادية للإسلام أشد المعادة فلم يكن بين وزرائه سوى وزير واحد لا وزن له في مجلس الوزراء مع ان المسلمين يشكلون ٦٧٪ من السكان، ولم يكن للمسلمين أي نصيب في الخارجية، والمناصب العليا، والضباط الكبار، ولم تزد نسبتهم بين صغار الضباط على ٢٪. وأغلق مراكز الثقافة الإسلامية، ومنع تعليم اللغة العربية، وألزم المسلمين بدفع جزية للكنيسة باسم «منفسى كوبى» أى الدخل الأدبى، وأمر بتشيد الكنائس عند مداخل القرى الإسلامية ليوهم الغرباء عن المنطقة أن القرية أو تلك الجهة نصرانية. وقد أسلم زعيم قبيلة (غويه) وأفراد قبيلته الذين يقيمون في ناحية (سيدامو) فألقى كبارهم في السجن، وأذيقوا مر العذاب، ولم يفرج عنهم حتى أعلنوا عن ردتهم، فأعيدت لهم ممتلكاتهم التي حجزت عندما أشهروا إسلامهم. وفر سلطان (غراد) إبراهيم سابو زعيم قبيلة (غوتى)، والتجأ إلى الصومال، بعد أن عذب سبعة أشهر، وكذلك فر زعماء بارزون غير الذين فتنوا بدينهم - نعوذ بالله - واضطرت مدينة هرر للقيام بثورة عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) فأصابها الدمار والحزاب والويل وانتهاك الحرمات، وألغيت المحاكم الشرعية عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م). ولم يختلف الأمر عندما حدث انقلاب ضد هيلاسلاسى إذ أن (منغستومريام) يسير على الخط نفسه في عدائه للإسلام ومحاربه للمسلمين.

أما اريتريا فإنها المنطقة الساحلية، ولما كانت هضبة الحبشة التي يعتصم النصرارى فيها فإنها تقترب في الشمال من المنطقة الساحلية، ولما كان سكان الساحل من المسلمين، وسكان أعلى الهضبة من النصرارى لذا فان الاختلاف تم، والتباين قد وضح فكان كل قسم يسير في خط، ولما حاول الطليان احتلال الحبشة

كانوا قد احتلوا اريتريا وتمرکزوا فيها، ولما هزمت إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وضعت مستعمراتها تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ومنها اريتريا على حين أعلن استقلال الحبشة، وكلفت انكلترا لإدارة اريتريا من قبل الأمم المتحدة، وفي عام ١٣٧٠هـ (١٩٤٩م) نقلت إلى السلطات الحبشية إدارة اريتريا بموجب قرار صدر عن الأمم المتحدة دون علم سكانها، وبالفعل فقد تم تسليم اريتريا للحبشة عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) على أن تتمتع بالحكم الذاتي في ظل اتحاد (فيدرالى) يضم اريتريا والحبشة تحت التاج الحبشى. ولكن هذا الاتحاد تحول إلى دمج وابتلاع عام ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م) الامر الذي أدى إلى قيام ثورة في الحبشة، ولاتزال مشتتة إلى الآن.

٢ - تانزانيا

لمحة جغرافية :

تبلغ مساحة تانزانيا مليون كيلو متر مربع، ويسكنها مايقرب من أربعة عشر مليوناً، وأكثر السكان الأصليين من الزنوج والأقزام - ثم جاءت موجة من قبائل البانتو من الشمال، وغدوا يؤلفون القسم الأعظم من السكان ومن أهم قبائلهم (الماساى) و(الناندى).. كما جاءت أعداد من العرب وأقامت مراكز لها على الساحل، وأخيراً جاء عدد من الهنود والإيرانيين.

وتتألف أرض تانزانيا من:

١ - السهل الساحلى: ويتراوح عرضه ١٥-٨٥ كيلومتراً، ويضيق في الشمال والجنوب.

٢ - الهضبة الوسطى: وترتفع بعد السهل الساحلى، ويصل ارتفاعها إلى ١٤٠٠م، وتقع فوقها بعض الجبال البركانية التي يصل ارتفاعها إلى أكثر من ٦٠٠٠م.

٣ - نجد مرتفع: وهو جزء من مرتفعات إفريقية الشرقية وتنتشر فيه البحيرات مثل: بحيرة فيكتوريا، وتنجانيقا، ومالاوى.

وتوجد قرب الساحل ثلاث جزر هي: زنجبار، وبمبا، ومافيا.

ويختلف سكان الجزر عن سكان الداخل من حيث الأصل والعقيدة، فسكان

زنجبار التي تتألف من جزيرتي زنجبار وبمبا من حيث الأصل نلاحظ أنهم يتألفون مما يلي:

٢٨٠,٠٠٠	ويؤلفون ٥٦٪ من مجموع السكان وعددهم	١ - شيرازيون
١٠٠,٠٠٠	ويؤلفون ٢٠٪ من مجموع السكان وعددهم	٢ - عرب
٩٠,٠٠٠	ويؤلفون ١٨٪ من مجموع السكان وعددهم	٣ - إفريقيون
٣٠,٠٠٠	ويؤلفون ٦٪ من مجموع السكان وعددهم	٤ - هنود
٠,٥٠٠	ويؤلفون —	٥ - أوربيون
٥٠٠,٥٠٠	%١٠٠	

أما من حيث العقيدة فنجد مايلي:

٤٥٠,٠٠٠	وعدددهم	٩٠٪	وسبتهم	١ - مسلمون
٢٠,٥٠٠	وعدددهم	٤٪	ونسبتهم	٢ - نصارى
٢٠,٠٠٠	وعدددهم	٤٪	ونسبتهم	٣ - وثنيون
١٠,٠٠٠	وعدددهم	٢٪	ونسبتهم	٤ - هندوى
٥٠٠,٥٠٠	نسمة			

أما سكان الداخل (تنجانيقا) فنلاحظ مايلي:

١٣,١٩٦,٠٠٠	وعدددهم	٩٧,٦٪	ويؤلفون	١ - إفريقيون
١٥٢,٠٠٠	وعدددهم	١,٢٪	ويؤلفون	٢ - هنود
١٠١,٤٠٠	وعدددهم	٠,٨٪	ويؤلفون	٣ - وثنيون
٥٠,٦٠٠	وعدددهم	٠,٤٪	ويؤلفون	٤ - أوربيون
١٣,٥٠٠,٠٠٠		%١٠٠		

أما من حيث العقيدة فنلاحظ مايلي:

١ - مسلمون	ونسبتهم ٦٠٪	وعدددهم ٨,١٠٠,٠٠٠ نسمة
٢ - نصارى	ونسبتهم ٢٧٪	وعدددهم ٣,٦٤٥,٠٠٠ نسمة
٣ - وثنيون	ونسبتهم ١٣٪	وعدددهم ١,٧٥٥,٠٠٠ نسمة
	١٠٠٪	١٣,٥٠٠,٠٠٠

واللغة الرسمية في تنزانيا هي الانكليزية، وتعد السواحلية هي اللغة الشعبية، ثم تأتي اللغة العربية والتي أثرت على السواحلية حتى أن ثلثي مفردات الأخيرة من أصل عربي، ولا تكاد تمر على سطر واحد باللغة السواحلية إلا وتجد فيه كلمات عربية. وتكثر اللغة العربية في المناطق الساحلية وبعض المراكز الداخلية التي يكثر فيها المسلمون مثل: (عروشه) و(طابوره). وكانت زنجبار مركزاً للعربية وثقافتها بالنسبة لشرقي إفريقيا كله، ثم ضعفت بمزاحمة الانكليزية لها. وإلى جانب ذلك هناك لغات محلية تتكلمها بعض القبائل مثل: (الماساي) و (الشامبولا) و(نيامويزي) و(جندا).

وتانزانيا بلاد زراعية تنتج البطاطا، والأرز، وهما غذاء السكان، والنخيل الزيتي، وجوز الهند، والسيزال، والكاكاو، وقصب السكر، والموز، والقرنفل، والبطن، والقطن.

وتوجد فيها بعض المعادن مثل: الماس، والذهب، والفضة، والقصدير.

تاريخ تنزانيا :

قامت صلات تجارية بين العرب وشرقي إفريقيا من قديم، فلما انتشر الإسلام في بلاد العرب انتقل إلى شرقي إفريقيا مع أفراد وأسر قليلة، وتزايد انتقال المسلمين إلى شرقي إفريقيا نتيجة الأحداث والظروف السياسية، واجتذبتهم إليها الصلات القديمة، ويسر المواصلات إلى سواحلها، فقد خرجت جماعة من الخوارج أيام عبدالملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ) بعد أن هزمهم المهلب بن أبي صفرة، واتجهوا نحو شرقي إفريقيا، واستولوا في طريقهم على جزيرة سوقطري، كما انتقلت جماعة من أنصار آل البيت أيام الأمويين، واستقرت في شرقي إفريقيا، وفرت جماعات من الأمويين عندما دالت دولتهم على أيدي العباسيين، وكانت

نهاية مطافهم في شرقي إفريقيا أيضاً. وذهبت أعداد من شيراز من بلاد فارس إلى سواحل إفريقيا الشرقية وتفرقوا في أنحاءها، كما هاجرت مجموعة من الإجماء في شرقي جزيرة العرب، واتخذت مقامها هناك.

استقر هؤلاء المسلمون جميعاً على طول الساحل الشرقي لإفريقيا من القرن الإفريقي في شمالي بلاد الصومال وحتى مدينة (سفالة) في بلاد موزامبيق على خط عرض ٢٠ جنوباً، ولم يتأوغلوا إلى الداخل كثيراً، وكانت مهمتهم تجارية في أغلب أمرها، وإن كانت التجارة قد يسرت في كثير من الأحيان سبل الاتصال بالسكان ودعوتهم إلى الإسلام.

استطاع هؤلاء المسلمون أن يؤسسوا مراكز تجارية كبيرة من أشهرها «كلوة» و «دار السلام» و «سفالة»، وقد زار هذه المراكز الرحالة المسلم «ابن بطوطة»، ووصفها وصفاً جميلاً، كما أعجب بهذه المدن البرتغاليون عندما جاءوا مستعمرين نظراً لنظامها ونظافتها.

أسس المسلمون في هذه المناطق إمارات وممالك متعددة، ولم تكن - مع الأسف - متحدة فيما بينها الأمر الذي جعلها ضعيفة لا تثبت طويلاً أمام قوة البرتغاليين الذين كانوا طلائع المستعمرين في تلك الجهات. ومن أشهر هذه الممالك مملكة الزنج التي تأسست في القرن الرابع، وكانت حاضرتها مدينة كلوة ففي جنوبي تنزانيا اليوم، وقد استطاعت هذه المملكة أن تنشر الإسلام في كل مما يسمى اليوم «زامبيا، وموزامبيق، ومالاوي» وبلغت جهودها في هذا السبيل روديسيا.

جاء البرتغاليون مستعمرين في مطلع القرن العاشر الهجري فاستولوا على زنجبار عام ٩٠٩ هـ (١٥٠٣ م)، واحتلوا مدينة كلوة عام ٩١١ هـ (١٥٠٥ م)، وأظهروا حقدهم الدفين، فقتلوا السكان، وأحرقوا الأبنية، وخرّبوا المدن، ولقد كان في مدينة كلوة ثلاثمائة مسجد دمر معظمها بأيدي البرتغاليين مجرد أن دخلوا المدينة.

انسحب البرتغاليون من أكثر مناطق شرقي إفريقيا إثر هزيمتهم، وكانت القوى التي هزمتهم، انكلترا منافسة لهم، والعثمانيون الذين دخلوا البلاد العربية ليحولوا دون أطماع البرتغاليين وأهدافهم في دخول الأماكن المقدسة الإسلامية،

وعمان التي قاتلت البرتغاليين دفاعاً عن الإسلام ومصالحها. وفي أيام سلطان عمان سيف بن سلطان الذي استطاع أن يقضى على نفوذ البرتغاليين في جميع المناطق الواقعة شمال موزامبيق دخل المذهب الأباضي إلى شرق إفريقيا، وأصبح شرقي إفريقيا يتبع عمان، إلا أن نفوذ العمانيين قد ضعف مع الزمن.

وفي عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢م) نقل سلطان عمان سعيد بن سلطان عاصمته من مسقط في عمان إلى زنجبار في شرق إفريقيا لتقوية نفوذه هناك. وعندما توفي عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦م) قسمت مملكته بين ولديه، وكان القطاع الأفريقي من نصيب ابنه ماجد الذي استمر حكمه حتى عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠م). وكان المسلمون قبل الاحتلال البرتغالي يلزمونهم ولا يتعدونه إلى الداخل إلا مؤقتاً إما للتجارة أو للدعوة ثم لا يلبثون أن يعودوا إلى مراكزهم الساحلية، وقد أدركوا فيم بعد خطأهم في عدم توفير عمقٍ استراتيجي لهم يمكنهم من مقاومة الهجوم عليهم وقد شرع المسلمون يغيرون طريقتهم بعد خروج البرتغاليين، فنقل من أجل ذلك السلطان ماجد بن سعيد عاصمته من زنجبار إلى دار السلام، وبدأ المسلمون يتوغلون في الداخل حيث أصبحوا يقيمون لهم مراكز دائمة للدعوة والتجارة والإدارة، وكان رؤساء القبائل الإفريقية في تلك البقاع يدفعون لهم الجزية أو يدخلون في عهد معهم، ومن ثم انتقل المسلمون إلى زائر ونشروا دينهم ولغتهم. ومع اتساع نفوذ الإسلام السياسي هناك زاد انتشاره.

وضعف الحكم العربي الإسلامي في شرقي المنطقة عندما توفي ماجد بن سعيد إذ خلفه أخوه الصغير «برغش بن سعيد» وفي الوقت نفسه أخذت السياسة الاستعمارية تنفذ، وتعمل على تقسيمها بين الدول الاستعمارية الكبرى.

أخذت انكلترا زنجبار، وأخذت ألمانيا تنجانيقا، وزاد ضعف دولة زنجبار وسيطرتها على ممتلكاتها بموت «برغش بن سعيد» عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨م)، وقد شهد تقسيم بلاده في حياته، وخلفه «سيد خليفة». ولما هزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وقسمت مستعمراتها على الحلفاء المنتصرين كانت تنجانيقا من نصيب انكلترا بعد أن وضعت تحت وصاية عصبة الأمم.

استقلت تنجانيقا عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١م) وأصبحت ضمن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، أما زنجبار فقد توفي سلطانها «سيد خليفة» عام

١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) وخلفه ابنه «جلمشيد بن عبدالله خليفة»، وما أن تم الاستقلال عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) حتى حدث انقلاب عسكري برئاسة (عبيد كرومي) الذي نصب رئيساً للجمهورية الزنجبارية، وخلع السلطان «جلمشيد»، ونكبت الأسرة العربية العمانية التي كانت تحكم زنجبار، وقتل ستة عشر ألفاً من العرب لأن الانقلابيين عدوا الأسرة الحاكمة مستعمرة دخيلة، وقتل معهم أربعة وخمسون ألفاً من المسلمين الآخرين.

وفي عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) انضمت زنجبار إلى تنجانيقا لتكون اتحاداً عرف باسم «تانزانيا»، وأصبح «بوليس نيريري» رئيساً للجمهورية الاتحادية، وعين (عبيد كرومي) نائباً لرئيس الجمهورية.

وفي عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) جرت محاولة لفصل زنجبار عن تنجانيقا، وادعت الحكومة أن المتآمرين من عرب كينيا وزنجبار، وصفت الذين أرادت التخلص منهم، ثم اغتيل (عبيد كرومي) لنفسه.

ويحكم تنجانيقا حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الذي يرأسه (يوليوس نيريري) رئيس الجمهورية، أما زنجبار فيحكمها الحزب (الأفرو شيرازي).

وعندما حدث الانقلاب العسكري في أوغندا عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) وتسلم زمام الأمر (عیدی أمين) فر الرئيس السابق (يلتون أوبوتي) إلى تانزانيا، وبقي فيها، ثم اصطنع خلاف بين الدولتين الجارتين وجرت الحرب بين الطرفين دخلت إثرها تانزانيا، أرض أوغندا ونصبت على أوغنده جوزيف بن عيسى رئيساً بعد أن فر عیدی أمين واختفى في جهة من البلاد، ثم أعيد ميلتون أوبوتي رئيساً لأوغندا بعد انتخابات جرتن وبدعم من تانزانيا.

٢ - جزر القمر

لمحة جغرافية:

تقع جزر القمر في شرقي إفريقيا بينها وبين شمالي جزيرة مدغشقر وعلى بعد متساو تقريباً من كلا الجانبين يقرب من ٢٧٥ كم، وعلى عتبة بحرية لا يزيد عمقها على ٣٠٠ م، وهي أربع جزر هي: جزيرة القمر الكبرى أو نجزيجة،

أنجوان أو قنبالو، موحلى، مابوت. تبلغ مساحتها جميعها ٢١٧٠ كم^٢، ولا يزيد عدد سكانها على ثلاثمائة وخمسين ألفاً وبذا تكون الكثافة مرتفعة نسبياً ويزيد على ١٦٠ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد. وهي كثافة كبيرة إذا قارناها مع غيرها من تلك الأمصار الواقعة في تلك الجهات. ويدين السكان جميعاً بالإسلام رغم أنه وجدت قلة نصرانية مؤلفة من رجال الإرساليات النصرانية وجماعة من مدغشقر.

تقع هذه الجزر بين خطى عرض ١١-١٢ جنوباً فهي ذات مناخ موسمي تغزر أمطارها في فصل الصيف، وتقل في الشتاء والفصول عندهم معاكسة لفصولنا بصفتها بالنصف الثاني من الكرة.

لمحة تاريخية:

إن أول من سكن جزائر القمر جماعة من العنصر الماليزي، ثم وصل إليها الأدوميون وهم من الساميين. وذلك أيام سيدنا سليمان بن داود عليها السلام، ثم توافد عليها زنوج قدموا من زنجبار في القرن الخامس، وتوالت جماعات تفد إليها من إفريقية، ومدغشقر، وبلاد العرب، وقد جاء العرب من جنوبي جزيرتهم، فيقول المسعودي: إن الأرز الأباضيين قد فتحوا قنبالو (انوان) عام ٥٢٠٨ هـ، هذا بالإضافة إلى من جاءها من الفرس.

احتل البرتغاليون جزائر القمر عام ٩٠٨ هـ (١٥٠٢م) بعد أن تمكنوا من الالتفاف حول إفريقية وأطلقوا على سكنها المسلمين اسم «المورو» مثل بقية المناطق التي وجدوا فيها مسلمين، ولم يجد البرتغاليون صعوبة في دخول جزائر القمر، لضعف السكان وافتراق كلمتهم، إلا أن السكان لم يلبثوا أن ثاروا على البرتغاليين بسبب القسوة التي أبدوها والوحشية التي عاملوا بها الأهالي. ونزلت في ذلك الوقت بالذات جماعة من شيراز في جزيرة القمر الكبرى وذلك عام ٩١٢ هـ (١٥٠٦م) وكانت بإمرة محمد بن عيسى فاحتلت الجزيرة، وأرسل محمد هذا ابنه حسناً فنزل في جزيرة (انجوان)، واستقر فيها، ثم لم يلبث أن أسس سلطنة إذ تزوج بابنة «فاني علي» زعيم «موتسامودو» حاضرة الجزيرة، وتلقب باسم السلطان حسن، ولما توفي خلفه ابنه محمد الذي تزوج بابنة زعيم جزيرة (مابوت) ثم أحقها بسلطنته، ثم أضاف إليه جزيرة «موحلى» أيضاً، وأطاعه سلاطين جزيرة القمر الكبرى.

خلف محمد ابنه عيسى إلا أن أمره لم يلبث أن ضعف حيث أصبح نفوذه اسماً على جزيرة القمر الكبرى، وعندما توفي عيسى خلفته على السلطنة زوجته «موللانه» الأمر الذي أغضب الزعماء فانتفضت جزيرة «مايوت» عليها، واستأثر بأمر (انجوان) زعيم (موتسامودو)، ففرت الملكة إلى المدينة الثانية في الجزيرة وهي (دوموني)، ومات زعيم (موتسامودو) فخلفته زوجته «فاتنة» فغدا في جزيرة (انجوان) ملكتان إحداهما في (موتسامودو) وهي (فاتنة)، والثانية في (انجوان) وهي (موللانه)، وبقي الخلاف قائماً بين المدينتين حتى أيام الملكة «عالة» التي بنت الجامع الكبير في «موتسامودو» عام ١٠٨١ هـ (١٦٧٠ م).

اكتسحت جيوش جزيرة مدغشقر جزيرة (انجوان) وفتكت بأهلها، واستمر ذلك الحكم حتى قام الأمير أحمد حفيد الملكة، (عالة) وجمع البلاد، وحكم من ١١٨٤-١١٩٩ هـ (١٦٧٢-١٦٨٦ م)، وفي أيامه أغارت قبائل (الساكافالا) المدغشقرية على البلاد، فاضطرب جعل الأمن، واستقلت جزيرة (مايوت) عن «انجوان»، وبعد موت الأمير أحمد خلفه الشيخ سالم الذي استمر حكمه حتى عام ١٢١١ هـ (١٧٩٦ م)، ثم جاء بعد ابنه أحمد، وكان صغير السن، فنارعه عمه «علوى» إلا أنه فشل ففر إلى زنجبار، ثم أعاد الكرة بعد عامين، وتمكن من خلع ابن أخيه أحمد، وتولى مكانه حتى عام ١٢٣٥ هـ (١٨٢٠ م)، وخلفه ابنه عبدالله الذي قاتل أهل مدغشقر، وجاءه أحد المتنازعين على الحكم في مدغشقر فأكرمه، وتمكن عبدالله من احتلال جزيرة «مايوت».

جاء إلى الحكم بعد عبدالله ابنه (علوى) ولكن عمه سالماً نازعه على الحكم وهرب علوى إلى موزامبيق حيث أسره الانكليز، ونفوه إلى (كلكتا)، ثم إلى (موريشيوس)، وبقي فيها حتى مات عام ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م)، وانفرد عمه سالم بالحكم.

أما جزيرة (مايوت) فقد انفصلت اسماً عن (انجوان) على يد صالح بن محمد بن بشير من أهل عمان، إذ تزوج بابنة سلطان الجزيرة، فلما مات السلطان خلفه صهره صالح ابن محمد، وبقيت تتبع (انجوان) اسماً حتى احتلتها فرنسا عام ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م). وهكذا عزلت (مايوت) عن بقية الجزر التي كان يحكمها سالم، وعند موته خلفه ابنه عبد الله الملقب بالكبير، وكان صديقاً للانكليز.

ثار على عبدالله الكبير أخوه محمد إلا أنه انتصر عليه، ولكن الحروب قد هدت قواه فطلب الحماية من فرنسا عام ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م) غير أن السكان قاموا بثورات ضد الفرنسيين ومات عبدالله مسموماً أو مخنوقاً، وتولى مكانه أخوه عثمان بن سالم، ولكن أهالي مدينة (موتسا مودو) بايعوا ابن أخيه سالم بن عبدالله بن سالم، وجرى القتال بين الطرفين، فانتصر عثمان، والتجأ سالم إلى الفرنسيين، وطلب المساعدة منهم، واعترف بحمايتهم، وبقي عثمان يقاومهم أخيراً اضطر للاستسلام فنفي إلى كاليدونيا الجديد..

جىء بأحد أمراء (انجوان) وهو السيد عمر فجعل سلطاناً عام ١٣٠٩هـ (١٨٩١م) فأمضى معاهدة مع الفرنسيين واعترف بحمايتهم على جزائر القمر عام ١٣١٠هـ (١٨٩٢م)، ولم يعيش السيد عمر بعدها طويلاً إذ مات بالنسبة نفسها، وخلفه ابنه «محمد بن عمر» على جزيرة (انجوان) وملحقاتها، وخلفه ابنه الآخر وهو «علي» على جزيرة القمر الكبرى.

كانت جزيرة القمر الكبرى عندما جاءت فرنسا مقسمة إلى اثنتي عشرة مقاطعة لكل منها سلطان، وأكبرهم يعرف باسم سلطان (تبيه) ويخضع جميعهم له، وكان صاحب هذا النصب يومذاك السلطان أحمد، وهو أخو السيد عمر أحد وجهاء جزيرة (انجوان)، فلما مات أحمد خلفه بن أخيه (علي بن عمر) حسب وصية عمه أحمد، وكان صغير السن فلما جاء ليتسلم الأمر في جزيرة القمر الكبرى، ويخلف عمه في الأمر رفض بقية سلاطين الجزيرة الخضوع له، وثاروا عليه بإمرة السلطان، (موسى فومو) الذي أراد أن يكون مكانه، ووقعت الحرب بين الطرفين، وخرج علي منتصراً في الحرب لمساعدة جزيرة (موحلي) له، وكذا جزيرة (انجوان) إضافة إلى سلاطين بعض المقاطعات في جزيرة القمر الكبرى نفسها، كما أن انكلترا قد عرضت حمايته ولكنه رفض، وطلب من قائد القوات جزيرة (مايوت) المساعدة والحماية، وعندها عرضت انكلترا مساعدتها لخصمه السلطان (موسى فومو) فوافق.

وأصبح الخصمان المتنازعان في الجزيرة في حماية الدولتين الاستعمارييتين المتنافستين انكلترا وفرنسا.

جاء الفرنسي «هامبولت» إلى المنطقة، واقترح على حكومته مساعدة السلطان

علي، فوافقت، وعقدت معه معاهدة حماية عام ١٣٠٤ هـ (١٨٨٦م) غير أن الثورة اشتعلت في جزائر القمر إذ عد السلطان علي خائناً لتصرفاته وخضوعه لفرنسا ولكن الثورة قد قمعت بشدة من قبل السلطات الفرنسية وذلك عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩م)، وأقر السلطان علي سلطاناً على جزيرة القمر الكبرى في الوقت الذي كان أبوه عمر قد وقع معاهدة حماية مع فرنسا أيضاً، وأقرها ابنه محمد الذي خلفه على جزيرة (انجوان).

ادعت فرنسا أن محاولة جرت لاغتيال هامبلوت، واتهمت السلطان علي أنه وراء المحاولة فقبضت عليه ونفته إلى (دياغو) ثم إلى (بوربون) وأصبح الأمر للمقيم الفرنسي.

وفي عام ١٣٣١ هـ (١٩١٣م) صدر قرار أصبحت بموجبه جزائر القمر مستعمرة فرنسية، وحتى ذلك الوقت لم تكن مستعمرة سوى جزيرة (مايوت)، ثم ألحقت هذه الجزر عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٥م) بجزيرة مدغشقر، وبقيت تتبعها مدة عامين، ثم عادت مستعمرة منفصلة، واستمر ذلك حتى مابعد الحرب العالمية الثانية إذ أصبحت تحكم جمعية منتخبة مؤلفة من ثلاثين عضواً.

وفي عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م) وجد مجلس حكومي مؤلف من ٦-٨ وزراء، ويرأس هذا المجلس أحدهم وبعد بمثابة رئيس وزراء. وكان آنذاك سيد محمد الشيخ. وتتمثل في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس.

وكان المجلس النيابي القماري يتألف من ٣٨ عضواً، ويرأس الحكومة السيد أحمد عبدالله، وهو رئيس حزب استقلال ووحدة جزر القمر، وذلك بعد انتخابات ١٣٨١ هـ (١٩٦١م)، وأصبح لفرنسا مندوب سام، وبدأت المطالبة بالاستقلال منذ عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢م) بشكل واسع سواء من قبل الحكومة أم من قبل المعارضة التي يمثلها الحزب الاشتراكي وحزب الحركة القومية لتحرير القمر.

جرى الاستفتاء على الاستقلال عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م)، ودلت النتائج على أن ٩٥,٦٥ م قد أيدوا الاستقلال التام عن فرنسا، وأن ٤,٤٪ أيدوا البقاء ضمن إطار المجموعة الفرنسية كأحد أقاليم فرنسا فيما وراء البحار. غير أن جزيرة مايوت قد كانت النتيجة فيها متباينة إذ أن ٦٤٪ قد أيدوا البقاء مع فرنسا نتيجة أثر

جنوب «الماهور» الذي يتنزعه النصراني (مارسيل هنرى).

وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) أعلن المجلس النيابي القماري استقلال الجزائر القمارية عن فرنسا، إلا أن ممثلي جزيرة «مايوت» لم يحضروا، وأعلن المندوب السامي الفرنسي حالة الطوارئ، واستقدم قوة دعم كانت ترابط في جزيرة (رينون). وأعلن المجلس النيابي اختيار أحمد عبدالله رئيساً للدولة الجديدة. وقد أعلم فرنسا أن مندوبها السامي قد أصبح سفيراً لها في البلاد، واعترفت بهذا الاستقلال عدة دول، كما قبلت فرنسا الاستقلال باستثناء جزيرة «مايوت».

حدث انقلاب من حزب المعارضة «الجبهة الوطنية المتحدة» الذي يتنزعه «علي صويلح»، واختير «سيد محمد غفار» رئيساً للدولة، وقد طالبت الحكومة بوحدة الجزر القمارية بما فيها «مايوت»، ثم اسندت رئاسة الدولة الى السيد «علي صويلح» عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م).

لجأت فرنسا إلى الضغط السياسي والاقتصادي فقطعت المساعدات، وسحبت الخبراء والفنيين، وعدت (مايوت) إقليمياً فرنسياً، وقد أجرت فيها استفتاء عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) كان لمصلحة فرنسا، وإن اعترضت عليه دولة جزائر القمر.

وحدث انقلاب عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) أطاح بحكومة الرئيس «علي صويلح»، وتولى زمام الأمر (سعيد أتوماني) وهو وزير سابق في حكومة أحد عبدالله. ثم تولى رئاسة دولة جزر القمر الاتحادية الاسلامية أحمد عبدالله عبدالرحمن.

الفصل الثاني عشر

الأقليات المسلمة في إفريقيا

يبلغ عدد الأقليات المسلمة في إفريقية ما يزيد على خمسة وعشرين مليوناً، ولكن هذا الرقم لا يمثل إلا نسبة قليلة بالنسبة إلى عدد الأقليات المسلمة في العالم وهذه النسبة هي ٨,١١٪، وذلك لأن الدول الإفريقي التي يعيش فيها مسلمون كأقلية ذات أعداد قليلة السكان وخاصة أنها في المناطق الوسطى والجنوبية من القارة، إضافة إلى جزر المتناثرة في المحيطين الأطلسي والهندي وتشكل هذه الجزر دولاً صغيرة.

شرقى إفريقيا:

لقد انتشر الاسلام في شرقي إفريقيا عن طريق التجارة، وإقامة الإمارات والممالك، وعن طريق الدعوة، وانتقال الناس إليها للعمل، وتعد الأقليات المسلمة في هذا الجزء من القارة أكبر الأقليات ويبلغ عددها ٢٧,١٤ مليون، فتكون نسبتها ٥٤٪ من مجموع الأقليات المسلمة في القارة، ويتوزع المسلمون كأقليات في شرقي القارة في خمس دول هي: كينيا، وأوغندا، وموزامبيق، ومالاوي، ومالاغاشي، وتزيد نسبة المسلمين فيها جميعاً على ٢٥٪ من مجموع عدد سكان الدولة الواحدة.

انتقلت أعداد من المسلمين من جزيرة العرب ومن بلاد العرب ومن بلاد فارس في أوقات مختلفة، وفي ظروف متباينة وإن كان أهمها ماكان لظروف سياسية، أو للعمل في سبيل الله، أو للعمل في التجارة، وإن كان الأخير غالباً ما يكون وسيلة للاتصال بالناس ودعوتهم. وأس هؤلاء المسلمون إماراتٍ كثيرةً امتدت على طول الساحل، وازدهرت، ولكن لم يكن أهلها ليتوغلوا في داخل القارة وذلك لظروف

الداخل الطبيعية من مناخٍ قاسٍ، وغاباتٍ متشابكةٍ، وحيواناتٍ مفترسةٍ، أو جبالٍ شاهقةٍ ترتفع فجأةً، هذا بالإضافة إلى قلة السكان الذين هم مجال العمل التجاري أو الدعوة.

(١) كينيا :

وتبلغ مساحتها ٥٨٢,٦٠٠ كيلومتر مربع، ويزيد عدد سكانها على اثني عشر مليوناً، يكثر المسلمون والعرب في المناطق الساحلية، ويقفون في الداخل. وقد كان الساحل يتبع سلطان زنجبار إلا أن السلطان «برغش بن سعيد» قد اضطر إلى التنازل عن أملاكه هناك تحت ضغط الإنكليز عام ١٣٠٥هـ وغدا محمية بريطانية، ثم ضمت بعد مدة إلى الأجزاء الداخلية التي كانت تحت الاستعمار الإنكليزي، وتوحد الجزآن باسم «كينيا»، وأخيراً استقلت عام ١٣٨٣م (١٩٦٣م).

تقدر نسبة المسلمين في كينيا بـ ٣٥٪ على حين لاتزيد نسبة النصارى على ١٦٪ أما الباقي وهو ٤٩٪ فهم من الوثنيين.

ويتكلم المسلمون اللغة السواحلية، أما اللغة الرسمية فهي الإنكليزية، وتعد المدن الساحلية ذات صبغة إسلامية تماماً وأشهرها: مومباسا، ومالندي، ولامو، ويزيد عدد الجمعيات الإسلامية على اثنتين وخمسين جمعية متفرقة، كما يوجد عدد من القاديانيين، والبهاثيين والإسماعيليين.

(٢) أوغنده :

تبلغ مساحتها ٢٤٣,٤١٠ كيلومترات مربعة، تأخر وصول الإسلام إليها، ثم وفد إليها التجار المسلمون في شرقي إفريقيا في القرن الثالث عشر الهجري، وأسلم على أيديهم عدد من سكان مملكة بوغنده.

ووصل الإسلام كذلك إلى أوغنده عن طريق الجيش المصري الذي قدم لضم المنطقة إلى مصر أيام اخديوى إسماعيل باشا عام ١٢٨١هـ (١٩٦١م) ولولا ضباط تلك القوات من اليهود والإنكليز لتوسع انتشاره.

وجاء الرحالة «ستانلي» عام ١٢٩٣هـ (١٩٧٥م) فتوافدت إلى البلاد البعثات

التبشيرية، ووقفت في وجه انتشار الإسلام، وترك المصريون أوغنده عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤م) إثر الثورة المهدية في السودان، وعملت انكلترا على ضم أوغنده إلى ممتلكاتها في شرقي إفريقيا. وأمام المخططات الاستعمارية توقف انتشار الإسلام قليلاً، وجاء العمال الهنود وفيهم عدد من المسلمين للعمل في السكك الحديدية وزراعة القطن.

يبلغ عدد سكان أوغنده أكثر من اثني عشر مليوناً، وتبلغ نسبة المسلمين أكثر من ٤٠٪ من مجموع السكان، بينما تبلغ نسبة كل من النصارى والوثنيين ٣٠٪، ويتكلمون اللغة السواحيلية الخاصة بأوغنده، وهي مزيج من لغة البانتو والعربية، أما اللغة الرسمية فهي الانكليزية. وهناك ثلاثة ملايين يتكلمون لغة «البانتو»، ولكل قبيلة لغتها الخاصة.

وعندما جاء «عيدي أمين» إلى الحكم عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠م)، وهو مسلم، اصطدم بمصالح البعثة الإسرائيلية، فطردها، واصطدم مع الإرساليات التنصيرية فأخرجها من البلاد، وهذا ماجعل الإقبال على الإسلام كبيراً فزادت نسبة المسلمين، وأغضب هذا كله الدوائر الاستعمارية فعملت على إزاحته بإيجاد خلاف مع تانزانيا، فدخلت الجيوش التانزانية أوغنده ونكب المسلمون فقتل منهم ما يقرب من نصف مليون، وشرد مثلهم.

(٣) موزامبيق :

وتبلغ مساحتها ٧٧١,٠٠٠ كيلو متر مربع، وتمتد على ساحل طوله ٩٠٠ كم، وتزداد نسبة المسلمين في الساحل، وتقل في الداخل، وهي بصورة عامة ٣٠٪ من مجموع السكان البالغ عددهم سبعة ملايين، وقد دخل الإسلام عن طريق التجارة والدعوة، ومن المراكز الإسلامية المشهورة مدينة سفالة التي زارها الرحالة ابن طوطة، وهي آخر ميناء إسلامي على سواحل شواطئ إفريقيا الشرقية. كما انتشر الإسلام أيام مملكة الزنج التي قامت في القرن الرابع الهجري، وكان مركزها مدينة «كلوة» في تانزانيا اليوم.

وكانت موزامبيق تحت الاستعمار البرتغالي الذي جاء في مطلع القرن العاشر الهجري، واستمر حتى استقلال البلاد عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦م).

(٤) مالاوي :

جمهورية صغيرة تمتد على ضفاف بحيرة مالاوي (نياسا) تبلغ مساحتها ١١٨,٤٨٤ كم^٢، ويقدر عدد سكانها بخمسة ملايين تبلغ نسبة المسلمين بينهم ٣٥٪. وقد وصل الإسلام إلى مالاوي عن طريق التجار والدعاة الذين وصلوا إلى البلاد أيام إمارة الزنج في القرن الرابع وأيام حكم لشرقي إفريقيا في القرن الماضي.

حكمتها البرتغاليون ثم خلفهم الانكليز عام ١٢٧٦هـ (١٨٥٧م) فاصطدموا بالمسلمين، واستمرت المعارك بين الطرفين زهاء عامين غلب إثرها المسلمون.

في عام ١٣٠٩هـ (١٨٩١م) أصبحت مستعمرة انكليزية، وجاء أول مندوب سام انكليزي وهو «هاري جونستون» فاضطهد المسلمين، وقتل أعداداً منهم بينادق الصيد.

استقلت مالاوي عام ١٣٨٣هـ (١٨٦٦م)، وأعلنت فيها الجمهورية عام ١٣٨٦هـ (١٨٦٩م) بعد أن كانت ملكية.

(٥) مالاغاشي :

جزيرة كبيرة تبلغ مساحتها ٢٥٩٠,٠٠٠، ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين بينهم ٢٦٪ من المسلمين، وأما الوثنيون فيمثلون ٤٩٪، والباقي هم من النصارى ١٨٪ كاثوليك، ٧٪ بروتستانت.

وصل الإسلام إلى هذه الجزيرة عن طريق الدعوة والتجارة، وحكمت الجزيرة كلها من قبل المسلمين في القرن السابع عندما زارها الرحالة الأوروبي «ماركوبولو» عام ٦٨٠هـ (١٢٨٠م)، كما كانت اللغة العربية هي السائدة.

وصل البرتغاليون إلى مالاغاشي عام ٩١٣هـ (١٥٠٧م) وقاومهم المسلمون، وتمكنوا من دخولها بعد حروب ومقاومة، «طلقوا على المسلمين اسم «المورو».

ثم جاء الفرنسيون عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م)، وأصبحت الجزيرة مستعمرة فرنسية عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م)، واستقلت عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م).

وقد كانت المسلمين أكثر من هذا بكثير، ويبدو أن أعداداً منهم قد تخلوا عن

ديانتهم نتيجة جهلهم وانقطاع الصلة بينهم وبين المسلمين، وبسبب الاضطهاد الذي وجدوه خلال عدة قرون، الأمر الذي جعلهم ينزفون في مناطقهم ولا تزال عندهم عادات الختان، وعدم أكل لحم الخنزير، ودفن الموتى على الطريقة الإسلامية، وزي النساء في اللباس المحتشم. كما لا تزال اللغة المالاغاشية تكتب بالحرف العربي، وهي اللغة الشائعة. أما اللغة الفرنسية فهي الرسمية ولكن لا يفهمها أكثر من ٢٠٪ من السكان.

غربي إفريقية :

انتشر الإسلام في غربي القارة عن طريق الدعاة الذين كانت ترسلهم الدول التي قامت في غربي إفريقية وخاصة أيام المرابطين الذين وصلت دعواتهم إلى منطقة الغابون، ثم أيام الموحدون الذين جاءوا بعدهم. هذا بالإضافة إلى دولة الفولانيين التي قامت في العصر الحديث أيام «عثمان دانفديو»، وحركة الحاج عمر. كما أن حركة القبائل وانتقالها كان له أثره في انتقال الإسلام نحو الجنوب، والحياة القبلية لها دورها في دخول الإسلام بين أفرادها فيما إذا أسلم أحد أمرائها. يبلغ عدد المسلمين الذين يعيشون أقليات في غربي إفريقية ٤,٣ مليون، وهذا يمثل ١٧٪ من مجموع الأقليات المسلمة في غربي إفريقية، ويتوزعون في أربع دول هي: ليبيريا، وغانا، والغابون، وغينيا الإستوائية، وتزيد نسبة المسلمين في كل دولة على ٣٠٪ إلا أن قلة عدد سكان الدول يجعل عدد المسلمين قليلاً.

١ - ليبيريا:

تبلغ مساحتها ١١١,٣٣٧ كم^٢، ويقدر عدد سكانها بثلاثة ملايين ونصف المليون، وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٣٠٪ من مجموع السكان، ويقوم أكثرهم في الداخل، أما الساحل فيقيم فيه الأمريكيون السود الذين اعتقوا، وهم الذين يسيطرون على الحكم، ولا تزيد نسبتهم على ١٪ من السكان. ويتكلم المسلمون لغات محلية حسب القبائل التي ينتمون إليها، وأهمها: الماندينغ، الكرو، الفانتى.

٢ - غانا :

تبلغ مساحتها ٢٣٧,٠٠٠ كم^٢، ويزيد عدد سكانها على عشرة ملايين،

وتصل نسبة المسلمين إلى ٣٥٪، وأهم القبائل التي يكثر فيها المسلمون «الاشانتى».

كان للقبائل إمارات محلية في الداخل، ولكنها هزمت أمام الانكليز الذين بدأوا يتوسعون في الداخل عام ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥م)، ثم فرضوا عليهم الحماية عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦م)، وضم الداخل إلى الساحل عام ١٣١٩ هـ (١٨٩٧م) وقامت من ذلك مستعمرة ساحل الذهب.

استقلت البلاد عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨م) باسم غانا، واللغة الانكليزية هي الرسمية، ولكل قبيلة لغتها الخاصة.

٣ - غينيا الإستوائية :

وتبلغ مساحتها ١٢,٠٧٩ كم^٢، وتتألف من إقليمين رئيسيين هما:

(١) ريومونى: ويقع في البر الإفريقي بين الكاميرون والغابون، ويتبعه مجموعة جزر صغيرة، وتبلغ مساحتها ١٠,٠٤٥ كم^٢، ويبلغ عدد سكانه ٢٢٥ ألف نسمة.

(٢) فيرناندوبو: وهى جزيرة كبيرة وتتبعها بعض الجزر الصغيرة، وجزيرة انوبون في الجنوب، وتبلغ مساحتها ٢٠٣٤ كم^٢. ويصل عدد سكان هذا الإقليم إلى مائتى ألف نسمة.

كانت غينيا الاستوائية تتبع اسبانيا منذ عام ١١٩٤ هـ (١٨٧٩م)، ومنحت الحكم الذاتي عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠م)، ثم استقلت عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨م)، وأصبحت تعرف باسم غينيا الاستوائية بعد أن كانت تعرف باسم الاسبانية.

تبلغ نسبة المسلمين ٣٥٪ من مجموع السكان، ويقوم أكثرهم في إقليم ريومونى. بينما أكثر سكان «فرناندوبو» من النصارى الكاثوليك، وهم أكثر علماء وتحضراً ويفكر سكان هذا الإقليم بالانفصال لتمزيحهم دينياً.

واللغة الرسمية هي الاسبانية، بينما يتكلم السكان لغة البانتو وخاصة في «ريومونى».

٤ - الغابون :

وتبلغ مساحتها ٦٦٧, ٢٦٧ كم^٢، ولا يزيد عدد سكانها على ستمائة ألف، وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٤٥٪، بينما تصل نسبة النصارى إلى ٣٥٪ أرباعهم من الكاثوليك، والباقي من البروتستانت، ولا يزال هناك ٢٠٪ من الوثنيين.

وصل الإسلام إلى الغابون في عهد المرابطين، إذ أرسل أمير المؤمنين يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين عام ٤٩٣هـ أحد الدعاة وهو «مولاي محمد» إلى منطقة الغابون للدعوة إلى الاسلام، واستمر وصول الدعاة طيلة أيام المرابطين والموحدين من بعدهم.

وصل المستعمرون إلى سواحل الغابون في أواخر القرن التاسع، وقد أقاموا مستعمرة لهم عام ١٢٥٤هـ (١٨٣٨م) على الساحل، وتقل من الغابون أكثر من نصل مليون من الرقيق.

امتد نفوذ الفرنسيين إلى الداخل، وضمت المنطقة إلى الكونغو، ثم انفصلت عنه وأصبحت دولة مستقلة عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)، واللغة الفرنسية هي الرسمية، ولكل قبيلة لغتها الخاصة.

وقد زاد انتشار الإسلام عندما أسلم رئيس الجمهورية «البرت برنارد بونغو» وتسمى «عمر بونغو» وذلك في عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، وأسلمت معه أسرته جميعاً، وتبعه عدد من المسؤولين وأفراد القبيلة التي ينتمى إليها وهي «البونغوى» وتعد أشهر القبائل في البلاد.

وسط إفريقيا:

تأخر انتشار الإسلام وسط القارة الإفريقية - كما ذكرنا - لطبيعتها الخاصة، وجاء الاسلام إلى هذا القسم عن طريق الشرق عندما آل حكم زنجبار وشرقي إفريقيا إلى ماجد بن سعيد عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٧م)، والذي نقل عاصمته من زنجبار إلى دار السلام، وقرر أن يتوغل في الداخل، فبدأت القوافل ومعها الدعاة يتجهون نحو الفرد. الأمر الذي وصل معه الإسلام إلى وسط القارة، وتركز في شرقي زائير اليوم، ولكن لم يلبث أن جاء الرحالة الأوروبيون، وأعقبهم

الحمالات، ودارت الحرب بين المسلمين والمستعمرين ١٣١٠-١٣١٢ هـ (١٨٩٢-١٨٩٤ م) هزم إثرها المسلمون، ودالت إدارتهم هناك، ووجدوا اضطهاداً واسعاً، وتبلغ سبة المسلمين في دول وسط إفريقية مايلي:

بورندى ٢٥٪ من مجموع السكان.

رواندا ٦٪ من مجموع السكان.

زائير ١٠٪ من مجموع السكان.

الكونغو ١٪ من مجموع السكان.

وللمسلمين في هذه الأجزاء جمعيات خاصة بهم، ولهم مساجدهم ومدارسهم الضعيفة، وهم مختلفون يحتاجون إلى الدعم والتوجيه.

جنوبي إفريقية :

لم يصل المسلمون إلى جنوبي افريقية على نطاق واسع سواء جكائوا على شكل تجار أو دعاة كما لم تكن لهم إمارات في تلك الجهات الأمر الذي أبقى نسبتهم ضعيفة وانتشارهم محدوداً. وان كان اتحاد جنوبي إفريقية قد نقل إليه أعداد من جنوب شرقي آسيا وخاصة من ماليزيا واندونيسيا وهم السجناء السياسيون أو الذين قاوموا الاستعمار هناك فعندما تمكن منهم نفاهم إلى هذه الأماكن - وهم غير الذين قتلهم - ظناً معه أن هذه مناطق مهجورة نائية فعملوا على نشر الإسلام كما جاء بعدهم أشخاص للعمل من سيلان والبنغال واندونيسيا وماليزيا وغربى الهند فازداد المسلمون هنا، ولكن نسبتهم بالنسبة إلى السكان ضعيفة، فهم في:

١ - زمبابوى: ٥٪ من مجموع السكان، ويبدو أن النسبة كانت عالية حيث جاء الإسلام عن طريق مملكة الزنج، وعن طريق سفالة في الشرق الا أن انقطاع الصلة بين المسلمين هناك في تلك الديار النائية وبين إخوانهم في العالم الاسلامي قد جعلهم يتعدون قليلاً قليلاً عن الاسلام حتى غدوا في عداد الوثنيين ولا تزال بعض الأسر الوثنية اليوم تحمل الاسم العربى الإسلامي دلالة على ذلك مثل (البكرى) و (المصرى) و (الشريفى).

٢ - زامبيا: وتبلغ نسبة المسلمين فيها ٢٪ من مجموع السكان.

٣ - سوازيلند: ٥٪ من مجموع السكان.

- ٤ — بتشوانا: ٤٪ من مجموع السكان.
- ٥ — ناميبيا: أقل من ١٪ من مجموع السكان.
- ٦ — ليسوتو: ٥٪ من مجموع السكان.
- ٧ — انغولا: ١٥٪ من مجموع السكان وتزداد هنا النسبة بسبب الوضع الساحلي.
- ٨ — اتحاد جنوبي إفريقيا: ويمثل المسلمون ٢٪ من مجموع السكان، ويجد المسلمون من آثار التفرقة العنصرية كثيراً من العنت إضافة إلى الحقد الكبير على الإسلام الذي يفوق كل ماعداه، وللمسلمين ما يقرب من ١٣٠ جمعية تنتظم في المجلس الإسلامي لجنوبي إفريقيا ومقره مدينة (دربان) على الساحل الشرقي.

الجزر الإفريقية:

- تقل نسبة المسلمين في الجزر الإفريقية، وتقل هذه النسبة حسب بعد الجزيرة عن العالم الإسلامي فهي في غربى إفريقيا كما يلي:
- جزر آصور ٥٪.
- وجزر ماديرا ١٠٪.
- وجزر الخالدات (كناريا) ٧٪.
- وجزر الرأس الأخضر ١١٪.
- أما في جنوب غربى إفريقيا كما يلي:
- جزر ساتومي وبرنسيب ٢١٪.
- جزيرة القديسة هيلانة أقل من ١٪.
- وفي جنوب شرقى إفريقيا كما يلي:
- جزيرة ريونيون ٢٠٪.
- وجيرة موريشيوس ٢٠٪ وفيها النشاط الإسلامى أكثر من غيرها.
- جزر الدير ٢٪.
- سيشل أقل من ١٪.

المراجع

أ - المراجع العربية

- ١ - أحمد صدفي الدجاني الحركة السنوسية
- ٢ - أحمد صدفي الدجاني ليبيا من الاحتلال حتى الاستقلال.
- ٣ - أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الحديث - القاهرة ١٩٧٠م
- ٤ - أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية - القاهرة ١٩٧٧م
- ٥ - أحمد شبلي موسوعة التاريخ الإسلامي ح ٤، ح ٥، ح ٦، ح ٧، القاهرة ١٩٧٧م.
- ٦ - أنور الرفاعي وشاكر مصطفى العالم الحديث - دمشق ١٩٥٠م
- ٧ - حسان حق تونس العربية - بيروت ١٩٧٠م
- ٨ - جامع عمر الصومالي تاريخ الصومال
- ٩ - جورج انطونيوس يقظة العرب - بيروت ١٩٧٧م
- ١٠ - جمال حمدان إفريقية الجديدة.
- ١١ - جمال حمدان العالم الإسلامي المعاصر
- ١٢ - جرجس زيدان تاريخ مصر الحديث
- ١٣ - جلال يحيى السياسة الفرنسية في الجزائر - القاهرة ١٩٥٩م
- ١٤ - حسين مؤنس الشرق الاسلامي في العصر الحديث
- ١٥ - حسن حسين عبدالوهاب خلاصة تاريخ تونس
- ١٦ - حسن جوهر، حسين مخلوف السودان
- ١٧ - حسين صبحي التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب - القاهرة ١٩٦٥م
- ١٨ - روم لاندو تاريخ المغرب في القرن العشرين
- ١٩ - زائر رياض استعمار إفريقية
- ٢٠ - زائر رياض الممالك الإسلامية في غرب إفريقية
- ٢١ - زاغية قدورة تاريخ العرب الحديث - بيروت ١٩٧٣م

ب - المراجع الإنجليزية

1. Anis. M. England and the Suez-Route in the 18th Century.
2. Bullard: R. Britain and the Middle East.
3. Endre Sik. The History of Black Africa.
4. Glubb, V. B. Britain and the Arabs.
5. Trimingham, Spencer The history of Islam in West Africa.
6. Trimingham, Spencer The influence of Islam Upon Africa.
7. Tovnee. Arnold J. Islamic World London 1927.

 مطبع الكتب العربي الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت: ٢٢١١٠٧١ - ٢٢١١٠٧٢